نيل المنى شرح قطر الندى

بقلم

أبي مصطفى البغدادي

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليما.

أما بعدُ فهذا كتاب ميسر في علم النحو شرحت فيه متن قطر الندى للإمام ابن هشام الأنصاري رحمه الله، راعيت فيه أن الطالب قد أخذ مقدمة قبله، وقد أكثرت فيه من الاقتباس من كتاب توضيح قطر الندى للشيخ العلامة عبد الكريم الدبان رحمه الله لجودة عبارته.

وأصل هذا الكتاب مجموعة دروس ألقيتها في بعض المواقع الإلكترونية فجمعتها فكان هذا الكتاب الذي بين يديك.

والله أسأل أن ينفع به وأن يجعل أعمالنا صالحة ولوجهه الكريم خالصة إنه سميع مجيب.

أبو مصطفى البغدادي

للتواصل

abualmostafa77@gmail.com

2013 -12 -9

الدرس الأول

مقدمة

(النحو: قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من حيث الإعراب والبناء.

وموضوعه: الكلمات العربية في حال تركيبها من حيث الإعراب والبناء.

وفائدته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام، والاستعانة به على فهم القرآن والسنة).

النحو قواعد لغوية مثل: (الفاعل مرفوع) (المفعول به منصوب) (الاسم المسبوق بحرف جر مجرور) (الفعل المضارع المسبوق بأداة جزم مجزوم) (الفعل الماضي مبني على الفتح) تتعلق بأواخر الكلمات العربية لأن النحو لا يبحث إلا في الحرف الأخير من الكلمة دون أوائلها وأواسطها.

فإذا قلنا: (جاءَ زيدٌ) يبحث النحو في الهمزة من جاءَ من حيث كونها مبنية على الفتح، وفي الدال من زيد من حيث كونها مرفوعة بالضمة.

ويكون البحث هو عن الكلمة إذا كانت في جملة لا قبل دخولها الجملة، فجاء لوحدها، وزيد لوحدها لا يبحث فيهما النحو فإذا جمعنا بينهما وقلنا: (جاءَ زيدٌ) صارتا من مباحث النحو، وهذا هو معنى قولنا: في حال تركيبها أي تركيب الكلمة مع كلمة أخرى في جملة مفيدة.

ثم إن قواعد النحو إنما يعرف بها حال آخر الكلمة العربية في داخل الجملة المفيدة هل هي معربة أو مبنية ؟ فمدار النحو كله على هذين الحالين اللذين يعرضان على آخر الكلمة وهما: الإعراب والبناء، فهذا ما يتعلق بتعريف علم النحو.

وأما موضوعه فلا بد أن نعرف أولا ما هو المقصود بالموضوع.

فالموضوع هو: الشيء الذي يُبحث عنه في العلم.

فمثلا يبحث في علم الطب عن بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض، فيكون هذا موضوعه، وبالتالي تكون جميع مسائله تدور حول هذا الأمر.

وكذلك الكلمات العربية من حيث ما يعرض لها من إعراب وبناء، هي موضوع علم النحو، وكل قواعده تدور عليها.

وأما فائدته فهي:

أولا: صون اللسان عن الخطأ في الكلام فلا نرفع المنصوب ولا ننصب المرفوع مثلا أي نحفظ اللسان عن اللحن.

وثانيا: نستعين بقواعد هذا العلم على فهم مراد الله سبحانه ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لأن القرآن والسنة عربيان فصيحان، فلا بد لفهمها من معرفة لغة العرب جيدا.

ولما كان موضوع علم النحو هو الكلمة لزم أن نبين معناها ونذكر أقسامها فنقول:

الكلمة: قولٌ مفردٌ، والقول هو: اللفظ الدال على معنى، واللفظ هو: صوت مشتمل على بعض الحروف، سواء دَلَّ على معنى أم لا، أي أن اللفظ قسمان: مستعمل مثل زيد، ومهمل مثل ديز، وأما القول فكله مستعمل فلا يسمى ديز قولا.

والمفرد هو: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، مثل زيد فإن أجزاءه هي: (ز- ي- د) لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، فهل تدل الزاي على يده أو رأسه، أو تدل الياء على بطنه أو رجله ؟ لا شيء من ذلك بل هي حروف لا معنى لها لوحدها، فإذا اجتمعت صارت كلمة، وهكذا قل في رجل ونخلة وكتاب.

فالكلمة إذًا هي: اللفظة الواحدة الدالة على معنى.

وأما المركب فهو: ما يدل جزؤه على جزء معناه، مثل غلام زيد، فهو مركب لأن غلاما يدل على شطر المعنى، وزيدا يدل على الشطر الثاني، وكذا قل في سيارة جميلة، وكتاب كبير، وجاءَ زيدٌ، فكلها مركبات.

والكلمة تنقسم لثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم هو: كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن، ومعنى قولنا (في نفسها) أنها تدل على معنى مستقل بالفهم أي لا تحتاج لشيء آخر يظهر معناها، ككلمة زيد يفهم منها اسم ذكر، وكهند يفهم منها اسم أنثى ولو لم نضعها في جملة.

والفعل هو: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمن، مثل قامَ ويقومُ وقمْ، فتفهم معانيها من غير ضم كلمة إليها.

والحرف هو: كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقترن بزمن، مثل (في) فلا يفهم منها معنى وإنما يظهر معناها في داخل الجملة مثل: المؤمن في المسجد.

ولكل قسم من أقسام الكلمة علامة تدل عليه، فعلامات الاسم وخواصه هي:

1- دخول أل عليه مثل الرجل، القائم.

2- التنوين وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا، وينشأ التنوين من ضمتين أو فتحتين أو كسرتين: (رجلٌ- رجلًا- رجلٍ). أمَّا نون التوكيد الخفيفة مثل: اذهبَنْ يا زيدُ، فإنها -وإن كانت نونا ساكنة- تُكتبُ وتُلفَظ، وتُلحَق بالفعل.

3- النداء مثل يا زيدُ أقبلْ، ويا هندُ أقبلي فالمنادَى يكون اسما.

4- الجر وهو: الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الكلمة، تقولُ: خرجتُ من دارِ زيدٍ، فدار اسم لأنه مجرور بمِنْ، وزيد اسم لأنه مجرور بالإضافة.

5- الإسناد إليه أي وقوع الكلمة مسندا إليه تقول: حضرَ رجلٌ، وزيدٌ ذاهبٌ، فرجل وزيد اسمان؛ لأنك أسندت الحضور إلى الأول والذهاب إلى الثاني، وتاء الفاعل اسم تقول: حضرتُ وحضرتَ وحضرتِ، فقد أسندتَ الحضور إلى التاء أي إلى نفسِك في الأول، وإلى المخاطبِ في الثاني، وإلى المخاطبةِ في الثالث. فإذا قَبِلَت الكلمة هذه العلامات أو بعضها فهي اسم، وبعض الأسماء يَقبَل جميع العلامات كرجل، وبعضها يقبلها ما عدا (أل) كزيد، فإنه يقبل التنوين والنداء والجر والإسناد إليه، ولكنه لا يقبل أل، وبعضها لا يقبل إلا الإسناد إليه كتاء الفاعل، ومثلها أنا وأنت وهو وغيرها من الضمائر.

(شرح النص)

قال الإمامُ أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ هشامٍ الأنصاريُّ المصريُّ (ت 761 هـ) رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكَلِمَةُ قولٌ مفرَدٌ.

وهيَ: اسمٌ، وفعلٌ وحرفٌ.

فأمّا الاسمُ فيُعرَفُ بأَلْ كالرجلِ، وبالتنوينِ كرجلٍ، وبالحديثِ عنهُ كتاءِ ضربْتُ.

....

بدأ بـ (بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ) تبركا بها واستعانة بالله سبحانه على تأليف هذا المصنَّفِ واقتداء بالقرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وسلم حيث كان يبدأ رسائله بالبسملة، ثم ابتدأ ببيان الكلمة لأنها موضوع علم النحو فقال: (الكلِمَةُ قولٌ مفرَدٌ) فالقول هو: اللفظ الموضوع لمعنى، والمفرد هو: الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، كزيد (وهيَ اسمٌ، وفعلٌ وحرفٌ) والدليل على حصرها بهذه الأنواع هو أن علماء النحو تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان هنالك نوع رابع لعثروا على شيء منه، ثم لما قسَّم الكلمة أخذ يذكر ما يميز كل قسم عن الآخر فبدأ بالاسم فقال: (فأمّا الاسمُ فيُعرَفُ بأَلْ كالرجلِ) وهذه علامة من أوله (وبالتنوينِ كرجلٍ) وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا، وهذه علامة من آخره (وبالحديثِ عنهُ كتاءِ ضربْتُ) أي الإسناد إليه وهذه علامة معنوية، وليس قصد المؤلف حصر العلامات بثلاث بل ذكر بعضٍ منها وقد ذكرَ علامتين لفظيتين، وعلامة معنوية تعرف بالعقل لا باللفظ.

الدرس الثاني

الإعراب والبناء

قد مر أن النحو إنما يبحث عن الإعراب والبناء اللذين يعرضان على آخر الكلمات، فتكون الكلمة معربة أو مبنية، ونريد أن نبين المقصود بهما.

فالمعرب هو: ما يتغير آخِرُه بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه، وهو الاسم والفعل المضارع فقط.

وألقاب الإعراب- أي أقسامه- أربعةٌ: رفع، ونصب، وجر، وجزم، والجرّ خاص بالأسماء، والجزم خاص بالأفعال.

أَمَّا الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال.

مثال المعرب من الأسماء: (زيد) تقول: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، فزيد معرب لأن آخره (وهو الدال) قد تغيَّرَ، فهو في الجملة الأولى مرفوع لأنه فاعل، وفي الثانية منصوب لأنه مفعول به، وفي الثالثة اسم مجرور بإلى.

ومثال المعرب من الأفعال: (يذهب) تقول: يذهبُ زيدٌ، ولنْ يذهبَ خالدٌ، ولمْ يذهبْ بكرٌ.

فالفعل يذهب معرب ؛لأنَّ آخره (وهو الباء) قد تغير، فهو في الجملة الأولى مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وفي الثانية منصوب بلن، وفي الثالثة مجزوم بلم.

والمبني هو: ما يلزم آخِرُه حالةً واحدةً ولو اختلفت العوامل، فإما أن يلزم آخر الكلمة حركة أو يلزم سكونا.

والبناء يدخل: الأسماء، والأفعال، والحروف، فالحروف كلها مبنية، والأفعال أكثرها مبنية، والأسماء أكثرها معربة.

وألقاب البناء أربعة: ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، وسكونٌ.

مثال المبني من الأسماء: (هؤلاءِ) تقول: جاءَ هؤلاءِ، ورأيتُ هؤلاءِ، وذهبتُ إلى هؤلاءِ.

فهؤلاء اسم مبني لأن آخره وهو (الهمزة) لم يتغير بل بقي محافظا على الكسر، وهو في الجملة الأولى في محل رفع لأنه فاعل، وفي الثانية في محل نصب لأنه مفعول به، وفي الثالثة في محل جر بإلى، لأن الأسماء المبنية يكون أثر العامل فيها أي الرفع والنصب والجر في محل الكلمة.

ومثال المبني من الأفعال: (يذهَبَنَّ) تقول: هلْ يذهَبَنَّ أخوكَ، ولنْ يذهَبَنَّ زيدٌ، ولمْ يذهَبَنَّ بكرٌ.

فالفعل يذهَبَنَّ لم يتغير آخره وهو (الباء) بل بقي مبنيا على الفتح؛ لأن الفعل المضارع يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، وهو في الجملة الأولى في محل رفع لأنه مجرد عن الناصب والجازم، وفي الثانية في محل نصب بلن، وفي الثالثة في محل جزم بلم، لأن الأفعال المبنية يكون أثر العامل فيها أي الرفع والنصب والجزم في محل الكلمة.

ومثال المبني من الحروف: (لَمْ) وهو حرف جزم مبني على السكون، و (وَ) وهو حرف عطف مبني على الفتح، و (بـِ) وهو حرف جر مبني على الكسر، و (مُنْذُ) نحو: ما رأيتُهُ منْذُ شهرٍ، وهو حرف جر مبني على الضم.

الأسماء المبنية

مِن الأسماء ما هو مبني على السكون مثل (أَنَا)، ومنها ما هو مبني على الفتح مثل تاء الفاعل في نحو (ضربْتَ)، ومنها ما هو مبني على الكسر مثل (هؤلاءِ)، ومنها ما هو مبني على الضم مثل (نَحْنُ).

ومن الأسماء المبنية على الفتح الأعداد من: (11 إلى 19) باستثناء 12 فإنه معرب.

تقول: جاءَ أحدَ عشرَ رجلًا، ورأيتُ أحدَ عشرَ رجلًا، ومررتُ بأحدَ عشرَ رجلًا.

وهو مبني على فتح الجزأين، الجزء الأول (أحدَ) والجزء الثاني (عشرَ) ونقول في إعرابه: اسم مبني على فتح الجزأين في محل رفع فاعل في المثال الأول، وفي محل نصب مفعول به في الثاني، وفي محل جر بالباء في الثالث.

أي أن الإعراب لا يكون على الجزء الأول بل الجزءانِ يعربان إعرابا واحدا لأنهما مزجا وجعلا اسما واحدا.

وكذا يكون الإعراب: إذا قلنا: جاءَ ثلاثةَ عشرَ طالبًا، ورأيتُ خمسةَ عشرَ كتابًا، ومررتُ بتسعةَ عشرَ موظفًا.

أما اثنا عشر فالجزء الأول منه يعرب إعراب المثنى تقول: جاءَ اثنا عشرَ رجلًا، ورأيتُ اثني عشرَ رجلًا، ومررتُ باثني عشرَ رجلًا، وإعرابه في المثال الأول: اثنا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف، وعشَرَ: اسمٌ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب منزل منزلة النون في المثنى، واثني في المثال الثاني: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وفي الثالث: اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الياء، وعشرَ فيهما: اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب منزل منزلة النون في المثنى.

الدرس الثالث

تكلمة الإعراب والبناء

ومن الأسماء المبنية على الكسر (حذامِ وأمسِ) ولكن وقع اختلاف بين قبائل العرب في ضبط آخرهما على التفصيل الآتي:

أولا: ذهب أهل الحِجاز إلى بناء كل (علم مؤنث على وزن فَعَالِ) على الكسر مثل: (حَذَامِ، سَجَاحِ، رَقَاشِ، قَطَامِ).

وذهب أهل نجْد وهم بنو تميم إلى إعراب تلك الأعلام إعراب ما لا ينصرف بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرًا بلا تنوين.

يقول أهل الحجاز: جاءَتْ حَذامِ، ورأيتُ حَذامِ، ومررتُ بحَذامِ، حذامِ: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل في المثال الأول، وفي محل نصب مفعول به في الثاني، وفي محل جر بالباء في الثالث.

ويقول أهل نجد: جاءَتْ حَذامُ، ورأيتُ حَذامَ، ومررتُ بحَذامَ، حذام: فاعل مرفوع بالضمة في المثال الأول، ومفعول به منصوب بالفتحة في الثاني، واسم مجرور بالفتحة لأنه اسم غير منصرف في الثالث.

ثانيا: ذهب أهل الحجاز إلى بناء (أمسِ) – أي اليوم الذي قبل يومك– على الكسر، وذهب أهل نجد إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

يقول أهل الحجاز: مضى أمسِ، وأحببتُ أمسِ، وما رأيتُ زيدًا مُذْ أمسِ، أمسِ: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل في المثال الأول، وفي محل نصب مفعول به في الثاني، وفي محل جر بمذْ في الثالث.

ويقول أهل نجد: مضى أمسُ، وأحببتُ أمسَ، وما رأيتُ زيدًا مُذْ أمسَ، أمس: فاعل مرفوع بالضمة في المثال الأول، ومفعول به منصوب بالفتحة في الثاني، واسم مجرور بالفتحة لأنه اسم غير منصرف في الثالث.

ومن الأسماء المبنية على الضم (قبلُ وبعدُ وأمامُ وخلفُ وفوقُ وتحتُ) في بعض الحالات، ولها تفصيل إليكَ بيانه:

إن قبل وبعد وأخواتها أسماء تضاف إلى ما بعدها لأن معناها مبهم لا يتضح إلا بالإضافة تقول: جئتُ قبلَ الظهرِ، فلو لم تضف قبل إلى الظهر لما فهم المقصود ولقيل لك قبل ماذا ؟ ولها من حيث الإضافة حالات:

أولا: أن يذكر المضاف إليه في اللفظ فحينئذ تعرب على أنها ظرف منصوب، ويجوز أن تجر بمِنْ.

تقول: جئتُ قبلَ زيدٍ، أو جئتُ مِنْ قبلِ زيدٍ، وقبل في المثال الأول: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره وهو مضاف، وزيدٍ مضاف إليه مجرور، وفي الثاني: اسم مجرور بمِن وهو مضاف، وزيد مضاف إليه.

ثانيا: أن لا يذكر المضاف إليه في اللفظ وفيها ثلاثة أقسام:

1- أن يحذف المضاف إليه في اللفظ ولكن ينوى لفظه أي يقدر وجوده ويكون مقصودا للمتكلم وإن لم ينطق به فتعرب الإعراب السابق أيضا مثل: (جئتكُ قبلَ زيدٍ وبعدَ) أي وبعدَ زيدٍ، فزيد محذوف في اللفظ ولكنه منوي بعينه أي مقدر

مقصود للمتكلم وملحوظ في ذهنه، فبعدَ: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، ويجوز جره بمِن نحو: جئتكُ مِن قبلِ زيدٍ ومِن بعدِ، أي ومن بعدِ زيد، ولا ينونان في هذه الحالة.

2- أن يحذف المضاف إليه في اللفظ ولكن ينوى معناه أي ينوى إضافته إلى اسم يؤدي المعنى من غير تقدير لفظ بعينه، فحينئذ يبنى على الضم، تقول: جئتُكَ قبلَ الظهرِ وبعدُ أي وبعد ذلك أو بعد الظهيرة أو بعد الزوال فتقدر أي لفظ يصلح. قال تعالى: (لله الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ) قبلُ وبعدُ: اسمان مبنيان على الضم في محل جر بمِن، لأن المضاف إليه منوي ولكن بمعناه أي لم ينو لفظ بخصوصه، فلك أن تقدر أي لفظ يتأدى المعنى به، وهذا بخلاف الحالة التي قبلها فقد نوي لفظ بعينه وبخصوصه فلا يحل لفظ محله إطلاقا، فنقول في تقدير الآية: لله الأمر من قبل الغلب ومن بعد الغلب أو من قبل الظفر على الأعداء ومن بعده أو أي لفظ يؤدي الغرض.

3- أن لا يذكر المضاف إليه ولا ينوى فحينئذ ينصب ويجر مع التنوين مثل: جئتُ قبلًا وبعدًا، أو جئتُ من قبلٍ ومن بعدٍ.

فتلخص أن (قبل وبعد) - وكذا أخواتها - لها أربع حالات:

أولها: أن يضافا إلى ما بعدهما ويكون المضاف إليه ملفوظا به في الكلام مثل: جئتُكَ قبلَ الظهرِ وبعدَهُ.

ثانيها: أن لا يضافا في اللفظ إلى ما بعدهما، ولا ينوى المضاف إليه، فليس له وجود لا في اللفظ ولا في النية.

مثل: ربحتُ في هذه التجارةِ وكنتُ قبلًا لا أظفرُ بشيءٍ.

ثالثها: أن لا يضافا في اللفظ إلى ما بعدهما ولكن المضاف إليه منوي بعينه مثل: جئتُ قبلَ زيدٍ وبعدَ.

رابعها: أن لا يضافا في اللفظ إلى ما بعدهما ولكن المضاف إليه منوي بمعناه مثل جئتُ قبلَ الظهرِ وبعدُ.

وهو معرب في الحالات كلها إلا في الحالة الرابعة فمبني على الضم.

والإعراب تبع للمعنى المقصود فإذا قصدت الإضافة للفظ بعينه فانصب بالفتحة أو جر بمِن، وإذا قصدت الإضافة للفظ لا بعينه فابنِ على الضمة، والسامع والقارئ يعرف قصدك من حركة الآخر.

(شرح النص)

وهُوَ ضَربانِ: مُعْرَبٌ وهو: ما يَتَغَيَّرُ آخرُهُ بسببِ العواملِ الداخلةِ عليه، كزيدٍ، ومَبْنِيٌّ وهو: بخلافِهِ، كهؤلاءِ في لُزُومِ الكسرِ، وكذلكَ حذامِ وأمسِ في لُغةِ الحِجازِيِّينَ، وكأحدَ عشرَ وأخواتِه في لزومِ الفتحِ، وكقبلُ وبعدُ وأخواتِها في لزومِ الضَّمِّ إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ، وكمَنْ وكَمْ في لزومِ السُّكونِ وهوَ أصلُ البناءِ.

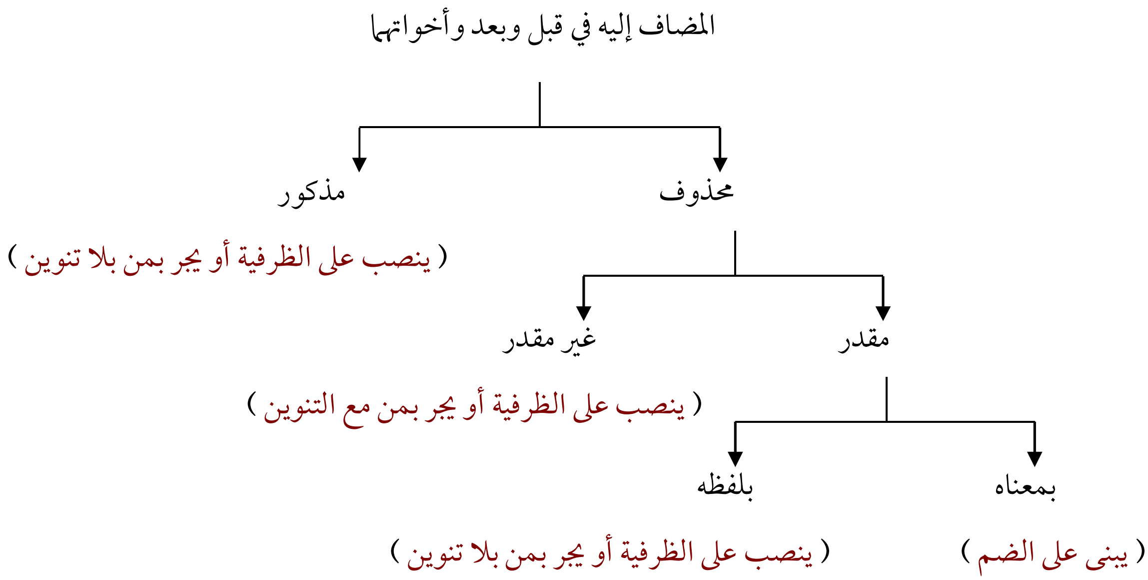
....

بعد أن بين علامات الاسم شرع يقسمه إلى معرب ومبني فقال: (وهو ضربان: مُعْرَبٌ وهو ما يَتَغَيَّرُ آخرُهُ بسببِ العواملِ الداخلةِ عليه: كزيدٍ) تقول جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، فزيد معرب بدليل أن آخره تغير عندما تغير العامل الداخل عليه (ومَبْنِيٌّ وهو بخلافِهِ) فيلزم حالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليه (كهؤلاءِ في لُزُومِ الكسرِ) وهي مبنية على الكسر عند جميع العرب تقول: جاءَ هؤلاءِ، ورأيتُ هؤلاءِ، ومررتُ بهؤلاءِ (وكذلكَ حذامِ وأمسِ) مبنيتان على الكسر ولكن ليس عند كل العرب بل (في لغة الحجازِيِّينَ) ولغتهم هي الأفصح وبها نزل القرآن الكريم، مثل: جاءتْ حذامِ، ورأيتُ حذامِ، ومررتُ بحذامِ، ومضى أمسِ، وخفتُ أمسِ، وما رأيتُ زيدًا منِ أمسِ.

وأما بنو تميم فيعربونها إعراب ما لا ينصرف فيقولون: جاءتْ حذامُ، ورأيتُ حذامَ، ومررتُ بحذامَ، ومضى أمسُ، وخفتُ أمسَ، وما رأيتُ زيدًا منِ أمسَ (وكأحدَ عشرَ وأخواتِه) أي نظيراتِه وهي: اثنا عشر إلى تسعة عشر، وكلها مبنية على فتح الجزأين إلا اثني عشر فتعرب إعراب المثنى، ولم يستثنها المصنف هنا لأنه سيأتي في كلامه في باب المثنى أنها تعرب إعراب المثنى فاستغنى عن ذكرها هنا إحالة على ما سيأتي كذا قال في شرحه (وكقبلُ وبعدُ وأخواتِها) كفوق وتحت وأمام ووراء ويمين وشمال (في لزومِ الضَّمِّ إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ) أي نوي لفظ لا بعينه بحيث يصح تقدير أي لفظ يستقيم معه المعنى كقوله تعالى: للهِ الأمرُ منْ قبلُ ومنْ بعدُ، فيصح أن تقدر من قبل ذلك أو من قبل الغلب أو النصر.

فإن لم يحذف المضاف إليه، أو حذف ولم ينوَ، أو نوي لفظه فتكون قبل وبعد وأخواتها معرباتٍ (وكمَنْ وكَمْ في لزومِ السكونِ) كقوله تعالى: ومَن يتقِ اللهَ يجعل لهُ مخرجًا، وكقوله: كَمْ مِن فئةٍ قليلةٍ غلبتْ فئةً كثيرةً بإذنِ اللهِ، فمَنْ وكمْ اسمان مبنيان على السكون (وهوَ) أي البناء على السكون (أصلُ البناءِ) أي أن الأصل في المبني والراجح فيه أن يبنى على السكون؛ لأن المبني لملازمته حالة واحدة ثقيل والسكون أخف من الحركات فأعطي الخفيف للثقيل كي يعتدل الأمر.

" مخطط توضيحي "


المضاف إليه في قبل وبعد وأخواتها
محذوف
مذكور
(ينصب على الظرفية أو يجر بمن بلا تنوين)
مقدر
غير مقدر
(ينصب على الظرفية أو يجر بمن مع التنوين)
بمعناه
بلفظه
(يبنى على الضم)
(ينصب على الظرفية أو يجر بمن بلا تنوين)

الدرس الرابع

الفعل الماضي – وفعل الأمر

الفعل ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر، ولكل قسم ما يميزه عن القسم الآخر.

فالماضي له علامتان:

1 – تاء التأنيث الساكنة مثل: قامَتْ وقعدَتْ.

2 – تاء الفاعل مثل ذهبتُ، ذهبتَ، ذهبتِ، المضمومة للمتكلم، والمفتوحة، للمخاطَب، والمكسورة، للمخاطَبَةِ.

وهو مبني دائما، وله ثلاث حالات:

1 – يبنى على الفتح مثل: ضربَ، ورمى، أي سواء كان الفتح ظاهرا أم مقدرا.

2 – يبنى على الضم وذلك إذا اتصل به واو الجماعة مثل: ضَرَبُوا.

3 – يبنى على السكون وذلك إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك (تُ –تَ –تِ – نَا – نَ).

مثل: ضربْتُ، ضربْتَ، ضربْتِ، ضربْنَا، ضربْنَ.

والأمر علامته واحدة مركبة من شيئين لا بد أن يجتمعا معا ليكونا علامة عليه وهما: دلالته على الطلب، وقَبوله ياء المخاطَبة، مثل: (اكتبْ) فهو فعل أمر لدلالته على طلب الكتابة مع قبوله ياء المخاطبة تقول: اكتبي يا هندُ الدرسَ.

وهو مبني دائما وله أربع حالات:

1 – يبنى على السكون مثل: قمْ.

2 – يبنى على حذف حرف العلة وذلك إذا كان معتل الآخر مثل: ادعُ – واخشَ – وارْمِ.

3 – يبنى على حذف النون إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، مثل: قوما، وقوموا، وقومي.

4 – يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد مثل: اكتُبَنَّ، واكتُبَنْ.

اسم الفعل

هنالك بعض كلمات تدل على معنى الفعل وزمانه وتعمل عمله ولكنها لا تقبل علامته تسمى باسم الفعل.

مثل: هَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ، تقول: هَيْهَاتَ القمرُ، أي بَعُدَ عن الأرض، وبَعُدَ: فعل ماض يقبل تاء التأنيث الساكنة بَعُدَت. وأما هَيْهَاتَ فيدل على معنى الفعل الماضي بَعُدَ وزمانه وهو المضي ولكنه لا يقبل علامته فلا يقال هَيْهَاتَتْ، ولا تاء الفاعل فلا يقال هَيْهَاتَتُ، ونقول في إعرابه: هَيْهَاتَ: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، القمرُ: فاعل لاسم الفعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

ومثل: أُفٍّ بمعنى أَتضجَّرُ، تقول: أُفٍّ له أي أتضجرُ منه، وأتضجرُ: فعل مضارع يقبل لم فتقول: لم أَتَضجَّرْ.

وأما أُفٍّ فيدل على معنى الفعل المضارع أتضجرُ وزمانه وهو الحال ولكنه لا يقبل علامته فلا يقال: لمْ أُفٍّ، ونقول في إعرابه: أُفٍّ: اسم فعل مضارع مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، لهُ: جار ومجرور.

ومثل: حَيَّ بمعنى أَقْبِلْ، يقول المؤذنُ: حَيَّ على الصلاةِ، أي أَقبلوا عليها، وأَقبلْ: فعل أمر يدل على الطلب ويقبل ياء المخاطبة أقبلي، وأما حَيَّ فيدل على معنى فعل الأمر أقبلْ، وزمانه وهو الاستقبال ولكنه لا يقبل ياء المخاطبة فلا يقال للمرأة: حَيِّي، ونقول في إعرابه: حَيَّ: اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنتم، على الصلاة: جار ومجرور.

فاتضح أن اسم فعل الأمر ثلاثة أقسام:

اسم فعل ماض مثل هيهاتَ بمعنى بَعُدَ، وشَتَّانَ بمعنى افترق.

واسم فعل مضارع مثل أفٍّ بمعنى أَتضجرُ، و آهٍ بمعنى أتوجعُ.

واسم فعل أمر مثل حيَّ بمعنى أقبلْ، وصَهْ بمعنى اسكتْ.

وجميع أسماء الفعل مبنية على ما سمعت عليه من حركة أو سكون.

تنبيه: أسماء الفعل لا تتصرف فتلازم حالة واحدة في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، بخلاف الفعل.

تقول: حيَّ يا زيدُ، وحيَّ يا هندُ، وحيَّ يا زيدانِ، وحيَّ يا هندانِ، وحيَّ يا رجالُ، وحيَّ يا نساءُ.

وتقول في الفعل: أقبلْ يا زيدُ، وأقبلي يا هندُ، وأقبلا يا زيدانِ، وأقبلا يا هندانِ، وأقبلوا يا رجالُ، وأقبلْنَ يا نساءُ.

(شرح النص)

وأمَّا الفعلُ فثلاثةُ أقسامٍ: ماضٍ، ويُعرفُ بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ، وبناؤُهُ على الفتحِ كضَرَبَ، إلا معَ واوِ الجماعةِ فيُضَمُّ كَضَرَبُوا، أوِ الضميرِ المرفوعِ المتحرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ، ومِنهُ: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسَى، وليسَ، في الأصحِّ.
وأمرٌ، ويُعْرَفُ بدَلَالتِهِ على الطَّلَبِ معَ قَبُولِهِ ياءَ المخاطَبَةِ، وبناؤُهُ على السُّكونِ كاضرِبْ إلا المعتلَّ فعلى حذفِ آخرِهِ كاغْزُ واخْشَ وارْمِ، ونحوَ قُومَا، وقُومُوا، وقُومِي؛ فعلى حذفِ النونِ، ومِنْهُ: هَلُمَّ في لغةِ تَمِيمٍ، وهاتِ وتعالَ في الأصحِّ.

....

ولما فرغ من بيان الاسم شرع يتكلم على الفعل فقال: (وأمَّا الفعلُ فثلاثةُ أقسامٍ: ماضٍ، ويُعرفُ بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ) مثل: حَضَرتْ زينبُ (وبناؤُهُ على الفتحِ كضَرَبَ) هذا هو الأصل في الماضي بمعنى الأمر الذي يثبت له إذا لم يتصل به بعض الضمائر، فإذا اتصلت به واو الجماعة خرج عن الأصل وهو الفتح إلى البناء على الضم، وإذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة خرج عن الفتح إلى السكون، ولهذا قال: (إلا معَ واوِ الجماعةِ فيُضَمُّ كَضَرَبُوا، أوِ الضميرِ المرفوعِ المتحركِ فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ) وضمير الرفع المتحرك هو { تاء الفاعل: تُ، تَ، تِ، ونا الفاعل، ونون النسوة } فهذه ضمائر رفع؛ لأنها إما أن تكون فاعلا أو نائب فاعل مثل: ضَرَبْتُ، وضُرِبْتُ، فإن قيل: لم سميت هذه الخمسة متحركة مع أن آخر (نَا) ساكن ؟ قلنا: نقصد بالمتحرك هنا أحد أمرين: ما آخره حركة مثل: تُ، تَ، تِ، نَ، وما كان جزؤه المتصل بالفعل متحركا، فإنَّ النون من (نَا) مفتوحة وهي التي تباشر آخر الفعل الماضي مثل ضَرَبْنَـا. كذا قرره العلامة السجاعي في حاشيته على شرح القطر (ومِنهُ) أي من الفعل الماضي (نِعْمَ) بدليل تاء التأنيث الساكنة تقول: نِعْمَت المرأةُ فاطمةُ (وبِئْسَ) نحو بِئسَت المرأةُ الكاذبةُ (وعسَى) نحو عَسَتْ هندُ أن تقومَ (وليسَ) نحو ليست المؤمنةُ بطعَّانةٍ ولا لعَّانةٍ (في الأصحِّ) أي في القول الأصح من قولي العلماء، فقد خالف بعضهم في (نعم- وبئس- وعسى- وليس) ولم يعدها أفعالا ماضية، ولكن الراجح فيها هو أنها أفعال ماضية بدليل قبولها تاء التأنيث الساكنة.

(وأمرٌ، ويُعْرَفُ بدَلَالتِهِ على الطَّلَبِ معَ قَبُولِهِ ياءَ المخاطَبَةِ) نحو اذهبْ فهو فعل أمر لأنه يدل على طلب الذهاب ويقبل ياء المخاطبة اذهبي، فإن دل الفعل على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر مثل: صَهْ بمعنى اسكت، فلا يقال صَهِي بل تقولُ صهْ يا زيدُ، وصهْ يا هندُ، وإن قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب مثل: تذهبينَ، فهو فعل مضارع وليس فعل أمر (وبناؤُهُ على السُّكونِ كاضرِبْ) هذا هو الأصل فيه وقد يخرج عنه ولذا قال: (إلا المعتلَّ فعلى حذفِ آخرِهِ كاغْزُ واخْشَ وارْمِ) فالأول مبني على حذف الواو، والثاني على حذف الألف، والثالث على حذف الياء.

(و) إلا (نحوَ قُومَا، وقُومُوا، وقُومِي؛ فعلى حذفِ النونِ) أي إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنه يبنى على حذف النون (ومِنْهُ) أي ومن فعل الأمر (هَلُمَّ في لغةِ تَمِيمٍ) لأنَّ هلُمَّ فيها لغتان- لهجتان للعرب- لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم، ويختلف تحديد نوع الكلمة هل هي اسم، أو فعل باختلاف اللغتين.

فلغة أهل الحجاز هي لزوم (هلمَّ) طريقة واحدة فلا يختلف لفظها بحسب مَن هي مسندة إليه، تقول: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمَّ يا هندُ، وهَلُمَّ يا زيدانِ، وهَلُمَّ يا هندانِ، وهَلُمَّ يا زيدونَ، وهَلُمَّ يا هنداتُ.

ولغة بني تميم هي إلحاقها الضمائر بحسب مَن هي مسندة إليه، فتقول: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمِّي يا هندُ، وهَلُمَّا يا زيدانِ، وهَلُمَّا يا هندانِ، وهَلُمُّوا يا رجالُ، وهَلْمُمْنَ يا نساءُ.

فإذا علم هذا فـ (هَلُمَّ) على لغة الحجازيين اسم فعل أمر بمعنى أقبل، لأنه يدل على طلب الإقبال ولا يقبل ياء المخاطبة.

وعلى لغة بني تميم فعلُ أمر لدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة هَلُمِّي.

فائدة: (هَلُمَّ) يستعمل لازما ومتعديا، مثال اللازم هَلُمَّ يا زيدُ بمعنى أقبل، قال تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْـمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) أي أقبلوا إلينا، ومثال المتعدي يا سعيدُ هَلُمَّ زيدًا أي أَحضِرْهُ، قال تعالى: (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ هَذَا) أي أَحضروا شهداءكم، ومنه نعلم أن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز ولو نزل بلغة بني تميم لقال هَلُمُّوا في الآيتين.

(و) من فعل الأمر (هاتِ وتعالَ في الأصحِّ) فقد عدهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال، والصواب أنهما فعلا أمر بدليل دلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، تقول: هاتِي يا هندُ الكتابَ، وتَعَالَيْ للدرسِ.

الدرس الخامس

الفعل المضارع

الفعل المضارع علامته قبول لمْ، مثل: لمْ يذهبْ، ولمْ يقرأْ.

ولا بد أن يكون في أوله حرف من أحرف أَنَيْتُ، تقول: أَكتبُ، نَكتبُ، يَكتبُ، تَكتبُ.

وتكون الهمزة للمتكلم الواحد أو المتكلمة الواحدة مثل: أَقُومُ مريدًا للصلاةِ، وأَقُومُ مريدةً للصلاةِ.

وتكون النون للمتكلم الذي معه غيره مذكرا أو مؤنثا مثل: نكتبُ الدرسَ، تتحدث عن نفسك ومَن معك.

أو للمتكلم وحده معظما نفسه مثل: نكتبُ الدرسَ، تتحدث عن نفسك فقط.

وتكون الياء للغائب المذكر واحدا أو اثنين أو جماعة، مثل: الرجلُ يقومُ، والرجلانِ يقومانِ، والرجالُ يقومونَ.

ولجمع المؤنث الغائب مثل: النساءُ يقمنَ، ولا يصح أن تقولَ للغائبة: المرأةُ يقومُ.

وتكون التاء للمخاطَب مذكرا أو مؤنثا واحدا أو اثنين أو جماعة، وللغائبة المؤنثة واحدة أو اثنتين.

مثال المخاطب المذكر: أنتَ تكتبُ الدرسَ، وأنتما تكتبانِ الدرسَ، وأنتم تكتبونَ الدرسَ.

ومثال المخاطبة المؤنثة: أنتِ تكتبينَ الدرسَ، وأنتما تكتبانِ الدرسَ، وأنتنَّ تكتبْنَ الدرسَ.

ومثال الغائبة الواحدة: هندٌ تكتبُ الدرسَ، ومثال الغائبتين: البنتانِ تكتبانِ الدرسَ.

وحركة هذه الأحرف إما الضم وإما الفتح.

فإن كان الفعل الماضي رباعيا أي على (4) أحرف فالمضارع يكون مضموما أوله.

مثل: أُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ضمت ؛ لأن الماضي هو أَكْرَمَ وهو على أربعة أحرف.

وإن كان الفعل الماضي غير رباعي سواء أكان ثلاثيا أم خماسيا أم سداسيا فالمضارع يكون مفتوحا أوله.

مثل: أَخْرُجُ، فتحت الهمزة؛ لأن الماضي هو خَرَجَ وهو على ثلاثة أحرف، ومثل: يَتَعَلَّمُ، فتحت الياء؛ لأن الماضي هو تَعَلَّمَ وهو على خمسة أحرف، ومثل: نَسْتَخْرِجُ، فتحت النون؛ لأن الماضي هو اسْتَخْرَجَ وهو على ستة أحرف.

تنبيه: أحرف المضارعة شروط في المضارع، فلا يوجد مضارع إلا وفي أوله أحد هذه الأحرف، وهي ليست علامات له، فلا يستدل بها على أن ما دخلت عليه مضارع؛ لأنها تدخل على الماضي مثل: تَقَدَّمَ الجيشُ، وأَكرمتُ خالدًا، وتدخل على الأمر مثل: تَقَدَّمْ يا زيدُ، وانطلِقْ يا خالدُ.

بناء المضارع

الفعل المضارع معرب إلا في حالتين:

1 – إذا اتصلت به نونُ النسوة فيُبنى على السكون، تقول: الصالحاتُ يَعْمَلْنَ الخيرَ، ولن يُهْمِلْنَ الصلاةَ، ولم يَقْرَبْنَ السوءَ.

فالأفعال: (يعملْنَ ويقربْنَ ويهملْنَ) مبنية على السكون، والأول في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم، والثاني في محل نصب بلن، والثالث في محل جزم بلم.

ومما تحسن ملاحظته هنا هو الفرق بين (النساءُ يَعْفُونَ، والرجالُ يَعْفُونَ).

فالفعل أصله عَفَا يَعْفُو، ثم إذا دخلت عليه نون النسوة صار يَعْفُونَ، وهو: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

وفي النصب تقول: (النساءُ لَنْ يَعْفُونَ) والفعل المضارع هنا مبني على السكون في محل نصب بلن.

وفي الجزم تقول: (النساءُ لمْ يَعْفُونَ) والفعل المضارع هنا مبني على السكون في محل جزم بلم.

وأما مع واو الجماعة فالفعل يَعْفُو اتصلت به واو الجماعة فصار (يَعْفُوْونَ) مثل يَخْرُجُونَ فاجتمعت واوان ساكنتان فحذفت واو الفعل وهي الواو الأولى فصار (يَعْفُونَ) والفعل المضارع هنا مرفوع وعلامة رفعه النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

وفي النصب تقول: (الرجالُ لنْ يَعْفُوا) والفعل المضارع هنا منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

وفي الجزم تقول: (الرجالُ لمْ يَعْفُوا) والفعل المضارع هنا مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

2 – إذا اتصلت به نون التوكيد فيُبنى على الفتح، مثل: هل تسافِرَنَّ يا زيدُ، لنْ أترُكَنَّ الواجبَ، لا تقرَبَنَّ المنكرَ.

وهذه الأفعال مبنية على الفتح، الأول منها في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم، والثاني في محل نصب بلن، والثالث في محل جزم بلا الناهية.

الدرس السادس

الفاصل المقدر في المضارع

يشترط في بناء المضارع مع نون التوكيد أن تكونَ النون متصلة بالفعل اتصالا مباشرا، فإن فصلَ بينها وبين آخر المضارع فاصل ظاهرٌ أو مقدرٌ فالفعلُ معربٌ.

مثال الفاصل الظاهر: هلْ تَذْهَبَانِّ للدرسِ، فالفعل أصله (تَذْهَب) ثم دخلت عليه ألف الاثنين فصار (تَذْهَبَانِ) ثم دخلت عليه نون التوكيد الثقيلة فصار (تَذهَبَانِنَّ) فاجتمعت ثلاث نونات متوالية: نون الرفع، والنون المشددة- إذْ هي نونانِ الأولى ساكنة والثانية متحركة - فصار اللفظ مستثقلا فحذفنا نون الرفع فصار (تَذْهَبَانِّ) ويلاحظ أن نون التوكيد تكسر مع فعل الاثنين.

وتذهبانِّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون التي حذفت لتوالي الأمثال، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

فـ (تَذْهَبَانِّ) = تذهب + ا + نّ . فلما وجد فاصل ظاهر بين المضارع وبين نون التوكيد أعرب ولم يبنَ على الفتح.

ومثال الفاصل المقدر: هلْ تَذْهَبُنَّ يا رجالُ للدرسِ، فالفعل أصله (تَذْهَب) ثم دخلت عليه واو الجماعة فصار (تَذْهَبُونَ) ثم دخلت نون التوكيد الثقيلة فصار (تَذهَبُونَنَّ) فاجتمعت ثلاث نونات متوالية: نون الرفع، والنون المشددة فصار اللفظ مستثقلا فحذفنا نون الرفع فصار (تَذْهَبُونَّ) فالتقى ساكنان وهما: واو الجماعة مع النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة، فتحذف الواو وتبقى الضمة دليلًا عليها فصارَ (تَذْهَبُنَّ) وهو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون التي حذفت لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

فـ (تَذْهَبُنَّ) = تذهب + واو محذوفة + نَّ. فلما وجد فاصل مقدر بين المضارع وبين نون التوكيد أعرب ولم يبن على الفتح.

وكذا يكون الفاصل مقدرا مع ياء المخاطبة مثل: هلْ تَذْهَبِنَّ يا فاطمةُ للدرسِ، فالفعل أصله (تَذهب) ثم دخلت عليه ياء المخاطَبة فصار (تذهبِينَ) ثم دخلت نون التوكيد الثقيلة فصار (تَذهَبِينَنَّ) فاجتمعت ثلاث نونات متوالية: نون الرفع، والنون المشددة فصار اللفظ مستثقلا فحذفنا نون الرفع فصار (تَذْهَبِينَّ) فالتقى ساكنان وهما: ياء المخاطبة مع النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة، فتحذف الياء وتبقى الكسرة دليلًا عليها فصارَ (تَذْهَبِنَّ) وهو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون التي حذفت لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

فـ (تَذْهَبِنَّ) = تذهب + ياء محذوفة + نَّ. فلما وجد فاصل مقدر بين المضارع وبين نون التوكيد أعرب ولم يبن على الفتح.

والضابط في ذلك هو: (إذا كان الفعل المضارع مرفوعا بالضمة فإنه يبنى على الفتح إذا أكد بالنون، وإذا كان مرفوعا بالنون بأن كان من الأفعال الخمسة فإنه يبقى معربا إذا أكد بالنون لأن النون لن تباشره).

(شرح النص)

ومضارعٌ ويعرفُ بلَمْ، وافتِتاحُهُ بحرفٍ مِن نأَيْتُ ، نحْوُ: نقومُ، وأقومُ، ويقومُ، وتقومُ، ويُضمُّ أولُهُ إن كان ماضيهِ رُباعِيًّا، كيُدَحرجُ ويُكرِمُ، ويُفْتَحُ في غيرِهِ كيَضرِبُ، وينطلِقُ، ويَستخرِجُ، ويُسَكَّنُ آخِرُهُ معَ نونِ النسوةِ نَحْوُ (يَتَرَبَّصْنَ، وإلا أنْ يَعْفُونَ) ويُفْتَحُ معَ نونِ التوكيدِ المباشِرَةِ لفظًا وتقديرًا، نحوُ (لَيُنْبَذَنَّ) ويُعرَبُ فيما عدا ذلكَ نحوُ: يقومُ زيدٌ (ولا تَتَّبِعَانِّ، لَتُبْلَوُنَّ، فَإِمَّا تَرَيِنَّ، ولا يَصُدُّنَّكَ).

....

شرع يتكلم في الفعل الأخير وهو المضارع فقال: (ومضارعٌ ويعرفُ بلَمْ) نحو لمْ يُسافرْ زيدٌ (وافتِتاحُهُ بحرفٍ مِن نأَيْتُ) معنى نأيت ابتعدت وإن شئت قلت أنيت بمعنى اجتهدت وإن شئت قلت نأتي كلها تؤدي غرضا واحدا (نحوُ: نقومُ، وأقومُ، ويقومُ، وتقومُ) النون للجماعة أو المتكلم المعظم نفسه، والهمزة للمتكلم الواحد ذكرا أو أنثى، والياء للغائب المذكر الواحد والمثنى والجمع والغائبات، والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث الواحد والمثنى والجمع وللغائبة والغائبتين.

(ويُضمُّ أولُهُ إن كان ماضيهِ رُباعِيًّا، كيُدَحرجُ ويُكرِمُ) مثل بمثالين الأول للرباعي المجرد، والثاني للثلاثي المزيد فيه بحرف واحد فإن أكرمَ أصله كَرُمَ ثم زيدت الهمزة في أوله (ويُفْتَحُ في غيرِهِ كيَضرِبُ، وينطلِقُ، ويَستخرِجُ) المثال الأول ثلاثي، والثاني خماسي، والثالث سداسي (ويُسَكَّنُ آخِرُهُ) أي يبنى على السكون (معَ نونِ النسوةِ نَحْوُ يَتَرَبَّصْنَ) قال تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ) وهو فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، ونون النسوة: ضمير في محل رفع فاعل (وإلا أنْ يَعْفُونَ) قال تعالى: (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) وهو فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، بخلاف قولك: الرجالُ يَعْفُونَ، فالنون فيه هي نون الرفع، والفعل مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل (ويُفتحُ معَ نونِ التوكيدِ المباشِرَةِ لفظًا وتقديرًا) هذا شرط بناء المضارع مع نون التوكيد على الفتح وهو أن تتصل به اتصالا مباشرا بحيث لا يكون هنالك فاصل سواء أكان ظاهرا أم مقدرا (نحوُ لَيُنْبَذَنَّ) قال تعالى: (كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ) يُنْبَذَنَّ: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله المباشر بنون التوكيد في محل رفع، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب (ويُعرَبُ فيما عدا ذلكَ) الذي ذكرناه، بأن لا تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد، أو تتصل به نون التوكيد ولكن مع وجود فاصل ظاهر أو مقدر (نحوُ يقومُ زيدٌ) فيقوم فعل مضارع معرب لأنه لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد (ولا تَتَّبِعَانِّ) قال تعالى: (وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ) لا: حرف نهي وجزم مبني على السكون، تتبعانِّ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد: حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وأصل الفعل هو (تَتَّبِعَانِ) ثم دخلت عليه لا الناهية الجازمة فحذفت منه نون الرفع فصار (لا تَتَّبِعَا) ثم أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة فصار (لا تَتَّبِعَانَّ) ثم كسرت نون التوكيد الثقيلة تشبيها لها بنون الرفع في التثنية فصار (لا

تَتَّبِعَانِّ) ولم يبن الفعل هنا لوجود فاصل ظاهر بين العين من تتبع ونون التوكيد وهو الألف (لَتُبْلَوُنَّ) قال تعالى: (لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ) تُبْلَوُنَّ: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه النون التي حذفت لتوالي الأمثال، والواو نائب فاعل، والنون حرف توكيد، وأصل الفعل هو (تُبْلَوُونَ) مثل تُنْصَرُونَ، وهنا قاعدة صرفية تقول: إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا، فالواو الأولى هنا مضمومة، واللام قبلها مفتوحة، فوجب قلب الواو ألفا فصار الفعل (تُبْلَاوْنَ) فالتقى ساكنان الألف والواو فحذفت الألف فصار (تُبْلَوْنَ) ثم أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة فصار (تُبْلَوْنَنَّ) ثم حذفت نون الرفع لتوالي ثلاث نونات زائدة فصار (تُبْلَوْنَّ) فالتقى ساكنان النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة مع واو الجماعة، فحركت الواو هنا بالضمة للتخلص من التقاء الساكنين فصار (تُبْلَوُنَّ)، ولم يبن الفعل هنا لوجود فاصل ظاهر بين الفعل ونون التوكيد الثقيلة وهو الواو (فإِمَّا تَرَيِنَّ) قال تعالى: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْمًا) إمَّا: هو إنْ حرف الشرط الجازم المدغم بـ (ما) الزائدة، تَرَيِنَّ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء فاعل، والنون حرف توكيد، وأصل الفعل هو (تَرَيْنَ) فلما دخل الجازم حذفت نون الرفع فصار (إمَّا تَرَي) ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فصار (إمَّا تَرَينَّ) فالتقى ساكنان النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة مع ياء المخاطبة، فحركت الياء هنا بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين فصار (إمَّا تَرَيِنَّ) ولم يبن الفعل هنا لوجود فاصل ظاهر بين الفعل ونون التوكيد وهو الياء (ولا يَصُدُّنَّكَ) قال تعالى: (وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ) لا : حرف نهي وجزم، يَصُدُّنَّكَ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل، والكاف: مفعول به، وأصله (يَصُدُّونَكَ) ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع فصار (لا يَصُدُّوكَ) ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فصار (لا يَصُدُّونَّكَ) فالتقى ساكنانِ النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة مع واو الجماعة، فحذفت الواو فصار (لا يَصُدُّنَّكَ)، فهنا لم يبن الفعل لوجود فاصل مقدر بين الفعل ونون التوكيد الثقيلة.

تنبيه: لم يذكر المصنف الفاصل مع نون النسوة لأنه لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل. ذكره الشيخ محمد محي الدين في تعليقاته على شرح القطر.

فائدة: التقاء الساكنين يجب التخلص منه إما بحذف أحد الساكنين، أو تحريك أحدهما فينتفي الالتقاء، ولكن قد يغتفر التقاء الساكنين إذا كان الحرف الأول حرف لين- وهو الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها- والثاني مدغما في مثله مثل: الحاقَّة، فالألف حرف لين، وبعده قاف مشددة، فيغتفر التقاء الساكنين، وهذا الالتقاءُ هو الذي يدعونه: (التقاء الساكنين على حَدّه) أي على طريقه الجائز، وبهذا يجاب عن السؤال الآتي لَمَ لمْ يتخلص من التقاء الساكنين في قوله تعالى (ولا تَتَّبِعَانِّ) فإن الألف ساكنة وبعدها النون الأولى الساكنة من نوني التوكيد الثقيلة ؟

والجواب هو: أن التقاء الساكنين هنا مغتفر لأنه في حَدِّهِ.

الدرس السابع

الحرف

الحرف علامته التي تميزه عن الاسم والفعل هي عدم قبوله شيئا من علامات الاسم أو شيئا من علامات الفعل.

مثل: هلْ، في، لمْ.

والحروف ثلاثة أنواع:

1- نوع يشترك في الدخول على الأسماء والأفعال، مثل: (هلْ)، تقول: هلْ زيدٌ في الدار، وهلْ جاءَ بكرٌ.

2- نوع يختص بالأسماء، مثل حروف الجر، تقول: زيدٌ في المسجدِ.

3- نوع يختص بالأفعال، مثل حروف الجزم والنصب، قال تعالى: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ).

وتنقسم من حيث العملُ وعدمه إلى قسمين:

1- عاملة مثل حروف الجر والجزم والنصب فإنها تجلب الجر أو الجزم أو النصب لمدخولها.

2- مهملة أي لا تؤثر فيما بعدها مثل هل فهو حرف استفهام لا عملَ له.

وجميع الحروف مبنية.

الكلام

الكلام هو: القولُ المفيدُ.

والقول هو: اللفظ الموضوع لمعنى، أي وضعته العرب للدلالة على معنى.

والمفيد هو: الذي يصح الاكتفاء به، مثل: قامَ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ.

ولا يكون القول مفيدا إلا إذا كان مركبا، فاشتراط الإفادة يستلزم التركيب.

والحاصل هو أن العناصر التي يجب توفرها في الكلام هي:

1- اللفظ وهو: الصوت المشتمل على بعض الأحرف، وبهذا يخرج عن تعريف الكلام الكتابة فلو كُتب في صفحة: زيدٌ قائمٌ، ولم ينطق به فلا يسمى كلاما، ويخرج الإشارة فلو قيل لك: هل تذهبُ للدرسِ؟ فأشرت برأسك للدلالة على الموافقة فلا تسمى كلاما وإن فهم عنك المعنى لأنك لم تنطق، فكل ما يفيد وليس بلفظ لا يسمى كلاما عند النحاة.

2- المركب وهو: ما تكون من كلمتين فأكثر، وبهذا يخرج المفرد كزيد إذا تلفظت به فإنه وإن كان لفظا لكنه مفرد، والمركب قسمان: مركب ناقص وهو: ما لا يصح الاكتفاء به، مثل المركب الإضافي نحو: غلامُ زيدٍ، والمركب الوصفي نحو: الرجلُ المؤمنُ، ومركب تام وهو: ما يصح الاكتفاء به، وهو الكلام.

3- المفيد وهو: الذي يصح الاكتفاء به، وبه يخرج به كل مركب لا يصح الاكتفاء به مثل: (جاءَ الذي) فإنه ليس بكلام لأنه يحتاج إلى صلة الموصول، ومثل: (إنْ قامَ زيدٌ) فإنه ليس بكلام أيضا لأنه يحتاج إلى جواب الشرط، أي أن جملة الشرط لا تكون كلاما حتى تنضم إليها جملة جواب الشرط، ومثل: (أقسمُ باللهِ) فإنه ليس بكلام أيضا لأنه يحتاج إلى جواب القسم، أي أن جملة القسم لا تكون كلاما حتى تنضم إليها جملة جواب القسم كأن تقول في جواب القسم لأفعلن كذا.

4- الوضع وهو: كون الكلمات عربية، فيخرج به ما لو تكلم أحد بأي لغة أخرى غير لغة العرب، فإنه وإن نطق بجمل مفيدة إلا أنه ليس بكلام عند النحاة ولا يعتريه الإعراب والبناء.

فالكلام: قول مفيدٌ= لفظ مركب مفيد بالوضع، والفرق بينهما في الإجمال والتفصيل.

ثم إن الكلام قد يتركب من كلمتين أو ثلاث أو أربع أو أكثر، ولا يحصل الكلام بأقل من كلمتين، فالرقم اثنان هو الحد الأدنى لحصول الكلام.

وأما نحو: قمْ، فإنه مركب تقديرا لوجود الضمير المستتر.

ثم إن الكلام المصدر باسم مثل: زيدٌ قائمٌ، والمطرُ نازلٌ، يسمى جملة اسمية.

والكلام المصدر بفعل مثل: قامَ زيدٌ، وعُوقِبَ المجرِمُ - أي سواء أكان الفعل مبنيا للمعلوم أم للمجهول- يسمى جملة فعلية.

الدرس الثامن

المعربات: الاسم المفرد- جمع التكسير

المعربات ثمانية هي: الاسم المفرد، وجمع التكسير، والأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع.

فالاسم المفرد هو: ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الأسماء الخمسة، مثل: رجل وكتاب وقلم.

وهو قسمان:

1- منصرف وهو: الذي يدخله التنوين، فهذا يعرب بالحركات الثلاث ظاهرة أو مقدرة.

تقول: جاءَ زيدٌ، والفتى، ورأيت زيدًا والفتى، ومررت بزيدٍ والفتى، فزيد والفتى اسمان منصرفان.

2- غير منصرف وهو: الذي لا يدخله التنوين، فهذا يجر بالفتحة.

أمَّا في حالتي الرفع والنصب فإنَّه على الأصل يُرْفَع بالضمة وينصب بالفتحة ولكن بدون تنوين، وذلك مثل الأعلام الأعجمية كآدم وإبراهيم وموسى وجون وجورج وباريس.

تقول: جاءَ إبراهيمُ وموسى، ورأيتُ إبراهيمَ وموسى، ومررتُ بإبراهيمَ وموسى، فإبراهيم وموسى اسمان غير منصرفين.

وجمع التكسير هو: ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير صورة مفرده، مثل رجال وكتب وأقلام.

وهو قسمان:

1- منصرف وهو: الذي يدخله التنوين، فهذا يعرب بالحركات الثلاث ظاهرة أو مقدرة.

تقول: جاءَ قضاةٌ، ورأيتُ قضاةً، وسلمتُ على قضاةٍ، وحضَرَ المرضى، وساعدتُ المرضى، ودعوتُ للمرضى.

2- غير منصرف وهو: الذي لا يدخله التنوين، فهذا يجر بالفتحة.

أمَّا في حالتي الرفع والنصب فإنَّه على الأصل يُرْفَع بالضمة وينصب بالفتحة ولكن بدون تنوين.

وضابطه هو: (كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطهن ساكن).

مثل: مَسَاجِد، ومَصَانِع، وقَوَاعِد، فهذه جموع ثالثها ألف بعدها حرفان فتمنع من الصرف.

ومثل: مَصَابِيح، ومَحَارِيب، وأَقَاوِيل، فهذه جموع ثالثها ألف بعدها ثلاثة أحرف أوسطهن ياء ساكنة فتمنع من الصرف.

تقول: هذه مساجدُ، ورأيت مساجدَ، وصليتُ في مساجدَ.

وتقول: السواقِي جميلةٌ، ورأيتُ السواقِيَ، ونظرتُ إلى السواقِي. وهي في المثال الأول مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، وفي الثاني مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة، وفي الثالث اسم مجرور بفتحة مقدرة لأنه ممنوع من الصرف.

والاسم الذي لا ينصرف سواء أكان اسما مفردا أم جمع تكسير يجر بالكسرة في حالتين:

الأولى: أن تدخل عليه أل، قال تعالى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ).

والثانية: أن يضاف إلى ما بعده، نحو: أيُّها المسلمونَ عودا إلى مساجدِكُمْ.

الأسماء الخمسة

الأسماء الخمسة هي: الأب والأخ والحم والفم وذو (التي بمعنى صاحب).

وهذه الأسماء تُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجر بالياء، تقول: جاءَ أبوكَ، ورأيتُ أباكَ، وذهبتُ إلى أبيكَ.

فالأول فاعل مرفوع بالواو، والثاني مفعول به منصوب بالألف، والثالث اسم مجرور بالياء، لأنها من الأسماء الخمسة.

وهي لا تُعرَب هذا الإعرابَ إلا أن تكون (مفردةً، مكبرةً، مضافةً، إلى غير ياء المتكلم).

فإن كانت مثناةً أُعرِبت إعرابَ المثنى، تقول :جاءَ أبَواكَ، ورأيتُ أبوَيكَ، وذهبتُ إلى أبَويكَ .

وإن كانت مجموعةً جمعَ تكسير أُعربت إعراب جمع التكسير أي بالحركات تقول: جاء آباؤُكَ، ورأيت آباءَكَ، وذهبت إلى آبائِكَ.

وإن كانت مجموعة جمعَ مذكرٍ سالِمًا أُعربت إعرابَه، تقول :جاء أبُونَ، ورأيت أبينَ ، ومررتُ بأبينَ.

ولم يجمع منها هذا الجمع إلا ثلاثة (الأب والأخ والحم) تقول هذا أخونَ ورأيتُ أخينَ، وسلمتُ على حَمِينَ.

وإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة، تقولُ: جاءَ أُبَيُّ زيدٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زيدٍ، ومررتُ بأُبَيِّ زيدٍ.

وإن كانت غير مضافة أعرِبت بالحركات الظاهرة أيضا، تقول: جاءَ أبٌ، ورأيتُ أبًا، وذهبتُ إلى أبٍ.

وإن كانت مضافةً إلى ياء المتكلم أعربت بحركاتٍ مقدرةٍ، تقول :جاءَ أبي، وأكرمتُ أبي، وذهبتُ إلى أبي.

فالأول فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء أي على الباء، والثاني منصوب بفتحة مقدرة كذلك، والثالث مجرور بكسرة مقدرة كذلك.

كما يشترط في فم شرط إضافي وهو أن تسقط منه الميم تقول: هذا فوكَ، ورأيتُ فاكَ، وخرجَ هذا الكلامُ من فِيكَ.

فإن لم تسقط الميم منه أعرب بالحركات الظاهرة تقول: هذا فمٌ، ورأيتُ فمًا، وخرجَ هذا الكلامُ من فمٍ.

واعلم أنه قد ذكر بعض النحاة اسما سادسا وهو (الهَنُ) بمعنى ما يستقبح ذكره كالعورة، ولكن الأفصح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون.

والحاصل هو أن في هَن لغتين:

الأولى: أن يعرب بالحركات الظاهرة تقول: خرجَ هَنُ الطفلِ، وسترتُ هَنَ الطفلِ، وغسلت الأمُّ النجاسةَ عن هَنِ الطفلِ.

وهذه هي اللغة المشهورة والأكثر استعمالا وهي الأحسن والأفصح.

الثانية: أن يعرب إعراب الأسماء الخمسة بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا، تقول: خرجَ هَنُو الطفل، وسترتُ هَنَا الطفلِ، وغسلتِ الأمُّ النجاسةَ عن هَنِي الطفلِ.

فمن عدها خمسة فقد اتبع المشهور الفصيح، ومن عدها ستة فقد التفت إلى هذه اللغة القليلة.

(شرح النص)

وأمَّا الحرفُ فيُعرفُ بأنْ لا يقبلَ شيئًا مِن علاماتِ الاسمِ والفعلِ، نحوُ: هلْ، وبلْ.

وليسَ منهُ مَهْما وإذْ مَا، بل مَا المصْدَرِيَّةُ ولَمَّا الرَّابِطَةُ في الأصحِّ، وَجَمِيعُ الحروفِ مَبنِيَّةٌ

والكلامُ لفظٌ مفيدٌ وأقلُ ائتلافِهِ من اسمينِ كزيدٌ قائمٌ، أو فعلٍ واسمٍ كقامَ زيدٌ.

فصلٌ: أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ نحوُ: زيدٌ يقومُ وإنَّ زيدًا لنْ يقومَ، وجرٌ في اسمٍ نحو: بزيدٍ، وجزمٌ في فعلٍ نحو: لمْ يقمْ.

فيرفعُ بضمةٍ وينصبُ بفتحةٍ ويجرُ بكسرةٍ ويجزمُ بحذفِ حركةٍ إلا الأسماءَ السِتَّةَ وهي: أبوهُ وأخوهُ وحَمُوهَا وهَنُوهُ وفوهُ وذو مالٍ، فترفعُ بالواوِ، وتنصبُ بالألفِ، وتجرُّ بالياءِ.

والأفصحُ استعمالُ هَنٍ كغَدٍ.

لما فرغ من الاسم والفعل شرع يتكلم في الحرف فقال (وأمَّا الحرفُ فيُعرفُ بأنْ لا يقبلَ شيئًا مِن علاماتِ الاسمِ والفعلِ، نحوُ: هلْ، وبلْ) فكل كلمة تقبل علامة من علامات الاسم فهي اسم، وكل كلمة تقبل علامة من علامات الفعل فهي فعل، وكل كلمة لا تقبل شيئا من علامات الاسم أو الفعل فهي حرف، مثل: هل وهو حرف استفهام مبني على السكون تقول: هَلْ جاءَ زيدٌ، ومثل: بل وهو حرف عطف مبني على السكون تقول: ما جاءَ زيدٌ بلْ عمرٌو، فمثل بمثالين للمهمل والعامل.

ثم أخذ المصنف يذكر بعض الكلمات التي اختلف في حرفيتها فقال: (وليسَ منهُ) أي من الحرف (مَهْما وإذْمَا) أما مهما فذكر بعض العلماء أنها حرف، والمختار أنها اسم بدليل عود الضمير عليها، وكل كلمة يعود الضمير عليها فهي اسم، فهذه علامة إضافية من علامات الاسم، قال تعالى: (وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) نلاحظ هنا أن مهما بمعنى أي شيء أي قالوا: أي شيء تأتنا به، فيكون الضمير في به عائدا على مهما فنعرف أنها اسم، وهي اسم شرط جازم يجزم فعلين، وأما إذْ مَا فقال بعضهم هي حرف وقال آخرون هي اسمٌ، واستدلوا على اسميتها بأن (إذْ مَا) كلمتان: إذْ + ما، وإذْ اسم يدل على الزمان بمعنى حين، قال تعالى: (إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) أي فقد نصره الله حين إخراجِ الكفار له، وإذا ثبت أنها قبل دخول ما كانت اسما، فبعد دخول ما الزائدة عليها تبقى اسما أيضا لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، وذلك نظير إمّا في قوله تعالى: (إمَّا تَرَيِنَّ من البشرِ أحدًا) فإمَّا هي إن حرف الشرط قد اقترن به ما الزائدة فلم يخرج عن الحرفية باقتران ما به، وهي بعد دخول ما عليها اسم شرط جازم لفعلين بمعنى متى تقول: إذْ مَا تقمْ أقمْ، أي متى تقم أقم (بل) من الحرف (مَا المصْدَرِيَّةُ ولَمَّا الرَّابِطَةُ في الأصحِّ) من القولين، لأنهما لا يقبلان شيئا من علامات الاسم أو الفعل، فما المصدرية هي التي تدخل على الأفعال وتؤولها بمصدر تقول: سَرَّنِي ما فعلتَ أي سرني فِعْلُكَ، قال تعالى: (ودُّوا ما عَنِتُّم) أي ودُّوا عنتكم، وقال تعالى: (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ

عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا) أي ذلك اللعنُ بعصيانهم أي بسببه، وإعراب ما: حرف مصدري مبني على السكون، ولَـمَّا الرابطة هي حرف يدل على وجود شيء عند وجود شيء آخر تقول: لما جاءني زيدٌ أكرمتُهُ، فربطت وجود الإكرام بالمجيء، ولما درسَ زيدٌ نجحَ، فربطت وجود النجاح بوجود الدراسة، وهي حرف وجود لوجود مبني على السكون، فتلخص أن كلمتين من الكلمات الأربع الراجح فيهما الاسمية وهما: (مهما، وإذْمَا) وكلمتين منها الراجح فيهما هو الحرفية وهما: (ما المصدرية، ولَمَّا الرابطة).

(وَجَمِيعُ الحروفِ مَبنِيَّةٌ) وليس لها أي محل من الإعراب فلا يقال هذا الحرف في محل كذا إطلاقا.

ثم لما فرغ من بيان الكلمة وأقسامها شرع يتكلم في الكلام فقال: (والكلامُ لفظٌ مفيدٌ) واللفظ هو صوت مشتمل على بعض الأحرف، والمفيد هو: ما يصح الاكتفاء به، نحو: الحمدُ للهِ (وأقلُ ائتلافِهِ) أي تركبه (من اسمينِ كزيدٌ قائمٌ) وهي الجملة الاسمية (أو فعلٍ واسمٍ كقامَ زيدٌ) وهي الجملة الفعلية.

ثم شرع يتكلم في المعربات التي تكون في الكلام فقال: (فصلٌ: أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ نحو زيدٌ يقومُ) زيدٌ اسم مرفوع، ويقوم فعل مضارع مرفوع (وإنَّ زيدًا لنْ يقومَ) زيدًا اسم منصوب، ويقومَ فعل مضارع منصوب (وجرٌ في اسمٍ نحو بزيدٍ) من قولك: مررتُ بزيدٍ (وجزمٌ في فعلٍ نحو لمْ يقمْ فيرفعُ) ما ذكر وهو الاسم والفعل المضارع (بضمةٍ وينصبُ بفتحةٍ ويجرُ بكسرةٍ ويجزم بحذف حركةٍ) أي بالسكون لأنه عدم الحركة، والجر للأسماء والجزم للأفعال المضارعة، والأصل في الإعراب أن يكون الرفع فيه بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون، وخرج عن هذا الأصل سبعة أبواب هي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والاسم الذي لا ينصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر.

وبدأ بالأسماء الستة فقال: (إلا الأسماءَ الستةَ وهي: أبوهُ) نحو جاءَ أبوه، ورأيتُ أباه ومررتُ بأبيه (وأخوهُ) نحو جاءَ أخوه، ورأيتُ أخاه، ومررتُ بأخيه (وحَمُوهَا) الحم هو أقارب الزوج بالنسبة للزوجة كأبيه وأخيه وعمه، ولذلك قال حموها بالإضافة إلى المرأة ولم يقل حموه، تقول: جاءَ حموها، ورأيتُ حماها، ومررتُ بحميها (وهَنُوهُ) الهن هو ما يستقبح ذكره نحو هذا هنو الطفلِ، وسترتُ هنا الطفلِ، وغسلت الأم النجاسة عن هني الطفلِ (وفوهُ) نحو هذا فوكَ، وأكرمْ فاكَ، واغسلْ الطعامَ من فِيكَ (وذو مالٍ) أي صاحب مال وقد أضافه إلى اسم ظاهر لأنه لا يضاف إلى الضمائر فلا تقل ذوك أو ذوها، تقول: جاءَ ذو مالٍ، ورأيتُ ذا مالٍ، ومررتُ بذي مالٍ (فترفعُ بالواوِ، وتنصبُ بالألفِ، وتجرُّ بالياءِ) ولكن بشروط هي: أولا: أن تكون مفردة، ثانيا: أن تكون مكبرة، ثالثا: أن تكون مضافة، رابعا: أن تكون الإضافة إلى غير ياء المتكلم، قال المصنف في شرحه: واستغنيتُ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لفظتُ بها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم. اهـ.

(والأفصحُ استعمالُ هنٍ كغَدٍ) أي يعرب الهن بالحركات فكما تقول: الغدُ قريبٌ، وإن غدًا لقريبٌ، واصبرْ عليَّ لغدٍ، تقول: خرجَ هنُ الطفلِ، وسترتُ هنَ الطفلِ، وغسلت الأمُّ النجاسةَ عن هنِ الطفلِ.

الدرس التاسع

المثنى

المثنى: ما دلَّ على اثنين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره، بحيث لو حذفنا الزيادة عاد مفردًا.

مثل: جاءَ الزيدانِ، فالزيدانِ دل على اثنين ومتى ما حذفنا الزيادة من آخره التي هي الألف والنون عاد مفردا.

ويعرب المثنى بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، تقول: حضر الرَجُلانِ، ورأيتُ الرَجُلَينِ، وَذَهَبتُ إلى الرجُلَينِ .

فالأول فاعل مرفوع بالألف، والثاني مفعول به منصوب بالياء، والثالث اسم مجرور بالياء كذلك.

وأما النون التي في آخر المثنى فهي عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وهناك أربعة ألفاظ ملحقة بالمثنى في الإعراب، وهي: (اثنانِ، واثنتانِ، وكِلا، وكِلتا) فهذه الألفاظ الأربعة ليست من المثنى حقيقة ولكن أعطيت علامة إعراب المثنى فسماها العلماء بالملحقات.

تقول: جاء اثنانِ، ورأيتُ اثنينِ، وذهبت إلى اثنينِ، فاثنان: فاعل مرفوع بالألف في الجملة الأولى، ومفعول به منصوب بالياء في الثانية، واسم مجرور بالياء كذلك في الثالثة لأنه ملحق بالمثنى.

وتقول: جاء الرجلان كِلاهما، ورأيتُ الرجلين كِلَيْهما، ومررت بالرجلين كِلَيْهما.

فكلاهما: توكيد للرجلين في الأمثلة الثلاثة، وهو مرفوع بالألف في الجملة الأولى، ومنصوب ومجرور بالياء في الثانية والثالثة لأنه ملحق بالمثنى.

وهي ملحقة بالمثنى؛ لأنها لاينطبق عليها تعريف المثنى السابق .

فالأول والثاني وهما: (اثنان واثنتان) لو حذفنا منهما الزيادة قلنا: (اثن، واثنت) وهما لا يدلان على المفرد.

والثالث والرابع وهما: (كلا وكلتا) لا نون فيهما.

ولا يشترط لإعراب (اثنين واثنتين) إعراب المثنى أي شروط.

وأما (كلا وكلتا) فيشترط فيهما لإعرابهما إعراب المثنى أن يكونا مضافين إلى ضمير، كما في الأمثلة السابقة فقد أضفناهما إلى (هما).

أمَّا إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فإنهما يعربان إعراب الفتى أي بحركات مقدرة على الألف.

تقول: جاءَ كلا الرجلينِ، ورأيتُ كلا الرجلينِ، ومررتُ بكلا الرجلينِ، وجاءَتْ كلتا المرأتينِ، ورأيتُ كلتا المرأتينِ، ومررتُ بكلتا المرأتينِ.

فكلا وكلتا: في المثال الأول فاعلان مرفوعان بالضمة المقدرة على الألف، وفي الثاني مفعولان منصوبان بالفتحة المقدرة على الألف، وفي الثالث اسمان مجروران بالكسرة المقدرة على الألف.

جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم هو: ما دلَّ على ثلاثة فأكثر بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخره.

وهو يُرفَع بالواو ويُنصَب و يجر بالياء.

تقول: جاء الزيدونَ، ورأيت الزيدِينَ، ومررتُ بالزيدِينَ، وجاءَ المسافرونَ، ورأيتُ المسافرينَ، ومررتُ بالمسافرينَ.

فالزيدونَ والمسافرونَ: في المثال الأول فاعلان مرفوعان بالواو، وفي الثاني مفعولان منصوبان بالياء، وفي الثالث اسمان مجروران بالياء كذلك.

وأما النون التي في آخر جمع المذكر السالم فهي عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان (عَلَمًا لمذكر عاقل، أو صفةً له، خاليينِ من تاء التأنيث).

مثال العلم (زيد) فإنه علم لشخص مذكر عاقل ليس في آخره تاء التأنيث فيجمع جمع مذكر سالما لتوفر الشروط فيه.

فإن كان الاسم غير علم مثل رجل وغلام فلا يجمعان جمع مذكر سالما فلا يقال فيهما رجُلونَ وغُلامونَ.

وإن كان علما لمؤنث مثل سعاد وزينب فلا يجمعان جمع مذكر سالما فلا يقال فيهما سُعادونَ، وزَينبونَ.

وإن كان علما لمذكر غير عاقل كلاحق اسم لفرس، و واشق اسم لكلب فلا يجمعان جمع مذكر سالما فلا يقال فيهما لاحقونَ وواشقونَ.

وإن كان علما لمذكر عاقل ولكن في آخره تاء التأنيث مثل طلحة وعبيدة فلا يجمعان جمع مذكر سالما فلا يقال فيهما طَلحونَ، وعُبيدونَ.

ومثال الصفة – ونعني بها الاسم المشتق كاسم الفاعل والمفعول– (مسافر) فإنه صفة لمذكر عاقل وليس في آخره تاء التأنيث فيجمع جمع مذكر سالما لتوفر الشروط فيه.

فإن كانت الصفة لمؤنث مثل حائض ومرضع فلا يجمعان جمع مذكر سالما فلا يقال فيهما حائضون، ومُرضعونَ.

وإن كانت لمذكر غير عاقل مثل صاهل صفة الحصان، وشاهق صفة للجبل فلا يجمعان جمع مذكر سالما فلا يقال فيهما صاهلونَ، وشاهقونَ.

وإن كانت لمذكر عاقل ولكن في آخرها تاء التأنيث مثل علّامة وفهّامة فلا يجمعان جمع مذكر سالما فلا يقال فيهما علامونَ وفهامونَ.

فلكي يكون الاسم جمعَ مذكر سالما لا بد أن يكون له واحد مذكر من لفظه، مثل زيدونَ مفرده زيد، وأن يكون إما علما أو صفة بشروطهما.

ولكن العرب ألحقوا بجمع المذكر السالم ألفاظًا أعربوها كإعرابه مع أنه لم يتحقق فيها ما يشترط في جمع المذكر السالم.

ومن تلك الألفاظ:

1 – أولو (بمعنى أصحاب) تقول: جاء أولو العلمِ، وجالستُ أولي العلمِ، ومَشَيتُ معَ أولي العلمِ.

فيعرب إعراب جمع المذكر السالم مع أنه لا واحد له من لفظه فإنه لا يقال أُولُ في المفرد، كما أنه ليس علما أو صفة.

قال تعالى: (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ)، وقال: (أَن يُؤْتُوا أُوْلِي الْقُرْبَى)، وقال: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُوْلِي الْأَلْبَابِ).

فالأول فاعل، والثاني مفعول به، والثالث اسم مجرور.

2 – عشرون إلى تسعين، تقول: جاء عشرون رجلًا، ورأيتُ عشرين رجلًا، ومررتُ بعشرين رجلًا، وجاءَ ثلاثونَ رجلا ورأيتُ ثلاثين رجلا، ومررت بثلاثين رجلا، وهكذا الأربعون والخمسون إلى التسعين.

فتعرب إعراب جمع المذكر السالم مع أنها لا مفرد لها من ألفاظها، كما أنها ليست علما أو صفة.

3 – أهلُونَ، تقول: جاء الأهلونَ، ورأيتُ الأهلينَ ، وذهبتُ إلى الأهلينَ.

وهو وإن كان له مفرد من لفظه وهو (أهل) إلا أنه ليس عَلَما ولا صفة.

وفي القرآن الكريم: (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)، وقال: (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ)، وقال: (إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا).

الأول فاعل، والثاني مفعول به، والثالث اسم مجرور بحرف الجر.

4– أَرَضونَ، تقول: في العالم أرَضونَ، وإنَّ الأرَضينَ لواسعةٌ، وإنَّ في الأرَضينَ عجائبَ.

وهو وإن كان له مفرد من لفظه وهي (أرْض) إلا أنه مؤنث كما أنه ليس عَلَما ولا صفة.

5 – سِنونَ، تقول: مَضَتْ علينا سِنونَ، وقَضينا سنينَ في هذا البلد، وما رأيت بحرًا منذُ سنينَ.

وهو وإن كان له مفرد من لفظه وهي (سَنَة) إلا أنه مؤنث كما أنه ليس عَلَما ولا صفة.

6– عِلِّيُّونَ، وهو اسم لأعلى الجنة، فهو مفرد وليس جمعا، قال تعالى: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ).

7– بَنُونَ، تقول :جاءَ بَنُو عامرٍ ، ورأيتُ بني عامرٍ، وزيدٌ من بني عامرٍ.

وهو وإن كان له مفرد من لفظه وهو (ابن) إلا أنه ليس عَلَما ولا صفة.

قال تعالى: (يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ)، وقال: (وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ) وقال: (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ).

8– وابِلونَ، جمع وابِل وهو المطر الغزير، تقول: هطلَ وابلونَ، ورأيتُ وابلينَ، وغرقَ الأعداءُ في وابلينَ.

وهو ليس علما ولا صفة.

9– عَالَمونَ، جمع عالَم وهو كل ما سوى الله من المخلوقات، ويكون الجمع باعتبار تعدد العوالم كعالم الإنس والجن والملائكة، تقول: العالمونَ عبيدٌ لله، إنَّ العالمينَ عبيدٌ لله، اللهُ ربُ العالمينَ.

وهو ليس علما ولا صفة.

(شرح النص)

والمثنى كالزيدانِ فيرفعُ بالألفِ، وجمعَ المذكرِ السالمَ كالزيدونَ فيرفعُ بالواوِ، ويجرانِ وينصبانِ بالياءِ.
وكِلا وكِلتا معَ الضميرِ كالمثنى، وكذا اثنانِ واثنتانِ مطلقًا وإنْ رُكِّبَا.
وأُولو، وعِشرونَ وأخواتُهُ، وعَالمونَ، وأَهلونَ، ووابِلونَ، وأَرَضُونَ، وسِنُونَ وبابُهُ، وبَنونَ، وعِلِّيُّونَ وشِبْهُهُ؛ كالجمعِ.

....

الباب الثاني والثالث مما خرج عن الأصل أعني الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة هو المثنى وجمع المذكر السالم وفي بيانهما قال: (و) إلا (المثنى كالزيدانِ فيرفعُ بالألفِ) نحو جاءَ الزيدانِ (و) إلا (جمعَ المذكر السالمَ كالزيدونَ فيرفعُ بالواوِ) نحو جاءَ الزيدونَ (ويجرانِ وينصبانِ بالياءِ) نحو مررتُ بالزيدَينِ والزيدِينَ، ورأيتُ الزيدَينِ والزيدِينَ، ثم بدأ ببيان الملحقات بهما، والفرق بين الأصل والملحق هو أن الأصل مستجمع لشروطه بخلاف الملحق به فلا بد أن يكون قد انخرم فيه شرط أو أكثر (وكِلا وكِلتا معَ الضميرِ كالمثنى) فيعربان إعراب المثنى ولكن بشرط أن يكونا مضافين إلى ضمير، مثل: جاءَ الزيدانِ كلاهما، ورأيتُ الزيدينِ كليهما، ومررتُ بالزيدينِ كليهما، وجاءَت البنتانِ كلتاهما، ورأيتُ البنتينِ كلتيهما، ومررتُ بالبنتينِ كلتيهما، فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا بالحركات المقدرة نحو جاءَ كلا الرجلين وكلتا البنتينِ، ورأيتُ كلا الرجلينِ وكلتا البنتينِ، ومررتُ بكلا الرجلين وكلتا البنتينِ، يرفعان بضمة مقدرة وينصبان بفتحة مقدرة ويجران بكسرة مقدرة، قال تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)، (وكذا اثنانِ واثنتانِ) يعربان إعراب المثنى نحو جاءَ اثنانِ من الرجالِ واثنتانِ من النساءِ، ورأيتُ اثنينِ من الرجالِ واثنتينِ من النساءِ، ومررتُ باثنينِ من الرجالِ واثنتينِ من النساء (مطلقًا) أي بدون شرط حتى (وإنْ رُكِّبَا) مع العشرة فيعربان إعراب المثنى نحو جاءَ اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا، وجاءَت اثنتا عشْرَةَ امرأةً، ورأيتُ اثنتي عشْرَةَ امرأةً، ومررتُ باثنتي عشْرَةَ امرأةً.
ثم لما فرغ من الملحقات بالمثنى بدأ بالملحقات بجمع المذكر السالم فقال: (وأُولو) نحو جاءَ أولو العلم، ورأيتُ أولي العلم، ومررت بأولي العلم، وهو ملحق لأنه لا واحد له من لفظه، كما أنه ليس علما أو صفة (وعِشرونَ وأخواتُهُ) هي ثلاثون إلى تسعينَ، سواء ذكرت لوحدها أو عطفت على عدد نحو جاءَ واحدٌ وعشرونَ رجلا، ورأيت واحدًا وعشرينَ رجلا، ومررت بواحدٍ وعشرين رجلا، قال تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)، وإنما عدت هذه الأعداد ملحقة بجمع المذكر السالم لأنها لا واحد لها من لفظها كما أنها ليست علما أو صفة، فإن قيل: لم لا تكون عشرونَ جمع عشر، وثلاثون جمع ثلاث، وأربعون جمع أربع وهكذا ؟ قلنا إن الجمع أقله ثلاثة من مقادير الواحد، فإذا قلتَ قدمَ رجالٌ فلا بد أن يكون القادمون ثلاثة فأكثر، وحينئذ إذا كانت العشرون جمعا لعشر فـ 10+10+10= 30 فيلزم أن يكون مدلول العشرين هو 30 أي يتساويان في المقدار فيصح إطلاق إحداهما على الآخر فتقول جاء عشرون وأنت تريد ثلاثين وبالعكس وهو باطل قطعا، وكذا يكون أربعون= 4+4+4= 12، فيتساوى 40 و12 في المقدار ويصح إطلاق أحدهما على الآخر وهو باطل.

(وعَالمونَ) جمع عالَم على ما اختاره بعضهم، تقول: العالمونَ عبيدٌ لله، إنَّ العالمينَ عبيدٌ لله، اللهُ ربُّ العالمينَ، وهو ملحق لأنه ليس بعلم ولا صفة أي هو جمع لم يستوفِ الشروط فيكون ملحقا (وأَهلونَ) تقول: جاء الأهلونَ، ورأيتُ الأهلينَ، وذهبتُ إلى الأهلينَ، وهو وإن كان له مفرد من لفظه وهو (أهل) إلا أنه ليس عَلَمًا ولا صفة أي لم يستوف الشروط.

(ووابِلونَ) جمع وابل وهو المطر الغزير تقول: هطلَ وابلونَ، ورأيتُ وابلينَ، وغرقَ الأعداءُ في وابلينَ، وهو ملحق لأنه ليس بعلم ولا صفة (وأَرَضُونَ) جمع أرْض وهي مؤنثة فأرضون ملحق لأنه جمع لمؤنث، ولأن المفرد لم يسلم من التغيير عند الجمع فهو ليس بجمع سالم فأرْض بسكون الراء والجمع أرَضونَ بفتح الراء، كما أنه ليس بعلم ولا صفة.

(وسِنُونَ) جمع سَنَة تقول: مَضَتْ علينا سِنونَ، وقَضينا سنينَ في هذا البلد، وما رأيت بحرًا منذُ سنينَ، وهو وإن كان له مفرد من لفظه وهي (سَنَة) إلا أنه مؤنث ولم يسلم من التغيير كما أنه ليس عَلَمًا ولا صفة (وبابُهُ) أي وباب سنين فهو ملحق أيضا والمقصود به هو (كل اسم ثلاثي، حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير) مثل: سَنَة وأصلها سَنَوٌ بدليل جمعها على سنوات فإنه عند الجمع ترجع الأشياء إلى أصولها، و (سَنَوٌ) اسم ثلاثي أي على ثلاثة أحرف، حذفت لامه أي الحرف الثالث منه وهو الواو فصارت (سَنَ) ثم عوض عن الواو المحذوفة بهاء التأنيث أي تاء التأنيث المربوطة فصارت (سَنَة)، ولم يرد في اللغة جمع هذه الكلمة جمع تكسير فانطبقت جميع القيود الواردة في الضابط المذكور، فتعرب حينئذ إعراب جمع المذكر السالم لأنها ملحقة به تقول: هذه سنونَ خداعَاتٌ، ورأيتُ سنينَ خداعاتٍ، ومررنا بسنينَ خداعاتٍ، ومثل: عِضَة جمعها عِضُونَ، والعِضَةُ: الجزء والقطعة من الشيء، وأصلها (عِضَوٌ) حذفت الواو التي هي لام الكلمة وعوض عنها الهاء ، قال تعالى: (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) أي أهل الكتاب الذين جعلوا القرآن أجزاء فصدقوا بعضه وهو ما وافق أحوالهم وكذبوا بعضه المخالف لأهوائهم مثل نسخ شريعتهم وإبطال بنوة عيسى لله تعالى. أفاده الشيخ ابن عاشور في تفسيره. ومثل: عِزَة وجمعها عِزُونَ، والعِزَةُ: الفرقة والجماعة من الناس، وأصلها (عِزَوٌ) حذفت الواو التي هي لام الكلمة وعوض عنها الهاء، قال تعالى: (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ) أي أن الذين كفروا كانوا فرقا وجماعات حول النبي صلى الله عليه وسلم عن يمينه وعن شماله يسمعون كلامه ويكذبونه (وبَنونَ) جمع ابن ولم يسلم الجمع من التغيير كما أنه ليس علما أو صفة، تقول: جاء بنو زيدٍ، ورأيتُ بني زيدٍ، ومررتُ ببني زيدٍ، قال تعالى: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)، (وعِلِّيُونَ) اسم علم على مكان في أعلى الجنة فهو مفرد وليس بجمع، تقول: عليونَ للأبرارِ، وإنَّ عليينَ للأبرارِ، والأبرارُ في عليينَ (وشِبْهُهُ) أي وشبه عليين من كل جمع سمي به واحد مثل زيدونَ وخلدونَ وسعدونَ وعبدونَ، فهذه في الأصل جموع، ثم سمي بها شخص من الأشخاص، تقولَ جاءَ خلدونَ ورأيتَ خلدينَ ومررتُ بخلدينَ، (كالجمعِ) أي أولو وما عطف عليه كجمع المذكر السالم في الإعراب.

الدرس العاشر

جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم هو: ما جمعَ بألف وتاء مزيدتين في آخرِهِ، مثل : هِنْدات جمع هِنْد .

وهذا الجمع يُنْصَب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، قال الله تعالى: (خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ) السموات: مفعول به منصوب بالكسرة بدل الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وقد خَرَجَ عن الأصل في حالة النصب فقط.

أمَّا في حالتي الرفع والجر فإنَّه على الأصل يُرْفَع بالضمة ويجر بالكسرة، تقول: الصالحاتُ عابداتٌ، وللقانتاتِ أجرٌ عظيمٌ.

ويُشتَرط في إعرابه هذا الإعراب (أي نصبه بالكسرةِ) أن تكون الألف والتاء مزيدتين .

فخرج مثل أبيات وأصوات وأموات فإن التاء فيها أصلية وليست زائدة لوجودها في المفرد فلذا تنصب بالفتحة على الأصل. قال تعالى: (وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا)، أمواتا: خبر كان منصوب بالفتحة.

وألحقوا بجمع المؤنث السالم ما يلي:

(أُولات) بمعنى صاحبات، قال الله تعالى: (وَإِن كُنَّ أُوْلَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ)، أولاتِ: خبر كان منصوب بالكسرة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

فتعرب إعراب جمع المؤنث السالم مع أنها لا واحد لها من لفظها.

وكذا ألحقوا به ما كان مفردًا وآخره ألف وتاء من الأعلام مثل: بركات وعرفات وعطيَّات وأذرِعات (اسم بلدة في الشام تعرف الآن باسم دَرْعا) فإن هذه ليست بجمع أصلا ولكنهم ألحقوها بجمع المؤنث السالم للتشابه بينهما بوجود ألف وتاء في الآخر.

تقول: جاءَ بركاتٌ، ورأيتُ بركاتٍ، وسلمتُ على بركاتٍ.

الأفعال الخمسة

الأفعال الخمسة هي: كل مضارع اتصل به ألف اثنين مثل: تقومان ويقومان، أو واو جماعة مثل: تقومون ويقومون، أو ياء مخاطَبة مثل: تقومين.

وهذه تُرفَع بثبوت النون وتُنصَب وتُجزَم بحذفها، تقول: أنتم تقومونَ، ولنْ تقوموا، ولمْ تقوموا.

الفعل المضارع المعتل الآخر

الفعل المضارع قسمان:

صحيح الآخر وهو: ما ليس آخره حرف علة، مثل نصرَ وضربَ وسألَ.

ومعتل الآخر وهو: ما كان آخره حرفَ علة (واوا أو ألفا أو ياء) ، مثل: يَدعو ويَرضى ويَرمي.

فأما إعراب المضارع الصحيح الآخر فعلى الأصل: بالضمة رفعا، وبالفتحة نصبا، وبالسكون جزما.

تقولُ: يذهبُ زيدٌ، ولنْ يذهبَ زيدٌ، ولمْ يذهَبْ زيدٌ.

وأما المضارع المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره نيابةً عن السكون، تقول: زيدٌ لم يغزُ، ولم يرضَ، ولم يرمِ.

أمَّا في حالتي الرفع والنصب فإنَّه على الأصل يُرْفَع بالضمة وينصب بالفتحة.

وتكون الضمة مقدرة دائما، تقول: زيدٌ يغزو، ويرضى، ويرمي.

والفتحة مقدرة مع الألف فقط، تقول: زيدٌ لنْ يغزوَ، ولنْ يرضى، ولنْ يرميَ.

الإعراب التقديري

الإعراب إما ظاهري، أو تقديري، أو محلي.

فالظاهري: ما كان بحركات ملفوظة على أواخر الكلمات المعربة، مثل جاءَ زيدٌ، والتقديري: ما كان بحركات مقدرة على أواخر الكلمات المعربة، مثل: جاءَ الفتى، والمحلي: ما يكون في الأسماء والأفعال المبنية، مثل: هؤلاءِ يَقُمْنَ.

ثم إن الإعراب التقديري إما أن تقدر فيه جميع الحركات (الضمة والفتحة والكسرة)، وإما أن يقدر بعضها.

أولا: تقدير جميع الحركات ويكون في موضعين:

1- الاسم المقصور وهو: ما كان آخره ألفًا لازمة، أي ثابتة مثل الفتى والهدى والعصا فَتُقدَّر على الألف جميعُ الحركات للتعذر، أي تعذر النُطقِ بالحركات لأنَّ الألف ساكنة أبدًا، تقول: جاءَ الفتى، ورأيتُ الفتى، ومررتُ بالفتى.

فالأول مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والثاني منصوبٌ بفتحة كذلك، والثالث مجرورٌ بكسرة كذلك.

2- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، مثل صديقي، كتابي، بلدي، وإنما تقدر الحركات مع ياء المتكلم؛ لأنَّها تستدعي أن يكون الحرف الذي قبلها مكسورًا، والحرف الواحد لا يمكن أن يتحمل حركتين في آن واحد، تقول: حضر صديقِي، ورأيتُ صديقِي، ومررتُ بصديقِي.

فصديقي في الأول فاعل مرفوعٌ بضمة مقدرة على ما قبل الياء (أي القاف) للاشتغال (أي اشتغال القاف بالكسرة التي استدعتها الياء)، وفي الثاني مفعول به منصوب بفتحة مقدرة كذلك، وفي الثالث اسم مجرور بكسرة مقدرة كذلك.

ثانيا: تقدير بعض الحركات، ويكون في ثلاثة مواضع:

1- الاسم المنقوص، وهو: ما كان آخِرُهُ ياءً مكسورًا ما قبلها، مثل القاضِي، والساعِي، والهادِي، وهذا تُقدَّر فيه الضمة والكسرة فقط للثقل، أي ثقل النطق بالياء مضمومة أو مكسورة، تقول: جاء القاضِي، وذهبت إلى القاضِي.

فالأول فاعلٌ مرفوعٌ بضمة مقدرة على الياء للثقل، والثاني اسم مجرور بكسرة مقدرة على الياء كذلك.

أمَّا الفتحة فتظهر على آخره لخفتها، تقول: رأيتُ القاضيَ، فالقاضي: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.

2- الفعل المضارع المنتهي بألف، مثل يخشى، يسعى، يرضى، وهذا تُقدَّرُ على آخره الضمة والفتحة فقط لتعذر النطق بهما؛ لأن الألف ساكنة أبدا لا تحتمل الحركات كما سبق، تقول: زيدٌ يخشى اللهَ، ولن يخشى العدوَ، فالفعل الأول مجردٌ عن الناصب والجازم، وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره للتعذر، والثاني منصوبٌ بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة كذلك.

أمَّا في حالة الجزم فيحذف حرف العلة منه فإعرابه ظاهري، تقول: لم يَخْشَ زيدٌ إلا رَبَّهُ، وهو فعل مضارع مجزوم بحذف آخره.

3- الفعل المضارع المنتهي بواو أو ياء، مثل: يدعو، يغزو، يصلي، يمشي فإنَّ الضمة تقدر عليهما للثقل، تقول: زيدٌ يدعو ربَّه ويصلِّي له، فالفعلان يدعو ويصلي مرفوعان لتجردهما عن الناصب والجازم، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة للثقل.

أمَّا في حالة النصب فإن الفتحة تظهر على آخرهما لخفّتها مثل: لن يدعوَ زيدٌ خصمَه، ولن يُلقِيَ سلاحَه.

وأمَّا في حالة الجزم فإنَّ الواو والياء تحذفان أي يكون الإعراب لفظيا لا تقديريا تقول: لم يدعُ زيدٌ خصمَه، ولم يُلقِ سلاحَه.

(شرح النص)

وأُولاتَ، وما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، وما سُمِّيَ بِهِ منها؛ فينصبُ بالكسرةِ نحوُ: خلقَ اللهُ السمواتِ، وأَصطفى البناتِ.

وما لا ينصرِفُ فيجرُ بالفتحةِ نحوُ: بأفضلَ منهُ، إلا معَ ألْ نحوُ: بالأفضلِ، أو الإضافةِ نحوُ: بأفضلِكم.

والأمثلةَ الخمسةَ وهي: تَفعلانِ وتَفعلونَ بالياء والتاء فيهما، وتفعلينَ، فترفع بثبوت النون، وتجزم وتنصب بحذفها، نحوُ (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا).

والفعلَ المضارعَ المعتلَّ الآخرِ فيجزمُ بحذفِ آخرِهِ، نحوُ: لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ.

فصلٌ: تُقَدَّرُ جميعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ غُلامِي، والْفَتَى وَيُسَمَّى الثانِي مَقْصُورًا، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ القَاضِي، وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ يَخْشَى، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ يَدْعُو وَيَقْضِي، وتَظْهَرُ الفَتْحَةُ في نَحْوِ إنَّ القاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ.

....

شرع يتكلم في جمع المؤنث السالم فقال: (و) إلا لفظة (أُولاتَ) بمعنى صاحبات وهي ملحقة بجمع المؤنث السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها تقول: جاءَت أولاتُ الدينِ، ورأيتُ أولاتِ الدينِ، ومررتُ بأولاتِ الدينِ (وما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتينِ) نحو هندات، واحترز بالمزيدتين عما إذا كانت إحداهما أصلية أي موجودة في المفرد فإنه ينصب بالكسرة على الأصل، مثل أموات جمع ميت، فإن التاء موجودة في المفرد فيكون جمع تكسير لا جمع مؤنث سالما، قال تعالى: (وكنتم أمواتًا) ومثل: قُضَاة أصله قضَيَةٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار قضاة، فتلك الياء هي بعينها التي في المفرد (قاضي) فلا تكون الألف زائدة على المفرد فلا يكون جمع مؤنث سالما فينصب بالفتحة على الأصل تقول: رأيتُ قضاةً.

(وما سُمِّيَ بهِ منها) أي والاسم الذي سمي به من لفظة أولات، وما جمع بألف وتاء مزيديتين، أي الأعلام المنتهية بألف وتاء فإنها من الملحقات بجمع المؤنث السالم مثل: أولات اسم امرأة أي لو فرضنا أن أحدا سمى ابنته أولات فيكون ملحقا بجمع المؤنث السالم لأنه مفرد وليس جمعا تقول: جاءتْ أولاتٌ مسرعةً، ورأيتُ أولاتٍ مسرعةً، ومررتُ بأولاتٍ مسرعةٍ، ومثل: زينبات إذا سمي به امرأة يكون ملحقا بجمع المؤنث السالم لأنه مفرد وليس جمعا تقول: جاءتْ زينباتٌ، ورأيتُ زينباتٍ، ومررتُ بزينباتٍ، وكذلك عنايات وعطيات وعرفات وأذرعات.

(فينصبُ بالكسرةِ) بدل الفتحة (نحو: خلقَ اللهُ السمواتِ) قال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ).

(وأَصطفى البناتِ) قال تعالى: (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ) والبنات جمع بنت، وهنا إشكال وهو أن التاء موجودة في المفرد فالمفروض أن البنات ليست جمع مؤنث سالما ؟ والجواب هو أن أصل بِنْت هو بِنْوٌ فحذفت الواو للتخفيف لأن وجود واو في آخر الاسم يسبب ثقلا في النطق به وعوضت التاء عنها، فالتاء هذه ليست حرفا أصليا من بنية الكلمة، ثم لما أريد جمعها جمع مؤنث سالما حذفت منها التاء كي لا يجتمع في الاسم علامتا تأنيث فقيل بنات، كما حذفت التاء من فاطمة وقيل فاطمات كي لا تجتمع علامتا تأنيث. (و) إلا (ما لا ينصرِفُ فيجرُ بالفتحةِ نحو بأفضلَ مِنهُ) من قولك مررتُ

بأفضلَ منه، فأفضل جر بالفتحة لأنه اسم غير منصرف؛ لأن اسم التفضيل مثل: أفضل، أعلم، أكرم، أحكم، أكبر ممنوع من الصرف (إلا معَ أَلْ نحو: بالأفضلِ، أو) مع (الإضافةِ نحو بأفضلِكم) يقصد أن الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه أل أو أضيف إلى اسم بعده رجع إلى الأصل وهو الجر بالكسرة نحو مررتُ بالأفضلِ منه، وبأفضلِكم، قال تعالى: (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) فمساجد جمع تكسير غير منصرف، ولكنه جر بالكسرة حين دخلت عليه أل، وقال تعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) فأحسن أفعل تفضيل فالمفروض أن يجر بالفتحة لكنه جر بالكسرة لأنه أضيف إلى تقويم. (و) إلا (الأمثلةَ الخمسةَ) قد ذكروا أن التعبير بالأمثلة الخمسة أولى من التعبير بالأفعال الخمسة لأنها ليست أفعالا خمسة معينة كما هو الحال في الأسماء الخمسة بل هي صيغ يندرج تحتها ما لا حصر له من الأفعال (وهي تَفعلانِ وتَفعلونَ بالياء والتاء فيهما) فنحصل على أربع صيغ: يفعلانِ وتفعلانِ، ويفعلونَ وتفعلونَ (وتفعلينَ، فترفع بثبوت النون، وتجزم وتنصب بحذفها، نحو: فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) بحذف النون في الجزم والنصب.

(و) إلا (الفعلَ المضارعَ المعتلَّ الآخرِ فيجزم بحذف آخره، نحوُ لم يغزُ) أصله يغزو (ولم يخشَ) أصله يخشى (ولم يرمِ) أصله يرمي، والخروج عن الأصل في حالة الجزم فقط أما في الرفع والنصب فعلى الأصل يرفع بالضمة وينصب بالفتحة.

هذا (فصلٌ) في بيان الإعراب المقدر (تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ) الضمة والفتحة والكسرة (فِي نَحْوِ غُلامِي) أي مما أضيف إلي ياء المتكلم (والْفَتَى) أي مما كان مقصورا (وَيُسَمَّى الثانِي) وهو الفتى (مَقْصُورًا) وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة، واحترزنا بالألف اللازمة عن الألف غير اللازمة مثل: رأيتُ أبا زيدٍ، فإن الألف فيه ليست لازمة بل جيء بها في حالة النصب فقط فلذا لا يكون (أبا) مقصورا ولا يعرب بالحركات المقدرة (وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ القَاضِي، وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا) وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، واحترزنا بالياء اللازمة عن الياء غير اللازمة، مثل: مررتُ بأبي زيدٍ فإن الياء فيه ليست لازمة بل جيء بها في حالة الجر فقط فلذا لا يكون (أبي) منقوصا ولا يعرب بالحركات المقدرة، واحترزنا بمكسور ما قبلها عن غير المكسور فلا يكون مقصورا مثل ظَبْي ويعرب بالحركات الظاهرة لأن الباء التي قبل الياء ساكنة، تقول: هذا ظبْيٌ ورأيت ظبْيًا ومررت بظبْيٍ (وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ يَخْشَى) أي من كل مضارع معتل بالألف فتقدر عليه الضمة والفتحة للتعذر، وأما في حالة الجزم فيكون بحذف آخره نحو لم يخشَ (وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ يَدْعو وَيَقْضِي) أي من كل مضارع معتل بالواو أو الياء، فتقدر الضمة فقط للثقل، والفرق بين التعذر والثقل هو أنه في التعذر يستحيل ظهور الحركة ولكن في الثقل يمكن أن نظهرها كأن نقول المؤمنُ يقضيُ بالحقِ، ولكنها ثقيلة على اللسان فحذفها العرب (وتَظْهَرُ الفَتْحَةُ) لخفتها (في نَحْوِ إِنَّ القاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ) أي في الاسم المقصور كالقاضي والمضارع المعتل بالياء نحو يقضي والمعتل بالواو نحو يدعو.

الدرس الحادي عشر

علامات الإعراب

سبق أن المعربات ثمانية هي: الاسم المفرد، وجمع التكسير، والأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع، ونريد أن نجمع علامات الإعراب في موضع واحد كي يسهل حفظها.

فللرفع أربع علامات: (الضمة، والواو، والألف، والنون).

فالضمة تكون علامة للرفع في أربعة مواضع : 1- الاسم المفرد سواء أكان منصرفا أم غير منصرف، 2- جمع التكسير سواء أكان منصرفا أم غير منصرف، 3- جمع المؤنث السالم، 4- الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد أو نون النسوة ولم يكن من الأفعال الخمسة. والواو تكون علامة للرفع في موضعين: 1- الأسماء الستة، 2- جمع المذكر السالم. والألف تكون علامة للرفع في موضع واحد هو المثنى. والنون تكون علامة للرفع في موضع واحد هو الأفعال الخمسة.

وللنصب خمس علامات: (الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون).

فالفتحة تكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: 1- الاسم المفرد سواء أكان منصرفا أم غير منصرف، 2- جمع التكسير سواء أكان منصرفا أم غير منصرف ، 3- الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد أو نون النسوة ولم يكن من الأفعال الخمسة. والألف تكون علامة للنصب في موضع واحد هو الأسماء الستة. والكسرة تكون علامة للنصب في موضع واحد هو جمع المؤنث السالم. والياء تكون علامة للنصب في موضعين: 1- المثنى، 2- جمع المذكر السالم.

وحذف النون يكون علامة للنصب في موضع واحد هو الأفعال الخمسة.

وللجر ثلاث علامات: (الكسرة، والياء، والفتحة).

فالكسرة تكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: 1- الاسم المفرد المنصرف، 2- جمع التكسير المنصرف، 3- جمع المؤنث السالم. والياء تكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: 1- الأسماء الستة ، 2- المثنى ، 3- جمع المذكر السالم.

والفتحة تكون علامة للجر في موضعين: 1- الاسم المفرد غير المنصرف، 2- جمع التكسير غير المنصرف.

وللجزم علامتان: (السكون، والحذف).

فالسكون يكون علامة للجزم في موضع واحد هو الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم تتصل به نونا التوكيد أو نون النسوة ولم يكن من الأفعال الخمسة.

والحذف يكون علامة للجزم في موضعين: 1- الفعل المضارع المعتل الآخر الذي لم تتصل به نونا التوكيد أو نون النسوة. 2- الأفعال الخمسة.

تنبيه: ما ألحق بالمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يعرب إعرابه.

نواصب المضارع

الفعل المضارع إما أن يكون معربا وإما أن يكون مبنيا.

فيعرب متى ما خلا من نون التوكيد المباشرة، ومن نون النسوة.

وله ثلاث حالات: الرفع، والنصب، والجزم.

فيرفع إذا تجرد من النواصب والجوازم، وينصب إذا سبقه ناصب، ويجزم إذا سبقه جازم.

ونواصب المضارع أربعة أحرف هي: (لَنْ، إِذَنْ، أَنْ ،كَيْ).

أولا: لَنْ.

وهي حرف نفي واستقبال، أي تفيد نفي الحدث في الزمن المستقبل، مثل: لنْ أَذْهَبَ لزيدٍ، أي ينتفي ذهابي لزيد في الزمن المستقبل كغد أو بعد غد، فالمضارع يحتمل الحال والاستقبال فإذا دخلت عليه لنْ عينته للمستقبل.

قال تعالى: (لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) لَنْ: حرف نصب ونفي واستقبال مبني على السكون، نبرحَ: فعل مضارع ناقص منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، واسمه ضمير مستتر تقديره نحن، عليه: جار ومجرور، عاكفينَ: خبر نبرح منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وهذا الحرف ملازم لنصب المضارع دائما بلا شرط.

ثانيا: إِذَنْ.

وهي حرف جواب، أي تقع جوابا لكلام قبلها يقال لك: سأزورُكَ غدًا إن شاء الله، فتقول: إِذَنْ أُكْرِمَكَ.

ويشترط لنصب المضارع بها ثلاثة شروط:

1- أن يراد بالمضارع الاستقبال لا الحال، فإن أريد به الحال رفع المضارع بعدها.

مثال: لو قال لك شخص إني أحبُّكَ، فقلتَ: إِذَنْ أظنُّكَ صادقًا، رفعت الفعل المضارع أظنُّكَ لأن المراد به الحال فإن الظن بصدقه واقع في الحال، بخلاف لو قال لك: سأزوركَ فقلتَ له: إذنْ أكرمَكَ، فإن الإكرام سيقع في المستقبل.

2- أن تقع إِذَنْ في صدر الجواب، فإن لم تتصدر الجواب - بأن تقدم عليها لفظ قبلها- رفع المضارع بعدها.

مثال: لو قال لك شخص سأزوركَ، فقلتَ: إني إِذَنْ أكرمُكَ، رفعت الفعل المضارع أكرمُك؛ لأنه قد تقدم على إذنْ كلمة إني فلم تتصدر إِذَنْ جملة الجواب.

3- أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، فإن فصل فاصل بينهما رفع المضارع بعدها.

مثال: لو قال لك شخص سأزوركَ، فقلتَ: إِذَنْ إني أكرمُكَ، رفعت الفعل المضارع أكرمُك لأنه قد فصل بين إذن وأكرمك كلمة إني، ولكن يغتفر الفصل بالقسم فلو قلتَ له: إذنْ واللهِ أكرمَكَ، نصبت المضارع ولم يضر وجود القسم بين إذنْ والمضارع.

ومتى ما فقد شرط من شروط نصبها قيل عنها: حرف جواب مهمل، أي لا تعمل النصب.

الدرس الثاني عشر

تكملة نواصب المضارع

ثالثا: أنْ المصدرية.

وهي: التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، تقول: أردتُ أن أساعِدَكَ، فهنا (أنْ + أساعدَ) ينصهران ويخرج منهما مصدر، ومصدر أساعد هو مساعدة، فيكون تأويل الكلام هو: أردتُ مساعدَتكَ، ويكون لنا إعرابان، الأول لأن والمضارع، والثاني للمصدر الذي خرج منهما، وإعرابه حسب موقعه في الجملة، نقول في إعراب الجملة السابقة:

أردْتُ: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، أنْ: حرف مصدري ناصب مبني على السكون، أُساعدَ: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، وأنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به منصوب للفعل أردتُ.

ومثل: يجبُ أنْ تجتهدَ، يجبُ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، أنْ: حرف مصدري ناصب، تجتهدَ: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، وأن وما دخلت عليه بتأويل مصدر هو فاعل للفعل يجب، والتأويل: يجبُ اجتهادُكَ.

قال تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) أَنْ: حرف مصدري ناصب، تصوموا: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والواو فاعل، وأن وما دخلت عليه بتأويل مصدر هو مبتدأ مرفوع، وخيرٌ خبر، ولكم جار ومجرور والتأويل وصومُكم خيرٌ لكمْ.

ثم إنَّ (أَنْ) قد تشتبهُ بـ (أَنَّ) بعد تخفيفها، بيانه:

من المعلوم أن (أَنَّ) حرف يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول اسما له ويرفع الثاني خبرا له نحو: سمعتُ أنَّ زيدًا مسافرٌ، ويجوز فيها أن تخفف أي تحذف منها النون المفتوحة فتصير (أَنْ) فحينئذ يقع اشتباه بين (أَنْ) التي هي من نواصب الفعل المضارع، وبين (أَنْ) المخففة التي تنصب الاسم وترفع الخبر فكيف نميز بينهما ؟

والجواب هو: أن لـ (أَنْ) ثلاث حالات:

الأولى: إذا وقعتْ بعد ما يدل على يقين مثل علمَ وتبينَ وأيقنَ فيجب رفع المضارع الواقع بعدها لأنها مخففة من الثقيلة.

مثل: علمتُ أَنْ سيقومُ زيدٌ، فهنا (أنْ) تقدم عليها فعل يدل على اليقين وهو علم، فيتعين أن تكون (أَنْ) مخففة من الثقيلة ويكون اسمها ضميرا محذوفا والمضارع مرفوعا، فنعرب: أنْ: حرف مخفف من أنَّ الثقيلة ينصب الاسم ويرفع الخبر، واسمها ضمير محذوف أي علمتُ أَنَّهُ سيقومُ زيدٌ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ (أَنْ)، فالأصل هو علمتُ أَنَّهُ سيقومُ زيدٍ، ثم خففت أن وحذف اسمها الضمير.

الثانية: إذا وقعت بعد ما يدل على الظن مثل: ظن وحسب وخال، فيجوز أن تعتبر ناصبة للمضارع وهو الأرجح، ويجوز أن تعتبر مخففة من الثقيلة فيرتفع المضارع بعدها، مثل: حسبتُ أنْ سيقومَ زيدٌ، فهنا أنْ حرف مصدري ناصب بدليل نصب المضارع بعدها، ويجوز أن نقول: حسبتُ أنْ سيقومُ زيدٌ، وهنا اعتبرناها مخففة من الثقيلة ويكون اسمها ضميرا محذوفا، والجملة بعدها في محل رفع خبر، والأصل: حسبتُ أَنَّهُ سيقومُ زيدٍ.

الثالثة: أن لا يتقدم عليها ما يدل على اليقين أو الظن فحينئذ تكون مصدرية ناصبة، مثل: أرجو أنْ تقرأَ الدرسَ جيدا.

4- كَيْ المصدرية.

وهي: التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، تقول: زرتُكَ لكي أستشيرَكَ ، والتأويل: زرتُكَ لاستشارتِكَ.

وهي نوعان:

1- مصدرية ناصبة.

2- حرف جر.

وإليك البيان:

إذا تقدمت اللام الجارة على كي فإنها حينئذ تكون مصدرية ناصبة مثل: زرتُكَ لكي أستشيرَكَ، فهنا كي تنصِب المضارع وتنسبك معه بمصدر والتأويل جئتك لاستشارتِك والمصدر يكون اسما مجرورا باللام وهذه هي التي تعد من النواصب.

وإذا لم تتقدم اللام عليها فيجوز: أن نقدرَ اللام أي نقول: هي وإن كانت محذوفة إلا أنها منوية فحينئذ تكون كي مصدرية ناصبة مثل: جئتك كي أستشيرك، فهنا لم تتقدم اللام على كي فلنا أن ننويها ويكون التقدير لكي أستشيرك، وإعرابها كما تقدم.

ويجوز أن لا ننويها فحينئذ تكون كي حرف جر ويكون المضارع بعدها منصوبا بأن مضمرة - أي توجد أنْ مستترة تقوم بنصب الفعل المضارع- والمصدر المؤول من أن المضمرة والفعل بعدها بتأويل مصدر يكون اسما مجرورا بكي.

فنعرب: كي: حرف جر مبني على السكون، أستشيرَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والكاف مفعول به، والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المضارع أستشير بتأويل مصدر مجرور بكي، والتأويل جئتك كي استشارتِكَ، أي لاستشارتكَ فإن كي هنا حرف يفيد التعليل كاللام.

فاتضح أن (أنْ) هي الحرف الوحيد من بين النواصب الذي يمكن أن ينصب المضارع مع كونه غير ظاهر في اللفظ.

ثم إنَّ كي قد يفصل بينها وبين المضارع حرف النفي (لا) فلا يؤثر في عملها مثل: جئتكَ لكي لا تغضبَ.

قال تعالى: (لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) وإعرابها: اللام: حرف جر، كي: مصدرية ناصبة، لا حرف نفي، تأسوا: فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، وكي وما دخلت عليه بتأويل مصدر مجرور باللام، والتأويل لعدم أساكم على ما فاتكم، وقد جعلنا لا النافية بمعنى عدم من أجل أن يستقيم المعنى.

(شرح النص)

فصلٌ: يُرفعُ المضارعُ خاليًا من ناصبٍ وجازمٍ، نحوُ: يقومُ زيدٌ.
ويُنصبُ بلَنْ نحوُ: لَنْ نَبْرَحَ، وبكَيْ المصدَرِيَّةِ نحوُ: لِكَيْلَا تَأْسَوْا، وبإِذَنْ مُصَدَّرَةً وهوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ منفصِلٌ بِقَسَمٍ، نحوُ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، وإِذَنْ واللهِ نرمِيَهُمْ بِحربٍ، وبأَنْ المصدرِيَّةِ ظاهرةً نحوُ: أَنْ يَغْفِرَ لِي، ما لم تُسبَقْ بعلمٍ نحوُ: عَلِمَ أَنْ سيكونُ مِنكُمْ مَرْضَى، فإن سُبِقَتْ بظنٍّ فوجهانِ نحوُ: وحَسِبُوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ.

....

بدأ ببيان حالات إعراب الفعل المضارع أي متى يرفع ومتى ينصب ومتى يجزم فقال: (فصلٌ: يُرفعُ المضارعُ خاليًا من ناصبٍ وجازمٍ، نحوُ: يقومُ زيدٌ) أي يرفع المضارع متى ما تجرد من ناصب أو جازم، ويكون عامل رفعه هو تجرده منهما، فإذا قلنا: لنْ أذهبَ، فالذي نصب أذهب هو لنْ، وإذا قلنا: لمْ أَذهبْ، فالذي جزمه هو لمْ، وإذا قلنا: أَذهَبُ، فما الذي رفعه ولا شيء قبله ؟ الجواب: هو تجرده من النواصب والجوازم وهذا التجرد والخلو أمرٌ معنوي يعرف بالعقل، فظهر أن العوامل لفظية مثل: لنْ، ولمْ وهي الأكثر، ومعنوية مثل: عامل رفع الفعل المضارع فإنه تجرده عن الناصب والجازم.
ثم بدأ بالنواصب فقال: (ويُنصبُ) المضارعُ (بلَنْ نحوُ: لَنْ نَبْرَحَ) قال تعالى: (لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) لَنْ: حرف نصب ونفي واستقبال، نبرحَ: فعل مضارع ناقص منصوب ، واسمه ضمير مستتر تقديره نحن، عاكفينَ: خبر نبرح منصوب.
(وبكيْ المصدَرِيَّةِ نحوُ لِكَيْلَا تَأْسَوْا) قال تعالى: (لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ) اللام: حرف جر، كي: مصدرية ناصبة، لا حرف نفي، تأسوا: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والواو فاعل، وكي وما دخلت عليه بتأويل مصدر اسم مجرور باللام والتأويل لعدم أساكم على ما فاتكم، وكي المصدرية هي: التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، وإنما تكون كذلك إذا سبقت باللام لفظا أو تقديرا، فإن لم تسبق بها لفظا أو تقديرا فهي حرف جر بمنزلة اللام، ويكون المضارع منصوبا بأنْ مضمرة (وبإِذَنْ) وإنما تنصب بشروط بينها بقوله: (مُصَدَّرَةً) هذا هو الشرط الأول وهو أن تتصدر الجواب ولا يسبقها شيء (وهوَ) أي المضارع الذي يليها (مُسْتَقْبَلٌ) أي دال على الاستقبال وهذا هو الشرط الثاني (مُتَّصِلٌ) ذلك المضارع بإذن بلا فاصل (أَوْ منفصِلٌ) عنها (بِقَسَمٍ) وهذا هو الشرط الثالث والأخير وقد أشار إلى مثالي الاتصال والانفصال بقوله (نحوُ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ) في جواب من قال لك مثلا: سأزورُكَ غدا إن شاءَ الله، فالإكرام مستقبل بالنسبة لقولك: إذن أكرمَكَ، وقد وقعت إذنْ في صدرِ جوابِكَ، ولم يفصل بينها وبين الفعل (أُكرمَ) فاصل، فإن فقد شرط من الشروط المذكورة وجب رفع المضارع وتكون إذنْ مهملة (وإِذَنْ واللهِ نرمِيَهُمْ بِحربٍ) هذا مثال الفصل بالقسم وهو شطر بيت منسوب لحسان بن ثابت رضي الله عنه وتمامه: تُشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ، والشاهد فيه هو أنه قد نصب الفعل نرمي بإذن مع وجود الفصل بلفظ والله.

(وبأَنْ المصدرِيَّةِ) وهي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهي تنصب ظاهرة ملفوظة، ومقدرة غير ملفوظة ولذا قال: (ظاهرةً نحوُ: أَنْ يَغْفِرَ لِي) قال تعالى: (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) فهنا الفعل يغفر منصوب بأن ظاهرة ملفوظة، وإنها تكون ناصبة للمضارع (ما لم تُسبَقْ بعلمٍ نحوُ: عَلِمَ أنْ سيكونُ مِنكُمْ مَرْضَى) لأنها إن سبقت بلفظ يدل على العلم كعلم وأيقن فإنها تكون مخففة من الثقيلة فقوله تعالى: علمَ أنْ سيكونُ مرضى، الأصل هو علم أنَّهُ سيكونُ منكم مرضى، ثم خففت أن بحذف نونها المفتوحة وحذف الضمير الذي هو اسمها، وإعرابها: علمَ: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الله، أَنْ: مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير محذوف أي علم أنه أي علم أن الشأن والحال هو: سيكون منكم مرضى: السين: حرف استقبال مبني على الفتح، يكونُ: فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، مِنْ: حرف جر مبني على السكون، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، والميم: حرف دال على الجمع، والجار والمجرور في محل نصب خبر مقدم، مرضى: اسم يكون مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة سيكون منكم مرضى خبر لأن المخففة.

(فإن سُبِقَتْ بظنٍّ فوجهانِ) الرفع والنصب (نحو: وحَسِبُوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ) قرئ الفعل تكون بالوجهين: النصب بجعل أن مصدرية ناصبة للمضارع، والرفع بجعل أن مخففة من الثقيلة، وكلا القراءتين متواترتان.

فإن لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين أو الظن فتكون ناصبة كقوله تعالى: (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ).

الدرس الثالث عشر

مواضع إضمار أَنْ

قد علمت أن (أَنْ) تنصب ظاهرة ومضمرة، وقد سبق ذكرها ظاهرة، وآن أوان بيان مواضع إضمارها.

فينصب المضارع بأنْ مضمرة في المواضع التالية:

أولا: بعد لام الجر سواء أكانت للتعليل أم للجحود، فهاهنا قسمان:

لام الجر التي تفيد التعليل وهي: التي تكون بمعنى من أجل.

مثل: جئتُ لِأَتعلمَ، فاللام هنا حرف جر يفيد التعليل أي جئت من أجل أن أتعلم.

وإضمار أَنْ هنا جائز لأنه يصح أن تظهرها فتقول: جئتُ لأَنْ أتعلمَ.

وإعرابه: اللام: حرف جر: أتعلمَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، وأنْ المصدرية والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام، والتأويل: جئتُ للتعلمِ.

ولام الجر التي تفيد النفي وتسمى لام الجحود وهي: التي تقع بعد ما كان أو لم يكن.

مثل: ما كنتُ لأَفعلَ الشرَّ، فاللام هنا حرف جر يفيد النفي أي تأكيد النفي الحاصل بـ ما كان.

ومثل: لمْ أكنْ لأَترِكَ الواجبَ، فاللام هنا حرف جر يفيد النفي أيضا أي تأكيد النفي الحاصل بـ لم يكن.

وإضمار أَنْ هنا واجب لأنه لا يصح أن تقول: ما كنتُ لأَنْ أفعلَ الشرَّ، ولم أكنْ لأَنْ أتركَ الواجبَ.

ثانيا: بعد حتى الجارة سواء أكانت بمعنى كي أم إلى.

فتكون بمعنى (كي) إذا كانَ ما قبلها سببا لما بعدها.

كقولكَ لكافرٍ: أسلمْ حتى تدخلَ الجنةَ، أي كي تدخل الجنة؛ لأن الإسلام سبب دخول الجنة.

وتكون بمعنى (إلى) إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها أي نهايةً.

كقولك لشخص: سأبقى هنا حتى تطلعَ الشمسُ، أي إلى أنْ تطلع الشمس، فطلوع الشمس غاية لبقائك، وليس ناشئا من بقائك لأن الشمس تطلع سواء بقيتَ أم لم تبقَ، بخلاف المثال السابق فإن دخول الجنة ناشئ من الإسلام.

وإضمار أنْ بعد حتى واجب؛ فلا يصح أن تقول: أسلمْ حتى أنْ تدخلَ الجنةَ، أو سأبقى هنا حتى أَنْ تطلعَ الشمسُ.

وشرط نصب المضارع بعد حتى أن يكون دالا على الاستقبال لا الحال كما في المثالين السالفين فإن المتكلم حين ينطق بقوله أسلم حتى تدخل الجنة، لم يكن قد تحقق دخول الجنة بعد بل هو أمر مستقبل، وحين يقول: سأبقى هنا حتى تطلع الشمس لم تكن الشمس قد طلعت بعدُ، فزمن النطق بالكلام متقدم على زمن تحقق المضارعين (تدخل- تطلع) فيجب نصبهما.

وأما إذا كان يراد بالمضارع الذي يلي حتى الحال بأن كان زمن النطق بالكلام هو زمن تحقق الفعل فحينئذ يرفع المضارع.

مثل: سرتُ حتى أدخلُ المدينةَ، إذا قلتَ ذلك وأنت في حالة الدخول، فيكون زمن نطقك بالكلام هو نفسه زمن تحقق الدخول أي تحقق المضارع الذي يلي حتى، فحينئذ نرفع المضارع بعد حتى.

ومثل: تتذوقُ الأمُ الطعامَ الآنَ حتى تعرفُ مِلْحَهُ، فأنت في وقت نطقك بالجملة، كانت الأم تتذوق الطعام وتعرف ملحه أي أن زمن تحقق الفعل المضارع (تعرف) هو نفسه زمن النطق بالجملة، فحينئذ نرفع المضارع بعد حتى.

فخلاصة المسألة أنه: إذا كان الفعل بعدَ حتى مستقبلًا نصبتَ، وإذا كان حالًا رفعتَ.

فقولك:أسيرُ حتى أدخل البصرةَ، إذا لم يحصل الدخول بعدُ نصبتَ (أدخل) وإذا كان قد حصل الدخول رفعت (أدخل) مثال النصب قول الله تعالى: (قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)، فرجوع موسى مستقبل لقولهم لن نبرح عليه عاكفين..، فوجب نصب المضارع، وحتى: حرف جر مبني على السكون، يرجعَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا، إلينا: جار ومجرور، موسى: فاعل ، وأن المضمرة والفعل بعدها بتأويل مصدر مجرور بحتى والتأويل حتى رجوعِ موسى.

ثالثا: بعد أو العاطفة التي بمعنى إلى أو إلا.

فالأول مثل: لأَلزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، أي إلى أنْ تقضيَني حقي.

والثاني مثل: لأَقْتُلَنَّكَ أَوْ تستسْلِمَ، أي إلا أنْ تستسلمَ، فلا أقتلنك.

وإضمار أنْ هنا واجب فلا يصح أن تقول: أو أنْ تقضيَني حقي، أو أنْ تستسلمَ.

الدرس الرابع عشر

تكملة مواضع إضمار أَنْ

رابعا: بعد فاءِ السببيَّةِ.

وهي: التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها. مثل: اجتهدْ فتنجحَ، فالفاء هنا للسببية؛ لأن الاجتهاد سبب للنجاح.

ويشترط لنصب المضارع بعد الفاء أن يسبِق الفاءَ نفي محضٌ، أو طلبٌ بالفعل.

مثال النفي: لمْ يدخلْ زيدٌ المدرسةَ فيتعلمَ القراءةَ، أي هو لم يحصل منه الدخول للمدرسة فكيف يتعلم القراءة! فالتعلم منتف لانتفاء الدخول.

ولا بد أن يكون النفي خالصا أي لا يعقبه إثبات كمن يقول: لم يكتسبْ زيدٌ إلا المالَ الحرامَ فينفقُه في المعاصي، فهنا الفعل المضارع ينفق يجب رفعه وإن وقع بعد الفاء لأن النفي قد انتقض بالإثبات بإلا أي صار مضمون الكلام يكتسب زيدٌ المال الحرام فينفقه في الحرام.

وأما الطلب فهو يشمل ما يلي:

1- الأمر مثل: توكلْ على الله فتفلِحَ.

2- النهي مثل: لا تُهملْ فتندمَ.

3- التمني مثل: ليتني كنتُ مع الصادقينَ فأفوزَ.

4- الترجي مثل: لعلِّي أنالُ مقصدي فأستريحَ.

5- الدعاء مثل: اللهم ارزقني مالًا فأتصدَّقَ بهِ على الفقراءِ.

6- الاستفهامُ مثل: هلْ تعرفُ حاجتي فتقضيَها.

7- التحضيض مثل: هَلَّا تعملُ خيرًا فتربحَ.

8- العَرْض مثل: ألا تزورُنا فتحدِّثَنا.

والفرق بين التحضيض والعَرْض هو أنَّ الأول طلب بشدَّة ويستعمل له (هَلَّا)، والثاني طلب برفق ويستعمل له (أَلَا).

ففي كل تلك الأمثلة نجد المضارع مسبوقا بالفاء، وقدْ وقعَ قبلها طلب بأسلوب من الأساليب الثمانية فينصب المضارع.

خامسا: بعد واو المعية.

وهي: التي تفيد التشريك بين الفعلين، مثل: اجتهدْ وتنجحَ، فالواو هنا تفيد التشريك بين الاجتهاد والنجاح.

ويشترط لنصب المضارع بعدها نفس الشروط المذكورة في النصب بفاء السببية، أي أن تسبق بنفي محض أو طلب.

وكل مثال سبق تستطيع أن تجعل بدل الفاء فيه واوا، ويكون الفرق هو: إن كان المقصود هو السببية بين الفعلين استعملنا الفاء وإن كان المقصود هو التشريك استعملنا الواو.

مثال النصب بالواو قول الشاعر: لا تنهَ عن خلقٍ وتأتِيَ مثلَهُ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

فالمضارع تأتي قد نصب بعد الواو الدالة على المعية والمعنى: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله، فإنك إذا فعلت ذلك لحِقَكَ عار عظيم.

واعلم أنَّ إضمار أَنْ بعد فاء السببية وواو المعية واجب فلا يصح إظهارها.

سادسًا: بعد عاطف مسبوق باسم خالص.

أي أن يقع الفعل المضارع بعد حرف عطف مسبوق باسم جامد كالمصدر.

لأن الاسم نوعان: جامد مثل: رجُلٍ وضَرْبٍ، واسم مشتق من الفعل وفيه معنى الفعل كاسم الفاعل مثل: جاءَ الآمِرُ بالمعروف أي الذي يأمر بالمعروف، فاسم الفاعل آمر بمعنى الفعل يأمر.

فالاسم الخالص هو الاسم الجامد غير المشتق.

فإذا عطفت الفعل المضارع على اسم خالص نصبت، وإذا عطفت على اسم غير خالص رفعت.

مثل: (لولا زيدٌ ويحسنَ إليكَ لهلكتَ) فهنا الفعل المضارع يحسن وقع بعد الواو العاطفة المسبوقة باسم خالص وهو زيد لأنه علم، فنصب بأن مضمرة، وهي تؤول المضارع بمصدر ليعطف الاسم على الاسم، والتقدير: لولا زيدٌ وإحسانُه إليك لهلكتَ، وإضمار أَنْ هنا جائز فيصح أن تقول لولا زيدٌ وأنْ يحسنَ إليكَ لهلكتَ.

ومثل: (العلمُ ثمَّ تعملَ بهِ أساسُ الدينِ) فهنا الفعل المضارع تعمل منصوب لأنه قد وقع بعد ثم العاطفة المسبوقة باسم خالص وهو العلم لأنه مصدر، والتأويل: العلمُ ثم العملُ به أساس الدينِ.

ومثل: التاركُ صلاة الجماعةِ ويستهينُ بالدينِ هو المنافقُ، فهنا الفعل المضارع يستهين عطف بالواو على اسم غير خالص وهو التارك وهو اسم فاعل فلذا رفع المضارع، والمعنى هو: الذي يتركُ صلاةَ الجماعةِ ويستهينُ بالدينِ هو المنافقُ.

مسألة

إذا قيل: (لا تأكلْ سمكًا وتشرب لبنًا).

فهنا ثلاثة احتمالات جائزة في الفعل (تشرب) تختار منها ما يلائم المعنى الذي تقصده:

أولا: النصب (لا تأكلْ سمكًا وتشربَ لبنًا).

والمعنى هو النهي عن الجمع بين الأمرين معًا، وتكون الواو للمعية ويكون المضارع منصوبا بأن مضمرة وجوبا، أي لا تأكل سمكا مع شرب اللبن، فلا بأسَ أن تأكل سمكا لكن إذا أكلته لا تشرب لبنًا، ولا بأس أن تشرب لبنًا لكن إذا شربته لا تأكل سمكًا.

ثانيا: الجزم (لا تأكلْ سمكًا وتشربْ لبنًا).

والمعنى هو النهي عن كل واحد منهما مجتمعا ومنفردًا، أي لا تفعل هذا ولا هذا، لأن الفعل تشرب معطوف على الفعل تأكل المجزوم بلا الناهية فيتسلط النهي عليه أيضًا.

ثالثا: الرفع (لا تأكلْ سمكًا، وتشربُ لبنًا).

والمعنى هو النهي عن الأول فقط، ويكون الفعل المضارع تشرب مرفوعا والواو تدل على الاستئناف أي تكون الجملة بعد الواو غير معطوفة على ما قبلها بل يبتدأ بها حكم جديد، والمعنى: لا تأكلْ سمكًا، ولكَ أنْ تشربَ لبنًا.

وليست هذه الوجوه خاصة بهذه الجملة بل هي مثال يصدق على غيره.

مثل: لا تأكلْ وتضحك، فإن نصبت (تضحك)، كان المعنى النهي عن الجمع بين الأكل والضحك لما قد يسببه من اختناق، وإن جزمت كان المعنى النهي عن كل واحد منهما أي لا تأكل، ولا تضحك، فمتى فعل المخاطب واحدًا من الأمرين فقد وقع في النهي، وإن رفعت كان المعنى النهي عن الأكل فقط، وإباحة الضحك أي ولك أن تضحك.

(شرح النص)

ومضمرةً جوازًا بعدَ عاطِفٍ مسبوقٍ باسمٍ خالصٍ نحوُ: ولبسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي، وبعدَ اللامِ نحوُ: (لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ)، إلا في نحوِ: (لِئَلَّا يَعْلَمَ)، (لِئَلَّا يَكُونَ للنَّاسِ)، فتَظْهرُ لا غيرُ، ونحوِ: (ومَا كانَ اللهُ لِيُعَذِبَهُم)، فَتُضْمَرُ لا غيرُ، كإضمارِها بعدَ حتى إذا كانَ مستقبلًا، نحوُ: (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)، وبعدَ أوِ التي بمعنى إلى، نحو: لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المنى، أو التي بمعنى إلَّا نحو: كسرتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيما، وبعدَ فاءِ السَبَبِيَّةِ، أو واوِ المعيَّةِ مسبوقتينِ بنفيٍ محضٍ أو طلبٍ بالفعلِ نحوُ: (لا يُقْضَى عليهِمْ فَيَمُوتُوا)، (ويَعْلَمَ الصَّابرينَ)، (ولا تَطْغَوْا فيه فَيَحِلَّ)، ولا تأكُلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ.

…………………………………………………………………………

بعد أن بين أنَّ أَنْ تنصب ظاهرة ومضمرة شرع يتكلم على مواضع إضمارها فقال: (ومضمرةً جوازًا) لا وجوبا بحيث يصح ظهور أَنْ (بعدَ) حرف (عاطف) وهو: الواو، الفاء، ثم، أوْ، دون بقية حروف العطف (مسبوقٍ) ذلك العاطف (باسمٍ خالصٍ) أي ليس فيه شبه الفعل وهو الاسم الجامد كالمصدر والأعلام وأسماء الذوات مثل ضَرْبٍ، زيدٍ، رجلٍ (نحوُ: ولبسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي) هذا شطر بيت لامرأة اسمها ميسونُ بنتُ بَحْدَلٍ وهي زوجة معاوية بن أبي سفيانَ رضي الله عنهما، أم يزيد، كانت امرأة من أهل البادية تزوجها معاوية ونقلها إلى الحاضرة فكانت تشتاق إلى أهلها وباديتها، فقالت: ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني... أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ، أي أن ألبس عباءة من صوف غليظ وتقر عيني بذلك أحبّ إلي من لبس الشفوف أي الملابس الرقيقة الناعمة، والشاهد فيه: أن الفعل المضارع تقرَّ وقع بعد حرف عاطف هو الواو وقد سبق ذلك الحرف باسم خالص – وهو لبسُ– لأنه مصدر، فنصب المضارع بأن مضمرة جوازا، وأن المضمرة وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على الاسم الخالص والتقدير: ولبسُ عباءةٍ وقرةُ عيني أحبُ إليَّ (وبعدَ اللامِ) هذا هو الموضع الثاني من مواضع إضمار أن وهو أن يقع المضارع بعد اللام الجارة (نحوُ: لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ) قال تعالى: (وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) لتبين: اللام حرف جر للتعليل: تبينَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

وجواز إظهار أنْ مشروط بأن لا يكون المضارع مقرونا بـ لا فإنه حينئذ يجب إظهار أَنْ، ولهذا قال: (إلا في نحوِ: لِئَلَّا يَعْلَمَ) قال تعالى: (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ الله) فهنا المضارع يعلم منصوب بأن ظاهرة وجوبا لاقتران لام التعليل بلا لأن قوله تعالى (لِئَلَّا) أصله: لِأَنْ لَا، فأدغمت النون في اللام ولا هنا زائدة للتوكيد أي يصح تقدير المعنى مع سقوطها والمقصود هو ليعلم أهل الكتاب، ونحو (لِئَلَّا يَكُونَ للنَّاسِ) قال تعالى: (وَحَيْثُ ما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) أي لأن لا يكونَ للناسِ، وهنا لا نافية وليست زائدة.

(فتَظْهرُ لا غيرُ) فمتى وقعت لا بين اللام والمضارع وجب ظهور أنْ سواء أكانت لا نافية أم زائدة، (و) إلا في (نحوِ: ومَا كانَ اللهُ لِيُعَذِبَهُم، فَتُضْمَرُ لا غيرُ) هذه هي لام الجحود التي تقع بعد ما كان أو لم يكن كقوله تعالى: (وما كانَ اللهُ

ليعذبَهم) أي وما كان اللهُ مريدًا لتعذيبهم، وهنا يجب إضمار أن ولا يصح ظهورها. فتلخص: أنَّ أنْ يجوز إضمارها بعد لام الجر إلا إذا جاء بعدها لا فتظهر أَنْ وجوبا، أو كانت اللام للجحود فتضمر وجوبا (كإضمارِها بعدَ حتى) أي كإضمار أنْ بعد حتى الجارة فكما أن إضمار أنْ بعد لام الجحود واجب فكذلك إضمارها بعد حتى، وكذا ما سيذكره من بقية المواضع يكون إضمار أن فيها واجبا (إذا كانَ) الفعل المضارع بعد حتى (مستقبلًا) أي يراد به الاستقبال لا الحال مثل قولك: سأجتهدُ في الدرسِ حتى أبلغَ غايتي، أي كي أبلغ غايتي فبلوغ الغاية مستقبل لم يتحقق أثناء نطقك بهذه الجملة فينصب الفعل أبلغ بأن مضمرة وجوبا بخلاف إذا أريد بالمضارع الحال مثل قولك: سرتُ حتى أدخلُ المدينة إذا قلتها حال دخولك فيرفع (نحوُ: حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) أي أنهم سيبقون على عبادة العجل إلى أن يرجع إليهم موسى، فالرجوع مستقبل فلذا نصبَ (وبعدَ أوِ التي بمعنى إلى، نحو: لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المنى) تضمر أن وجوبا بعد حرف العطف أوْ إذا كان بمعنى إلى أو إلا مثال الأول قول الشاعر: لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المنى... فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ، والشاهد فيه: نصب المضارع أدرك بأن مضمرة وجوبا بعد أوْ وهي هنا بمعنى إلى أي إلى أن أدرك المنى. (أو التي بمعنى إلَّا نحو) قول الشاعر زياد بن أعجم من شعراء الدولة الأموية: وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ... (كسرتُ كُعُوبَها أو تَسْتَقِيما) هذا هو المعنى الثاني لـ أوْ وهو إلا، والغمز هو: الجس باليد، والقناة: الرمح، والقوم: الرجال، والكعوب: جمع كعب والمراد به المرتفع في أطراف الرمح فإن الرماح كانت تعمل من القصب وأحيانا يكون فيها أشياء مرتفعة وناشزة، وتستقيم: تعتدل، وهذا مثل أراد به أنه إذا أراد إصلاح قوم لم يرجع عنهم إلا إذا أصلحهم أو كسرهم وآذاهم، كمثل إذا أمسك رمحا فيه اعوجاج فإنه يحاول أن يعدله فإما أن يستقيم أو ينكسر، والشاهد فيه: نصب المضارع تستقيم بأن مضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها (وبعدَ فاءِ السبَبِيَّةِ، أو واوِ المعيَّةِ) أي بعد الفاء إذا كانت تدل على السببية، أو الواو إذا كانت تدل على المعية بشرط أن يكونا (مسبوقتينِ بنفيٍ محضٍ أو طلبٍ بالفعل) النفي المحض هو الخالص أي الذي لم ينتقض بـ إلا، والطلب المراد به هو الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والترجي والعرْض والتحضيض، واحترز بقوله بالفعل عن الطلب باسم الفعل مثل: صهْ فأحدثُكَ فإنه يتعين رفع المضارع لأن الطلب فيه باسم الفعل لا بالفعل (نحوُ) قوله تعالى (لا يُقْضَى عليهِمْ فَيَمُوتُوا) يموتوا: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل، فهنا نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض (ويَعْلَمَ الصَّابرينَ) قال تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) يعلمَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا، والفاعل مستتر تقديره هو، فهنا نصب المضارع بعد واو المعية المسبوقة بنفي محض (ولا تطغَوْا فيه فَيَحِلَّ) قال تعالى: (وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) يحلَّ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا، والفاعل هو غضبي، فهنا نصب المضارع يحل بعد فاء السببية المسبوقة بنهي (ولا تأكُلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) تشربَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا، والفاعل مستتر تقديره أنت، وهنا نصب المضارع تشرب بعد واو المعية المسبوقة بنهي، هذا وقد قيل: إن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن مضر وقد يصيب صاحبه بالبهق.

الدرس الخامس عشر

الجوازم

يجزمُ المضارعُ إذا وقع جوابًا لطلب، أو بعد أداة تجزم فعلًا واحدًا، أو فعلين، والتفصيل فيما يلي:

أولا: إذا وقع المضارع جوابًا لطلب، وقد تقدمت أنواعه: كالأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام...

ولكي يتحقق الجزم هنا لا بد من توفر شروط هي:

1- أن يتقدم على الفعل المضارع طلبٌ.

2- أن تسقط الفاء في جواب الطلب.

3- أن يقصد بالمضارع الجزاء أي أن يكون المضارع مسبَّبًا وناتجا عن ذلك الطلب المتقدم عليه.

مثل: (ابتعدْ عن النارِ تسلمْ)، فهنا وقع المضارع (تسلم) جوابا لطلب وهو الأمر ابتعدْ، وسقطت الفاء منه، وقد قصد به الجزاء، بدليل صحة المعنى إذا قدرتَ شرطا مكان الأمر فقلت:

إنْ تبتعدْ عن النارِ تسلمْ، فالسلامة من النار ناتجة عن الابتعاد عنها، فلما توفرت الشروط جزم المضارع لوقوعه في جواب الطلب.

فإن لم يتقدم طلب بل تقدم نفي، أو خبرٌ مثبتٌ؛ فلا يصحُّ جزمُ المضارع بل يجبُ رفعه نحو: ما تأتينا تُحدِثُنَا، فرفع تحدثنا هنا لوقوعه في جواب نفي، ونحو: أنتَ تأتينا تُحدِثُنا، فرفع تحدثنا هنا لوقوعه بعد خبر مثبت.

وإن لم تسقط الفاء من الجواب نصب المضارع كما تقدم في المنصوبات مثل: ابتعدْ عن النارِ فتسلمَ.

وإن لم يقصد بالمضارع الجزاء لم يجزم مثل: اِئْتِنِي برجلٍ يحبُّ اللهَ ورسولَهُ، فإنه لا يصح جزم المضارع (يحب) بل يجب رفعه لأنك لا تريد أن محبة الله ورسوله مسببة وناتجة عن الإتيان به فلذا لا يصح تقدير الشرط هنا فلا يقال: إن تأْتِنِي برجلٍ يحبْ الله ورسوله، لأن المحبة ليست ناتجة عن الإتيان به فالجملة مفككة المعنى، وإنما المراد هو ائتني برجل صفته أنه يحب الله ورسوله.

فاتضح أنه في الأمر نقدر شرطا محل الأمر فإن استقام المعنى جزم المضارع وإلا رفع.

وأما في النهي فيشترط أن نقدر (إنْ + لا النافية) محل النهي فإن استقام المعنى جزم المضارع وإلا رفع.

مثل: لا تقتربْ من النارِ تسلمْ، بجزم تسلم إذْ يصح المعنى لو قلنا: إنْ لا تقتربْ من النارِ تسلمْ.

بخلاف قولنا: لا تقتربْ من النارِ تحترقُ، فيجب رفع تحترق؛ لأنه لا يصح المعنى لو قلنا: إنْ لا تقتربْ من النارِ تحترقُ.

وبقية أنواع الطلب تكون مثل الأمر أي نقدر لها شرطا مكان الطلب، مثل: أينَ بيتُكَ أزرْكَ، بجزم أزرك إذْ يصح المعنى لو قلنا: إنْ تُعَرِّفْنِي بيتكَ أزرْكَ، ومثل: ليتَ لي مالًا أُنفِقْهُ في سبيل الله، إذْ يصح أن نقول: إنْ يكنْ لي مالٌ أنفقْهُ في سبيل اللهِ.

الأدوات التي تجزم فعلا واحد

ثانيا: إذا وقع المضارع بعد أداة تجزم فعلا واحدا وهي: (لمْ- لَـمَّا- لام الأمر- لا الناهية).

1 - لمْ: مثل: لمْ يحضرْ زيدٌ.

2- لما: مثل: لما يحضرْ زيدٌ.

فلم ولما: حرفان ينفيان المضارع، ويجزمانه، والفرق بينهما معنوي وهو:

أن (لما) تفيد النفي المستمرَّ إلى زمن التكلم، فإذا قلتَ: لما يحضرْ زيدٌ، دلَّ على أنه لم يحضرْ حتى الآنَ، لذلك لا يصح أن تقول: لما يحضر زيدٌ قبل يومينِ وحضرَ البارحة؛ لأنه في هذه الحالة لا يكون النفي قد استمر إلى الآن بل انقطع.

وأما (لمْ) فتفيد النفي مطلقا سواء استمر أو انقطع، فإذا قلت: لمْ يحضرْ زيدٌ دلَّ على انتفاء حضوره فقط دون قيد الاستمرار إلى زمن الحال، ولذلك يصح أن تقول: لمْ يحضر زيدٌ قبل يومينِ وحضرَ البارحة.

3- لام الأمر: مثل: لِتذهبْ يا زيدُ إلى البصرةِ.

4- لا الناهية: مثل لا تهجرْ صديقَكَ.

الأدوات التي تجزم فعلين

ثالثا: إذا وقع المضارع بعد أداة شرط تجزم فعلين، وهي إحدى عشرة أداةً:

1 - (إِنْ) مثل: إنْ تجتهدْ تنجحْ، فتجتهد وتنجح مجزومان بإنْ، الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، وهكذا البقية.

2- (إِذْ مَا) مثل: إذْ مَا تفعلْ ما تأمرُ بهِ تجدْ مقتديًا بكَ.

3- (أَينَ) مثل: أينَ يذهب الصالحُ يجدْ أعوانًا. وهي للمكان.

4- (أنَّى) مثل: أَنَّى تزرْنِي أُكرمْكَ. وهي للمكان أيضا.

5- (أَيَّانَ) مثل: أَيَّانَ يرفعْكَ اللهُ ترتفعْ. وهي للزمان.

6- (متى) مثل: متى تخلصْ لي أخلصْ لكَ. وهي للزمان أيضا.

7- (مَهما) مثل: مهما يأمرْني ربي أفعلْ. بمعنى أي شيء وتكون لغير العاقل.

8- (مَنْ) مثل: مَنْ يصنعْ خيرًا يجدْ جزاءَهُ. وهي للعاقل.

9- (مَا) مثل: مَا تنفقْ مِنْ مالِكَ في سبيلِ الله يباركْ لكَ فيهِ. وهي لغير العاقل.

10 - (أَيُّ) مثل: أَيُّ فعلٍ تفعلْهُ يعلمْهُ اللهُ. وهي بحسب ما تضاف إليه، فقد تكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان.

11- (حيثُما) مثل: حيثُما تعملْ خيرًا تؤجرْ عليهِ. وهي للمكان.

(اقتران جواب الشرط بالفاء)

هنالك مواضع لا يصح فيها أن يذكر جواب الشرط بدون اقترانه بالفاء يجمعها هذه القاعدة:

(كل ما لا يصلح أن يقع جملة شرط فيجب اقترانه بالفاء).

1- إذا كان جملة اسمية: مثل: إنْ تجتهدْ فأنتَ ناجحٌ، فأنت ناجح: الفاءَ رابِطة، أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ناجحٌ: خبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

فهنا لو أردت أن تجعل الجملة الاسمية جملة شرط لما صلح، فلا يصح أن تقول: إنْ أنتَ ناجحٌ أكرمكَ.

2- إذا كان جملة فعلية فعلها طلبي، مثل: إنْ يحضرْ زيدٌ فأكرِمْهُ، فهنا أكرمْ فعل أمر فيجب أن يقترن بالفاء، فالفاء: رابطة، أكرمْ: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر تقديره أنت، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به والجملة في محل جزم جواب الشرط.

3- إذا كان جملة فعلية فعلها منفي بلنْ، مثل: إنْ يحضرْ زيدٌ فلنْ أطردَهُ، الفاء: رابطة، لنْ: حرف نصب ونفي واستقبال، أطردَ: فعل مضارع منصوب بلنْ وفاعله مستتر تقديره أنا، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

4- إذا كان جملة فعلية فعلها منفي بما، مثل: إنْ يأتِنِي أخوكَ فما أَرُدُّهُ، الفاء: رابطة، ما: نافية، أردُ: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره أنا، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

5- إذا كان جملة فعلية فعلها جامدٌ، مثل: إنْ تستقمْ فعسى أن ترتاحَ، وعسى فعل ماض جامد لا يأتي منه المضارع والأمر، فالفاء: رابطة، عسى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، أن: حرف نصب مصدري، ترتاحَ: فعل مضارع منصوب والفاعل مستتر تقديره أنت، وأن وما دخلت عليه بتأويل مصدر فاعل مرفوع لعسى، وعسى هنا بمعنى قَرُبَ فيكون التقدير: فقربَتْ راحتُكَ، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

6- إذا كان جملة فعلية فعلها مسبوق بقدْ، مثل قوله تعالى: (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)، الفاء: رابطة، قد: حرف تحقيق، سرقَ: فعل ماض، أخٌ: فاعل مرفوع، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

7- إذا كان جملة فعلية فعلها مسبوق بحرف تنفيس، مثل: إن تستقمْ فستربحُ أو فسوفَ تربحُ، الفاء: رابطة، السين وسوف: حرفا استقبال، تربحُ: فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

واعلمْ أنه قد تغني (إذا) الفُجائية عن الفاء في الحالة الأولى أي إذا كان الجواب جملة اسمية، مثل: إنْ تكرمْ زيدًا إذا هو ناكرٌ، إذا: حرف مبني دال على المفاجأة ، هو: ضمير في محل رفع مبتدأ، ناكرٌ: خبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

وسميت بالفجائية لأنها تدل على حصول أمر غير متوقع مثل: خرجت في الشمس أتمشى فإذا المطرُ هاطلٌ، والفجائية تختلف عن الشرطية مثل: إذا جاءَ زيدٌ فأكرمْه، فالشرطية تختص بالجملة الفعلية، والفجائية تختص بالجملة الاسمية.

(شرح النص)

فإنْ سقطتِ الفاءُ بعدَ الطلبِ، وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ نحوُ: (تَعَالَوْا أَتْلُ).

وشرطُ الجزمِ بعدَ النَّهْيِ صِحةُ حُلُولِ إنْ لا محَلَّهُ نحوُ: لا تدنُ مِنَ الأسدِ تسلمْ، بخلافِ يأْكُلُكَ.

ويُجزمُ أيضًا بلمْ نحو (لمْ يلدْ ولمْ يُولَدْ)، ولمَّا نحوُ: (لـمَّا يَقْضِ)، وباللامِ، ولا الطلبيتينِ نحو: (لِيُنْفِقْ، لِيَقْضِ، لا تُشْرِكْ، لا تؤاخِذْنَا).

ويَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: إنْ، وإذْ مَا، وأيٌّ، وأينَ، وأنَّى، وأيانَ، ومتى، ومهما، ومَنْ، ومَا، وحيثُما، نحوُ: (إنْ يشأْ يُذْهِبْكُمْ)، (مَنْ يعملْ سوءًا يُجْزَ بِهِ)، (ما ننسخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ منها).

ويسمى الأول شرطًا، والثاني جوابًا وجزاءً.

وإذا لمْ يصلحْ لمباشرةِ الأداةِ قُرِنَ بالفاءِ نحوُ: (وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فهوَ على كلِ شيءٍ قديرٌ)، أو بإذا الفُجائيةِ نحو: (وإنْ تُصبْهُمْ سيئةٌ بما قدمتْ أيديهِمْ إذا همْ يقنَطونَ).

....

ثم بدأ بالحديث عن الجوازم مستفتحا بالجزم بعد الطلب، حيث قد تقدم أن المضارع ينصب بعد فاء السببية إذا وقع في جواب طلب فقال: (فإنْ سقطتِ الفاءُ بعدَ الطلبِ) فإن لم تسقط نصب (وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ) فإن لم يقصد بالمضارع الجزاء لم يجزم مثل: ائتِني برجلٍ يحبُّ اللهَ ورسولَهُ (نحوُ) قولِه تعالى: قلْ (تعالَوْا أَتْلُ) أتلُ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والأصل: أتلو، والفاعل مستتر تقديره أنا، وقد جزم لانطباق الشروط عليه: فقد وقع بعد طلب، ولم تتصل به الفاء، وقصد به الجزاء لأن المعنى هو: إنْ تأتوني أتل عليكم، فالتلاوة عليهم مسبَّبَة عن مجيئهم.

(وشرطُ الجزمِ بعدَ النَّهْيِ صِحةُ حُلُولِ إنْ لا محلَّهُ) أي محل النهي (نحوُ: لا تدنُ مِنَ الأسدِ تسلمْ) فإن المعنى يصح لو قلنا: إنْ لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ، (بخلافِ يأكلُكَ) فإن المعنى لا يصح لو قلنا: إن لا تدنُ من الأسدْ يأكلك، فلذا يرفع يأكلُ، ثم أخذ يتكلم عن الأدوات التي تجزم فعلا واحدا فقال: (ويجزمُ أيضًا بلمْ نحو: لمْ يلدْ ولمْ يُولَدْ) يلدْ، ويولدْ: فعلان مضارعان مجزومان بلم والفاعل فيهما مستتر تقديره هو يعود على الله (ولمَّا نحوُ: لـمَّا يَقْضِ) قال تعالى: (كَلَّا لَمَّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ) لما: حرف نفي وجزم، يقضِ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل مستتر تقديره هو (وباللامِ، ولا الطلبيتينِ) سواء أكان الطلب من الأعلى إلى الأدنى وهو الأمر والنهي، أو من الأدنى للأعلى وهو الدعاء (نحو: لِيُنْفِقْ، لِيَقْضِ، لا تُشْرِكْ، لا تؤاخِذْنَا) قال تعالى: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) اللام: لام الأمر حرف مبني على الكسر، ينفق: فعل مضارع مجزوم بالسكون، ذو: فاعل مرفوع بالواو، فهذا مثال الأمر باللام، وقال تعالى: (وَنادَوْا يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ) اللام: لام الدعاء حرف مبني على الكسر، يقضِ فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، علينا: جار ومجرور، ربُّكَ: فاعل، ومضاف إليه، وهذا مثال الدعاء باللام، وقال تعالى: (يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللهِ) لا : حرف نهي جازم، تشرك: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل مستتر تقديره أنت، وهذا مثال النهي باللام، وقال تعالى:

(رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا إِنْ نَسِينا أَوْ أَخْطَأْنا) لا: حرف للدعاء، تؤاخذْنَا: فعل مضارع مجزوم بلا والفاعل تقديره أنت، ونا مفعول به، وهذا مثال للدعاء بلا، ثم انتقل لبيان ما يجزم فعلين فقال: (ويَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: إنْ، وإذْ مَا، وأيٌّ، وأينَ، وأَنَّى، وأيانَ، ومتى، ومهما، ومَنْ، ومَا، وحيثُما) وكلها أسماء ما عدا إنْ فهي حرف، وأما إذْ مَا فهي اسم في اختيار المصنف هنا، فقد قال من قبل: (وليس منه مهما و إذْ مَا) وقال بعضهم هي حرف مثل إنْ (نحوُ: إنْ يشأْ يُذْهِبْكُمْ) إن: حرف شرط جازم، يشأ: فعل الشرط مجزوم وفاعله مستتر، يذهبْ: جواب الشرط مجزوم وفاعله مستتر، والكاف في محل نصب مفعول به ومثل (مَنْ يعملْ سوءً يُجْزَ بِهِ) مَنْ: اسم شرط جازم، يعمل: فعل الشرط مجزوم بالسكون وفاعله مستتر تقديره هو، يجزَ: جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره هو.

(ما ننسخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ منها) ما: اسم شرط جازم، ننسخ: فعل الشرط مجزوم بالسكون والفاعل مستتر تقديره نحن، نأتِ: جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره نحن.

(ويسمى) الفعل (الأول شرطًا، والثاني جوابًا وجزاءً) هو جواب للشرط وجزاء على الفعل مثل: إن تدرسْ تنجحْ، فتنجح جواب لقولك إن تدرس، وجزاء لفعل الدراسة.

(وإذا لمْ يصلحْ) جواب الشرط (لمباشرةِ الأداةِ قُرِنَ بالفاءِ) وجوبا وإنما لا يصلح الجواب لمباشرة الأداة في حالة من حالات ثمانية هي: إذا كان جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها طلبي، أو فعلها جامد، أو منفي بلن، أو بما، أو مقرونا بقد، أو السين، أو سوف.

(نحوُ) قوله تعالى: (وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فهوَ على كلِ شيءٍ قديرٌ) إن: حرف الشرط، يمسسْ: فعل الشرط، والفاعل مستتر تقديره هو، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به، فهو على كل شيء قدير جواب الشرط وهو جملة اسمية، الفاء: رابطة، هو: مبتدأ، على: حرف جر، كل: اسم مجرور وهو مضاف، شيءٍ : مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بقدير ، قديرٌ: خبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، فهنا لا يصلح الجواب لأن يباشر الأداة فلا يصح أن يقال في لغة العرب: إنْ هو على كل شيء قدير (أو بإذا الفجائيةِ) في حالة كون الجواب جملة اسمية فقط دون باقي الحالات وإنما لم يقيدها بذلك لأن إذا الفجائية يمتنع دخولها على غير الأسماء فاستغنى عن الاشتراط (نحو) قوله تعالى: (وإنْ تُصبْهُمْ سيئةٌ بما قدمتْ أيديهِمْ إذا همْ يقنَطونَ) إنْ: أداة الشرط، تصبْ: فعل الشرط، والهاء مفعول به، سيئةٌ: فاعل، إذا: حرف دال على المفاجأة مبني على السكون، هم: مبتدأ، يقنطون جملة في محل رفع خبر، والجملة الاسمية في محل جزم، فهنا عوضت إذا الفجائية عن الفاء في جواب الجملة الاسمية.

الدرس السادس عشر

النكرة والمعرفة- الضمير

النكرة: ما يدل على شيء غير معين، مثل : رجل، بلدة، جَبَل.

والمعرفة: ما يدل على شيء معين، مثل: زيد، بغداد، عَرَفات.

والنكرات غير محصورة.

وأما المعرفة فستة أنواع هي: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرّف بأل، والمعرف بالإضافة.

فكل اسم اندرج تحت نوع من الأنواع الستة فهو معرفة، وكل اسم لم يندرج تحت نوع منها فهو نكرة.

ولنبدأ بشرحها:

أولا: الضمير وهو: ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب، مثل: أنا، أنت، هو.

(وضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب) أي أشد تعيينا لما يدل عليه.

تقول: أنا قائم، وأنت قائمٌ، وهو قائمٌ، فأنا تدل على متكلم واحد حاضر في المجلس لا يحتمل غيره إطلاقا.

وأنتَ تدل على مخاطب قد لا يكون هنالك غيره في المجلس، وقد يكون هنالك غيره فتضعف دلالته على المعين.

وهو تدل على غائب غير حاضر في المجلس وتعيين الغائب وتمييزه عن غيره أقل وضوحا من تعيين الحاضر.

والضمير نوعان: بارز (ظاهر)، ومستتر.

فالبارز هو: الذي يظهر في اللفظ، مثل أنت.

والمستتر هو: الذي لا يظهر في اللفظ بل يقدر، مثل: استقمْ، فيه ضمير مستتر تقديره أنت.

والبارز نوعان:

منفصل وهو: الذي لا يتصل بغيره من الكلمات مثل: أنا.

ومتصل وهو: الذي يتصل بغيره من الكلمات ولا يكون مستقلا في الكتابة، مثل كتبْتُ، فهنا اتصلت التاء بالفعل كتب.

والمنفصل: إمَّا أن يكون في محل رفع فقط، أو في محل نصب فقط، ولا يكون المنفصل في محل جر.

فالذي في محل رفع اثنتا عشرة كلمة هي: (أنا - ونحن -وأنتَ- وأنتِ -وأنتما -وأنتمْ- وأنتنَّ- وهوَ- وهيَ- وهما - وهمْ- وهنَّ).

تقول: أنتَ حاضرٌ ، فأنتَ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وحاضرٌ:خبر مرفوع بالضمة.

والذي في محل نصب اثنتا عشرة كلمة أيضا هي: (إيَّايَ- وإيانا -وإياكَ- وإياكِ -وإياكما-وإياكم- وإياكنَّ- وإياهُ- وإياها -وإياهما -وإياهم -وإياهنَّ). والضمير هو إيَّا وما بعدها حروف تعين المراد.

تقول: إياكَ أكرمتُ، فإيَّا ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم للفعل بعده، والكاف: حرف دال على الخطاب مبني على الفتح،أكرمتُ: فعل ماض وفاعله، قال تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ).

والمتصل تسع كلمات هي: (تاء الفاعل – ونا – ونون النسوة – وألف الاثنين– وواو الجماعة– وياء المخاطبة– وياء المتكلم والكاف – والهاء).

وبعضها يكون في محل رفع فقط وهي:

تاء الفاعل مثل: ذهبْتُ، ذهبتَ، ذهبتِ.

ونون النسوة مثل: ذَهَبْنَ.

وألف الاثنين مثل: ذَهَبَا.

وواو الجماعة مثل: ذَهَبُوا.

وياء المخاطَبة مثل: تَذْهَبِينَ.

فكلها هنا ضمائر متصلة مبنية في محل رفع فاعل وهي لا تتصل بغير الفعل.

وبعضها يكون في محل نصب أو جر وهي:

ياء المتكلم تقول: جاءَنـي زيدٌ صديقي، الياء الأولى في محل نصب مفعول به، والثانية في محل جر مضاف إليه.

والكاف تقول: جالستُكَ في دارِكَ، الكاف الأولى في محل نصب مفعول به، والثانية في محل جر مضاف اليه.

والهاء تقول: زيدٌ زرتُهُ في دارِهِ، الهاء الأولى في محل نصب مفعول به، والثانية في محل جر مضاف إليه.

فإن اتصلت بالأفعال كانت في محل نصب، وإن اتصلت بالأسماء كانت في محل جر.

وبعضها يصلح للرفع والنصب والجر وهو (نا) تقول: (زُرْنَا زَيْدًا فأكرَمَنا ورَحَّبَ بِنَا).

الأولى في محل رفع فاعل، والثانية في محل نصب مفعول به، والثالثة في محل جر بالباء.

وأما الضمير المستتر فإمَّا أن يكون استتاره واجبًا أو جائزًا.

فالواجب: ما لا يمكن أن يقومَ الاسمُ الظاهرُ مقامَه، فلا يقال في مثل أقومُ: أقومُ زيدٌ.

وذلك كالضمير المرفوع في الفعل المضارع المبدوء بهمزة مثل: أقومُ، أو نون مثل: نقومُ، أو تاء المخاطَب مثل: تقومُ.

وجائز الاستتار: ما يمكنُ أن يقوم الاسم الظاهر مقامه، مثل: زيدٌ يقومُ، ففاعل يقوم ضمير مستتر جوازًا تقديره هو ويمكن أن يقوم الظاهر مقامَه، تقول: زيدٌ يقومُ أخوهُ.

وذلك كالضمير المرفوع في الفعل المضارع المبدوء بياء مثل يقوم، أو تاء الغائبة مثل: هندٌ تقومُ.

واعلم أن الضمير المستتر لا يكون إلا في محل رفع فاعل مثل: أقومُ، أو نائب فاعل مثل: المالُ سُرِقَ.

مسألة

وهي متى يذكر الضمير متصلا ومتى يذكر منفصلا ؟

الجواب: القاعدة في هذا الباب هي: (إذا أمكن الإتيان بالضمير متصلًا فلا يجوز الإتيان به منفصلًا).

فلا يقال: قامَ أنا أي باستعمال الضمير المنفصل لأنه يمكن أن يؤتى بدلا عنه بالضمير المتصل فيقال: قمتُ.

ولا يقال: أكرمتُ إيَّاكَ لأنه يمكن أن يؤتى بدلا عنه بالضمير المتصل فيقال: أكرمتُكَ.

واستثنوا من ذلك صورتين جوّزوا فيهما الوصل والفصل رغم إمكان الاتصال:

الأولى: أن يأتي في فعل ضميران يعربان مفعولين به أولهما أعرف من الثاني؛ فيجوز في الثاني الوصل والفصل.

مثل: الكتابُ أعطيتُكَهُ فهنا اتصل بالفعل أعطى مفعولان: الأول هو الكاف، والثاني هو الهاء، والأول أعرف لأنه دال على المخاطب والثاني دال على الغائب، فحينئذ يجوز الفصل أيضا بأن تقول: الكتابُ أعطيتُكَ إياهُ.

ومثل: الغلامُ سَلْنِيهِ أي اطلب مني إعطاءَك الغلام، فهنا المفعول به الأول هو الياء الدالة على المتكلم، والمفعول به الثاني هو الهاء الدالة على الغائب فالأول أعرف فيجوز الفصل أيضا بأن تقول: الغلامُ سلْنِي إياهُ.

قال تعالى: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) الكاف مفعول به أول، وهم مفعول به ثان، وهنا جاء الوصل، ويجوز في غير القرآن الفصل بأن يقال: فسيكفيكَ اللهُ إياهم.

الثانية: إذا كان الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها فيجوز فيه الفصل.

مثل: الصديقُ المخلصُ كُنْتَهُ، فالهاء هنا في محل نصب خبر لكان، ويجوز أن تقول: الصديقُ المخلصُ كنتَ إياهُ.

ومثل: الأخُ الحبيبُ أصبحتَهُ، ويجوز أن تقول: أصبحتَ إياهُ.

(شرح النص)

فصلٌ: الاسمُ ضربانِ: نكِرَةٌ وهوَ: ما شاعَ في جنسٍ موجودٍ كرجلٍ، أو مقدرٍ كشمسٍ.
ومعرفةٌ وهيَ ستةٌ: الضميرُ وهوَ: ما دلَّ على متكلمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ.
وهوَ إمَّا مستَتِرٌ كالمقدرِ وجوبًا في نحوِ: أقومُ، ونقومُ، أو جوازًا في نحوِ: زيدٌ يقومُ.
أوْ بارزٌ وهوَ إمَّا متصلٌ كتاءِ قمتُ، وكافِ أكرمَكَ، وهاءِ غُلامِهِ، أو منفصلٌ كـ أنا، وأنتَ، وهوَ، وإيَّايَ.
ولا فصلَ معَ إمكانِ الوصلِ إلا في نحوِ: الهاءِ مِنْ سَلْنِيهِ بمرجوحِيَّةٍ، وظَنَنْتُكَهُ، وكُنْتُهُ برُجحانٍ.

....

هذا (فصلٌ) في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة (الاسمُ ضربانِ) أي نوعانِ (نكرةٌ وهوَ ما شاعَ في جنسٍ موجودٍ كرجلٍ أو مقدرٍ كشمسٍ) يقصد أن لفظ النكرة موضوع لمعنى عام يصدق على جميع أفراده لا يخص فردا دون آخر فمثلا لفظ رجل شائع أي عام في أفراد الذكر البالغ يشمل زيدًا وعمرًا وبكرًا ولا يختص بفرد معين، ومثله لفظ قلم فإنه شائع يصدق على أي قلم، فالمقصود بالجنس هنا هو: المعنى العام مثل حيوان، إنسان، رجل، امرأة، غنم، خيل، قلم، شجر، حجر، ثم إن أفراد الجنس مثل زيد وعمرو وهند، وهذا القلم .. تنقسم إلى قسمين: أفراد محققة أي موجودة في الخارج مثل ما سبق، وأفراد مقدرة مثل شمس فإن معناها هو الكوكب الذي بظهوره يزول الليل، فهو معنى عام ولكن لم يوجد في الواقع في مجرتنا إلا شمس واحدة، فهنا الأفراد مقدرة أي لا توجد كثرة عددية يشملها لفظ الشمس حقيقة ولكن لو قدر وفرض وجود أكثر من كوكب يطلع في النهار لصدق اسم الشمس عليه.

وعلامة النكرة قبول أل بنفسها مثل: رجل، تصير الرجل، أو بمعناها أي أن تكون الكلمة لا تقبل أل بنفسها ولكن لو حلت كلمة بمعناها محلها فإنها تقبل أل مثل: ذو بمعنى صاحب فلا يقال الذو ولكن يقال الصاحب، فتكون ذو نكرة.

(ومعرفةٌ وهيَ ستةٌ) أولها (الضميرُ وهوَ: ما دلَّ على متكلمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ) مثل أنا وأنتَ وهوَ (وهوَ إمَّا مستَتِرٌ) أي غير متلفظ به، والمستتر نوعان: مستتر وجوبا فلا يجوز إظهاره، ومستتر جوازا فيجوز أن يظهر في اللفظ (كالمقدرِ وجوبا في نحوِ أقومُ ونقومُ) أي الضمير المرفوع في الفعل المضارع المبدوء بهمزة ويقدر بأنا، أو المبدوء بنون ويقدر بنحن، وكالمبدوء بتاء المخاطَب الواحد مثل تقومُ ويقدر بأنت، ومثل الضمير في فعل الأمر المسند للواحد المذكر مثل قم ويقدر بأنت أيضا (أو) كالمقدر (جوازًا في نحوِ زيدٌ يقومُ) أي الضمير المرفوع في الفعل المضارع المبدوء بياء ويقدر بهو، وكالمبدوء بتاء الغائبة مثل هندٌ تقومُ ويقدر بهي (أوْ بارزٌ) أي ظاهر متلفظ به وينقسم إلى متصل ومنفصل (وهو إما متصلٌ) بغيره من الكلمات فلا ينطق به ولا يكتب لوحده (كتاءِ قمتُ، وكافِ أكرمَكَ، وهاءِ غُلامِهِ) والمتصل يكون في محل رفع كالتاء في قمتُ فهي هنا فاعل، وفي محل نصب كالكاف من أكرمَكَ فهي هنا مفعول به، وفي محل جر كالهاء في غلامِهِ فهي هنا في محل جر مضاف إليه (أو منفصلٌ) ينطق به ويكتب لوحده (كـ أنا، وأنتَ، وهوَ، وإيَّايَ) وهو يكون في محل رفع ونصب ولا يكون في محل جر فالذي يكون في محل رفع أنا ونحن وأنتَ وأنتِ وأنتم وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم

وهنَّ، والذي يكون في محل نصب إيَّايَ وإيَّانا وإيَّاكَ وإيَّاكِ وإيَّاكما وإيَّاكم وإيَّاكنَّ وإيَّاهُ وإيَّاها وإيَّاهما وإيَّاهم وإيَّاهنَّ، والضمير هو إيَّا وما بعدها حروف تعين المراد.

(ولا فصلَ معَ إمكانِ الوصْلِ) أي إذا أمكن أن ينطق بالضمير متصلا فلا يجوز أن ينطق به منفصلا لأن الغرض من ذكر الضمير هو الاختصار والعدول إلى المنفصل مع إمكان المتصل يخالف ذلك فلا يقال: أَسَاْءَ أنتَ إلى أناَ فسامحَ أنا إيَّاكَ، بل يقال: أسأتَ إليَّ فسامَحْتُكَ، ولكن تستثنى مسألتان بيَّنَهما بقوله: (إلا في نحوِ الهاءِ مِنْ سَلْنِيهِ) هذه المسألة الأولى وضابطها هو:{ كل فعل تعدى إلى مفعولين ضميرين أولهما أعرف من الثاني }مثل: المالُ سَلْنِيهِ، فسل فعل أمر والفاعل مستتر تقديره أنت، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به أول، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به ثان، والياء تدل على المتكلم والهاء تدل على الغائب، والمتكلم أعرف وأكثر تشخصا من الغائب فانطبق الضابط فيجوز لنا أن نفصل الضمير الثاني عن الأول ونقول: المالُ سلني إياهُ، ولكن مع جواز الأمرين أيها أفضل الوصل أم الفصل ؟ الجواب: الوصل هو الأفضل والأرجح ولهذا قال (بمرجُوحِيَّةٍ) أي يجوز الانفصال مع مرجوحيته والراجح هو الاتصال.

(وظَنَنْتُكَهُ) هذه من المسألة الأولى ولكنه فصلها عن سلنيه لأن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين تارة لا يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وتارة يكون أصلهما المبتدأ والخبر، فمثلا الفعل أعطى يأخذ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر تقول: أعطى زيدٌ عمرًا كتابًا، فالمفعولان لو ذكرناهما على أنهما مبتدأ وخبر لم يستقم المعنى فلا يقال: عمرٌو الكتابُ، ومثل سل تقول: سلْ سعيدًا المالَ، فلو قيل: سعيدٌ المالُ لما كان له معنى فعلم أن أصل المفعولين به ليس هو المبتدأ والخبر، بخلاف ظننت وأخواتها كعلمت وحسبت وخِلت فهذه أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الأول والثاني مفعولين به، مثل: ظننتُ زيدًا قائمًا، والأصل زيدٌ قائمٌ، وخلتُ عمرًا عالمًا، والأصل عمرٌو عالمٌ.

فإذا علم هذا فما كان من باب سلنيه يجوز فيه الوصل والفصل، والوصل هو الأرجح، وما كان من باب ظننتكه فيجوز فيه الوصل والفصل أيضا ولكن الأرجح هو الفصل تقول: الصديقُ ظننتُكَهُ، والصديقُ ظننتُكَ إياهُ، وهو أفضل من الأول.

(وكُنْتَهُ) هذه المسألة الثانية وضابطها هو: { كل خبر لكان أو إحدى أخواتها إذا كان ضميرا } سواء كان الضمير مسبوقًا بضمير آخر أم لا، مثال المسبوق: الصديقُ كنتَهُ أو كنتَ إياه فالتاء اسم كان، والهاء وإياه خبرها.

ومثال غير المسبوق: الصديقُ كانهُ زيدٌ، أو كانَ إياهُ زيدٌ، فالهاء وإياه خبر كان مقدم، وزيد اسمها مؤخر.

ثم قال (برُجحانٍ) أي في باب ظننتُكَهُ وكُنتَهُ فالفصل فيهما هو الأرجح.

" مخطط توضيحي "

- الضمير
  - بارز
    - متصل
      - في محل رفع
        (أنا نحن أنتَ أنتِ أنتما أنتم أنتنَّ هو هي هما هم هنَّ)
      - في محل نصب
        (إيَّايَ إيانا إياكَ إياكِ إياكما إياكم إياكنَّ إياهُ إياها إياهما إياهم إياهنَّ)
    - منفصل
      - في محل رفع فقط
        (تاء الفاعل نون النسوة ألف الاثنين واو الجماعة ياء المخاطبة)
      - في محل نصب أو جر فقط
        (ياء المتكلم الكاف الهاء)
      - يصلح للرفع والنصب والجر
        (نا)
  - مستتر
    - وجوبا
    - جوازا

الدرس السابع عشر

ثانيا: العلم

العَلَمُ: اسمٌ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بلا قيدٍ. وهذا كلام يحتاج إلى توضيح فنقول:

لفظ زيد يدل على شخص معين، فاللفظ المتكون من (ز- ي- د) يسمى اسما، ونفس الشخص المشاهَد هو المسمَّى.

والغرض من وضع الأعلام هو: (تمييز فرد من أفراد الجنس بلفظ خاص يدل عليه) فمثلا أفراد الرجال كثيرون فلكي نميز بينهم أثناء التخاطب نحتاج إلى التسمية بزيد أو عمرو أو بكر، وكذلك الحال في البلدات والمدن هي بقع من الأرض فلكي نميز بينها نقول: مكة - بغداد - بصرة، وكذا الجبال عديدة فلكي نميز بينها نقول عرفات أو أُحُد ونحوهما.

فالأعلام هي التي تعين وتميز مسمياتها أي معانيها وأفرادها، بخلاف النكرات فهي تدل على فرد غير معين من الجنس كرجل، وبلدة، وجبل.

ولكن بقية المعارف كالضمير واسم الإشارة تدل على مسمى معين أيضا فإذا قلت: هذا الرجلُ عالمٌ، تعين رجل واحد فبم يتميز العلم عنها؟

والجواب هو: أن العلم يدل على معين بلا قيد أي أن اللفظ بنفسه قد وضع لهذا الشخص فمتى ذكر لفظ زيد دل مباشرة على شخص معين، بخلاف بقية المعارف فلا تدل على معين بنفس اللفظ بل بواسطة قرينة تضم إليه.

فالضمير لا يدل على شخص واحد إلا بواسطة التكلم أو الخطاب أو الغيبة فقولك: (أنا) يصلح هذا اللفظ لكل متكلم ولا يختص بواحد ولكن حينما تتكلم وتقول أنا يحصل التشخص ويعرف أن المراد هو عين المتحدث، وكذلك (أنت) لفظ صالح لكل مخاطب ولكن بواسطة الخطاب وتوجيه الحديث لشخص ما يحصل التشخص، وكذلك (هو) لفظ صالح لكل غائب ولكن بواسطة ذكر مرجع الضمير يعرف المقصود فإذا قلت جاءَ زيدٌ وهو راكبٌ دل هو على زيد لتقدم ذكره.

واسم الإشارة يدل على معين بواسطة الإشارة كأن تشير بيدك وتقول هذا كتابٌ، وإلا فلفظ (هذا) لوحده صالح لكل مشار إليه وإنما يتعين شيء واحد بواسطة الإشارة لا بلفظ هذا فقط.

واسم الموصول يدل على معين بواسطة الصلة التي تذكر بعده مثل: جاءَ الذي هزمَ الأعداءَ، فدلت جملة الصلة أعني هزم الأعداء على شخص معروف بهذا الوصف.

والمحلى بأل يدل على معين بواسطة أل فرجل لوحده لا يدل على معين فإذا قلت الرجل دل على معين.

والمضاف إلى معرفة مثل: كتاب زيدٍ اكتسب التعريف بواسطة لفظة زيد أي بواسطة إضافته إلى كلمة بعده تدل على معين.

فاتضح أن العلم هو الوحيد من بين المعارف الذي يدل على مسماه بلا قيد فتحصل فيه الدلالة والتعيين بنفس لفظ العلم من غير ضميمة تضم إليه.

العلم الشخصي والعلم الجنسي

العلم نوعان: شخصي، وجنسي.

فالعلم الشخصي هو الذي سبق مثل زيد، ومكة، ودجلة، وعرفات.

والعلم الجنسي هو من حيث المعنى نكرة ومن حيث اللفظ معرفة.

بمعنى أنَّ هنالك بعض الألفاظ معانيها كالنكرة تدل على فرد غير معين ولكن مع ذلك فإن العرب عاملوها معاملة المعارف.

مثل: أسامة فهو اسم للأسد ولا يخص به واحد معين بل يطلق على كل أسد فالمفروض أن يعامل معاملة أسد ولكنهم عاملوه معاملة زيد وعمرو لأن المعارف لها خصائص ليست للنكرات.

فمن خصائص المعارف أنها لا تدخل عليها أل فلا يقال: الزيد والعمرو، بخلاف النكرات.

وهنا نجد العرب منعوا دخول أل على (أسامة) فلا يقال جاءَ الأسامة بل جاءَ أسامةُ.

ومن خصائص المعارف صحة مجيء الحال منها، تقول جاءَ زيدٌ مسرعًا، فزيد صاحب الحال ومسرعا حال، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة وقد قالوا: هذا أسامةُ مقبلا، فأجازوا مجيء الحال منه بينما لا يقال: هذا أسدٌ مقبلًا.

فاتضح أن أسامة من حيث المعنى كأسد ومن حيث الخصائص اللفظية كزيد.

ومثل: ذُؤَالَة للذئب وثُعَالَة للثعلب.

فأسد نكرة، وأسامة علم جنسي، وذئب نكرة وذُؤَالَة علم جنسي، وثعلب نكرة، وثُعَالَة علم جنسي.

وسميت أعلاما جنسية لأنها علم للجنس بأسره لا لفرد معين منه كما هو الحال في العلم الشخصي.

وليست كل الأجناس لها اسمان أحدهما نكرة والآخر علم جنس بل هذه ألفاظ نحفظها كما سمعناها عن العرب ولا نشتق مثلها لبقية الحيوانات أو غيرها أي يقتصر فيها على السماع.

الدرس الثامن عشر

العلم المفرد والمركب

ينقسم العلم إلى مفرد ومركب:

فالمفرد مثل زيد وعمرو.

والمركب إما إضافي، أو مزجي، أو إسنادي.

مثال المركب الإضافي: عبدُ الله، وزينُ العابدينَ.

ومثال المركب المزجي: حَضْرَمَوْت اسم بلدة في اليمن، و بَعْلَبَكّ اسم بلدة في لبنان، فهما في الأصل كلمتان ركبتا وجعلتا كلمة واحدة، فأصل حضرموت: حضر، وموت، وأصل بَعْلَبَكّ: بعل، وبك.

ومثال المركب الإسنادي: جادَ الحقُّ، وفتحَ اللهُ، فهذا في الأصل جملة من فعل وفاعل ثم جعلت علما لشخص.

فالمركب الإضافي يجري الإعراب فيه على الكلمة الأولى منه، وأما الثانية فمجرورة بالإضافة.

تقول: جاءَ عبدُ اللهِ، ورأيتُ عبدَ اللهِ، ومررتُ بعبدِ اللهِ.

وأما المزجيُّ فيعتبر كلمة واحدة.

تقول: هذهِ بَعْلَبَكُّ، ورأيتُ بَعْلَبَكَّ، وذهبتُ إلى بَعْلَبَكَّ. ويجر بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

وأما الإسنادي فيبقى على حاله ويعرب بحركات مقدرة للحكاية أي يبقى اللفظ على حاله ويحكى على حالته الأصلية.

تقول: جاءَ جادَ الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقُّ، وسلمتُ على جادَ الحقُّ.

وهو في المثال الأول فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وفي الثاني مفعول به منصوب بحركة مقدرة كذلك، وفي الثالث اسم مجرور بحركة مقدرة كذلك.

الاسم والكنية واللقب

ينقسم العلم أيضا إلى اسم، وكنية، ولقب.

فالاسم: ما سماك به والداك. مثل: أحمد، وصالح، وسعيد.

والكنية: ما صدر بأب أو أم. مثل: أبي بكر، وأم كلثوم.

واللقب: ما دل على مدح أو ذم. مثل: زين العابدين لقب لعلي بن الحسين رحمه الله، أو السفَّاح لقب لأبي العباس أول ملوك بني العباس.

وهنا مسألة وهي: عند اجتماع هذه الأعلام في شخص أيها نقدم ؟

والجواب: هنالك تفصيل كالأتي:

1 – إذا اجتمع الاسم واللقب فيجب تقديم الاسم عليه.

تقول: هذا زيدٌ جمالُ الدينِ، ولا تقل: هذا جمالُ الدينِ زيدٌ.

2 – إذا اجتمع اللقب والكنية فيجوز تقديم أيهما شئت.

تقول: هذا جمالُ الدينِ أبو سعيدٍ، أو هذا أبو سعيدٍ جمالُ الدينِ.

3 – إذا اجتمع الاسم والكنية فيجوز تقديم أيهما شئت أيضا.

تقول: هذا زيدٌ أبو سعيدٍ، أو هذا أبو سعيدٍ زيدٌ.

فإذا اجتمعت الثلاثة فالمهم هو أن تقدم الاسم على اللقب والباقي بالخيار.

تقول: هذا زيدٌ أبو سعيدٍ جمالُ الدينِ، أو هذا أبو سعيدٍ زيدٌ جمالُ الدينِ، أو هذا زيدٌ جمالُ الدينِ أبو سعيدٍ.

ثالثا: اسم الإشارة

اسم الإشارة: اسم يُعَيِّنُ مُسماهُ بالإشارةِ إليه.

تقول: هذا كتابٌ مفيدٌ، فيعرف المخاطب أي كتاب تقصد بواسطة الإشارة إليه كأن تمد يدك نحو الكتاب المقصود.

فذا= شيء مشار إليه + إشارة حسية،ففي المثال السابق يدل (ذا) على شيء مشار إليه وهو الكتاب مع الإشارة إليه بعضو.

وألفاظه هي:

1- للمفرد المذكر (ذا) نحو: ذا رجل صادق، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، صادقٌ: خبر.

2- للمفردة المؤنثة تسعة ألفاظ هي: (ذِي- تِي- تَا- ذِهْ- تِهْ- ذِهِ- تِهِ- ذِهِي- تِهِي) فلك أن تستعمل أيًا منها للإشارة إلى مؤنثة واحدة مثل: ذِي امرأة صادقة، وتِي بنتٌ مؤدبة، وتا مجلةٌ مفيدة، وذِهْ قصة جميلة، وتِهْ معلمةٌ للقرآن وهكذا.

3-للمثنى المذكر (ذَانِ) رفعا (وذَيْنِ) نصبا وجرا نحو: ذَانِ رجلانِ صادقانِ، وإنَّ ذَيْنِ رجلان صادقان، ومررتُ بذَيْنِ.

4- للمثنى المؤنث (تَانِ) رفعا (وتَيْنِ) نصبا وجرا نحو: تَانِ امرأتانِ صادقتانِ، وإنَّ تَيْنِ امرأتانِ صادقتان، ومررتُ بتَيْنِ.

5- للجمع مذكرا أو مؤنثا (أولاءِ)، تقول مشيرا إلى جماعة الرجال: أولاءِ حاضرونَ،وإلى جماعة النساءِ:أولاءِ حاضراتٌ.

ثم إن مراتب الإشارة من حيث القرب والبعد ثلاث:

أولا: الإشارة إلى شيء قريب عن المتكلم وتستعمل له كل الألفاظ السابقة فإذا قلتَ: ذا كتابٌ مفيد، دل على قربه منك.

ثانيا: الإشارة إلى شيء متوسط البعد عن المتكلم وتستعمل له (ذا، وذان، وتان، وأولاء، وتِي، وتا) فقط بشرط إضافة حرف الكاف عليها تقول: ذاكَ رجلٌ، وذانِكَ رجلانِ، وتانِكَ امرأتانِ، وأولئكَ رجال، وتيكَ امرأة، وتَاكَ امرأة.

ثالثا: الإشارة إلى شيء بعيد عن المتكلم وتستعمل له (ذا، وتِي، وتا) دون البقية بشرط إضافة حرفين عليها هما: الكاف واللام، تقول: ذلِكَ رجلٌ. ذا:اسم إشارة مبتدأ، اللام:حرف دال على البعد، الكاف: حرف دال على الخطاب،رجل: خبر.

وأما تِي إذا لحقتها اللام والكاف فيجوز فيها وجهان: الأول أن نحذف منها الياء لالتقاء الساكنين تِيلْكَ= تِلْكَ.

ويجوز أن نبقي الياء ونتخلص من التقاء الساكنين بكسر اللام تِيلِكَ تقول: تِلْكَ امرأةٌ، وتِيلِكَ امرأةٌ.

وتَا يجوز فيها الأمران أيضا: تَالْكَ= تَلْكَ، ويجوز أن نبقي الألف ونتخلص من التقاء الساكنين بكسر اللام تَالِكَ.

ويكثر أن تدخل ها التنبيه على أسماء الإشارة فيقال في ذا هذا، وفي ذي وأخواتها هذي، هذِهْ، هذِهِ، هاتِهْ... وفي المثنى هذان وهاتان وفي الجمع هؤلاءِ، وسميت بها التنبيه لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه.

ولا تدخلُ هاءُ التنبيهِ على ما فيه اللامُ فلا يقال: هذا لِكَ.

ولا تدخل اللام على المثنى أو الجمع فلا يقال: ذانِ لِكَ، أو تانِ لِكَ، أو أولاءِ لِكَ.

(شرح النص)

ثمَّ العلمُ وهوَ إمَّا شَخْصِيٌّ كزيدٍ أو جِنْسِيٌّ كأُسَامَةَ.

وهوَ إمَّا اسمٌ كما مثلنا، أو لقبٌ كزَينِ العابدينَ وقُفَّةَ، أو كنيةٌ كأبي عمرٍو وأمِّ كُلْثُومٍ.

ويؤخَّرُ اللقبُ عنِ الاسمِ تابِعًا لهُ مطلقًا، أو مخفوضًا بإضافتِهِ إنْ أُفْرِدَا كسعيدِ كُرْزٍ.

ثُمَّ الإشارةُ وهيَ: ذَا للمذكرِ، وذِي، وذِهْ، وتِي، وتِهْ، وتَا للمؤنثِ، وذَانِ، وتَانِ للمثنى: بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًا ونصبًا، وأولاءِ لجمعِهِما.

والبعيدُ بالكافِ مجردةً مِنَ اللامِ مطلقًا، أو مقرونةً بها، إلا في المثنى مطلقًا، وفي الجمعِ في لغةِ مَنْ مَدَّهُ، وفيما تَقَدَّمَتْهُ هَا التنبيهِ.

....

شرع يتكلم على النوع الثاني من المعارف وهو العلم فقال: (ثم العلمُ) معطوف على الضمير في قوله: ومعرفة وهي ستةٌ الضميرُ (وهوَ إمّا شَخْصِيٌّ كزيدٍ أو جِنْسِيٌّ كأُسَامَةَ) فإنه يطلق على كل أسد، والفرق بينه وبين النكرة في الأحكام اللفظية (وهوَ) أي العلم (إمّا اسمٌ كما مثلنا) من زيدٍ وأسامةَ (أو لقبٌ) وهو ما دل على مدح (كزينِ العابدينَ) أو ذم كالسفاح (وقُفَّةَ) القفة في الأصل وعاء يتخذ من خوص يشبه القرع (اليقطين) تضع فيه المرأة القطن ونحوه، ثم لقب به كأن يكون شخص يكثر من حمل القفة فيلقب بها (أو كنيةٌ) وهو ما صدر بأب أو أم (كأبي عمرٍو وأمِّ كُلْثُومٍ) ثم بين حكم الترتيب بينها فقال (ويؤخَّرُ اللقبُ عن الاسمِ) ولا يقدم عليه فيقال جاءَ زيدٌ جمالُ الدينِ، ولا يقال جاءَ جمالُ الدينِ زيدٌ، ولا ترتيب بين الاسم والكنية، ولا بين اللقب والكنية (تابِعًا له) يقصد أن اللقب يكون تابعا للاسم في الإعراب رفعا ونصبا وجرا تقول: جاءَ زيدٌ جمالُ الدينِ، ورأيتُ زيدًا جمالَ الدينِ، ومررتُ بزيدٍ جمالِ الدينِ وهو بدل من زيد (مطلقًا) أي سواء أكان اللقب والاسم مفردين أو مركبين أو أحدهما مفردا والآخر مركبا فهذه أربع حالات: 1- أن يكونا مفردين مثل: جاءَ سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيتُ سعيدًا كُرْزًا، ومررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ، والكُرْزُ هو وعاء يحمله الراعي يضع فيه زاده ومتاعه، ثم لقب به كأن يكون سعيدٌ يكثر من حمله حتى عرف به فقيل سعيد كُرْز، 2- أن يكونا مركبين مثل: جاءَ عبدُ اللهِ جمالُ الدينِ، ورأيتُ عبدَ اللهِ جمالَ الدينِ، ومررتُ بعبدِ اللهِ جمالِ الدينِ، 3- أن يكون الاسم مفردا واللقب مركبا مثل: جاءَ زيدٌ جمالُ الدينِ، ورأيتُ زيدًا جمالَ الدينِ، ومررتُ بزيدٍ جمالِ الدينِ، 4- أن يكون الاسم مركبا واللقب مفردا مثل: جاءَ عبدُ اللهِ كُرْزٌ، ورأيتُ عبدَ اللهِ كُرْزًا، ومررتُ بعبدِ اللهِ كُرْزٍ (أو مخفوضًا بإضافتِهِ إنْ أفْرِدَا كسعيدِ كُرْزٍ) يقصد أنه في الحالة الأولى وهي إذا كان الاسم واللقب مفردين يجوز فيها وجه ثان غير الإتباع وهو الإضافة فنقول: جاءَ سعيدُ كُرْزٍ، ورأيتُ سعيدَ كُرْزٍ، ومررتُ بسعيدِ كُرْزٍ.

ثم شرع في اسم الإشارة فقال : (ثُمَّ الإشارةُ) وهي: اسم يعين مسماه بالإشارة إليه (وهيَ: ذَا للمذكرِ) نحو جاءَ ذا الرجلُ (وذِي) نحو جاءت ذي المرأةُ (وذِهْ) وقد ورد هذا اللفظ مع كسر الهاء أيضا ذِهِ، ومع إشباع الكسر حتى يصير

ياء ذِهِي فإن الكسرة إذا أشبعت أي أطيل زمن النطق بها صارت ياء مثلما أن الضمة والفتحة إذا أشبعتا صارتا واوا وألفا (وتِي، وتِهْ، وتَا للمؤنث) وقد ورد عن العرب أيضا كسر الهاء من تِهْ فتصير تِهِ، وإشباع الكسرة حتى تتولد منها ياء تِهِي تقول: تَا هندٌ، وتِهْ هندٌ، وتِهِ هندٌ، وتِهِي هندٌ بمعنى هذه هندٌ (وذَانِ، وتَانِ للمثنى: بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًا ونصبًا) تقول: ذانِ رجلانِ صالحانِ، وتَانِ امرأتانِ صالحتانِ، وإنَّ ذَيْنِ رجلانِ صالحانِ، وإنَّ تَيْنِ امرأتانِ صالحتانِ، ومررتُ بِذَيْن الرجلينِ، ومررتُ بِتَيْنِ المرأتينِ (وأولاءِ لجمعِهما) أي لجمع المذكر والمؤنث تقول: أولاءِ صالحونَ، وأولاءِ صالحاتٌ، هذا إذا أردت الإشارة للقريب (و) أما (البعيدُ) فيشار إليه (بالكافِ) سواء أكانت الكاف (مجردةً من اللامِ مطلقًا) أي في الإفراد والتثنية والجمع (أو مقرونةً بها) أي باللام، والحاصل هو أنه يشار إلى البعيد بإضافة الكاف على اسم الإشارة مثل ذاك أو الكاف واللام معا مثل ذلكَ، فأما الكاف فإنها تقترن بالمفرد مثل ذاك رجلٌ والمثنى مثل ذانِكَ رجلانِ، والجمع مثل: أولئك رجالٌ ولهذا قال مطلقا بخلافه مع اللام فإنها تمتنع في المثنى والجمع ولهذا قال: (إلا في المثنى مطلقًا) أي عند كل العرب فلا يقال ذانِ لِكَ أو تانِ لِكَ (وفي الجمعِ في لغةِ مَنْ مدَّهُ) يقصد أن للجمع في اسم الإشارة لغتين للعرب: لغة المد وهي أولاءِ وهي المشهورة فهذه تمتنع معها اللام فلا يقال أولاءِ لكَ، ولغة القصر أي حذف الهمزة فتصير أولى، يقولون: أولى صالحونَ، فهذه لا يمتنع معها اللام فيجوز أن يقال أولى لِكَ صالحونَ (وفيما تَقَدَّمَتْهُ هَا التنبيهِ) فلا تجتمع اللام مع ها التنبيه فلا يقال هذا لكَ، ثم هنا أمر وهو أن قضية كلام المصنف أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قربى، وبعدى، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب: قربى وهي المجردة من اللام والكاف، وبعدى وهي المقرونة بهما، ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة اهـ من شرح العلامة الفاكهي على القطر بتصرف يسير.

الدرس التاسع عشر

رابعا: الاسم الموصول

الاسم الموصول: اسم يُعَيِّنُ مسماهُ بواسطة الصلة بعده.

تقول: جاءني اليومَ الذي أكرمتَهُ بالأمسِ، فيعرف الشخص القادم بواسطة الصلة وهي جملة الذي أكرمتَهُ بالأمسِ فإنها تدل على شخص معروف عند المخاطب.

وسميت بالأسماء الموصولة لأنها توصل بكلام بعدها يوضح معناها فإذا قلتَ جاءني الذي لم يتضح المعنى إلا بذكر الصلة

وهي نوعان: مختصة، ومشترِكة.

فالمختصة هي التي تكون للمذكر بلفظ وللمؤنث بلفظ آخر وكذا في التثنية والجمع،والمشتركة تكون للجميع بلفظ واحد.

مثال المختص: الذي والتي واللذانِ واللتانِ والذينَ واللاتي، تقول: جاءَ الذي أكرمتَهُ وجاءت التي أكرمتَها، وجاءَ اللذان أكرمتهما، وجاءت اللتان أكرمتهما، وجاء الذين أكرمتهم، وجاءت اللاتي أكرمتهن.

ومثال المشترك مَنْ، تقول: جاءَ مَنْ أكرمتَه، وجاءتْ مَنْ أكرمتَها، وجاءَ من أكرمتهما، وجاءت من أكرمتهما، وجاءَ من أكرمتهم، وجاءت من أكرمتهن، فمن اسم موصول معناه الذي أو التي أو اللذان أو اللتان أو اللذين أو اللاتي ولم يتغير لفظه.

فالمختصة هي: (الذي- التي- اللذان رفعا واللذَيْنِ نصبا وجرا- اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا- الذينَ- اللاتي).

والمشتركة ستة هي:

1- مَنْ للعاقل سواء أكان مفردًا أم مثنى أم مجموعًا، وسواء أكان مذكرا أم مؤنثا.

تقول: حضرَ مَنْ أكرمتَهُ، ومَنْ أَكرمتَهَا، ومَنْ أكرمتَهُما، ومَنْ أكرمتَهُم، ومَنْ أَكرمتَهُنَّ.

2- ما لغير العاقل سواء أكان مفردا أم غير مفرد، مذكرا أم مؤنثا.

تقول: شاهدتُ ما بنيتَهُ، وما بنيتَهَا، وما بنيتَهُما، وما بنيتَهُنَّ.

3- ذو عند قبيلة طَيِّءٍ وهم يستعملونها اسما موصولا بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد وغيره، بخلاف بقية العرب فهي عندهم اسم من الأسماء الستة بمعنى صاحب، يقول بنو طَيِّءٍ: جاءني ذُو قامَ، ورأيتُ ذُو قامَ، ومررتُ بذُو قامَ، أي الذي قامَ، وذو: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع في المثال الأول، وفي محل نصب في الثاني، وفي محل جر في الثالث.

4- ذا وإنما تكون اسما موصولا بثلاثة شروط:

أ- أن يتقدمها (مَنْ ومَا) الاستفهاميتان، مثل: مَنْ ذا جاءك ؟ أي مَنْ الذي جاءك، مَنْ: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ذا: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، جاءك: فعل وفاعل مستتر ومفعول به صلة ذا.

ومثل: ماذا فعلتَ ؟ أي ما الذي فعلته، ما: اسم استفهام مبتدأ، ذا: اسم موصول خبر، وفعلتَ صلة الموصول.

ب- أن لا تجعل ذا وما قبلها كلمة واحدة، مثل: مَنْ ذا جاءكَ ؟ يصح أن نعتبر مَنْ كلمة للاستفهام، وذا كلمة أخرى اسم موصول، ويصح أن نعتبرهما معا كلمة واحدة دالة على الاستفهام فنعرب مَنْ ذا: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبر، ومثل: ماذا فعلت ؟ يصح أن نقدر ما استفهامية وذا اسما موصولا، ويصح أن نعتبرهما كلمة واحدة للاستفهام فنعرب ماذا:اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم،وفعلتَ: فعل وفاعل.

ج- أن لا تكون ذا اسم إشارة، مثل: مَنْ ذا القادمُ ؟ أي مَنْ هذا القادمُ، منْ: اسم استفهام مبتدأ، ذا: اسم إشارة خبر، القادمُ: بدل مرفوع من ذا، ومثل: ماذا التهاونُ ؟ أي ما هذا التهاون، فما: استفهامية مبتدأ، ذا: اسم إشارة خبر، التهاون: بدل، ولا يصح في المثالين السابقين أن تجعل ذا اسما موصولا؛ لأن الاسم الموصول لا يليه مفرد مثل القادم، والتهاون بل لا بد أن يليه جملة أو شبه جملة.

5- أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول مثل الضارب والمضروب فأل هنا اسم موصول بمعني الذي، تقول: جاءَ الضاربُ أي الذي ضَرَبَ، وجاءَ المضروبُ أي الذي ضُرِبَ.

فأل الداخلة على الاسم الجامد مثل الرجل والعِلم تكون حرف تعريف، وأل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول تكون اسما بمعنى الذي.

جاءَ: فعل ماض، الضارب: فاعل مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره هو، زيدا: مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

فاسم الفاعل واسم المفعول لما أشبها الفعل عملا عمله، ولا يكون لـ (أل) إعراب خاص؛ لأن العامل يتسلط على الاسم بعدها.

6- أَيٌّ ولها تفصيل إليك بيانه:

أيٌّ اسم مبهم لا يتضح معناها إلا إذا أضيفت إلى اسم بعدها وهي تكون استفهامية وشرطية وموصولية.

مثل: أيَّ كتابٍ تقرأُ ؟ فهنا أي اسم استفهام.

ومثل: أيَّ كتابٍ تقرأْ تستفدْ منهُ، وهنا أي اسم شرط جازم يجزم فعلين تقرأ وتستفد.

ومثل: أُحِبُّ أيَّ الكتبِ هو نافعٌ، وهنا أي اسم موصول بمعنى الذي والمعنى أحبُّ الذي هو نافع من الكتب.

وإعرابه: أحبُّ: فعل مضارع وفاعل مستتر، أيَّ اسم موصول مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف والكتب مضاف إليه، هو: ضمير في محل رفع مبتدأ، نافع: خبر، والجملة الاسمية صلة الموصول.

ومثل: احفظْ في كل علمٍ أيَّ المتونِ هو جامعٌ، والمعنى الذي هو جامع من المتونِ.

مثل: ابدأْ بالصدقة على أيِّ الناسِ هو أقربُ إليكَ، أي على الذي هو أقربُ إليكَ من الناسِ.

ومثل: ابدأْ بالصدقةِ على أيِّ المحتاجينَ هم أقربُ إليكَ، أي على الذينَ هم أقربُ إليكَ من المحتاجينَ. وهكذا.

صلة الموصول

لا بد للموصول من صلة وهي إمَّا جملة، أو شبه جملة.

أولا: الجملة وتكون اسمية، وفعلية مثل: حضرَ الذي أبوهُ صديقُكَ، وحضرَ الذي أكرمْتَهُ.

ويشترط في الجملة أمران:

1 – أن تكون خبرية كما مثلنا. فلا يصح أن تكون الجملة الإنشائية صلة، مثل: جاءَ الذي اضربْه، أو جاءَ الذي هل تعرفه.

2 – أن تشتمل تلك الجملة الخبرية على ضمير عائد على الاسم الموصول يطابقه تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا.

مثل: حضرَ الذي أبوهُ مسافرٌ، فأبوه مسافر جملة اسمية صلة الموصول وقد اشتملت على ضمير هو الهاء يعود على الذي.

ومثل: حضرَتِ التي أبوها مسافرٌ، وهنا الضمير (ها) مؤنث لأنه يعود على اسم موصول مؤنث (التي).

ومثل: حضرَ اللذانِ أبوهما مسافرٌ، وحضرت اللتانِ أبوهما مسافرٌ، وحضرَ الذينَ أبوهم مسافرٌ، وحضرت اللاتي أبوهنَّ مسافرٌ، وقد تغير الضمير بحسب التأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمع.

وتقول في الجملة الفعلية: حضرَ الذي سافرَ، فسافرَ فعل ماض والفاعل مستتر تقديره هو عائد على الذي والجملة صلة.

ومثل: حضرت التي سافرتْ أي هي، وحضرَ اللذانِ سافرا، وحضرَت اللتانِ سافرتا، وحضرَ الذينَ سافروا، وحضرت اللاتي سافرنَ.

وقد يحذف العائدُ سواءٌ كان في محل رفع أم نصب أم جر.

تقول: اقرأْ من الكتبِ أيُّها أنفعُ، أي الذي هو أنفعُ، فأنفعُ:خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو يكون العائد على الاسم الموصول.

وتقول: طالعتُ ما كتبتَ، أي الذي كتبته، فمفعول كتب محذوف وهو العائد على ما.

وتقول: سأشربُ مما تشربُ، أي من الذي تشرب منه، فالهاء هو العائد وقد حذف هو وحرف الجر.

ثانيا: شبه الجملة وهي الجار والمجرور والظرف مثل: حضرَ الذي في المسجدِ، وعرفتُ الذي عندَكَ.

ويشترط فيهما أن يكونا تامين أي تتم بهما الفائدة كما مثلنا بخلاف قولك: جاءَ الذي بكَ، فلا يؤدي معنى مفيدا فلا يدرى ما معنى الجملة، أو جاءَ الذي أمسِ فهذا غير مفيد أيضا فإن أمسِ وإن كانت ظرف زمان إلا أنها هنا لا تدل على معنى تام.

واعلم أن الجار والمجرور والظرف لا بد لهما من متعلَّق. بيانه:

إذا قلتَ: ذهبَ زيدٌ إلى المسجد، فالجار والمجرور مرتبطان بالفعل ذهبَ أي أن الذهاب كانَ إلى المسجد.

ومثل: ذهبَ زيدٌ مسرعا واشترى دجاجة وأكلها في البيتِ، فهنا الجار والمجرور (في البيت) مرتبطان بماذا ؟

هل هما مرتبطان بالفعل ذهب فيكون المعنى ذهب زيدٌ في البيت مسرعا... والجواب كلا لأنه لا يستقيم المعنى.

أو أنهما مرتبطان بالفعل اشترى فيكون المعنى اشترى دجاجة في البيتِ، والجواب كلا ولا يستقيم المعنى أيضا.

فما بقي غير أنهما متعلقان ومرتبطان بالفعل أكل أي أن الأكل وقع في البيت.

وهكذا يتضح أن الجار والمجرور ومثله الظرف لا بد أن يرتبطا بفعل أو ما في معناه كاسم الفاعل.

ثم إن الفعل وما في معناه قد يحذف مثل: زيدٌ في الدارِ، فزيد لا يصلح أن يرتبط به الجار والمجرور وإنما المعنى هو زيدٌ وُجِدَ في الدارِ أو زيدٌ كائنٌ في الدار أو زيدٌ حصل أو حاصل في الدار، أي يرتبط الجار والمجرور بفعل أو اسم فاعل دالين على الوجود.

فحينئذ إذا قلنا: حضرَ الذي في المسجدِ، ففي المسجد جار ومجرور متعلقان بفعل دال على الوجود والتقدير حضرَ الذي وجدَ في المسجد فتكون جملة وجد في المسجد صِلة الموصول.

(شرح النص)

ثُمَّ الموصولُ وهوَ: الَّذي، والَّتِي، واللذانِ، واللتانِ: بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًا ونصبًا، ولجمعِ المذكَّرِ: الَّذينَ بالياءِ مطلقًا، والأُلى، ولجمعِ المؤنثِ: اللائِي، واللاتِي.

وبمعنى الجميعِ: مَنْ، ومَا، وأيٌّ، وألْ في وصفٍ صريحٍ لغيرِ تفضيلٍ كالضاربِ والمضروبِ، وذُو في لغةِ طَيِّءٍ، وذَا بعدَ ما أَوَ مَنِ الاستفهاميتينِ.

وصلةُ ألِ الوصفُ، وصلةُ غيرِها إمَّا: جملةٌ خبريةٌ ذاتُ ضميرٍ طِبْقٍ للموصولِ يسمى عائدًا.

وقد يحذفُ نحوُ: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) (ويَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ).

أو ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ تامَّانِ مُتَعَلِّقانِ باستَقَرَّ محذوفًا.

....

شرع في بيان الاسم الموصول فقال: (ثُمَّ الموصولُ وهو: الَّذي) للمفرد المذكر (والَّتِي) للمفردة المؤنثة (واللذانِ، واللتانِ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًا ونصبًا) للمثنى المذكر والمؤنث (ولجمعِ المذكَّرِ: الَّذينَ بالياءِ مطلقًا) أي رفعا ونصبا وجرا (والأُلى) أيضا لجمع المذكر ولكن الفرق بينهما أن الذين لا يستعمل إلا للعقلاء بخلاف الألى فإنها تكون للعاقل وغيره تقول: شاهدتُ الرجالَ الأُلى أكرموكَ أي الذين، وشاهدتُ الكتبَ الأُلى اشتريتَها.

(ولجمعِ المؤنث: اللائِي، واللاتِي) واللوائي واللواتي كلهن بمعنى واحد مثل: شاهدتُ النساءَ اللوائي أكرمتَهُنَّ.

(وبمعنى الجميعِ) أي الذي والتي والبقية (مَنْ، ومَا) الأولى للعاقل والثانية لغيره (وأيٌّ) وتكون للعاقل وغيره نحو اخترْ أيَّ الطعام هو أحبُّ إليكَ أي اختر الذي هو أحب إليك من الطعامِ (وألْ في وصفٍ صريحٍ لغيرِ تفضيلٍ كالضاربِ والمضروبِ) الوصف هو المشتق مثل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة، والصريح أي الخالص الشبه بالفعل بان يحل الفعل محله ويعمل عمله ولذا يصح عطف الفعل عليه كما في قولنا: التاركُ صلاة الجماعةِ ويستهينُ بالدينِ هو المنافق، فإن المضارع يستهين معطوف على التارك لكونه بمعنى الذي يترك وهذا لا ينطبق على غير اسم الفاعل كالضارب في قولنا جاءَ الضاربُ أي الذي ضربَ، واسم المفعول مثل المضروب في قولنا: جاءَ المضروبُ أي الذي ضُرِبَ أي هو فيحوي ضميرا مستترا في محل نائب فاعل، وقوله لغير تفضيل يخرج أسماء التفضيل مثل الأفضل والأعلم والأتقى والأعلى فإن أل فيها حرف وليست اسما موصولا، (وذُو في لغةِ طَيِّءٍ) دون غيرهم من العرب نحو جاءَ ذو قامَ أي الذي قامَ (وذَا بعدَ ما أَو مَنِ الاستفهاميتينِ) نحو ماذا تفعل أي ما الذي تفعله، ومَنْ ذا جاءكَ أي من الذي جاءك هذا إذا لم تتركب من وما مع ذا ويعدان كلمة واحدة، أو لم يرد بذا اسم الإشارة (وصلةُ ألِ الوصفُ) أي الوصف الصريح وهو اسم الفاعل والمفعول كما سبق، بخلاف صلة غيرها من الأسماء الموصولة ولذا قال: (وصلةُ غيرِها إمّا: جملةٌ خبريةٌ) اسمية كانت أو فعلية فلا يصح أن تكون الجملة الإنشائية صلة (ذاتُ ضميرٍ طِبْقٍ) أي مطابق (للموصولِ) في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع (يسمى عائدًا) لعوده على الاسم الموصول مثل: جاءَ الذي أبوه مسافرٌ فالهاء يعود على

الذي (وقد يحذفُ) العائد (نحوُ) قوله تعالى (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) على الرحمن أي الذي هو أشدُ فأشد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو يعود على أي ونحو قوله تعالى (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) في قراءة حمزة والكسائي وشعبة، وأما البقية فقرؤوها بالهاء وما عملته أيديهم فتكون الهاء المحذوفة هي المفعول به على قراءة حمزة والكسائي وشعبة والتقدير وما عملته، وكقوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) أي الذي أنت قاضيه فالهاء المحذوفة في محل جر بالإضافة، وكقوله تعالى (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أي مما تشربون منه فيكون الضمير وحرف الجر محذوفين.

(أو ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ) معطوف على قوله جملة خبرية أي وصلة غيرها إما جملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور، مثال الظرف عرفتُ الذي عندكَ، ومثال الجار والمجرور جاءَ الذي في المسجدِ (تامَّانِ) هذا شرطهما وهو أن يتم بهما المعنى مع الموصول (مُتَعَلِّقانِ باستَقَرَّ محذوفًا) أي يتعلقان ويرتبطان بفعل محذوف دال على الوجود مثل استقر أو وجد أو حصل أو ثبت كلها بمعنى واحد ففي قولنا عرفتُ الذي عندكَ أي الذي استقر أو وجد عندك، وفي قولنا جاء الذي في المسجد أي الذي استقر أو وجد في المسجد، وإنما وجب في الاسم الموصول أن يكون المتعلق فعلا لا اسما لأنه إذا كان اسما سيكون مفردا، وصلة الموصول جملة لا مفرد.

الدرس العشرون

خامسا: المُعرَّف بأل

(أل) حرف تعريف فإذا دخل على نكرة صارت معرفة. مثل: رجل: الرجل.

وهذا التعريف نوعان: إما تعريف عهد، وإما تعريف جنس.

أولا: أل العهدية وهي: التي تدل على واحد من أفراد الجنس بعينه.

مثل أن يقول شخص لصاحبه: جاءَ الشيخُ، فهنا لا يقصد أنه قد جاءَ شيخ من الشيوخ، وإنما قد جاء شيخ معين يعرفه المخاطب كأن يكون الشيخ الذي يدرسون عنده أو شيخ مسجدهم.

والعهد على ثلاثة أنواع :

1 – العهد الذهني وهو: أن يتقدم لمصحوب أل علم المخاطب به.

مثل: بعتُ السيارةَ، فهنا إن قيل أي سيارة يقصد المتكلم ؟ قلنا السيارة التي يعرفها المخاطب والتي سبق أن رآها أو سبق أن عرّفه بها المتكلم.

مثال: قال الله تعالى: (إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) فالغار هو غار معين معلوم لدى المخاطبين وهو غار حِرَاء فأل في الغار للعهد الذهني.

2– العهد الذكري وهو: أن يتقدم لمصحوب أل ذكر في اللفظ.

مثل: اشتريتُ فرسًا ثم بعتُ الفرسَ، أي بعت الفرس المذكور، فالفرس ذكر أولا نكرة ثم ذكر ثانيا معرفة وأل فيه تدل على العهد الذكري، بخلاف لو قلتَ اشتريتُ فرسًا ثم بعتُ فرسًا فإن ذلك يدل على أنك بعت فرسا غير الأول.

مثال: قال الله تعالى: (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) أي عصى فرعون الرسول الذي تقدم ذكره.

3– العهد الحضوري وهو: أن يكون مصحوب أل حاضرا.

مثل قولك لشخص يشتم رجلا جالسا عندك: لا تشتم الرجلَ، أي الرجل الحاضر المشاهد.

مثال: قال الله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) أي اليوم الحاضر الذي نزلت فيه هذه الآية وكان يوم عرفة في حجة الوداع.

ثانيا: أل الجنسية وهي: التي لا تدل على واحد معين من أفراد الجنس.

وهي ثلاثة أنواع أيضا:

1– استغراقية وهي: التي يراد بها شمول الحكم لجميع أفراد الجنس.

مثل: المؤمنُ في الجنةِ، أي كل مؤمن في الجنة فالحكم يشمل جميع أفراد الجنس.

مثال: قال الله تعالى: (وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا) أي كل إنسان فالضعف صفة لازمة لكل فرد من أفراده.

2– كمالية وهي: التي يراد بها اتصاف مصحوب أل بجميع صفات أفراد الجنس على وجه المبالغة.

مثل: أنتَ الرجلُ أي الجامع لصفات الرجال الحميدة، والأصل: أنت رجلٌ فأدخل أل عليه بقصد المبالغة في المدح.

ومثل: زيدٌ الشجاع، أي الذي اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من صفة الشجاعة.

ومثل: هو اللئيم، أي الجامع لكل صفات اللؤم المتفرقة في أفراد الإنسان.

3- لبيان الحقيقة وهي: التي يراد بها أن الحكم واقع على الجنس.

أي هي التي لا يقصد بها أن الحكم واقع على الأفراد بل على الجنس نفسه أي على المعنى العام الموجود في الذهن.

مثل: الرجلُ خيرٌ من المرأةِ، فأل في الرجل وفي المرأة يراد بهما بيان الحقيقة أي أن الذكر البالغ من أفراد الإنسان خير من الأنثى البالغة من أفراد الإنسان، وليس المقصود أن كل رجل خير من كل امرأة فهذا باطل لأن كثيرا من النساء خير من كثير من الرجال، وإنما المقصود أن هذا الجنس خير من هذا الجنس بدليل ما اختصه الله به من النبوة والقوامة على المرأة.

ثم إن أل التي لبيان الحقيقة تصدق على ما يلي:

أ- أن يكون الحكم متسلطا على المفهوم الذهني فقط ولا يصح سريانه إلى أفراده.

مثل: الإنسانُ كليٌّ، فالكلي هو: ما يصدق على كثيرينَ، ولو نظرنا إلى كل إنسان كزيد وعمرو وهند... علمنا أن هذا الحكم لا ينطبق على أي فرد منهم لأن كل فرد هو شخص واحد فكيف يدل على كثيرين، ولمزيد من التوضيح نقول:

أفراد بني آدم كزيد وعمرو وهند... كل شخص منهم له هويته الخاصة به كالعمر والطول والعرض واللون والشكل والصفات، فزيد= إنسان خاص أي له هوية خاصة به، وعمرو= إنسان خاص أيضا وهكذا، فيقوم الذهن بعملية التجريد بأن يطرح الصفات الخاصة بكل فرد ويستخرج القدر المشترك بينهم ويسمي ذلك المستخلص بالإنسان.

وهذا المستخلص لوحده لا وجود له إلا في العقل وأما في الخارج فلا تجد إنسانا بدون هوية خاصة به.

فإذا علم هذا فقولنا: الإنسان كلي، هو حكم على ذلك الجنس الذي يوجد في الذهن فقط فأل فيه لبيان الحقيقة.

ب- أن يكون الحكم متسلطا على المفهوم الذهني مع صحة سريان الحكم إلى الأفراد.

مثل: الرجل خير من المرأة فإننا نحكم بأن هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، ولو نظرنا إلى الخارج لوجدنا هذا الحكم ينطبق على أكثر الأفراد أيضا فإنه قد كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا أقل القليل ولكنه ليس حكما استغراقيا لأن الحكم لا ينطبق على كل فرد.

ومثل: الفهدُ أسرع من الذئب أي أن هذه الجنس والنوع من الحيوانات أسرع من ذاك وإذا نظرنا إلى الخارج فإنه يمكن أن يوجد بعض الذئاب أسرع من بعض الفهود.

مثال قال الله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) فأل في الماء لبيان الحقيقة وليس للاستغراق لأنه يقتضي استهلاك الماء كله في خلق الأحياء وليس كذلك لوجود ماء لم يفعل به هكذا كالماء الذي نشربه أو نغتسل به فإنه لم تخلق منه أحياء.

سادسا: المعرف بالإضافة

النكرة إذا أُضيفت إلى أحد المعارف السابقة صارت معرفة.

مثل: كتابك، وكتاب زيدٍ، وكتاب هذا، وكتاب الذي أكرمك، وكتاب الفقيه.

فكلمة كتاب في كل ذلك معرفة؛ لأن الأول مضاف إلى ضمير، والثاني إلى علم، والثالث إلى اسم إشارة، والرابع إلى اسم موصول، والخامس إلى معرف بأل.

ثم إن هاهنا مسألة وهي: ما هي رتبة المعارف، فهل هي بمرتبة واحدة أو أن بعضها أعرف من بعض ؟

والجواب : هو أن بعضها أعرف من بعض، ومعنى الأعرفية هو أن بعضها أشد تعيينا وتشخيصا لمدلوله من البعض الآخر وكلما كانت المعرفة محتملة للاشتراك أكثر كانت أقل تعريفا.

فالضمير أعرف المعارف لأنه أكثر تشخيصا لمسماه من البقية فإذا قلت: أنا جائعٌ، لم يحتمل عند المخاطب أن يدل لفظ أنا على غيرك إطلاقا بخلاف غيره كالعلم فإذا قلت: جاءَ زيدٌ فلربما قيل لك من هو زيد فاحتجت إلى تبيينه كأن تقول هو ابن فلان أو هو الطويل أو صفته كذا.

ثم العلم أعرف من الإشارة والموصول والمعرف بأل لأنه يدل على مسماه بلا قرينة بخلافها فهي تدل على مسماها بقرينة فكان أشد تخصيصا لمسماه منها.

ثم اسم الإشارة لأنه يدل على مشار إليه حاضر مثل: هذا رجل، بخلاف الاسم الموصول فإن جملة الصلة قد تكون للحاضر والغائب مثل: رأيتُ البارحةَ الذي فازَ بالجائزةِ.

ثم الموصول وهو أعرف من المعرف بأل لأن أل ليست أصلا فيما دخلت عليه كالرجل أصله رجل ثم أضيفت عليه أل ويمكن أن يستغني عنها نحو جاءَ رجل، بخلاف الموصول فإنه لا يستغني عن جملة الصلة إطلاقا.

وأما المضاف إلى واحد من المعارف فليس له رتبة خاصة به بل رتبته من رتبة المضاف إليه فمثلا كتاب زيد برتبة العلم لأنه أضيف إلى علم فيكون أعرف من اسم الإشارة والموصول والمعرف بأل، ومثل كتابُ هذا برتبة الإشارة فيكون أعرف من الاسم الموصول والمعرف بأل وهكذا.

ولكن استثنى العلماء المضاف إلى الضمير فإنه ليس برتبة الضمير بل برتبة العلم والسر في ذلك هو: أنه قد تقررت عند العلماء قاعدة وهي: (أن الصفة تكون برتبة الموصوف أو أقل) فإذا قلتَ: جاءَ الرجلُ المؤمنُ، فهنا المؤمن صفة ونعت للرجل وهما متساويان في الرتبة لأنهما معرفان بأل، وإذا قلتَ: جاءَ زيدٌ المؤمنُ، فهنا المؤمن صفة لزيد وهي معرفة بأل وهو أقل رتبة من العلم، وحينئذ إذا قلنا: مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ، فصاحبك معرف بالإضافة إلى الضمير وهو صفة لزيد، فلو جعلنا المضاف إلى الضمير برتبة الضمير لاقتضى هذا أن تكون الصفة أعرف من الموصوف وهذا خرق للقاعدة.

وإنما ذكروا أن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف لأنها تابعة والموصوف متبوع والتابع لا يفضل على المتبوع كذا قالوا.

(شرح النص)

ثُمَّ ذُو الأداةِ، وهيَ أَلْ عندَ الخليلِ وسيبويه، لا اللامُ وحدَها خلافًا للأخفشِ.

وتكونُ للعهدِ نحوُ (في زجاجةٍ الزجاجةُ) و (جاءَ القاضي)، أو للجنسِ كـ (أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ) (وَجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)، أو لاستغراقِ أفرادِهِ نحوُ (وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا) أو صفاتِهِ نحو زيدٌ الرجلُ.

وإبدالُ اللامِ ميمًا لغةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

ثمَّ المضافُ إلى واحدٍ مما ذُكِرَ، وهوَ بحسبِ ما يضافُ إليهِ إلا المضافَ إلى الضميرِ فكالعلمِ.

....

ثم بدأ بالمعرف بأل فقال: (ثُمَّ ذُو الأداةِ) أي صاحب الأداة وهي أل التعريفية، وهذا هو النوع الخامس من أنواع المعارف (وهيَ) أي الأداة التي يحصل بها التعريف (أَلْ عندَ الخليلِ وسيبويهِ) بحرفيها معا الهمزة واللام (لا اللامُ وحدَها خلافًا للأخفشِ) فقد ذهب الأخفش - وهو من علماء النحو الكبار - إلى أن الأداة التي تُكسب النكرة التعريف هي اللام فقط وأما الهمزة فهي حرف أتي به للتوصل إلى النطق بالساكن أي أن اللام في ألْ ساكنة فلا يمكن أن ينطق بها في أول الكلام فجيء بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بها من غير أن يكون للهمزة دور في التعريف بخلاف قول سيبويه والخليل فالأداة التعريفية عندهما هي الحرفان معا، ثم بدأ بتقسيم ألْ بحسب معانيها فقال: (وتكونُ للعهدِ) بأن يراد بمصحوبها شيء معين (نحوُ في زجاجةٍ الزجاجةُ) قال تعالى: (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) فمصباح ذكر أولا نكرة ثم معرفة فتكون أل فيه للعهد الذكري، وزجاجة ذكرت نكرة أولا ثم معرفة فتكون أل فيها للعهد الذكري أيضا (وجاءَ القاضي) أي القاضي المعهود أي المعروف عند المخاطب فتكون أل فيه للعهد الذهني، ويمكن أن يصلح هذا المثال للعهد الحضوري أيضا إذا قلت جاء القاضي وهو قادم نحوكَ (أو للجنسِ) بأن لا يقصد بمصحوب أل فرد معين بل بيان الحقيقة (كأهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ) فأل في الدينار والدرهم للجنس أي لبيان الحقيقة إذْ ليسَ المقصود دينارا ودرهما معينين، وليس المقصود أيضا كل دينار وكل درهم لأن منهما ما هو زاد للمؤمنين في دنياهم، فتعين أن يكون المقصود هو الحقيقة، وأصل هذه المقولة أثر أخرجه ابن أبي شيبة عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ هَذَا الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ وَهُمَا مُهْلِكَاكُمْ» قال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية: صحيح موقوف. اهـ وقد ورد مرفوعا أيضا وأعله الإمام الدارقطني في العلل واستظهر أن الصواب هو الموقوف.

(وجعلنا من الماءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ) أل في الماء لبيان الحقيقة أيضا بدليل حسي وهو أن الماء الذي نشربه مثلا لم يخلق منه الأحياء فلا يصح أن يكون المعنى وجعلنا من كل ماء كل شيء حي لأنه يقتضي استهلاك جميع المياه في الخلق والله أعلم.

(أو لاستغراقِ أفرادِهِ نحوُ وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا) أي خلق كل إنسان ضعيفا (أو) لاستغراق (صفاتِهِ) بأن يكون القصد أن كل صفات أفراد الجنس اجتمعت في فرد واحد على وجه المبالغة (نحو زيدٌ الرجلُ) أي الجامع لكل صفات

الرجال المحمودة (وإبدالُ اللامِ ميمًا لغةٌ حِمْيَرِيَّةٌ) حِمْيَر قبيلة أصلها في اليمن ولها فروع عديدة كانوا يبدلون اللام في ألْ بالميم فيقولون في الرجل: امْرَجل وفي الكتاب: امْكتاب.

ثم ختم المعارف بالنوع السادس وهو المضاف إلى معرفة من المعارف السابقة فقال: (ثمَّ المضافُ إلى واحدٍ مما ذُكِرَ) من المعارف السابقة نحو كتابك، وكتاب زيدٍ، وكتاب هذا، وكتاب الذي أكرمك، وكتاب الفقيه (وهوَ بحسبِ ما يضافُ إليهِ) أي تكون رتبة المضاف بحسب ما يضاف إليه (إلا المضافَ إلى الضميرِ فكالعلمِ) لأن العلم يوصف بالمضاف إلى الضمير في قولك: جاءَ زيدٌ صاحبُكَ، فلو كان المضاف إلى الضمير برتبة الضمير لاقتضى هذا أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، وهذا لا يجوز لأن الصفة تابعة والموصوف متبوع والتابع لا يكون أعرف من المتبوع، ولأن الحكمة أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف عند المخاطب فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة.

تنبيه: قد ظهرت النكتة في استعمال المصنف ثم في العطف بين المعارف فإنه قال: الضمير ... ثم العلم... ثم الإشارة.. إلخ ليدل على أن رتبها في التعريف متفاوتة.

الدرس الحادي والعشرون

مرفوعات الأسماء- المبتدأ والخبر

المبتدأ هو: اسمٌ يذكر للإسنادِ وهو مجردٌ من العواملِ اللفظيةِ.

فقولنا: (اسمٌ) يشمل الاسم الصريحَ نحو: زيدٌ قائمٌ، والاسم المؤول من الفعل مثل: وأن تصوموا خيرٌ لكم، فأن مصدرية ناصبة تنسبك مع الفعل بعدها بمصدر والتقدير: وصومكم خيرٌ لكم، فهذا المصدر المؤول يعرب مبتدأً.

وقولنا: (يذكرُ للإسنادِ) مثل: زيدٌ قائمٌ، فقد ذكر زيدٌ هنا لأجل أن يسند إليه القيام، فزيدٌ مسندٌ إليه، وقائمٌ مسندٌ، وهذا القيد يخرج الاسم الذي لا إسناد فيه نحو قولك في عد الأشياء: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة ... فهي ليست مبتدأ لأنها لم تذكر للإسناد.

وقولنا: (وهو مجردٌ من العوامل اللفظية) قيدٌ يخرج من المبتدأ الاسم الذي يذكر للإسناد ولكنه مسبوق بعامل لفظي مثل: كانَ زيدٌ قائمًا فإن زيدا وإن كان مسندا إليه إلا أنه قد سبقه عامل لفظي هو الذي قد رفعه وهو الفعل كانَ.

وبذكر اللفظية خرج العامل المعنوي وهو الذي لا وجود له في اللفظ، فإن هاهنا سؤالا وهو ما الذي رفع المبتدأ ولا شيء قبله ؟ والجواب هو أن الذي رفعه عامل معنوي وهو الابتداء أي وقوع الاسم مجردا عن العوامل اللفظية.

فتبين أن الاسم الذي يذكر للإسناد إن سبقه عامل لفظي فهو ليس مبتدأ وإن سبقه عامل معنوي فهو مبتدأ.

والخبر هو: مسندٌ تتمُ به مع المبتدأ فائدة.

فالخبر يكون مسندا للمبتدأ وتحصل به مع المبتدأ فائدة تامة مثل: اللهُ ربُّنا، محمدٌ نبيُّنا صلى الله عليه وسلم.

وخرج بقولنا: (مع المبتدأ) الفعل مع فاعله نحو: قامَ زيدٌ، فإنَّ قامَ مسندٌ تتم به مع الفاعل فائدة لا مع المبتدأ.

وحكم المبتدأ والخبر هو الرفع وهما يشكلان معا الجملة الاسمية نحو: زيدٌ قائمٌ.

مسوغات الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة من المعارف السابقة لأنه مخبر عنه، والخبر عن غير معين لا يفيد فإذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ هنا معرفة لكونه علما وقد أخبر عنه بالقيام، وإذا قيل: رجلٌ قائمٌ، بجعل رجل مبتدأ وقائم خبره فلا يصح لأنه غير مفيد.

ولكن يصح وقوع المبتدأ نكرة إذا أفادت، وتحصل الفائدة بأمرين:

أولا: أن تكون النكرة عامة بأن تقع في سياق نفي أو استفهام.

مثل: ما رجلٌ في الدارِ، فهنا رجل مبتدأ وهو نكرة وإنما صح ذلك لأنه سبق بنفي فيدل على العموم أي نفي وجود أي رجل في الدار.

ومثل: هلْ رجلٌ في الدارِ، فهنا رجلٌ مبتدأ وهو نكرة وإنما صح ذلك لأنه سبق باستفهام فيدل على العموم أي الاستفهام عن وجود أي رجل في الدار أي هل هناك أحد ممن يسمى رجلا في الدار.

ثانيا: أن تكون النكرة خاصة بأن تكون موصوفة أو مضافة.

مثل: طالبٌ قويٌ في الدارِ، فهنا طالب مبتدأ وهو نكرة وإنما صح ذلك لأنه موصوف.

ومثل: طالبُ علمٍ في الدار، فهنا طالب مبتدأ وهو نكرة وإنما صح ذلك لأنه مضاف.

فطالب في الجملتين لا يشمل كلَّ طالبٍ، بل الأول خاص بكونه قويا، والثاني خاص بكونه طالب علم.

أنواع المبتدأ

المبتدأ قسمان:

الأول: مبتدأ له خبر مثل زيدٌ قائم.

الثاني: مبتدأ ليس له خبر، بل له اسم مرفوع سدَّ مسدَّ الخبرِ.

وذلك إذا كان المبتدأ اسم فاعل أو اسم مفعول مسبوقين بنفي أو استفهام.

مثل: أقائمٌ الرجلانِ، الهمزة: حرف استفهام، قائمٌ: مبتدأ مرفوع، الرجلانِ: فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر.

ومثل: ما قائمٌ الرجلانِ: ما: حرف نفي، قائمٌ: مبتدأ، الرجلانِ: فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر.

والمعنى فيهما: أيقومُ الرجلانِ، وما يقومُ الرجلانِ أي أن اسم الفاعل هنا في قوة الفعل ولذا عمل عمله.

ومثل: هل مغلوبٌ الرجلانِ: هل: حرف استفهام، مغلوبٌ: مبتدأ، الرجلانِ: نائب فاعل لاسم المفعول سد مسد الخبر.

ومثل: ما مغلوبٌ الرجلانِ: ما: حرف نفي، مغلوبٌ: مبتدأ، الرجلان: نائب فاعل لاسم المفعول سد مسد الخبر.

والمعنى فيهما: هل يغُلَبُ الرجلانِ، وما يُغْلَبُ الرجلانِ أي أن اسم المفعول هنا في قوة الفعل المبني للمجهول ولذا عمل عمله.

أنواع الخبر

الخبر ثلاثة أنواع: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

الأول: المفرد وهو ما ليس جملة ولا شبهها مثل: زيدٌ قائمٌ، والزيدانِ قائمانِ، والزيدونَ قائمونَ.

الثاني: الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية مثل: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، وزيدٌ قامَ أبوهُ.

والجملة الواقعة خبرا إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، أو لا تكون.

مثل: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، فجملة أبوه قائم تختلف عن زيد من حيث المعنى كما هو ظاهر.

ومثل: اعتقادي اللهُ واحدٌ، فهنا المبتدأ هو اعتقادي، والخبر هو جملة الله واحد وهما متساويان في المعنى فإن اعتقادك هو الله واحد، والله واحد هو اعتقادك أي أن الخبر قد فسَّر المبتدأ، والتفسير عينُ المفسَّر من حيث المعنى والمفهوم.

ومثل: أن يسألك شخص عن رأيك في مسألة نقض الوضوء بلمس المرأة فتقول: رأيي: لمسُ المرأةِ ناقضٌ، فالجملة فسرت الرأي.

فإذا علم هذا فالجملة التي عين المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ لأنهما متساويان.

والجملة التي ليست عين المبتدأ في المعنى تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ كالضمير في قولنا: زيدٌ أبوه قائمٌ، فالهاء تعود على زيد وبدونها تصبح الجملة مفككة.

أنواع الروابط

1- الضمير، وهو الأصل في الربط كالهاء في: زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ.

2- اسم الإشارة، ومنه قوله تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) لباسُ: مبتدأ أول، والتقوى: مضاف إليه، وذلكَ: مبتدأ ثان، خيرٌ: خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط اسم الإشارة العائد على المبتدأ الأول.

3- إعادة المبتدأ بلفظه، ومنه قوله تعالى: (القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ) القَارِعَةُ الأولى: مبتدأ أول، وما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثان، القَارِعَةُ الثانية: خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه.

4- العموم، بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم يَعمُّ المبتدأ وغيره، مثل: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فزيدٌ: مبتدأ أول، نعمَ: فعل ماض، الرجلُ: فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط هنا هو العموم فإن كلمة الرجل تعمُّ زيدًا وغيره.

الثالث: شبه الجملة وهي الجار والمجرور والظرف مثل: زيدٌ في الدارِ، وزيدٌ عندَكَ.

والخبر في الحقيقة ليس هو الجار والمجرور أو الظرف بل ما يتعلقان به والذي يصح أن نقدره اسما أو فعلا.

فزيدٌ مبتدأ، في: حرف جر، الدار: اسم مجرور متعلقان بخبر محذوف وجوبا تقديره مستقرٌ أو استقرَّ أو موجودٌ أو وجِدَ.

ثم إن الظرفَ إما زماني أو مكاني والقاعدة هي: (يخبر عن الذات بالظرف المكاني دون الزماني).

والمقصود بالذات هو الشيء المادي الذي يقوم بنفسه، والمقصود بالعرَض هو الشيء المعنوي أي الصفة التي تقوم بالذات.

تقول: زيدٌ أمامَ البابِ، فزيدٌ مبتدأ وهو اسم دال على الذات،وأمام ظرف مكاني فصح الإخبار عن الذات بالظرف المكاني.

ولا يصح أن تقول: زيدٌ يومَ الخميسِ؛ لأن في ذلك إخبارا عن الذات بظرف الزمان.

أما العرض فيخبر عنه بالظرف الزماني والمكاني، تقول: العملُ يومَ الخميسِ، والعملُ عندَ الجسرِ.

(شرح النص)

بابٌ: المبتدأُ والخبرُ مرفوعانِ، كـ اللهُ ربُّنا، ومحمَّدٌ نبيُّنا.

ويقعُ المبتدأُ نكرةً إنْ عَمَّ أو خَصَّ، نحوُ: ما رجلٌ في الدارِ، و (أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ) و (لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ) وخمسُ صلواتٍ كتبَهُنَّ اللهُ.

والخبرُ جملةً لها رابطٌ كزيدٌ أبوهُ قائمٌ، و (لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) و (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) وزيدٌ نِعْمَ الرجلُ، إلا في نحوِ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ).

وظرفًا منصوبًا نحوُ: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ) وجارًّا ومجرورًا كـ (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

وتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍّ أوِ استَقَرَّ محذوفينِ.

ولا يُخْبَرُ بالزمانِ عنِ الذاتِ، والليلةَ الهلالُ متأوَّلٌ.

ويُغني عنِ الخبرِ مرفوعُ وصفٍ معتمِدٍ على استفهامٍ أو نفيٍ نحو: أقاطنٌ قومُ سَلمى، وما مضروبٌ العَمْرانِ.

....

شرع يتكلم على المرفوعات وبدأ بالمبتدأ والخبر فقال: (بابٌ) هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هذا بابٌ (المبتدأُ والخبرُ مرفوعانِ، كـ اللهُ ربُّنا، ومحمَّدٌ نبيُّنا) المبتدأ هو: اسم يذكر للإسناد وهو مجردٌ عن العوامل اللفظية، وقولنا: للإسناد يشمل حالة كون المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند نحو الله ربنا، ومحمد نبينا، وحالة كون المبتدأ هو المسند والخبر هو المسند إليه كما في أقائمٌ زيدٌ فإن القيام المستفهم عنه مسندٌ إلى زيد، وأما الخبر فهو: مسندٌ تتم به مع المبتدأ فائدة، ولا يعترض على قولنا مسند بأن الخبر قد يقع مسندا إليه كما في أقائم الزيدانِ لأنا نقول: إنه ليس خبرا بل هو فاعل سد مسد الخبر (ويقعُ المبتدأُ نكرةً إنْ عَمَّ) كل فرد من جنسه (أو خَصَّ) فردا من ذلك الجنس (نحوُ: ما رجلٌ في الدارِ) فرجل مبتدأ وهو نكرة وسوغ ذلك أنه وقع في سياق نفي، والنكرة في سياق النفي تعم (و) نحو قوله تعالى (أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ) فإلهٌ مبتدأ وهو نكرة وسوغ ذلك أنه وقع في سياق استفهام، والنكرة في سياق الاستفهام تعم (و) نحو قوله تعالى (لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ) فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ ذلك أنه قد وصف بمؤمن فصار خاصا (و) نحو قوله صلى الله عليه وسلم كما في موطأ مالك (خمسُ صلواتٍ كتبَهُنَّ اللهُ) فخمس مبتدأ وهو نكرة وسوغ ذلك أنها قد أضيفت لصلوات فصارت خاصة فإن الخمس قبل الإضافة لا يدرى ما هو معدودها فإذا أضيفت تخصصت وصلحت للابتداء.

(و) يقع (الخبرُ جملةً لها رابطٌ كزيدٌ أبوه قائمٌ) والرابط هنا الضمير (و) كقوله تعالى (لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) والرابط هنا اسم الإشارة ذلك العائد على المبتدأ لباس (و) كقوله تعالى (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) والرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه، فالحاقة الأولى: مبتدأ أول، وما: اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقة الثانية خبر المبتدأ الأول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول (و) كقولك (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) والرابط هنا هو العموم فإن كلمة الرجل تعمُّ زيدًا وغيره (إلا في نحو قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) مما كانت جملة الخبر هي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط، فقلْ: فعل أمر وفاعله مستتر تقديره أنت، هو: مبتدأ أول،

اللهُ: لفظ الجلالة مبتدأ ثان، أحدٌ: خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهنا الضمير (هو) يسمى بضمير الشأن وهو ضمير لا يعود على شيء قبله كما هو شأن الضمائر بل يعود على شيء بعده يفسره، أي الشأن والحال والقول الحق: اللهُ أحدٌ، والتفسير عين المفسَّر.

(و) يقع الخبر (ظرفًا منصوبًا نحوُ) قوله تعالى (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ) الركب: مبتدأ، أسفل: ظرف مكان متعلق بخبر محذوف تقديره مستقر أو استقر أو كائن أو كان ونحو ذلك، منكم: جار ومجرور (و) يقع الخبر (جارًّا ومجرورًا كـ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الحمد: مبتدأ، لله: اللام حرف جر، ولفظ الجلالة اسم مجرور والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره كائن، ربِّ: صفة لله مجرورة وهو مضاف، والعالمين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (وتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ محذوفينِ) وجوبا فليس الخبر هو الظرف نفسه أو الجار والمجرور بل هو المتعلَّق المحذوف، فإن قدرناه فعلا نحو استقر كان الخبر جملة فعلية، وإن قدرناه اسما نحو مستقر كان الخبر مفردا، فشبه الجملة في الحقيقة راجعة إما إلى الجملة الفعلية أو إلى الاسم المفرد.

(ولا يُخْبَرُ بالزمانِ عنِ الذاتِ) أي لا يكون الاسم الدال على الزمان خبرا عن اسم الذات فلا يقال: زيدٌ اليوم، لعدم الإفادة، ويجوز أن يكون خبرا عن العرض أي اسم المعنى مثل: العملُ اليومَ (والليلةَ الهلالُ متأوَّلٌ) هذا جواب عن إشكال وهو أنه قد ورد عن العرب قولهم: الليلةَ الهلالُ، فالليلة ظرف زمان متعلق بخبر مقدم محذوف تقديره كائن، والهلالُ: مبتدأ مؤخر، فأخبروا باسم الزمان الليلة عن اسم الذات الهلال فما هو جوابكم ؟ نقول: إن هذا على حذف مضاف والتقدير الليلةَ طلوعُ الهلالِ، فيكون اسم الزمان خبرا عن اسم المعنى وهو طلوع فهذا هو ما يقصده بمتأول أي أنه مصروف عن ظاهره.

(ويُغني عنِ الخبرِ مرفوعُ وصفٍ معتمِدٍ على استفهامٍ أو نفيٍ) هذا هو النوع الثاني من المبتدأ وهو الذي ليس له خبر بل له اسم مرفوع سد مسد الخبر وذلك إذا كان المبتدأ وصفا أي دالا على ذات وحدث كاسم الفاعل قائم فإنه يدل على شخص صدر منه حدث وهو القيام، وكاسم المفعول مضروب فإنه يدل على شخص وقع عليه حدث وهو الضرب، وكان ذلك الوصف معتمدا على استفهام أو نفي أي تقدمه واحد من هذين الأمرين مثل: أقائمٌ الزيدانِ وما قائمٌ الزيدانِ (نحو: أقاطنٌ قومُ سَلمى) هذا جزء من بيت شعر هو: أقاطنٌ قومُ سَلْمَى أم نَوَوا ظَعَنَا... إنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنَا.

أقاطنٌ: أي أمقيمٌ، سلمى: اسم محبوبته، الظَعَن: الرحيل، والمعنى هو: هل قوم المحبوبة سلمى مقيمون في مكانهم أم نووا الرحيل، إن يرحلوا فعجيب عيش وحياة من أقام وتخلف عنهم أي أنه لا يطيق الحياة في التخلف عنهم والبعد عن محبوبته، والشاهد فيه: أن اسم الفاعل (قاطن) اعتمد على استفهام فرفع فاعلا وهو (قوم) سد مسد الخبر (وما مضروبٌ العمرانِ) ما: حرف نفي، مضروب مبتدأ، العمران: نائب فاعل لاسم المفعول؛ فإن اسم الفاعل يرفع فاعلا واسم المفعول يرفع نائب فاعل وهنا الوصف معتمد على نفي.

الدرس الثاني والعشرون

تعدد الخبر

الأصل أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد، وقد يخبر عنه بخبرين فأكثر.

تقول: زيدٌ قويٌّ غنيٌّ، فزيدٌ مبتدأ، وقوي: خبر أول لزيد، وغني: خبر ثان لزيد.

مثال: قال الله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) هو: مبتدأ، الغفور: خبر أول، الودود: خبر ثان، ذو: خبر ثالث وهو مضاف، العرشِ: مضاف إليه، المجيدُ: خبر رابع، فعالٌ: خبر خامس، اللام: حرف جر، ما: اسم موصول بمعنى الذي في محل جر، يريدُ: فعل وفاعل مستتر والجملة صلة والعائد محذوف والتقدير: فعال للذي يريده.

أنواع تعدد الخبر

تعدد الخبر على نوعين:

الأول: أن يكون متعددا في اللفظ والمعنى جميعا، وعلامته صحة الاقتصار على بعض الأخبار.

مثل: زيدٌ قويٌ غنيٌّ، فهنا لو اقتصرت على أحدهما وقلت: زيدٌ قويٌّ صح.

ويجوز في هذا النوع العطف بأن تقول: زيدٌ قويٌّ وغنيٌّ.

الثاني: أن يكون متعددا في اللفظ دون المعنى، وعلامته عدم صحة الاقتصار على بعض الأخبار.

مثل: الرمانُ حلوٌ حامضٌ، فهنا ليس المقصود أن الرمان بعضه حلو وبعضه حامض بل المقصود أنه اجتمع فيه الوصفان معا فكان طعمه بين الحلاوة وبين الحموضة، فالخبران معا بمنزلة خبر واحد.

فهذا النوع لا يجوز فيه العطف فلا تقل الرمانُ حلوٌ وحامضٌ لأن مجموع الخبرين بمنزلة خبر واحد.

وليس من تعدد الخبر قولك: الزيدانِ كاتبٌ وشاعرٌ لأن المقصود أن أحد الزيدين كاتب والثاني شاعر، فهذا النوع يجب أن يؤتى فيه بحرف العطف فلا تقل: الزيدان كاتب شاعرٌ.

وكذلك ليس من تعدد الخبر قولك: زيدٌ طبيبٌ ماهرٌ، إذا قصدت أنه ماهرٌ في الطب، فماهر صفة لطبيب.

أما إذا قصدت أنه ماهر في أمور كثيرة فهو خبر ثان.

تقديم الخبر على المبتدأ

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ولكنه قد يتقدم عليه إما جوازا أو وجوبا.

أولا: يتقدم الخبر جوازا في مثل قولك: في الدارِ زيدٌ، في الدار: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، زيدٌ: مبتدأ مؤخر ويجوز تأخره على الأصل فتقول: زيدٌ في الدار، فإذا كان الخبر شبه جملة وكان المبتدأ معرفة جاز تقديم كل منهما على الآخر.

ثانيا: يتقدم الخبر وجوبا في المواضع التالية:

1- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة.

مثل: في الدارِ رجلٌ، وعندَكَ كتابٌ.

2- أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام.

مثل أسماء الاستفهام فهي لا يجوز أن تتأخر بل تقع في صدر الجملة فيقال: أينَ زيدٌ، ولا يقال زيدٌ أينَ، وكيف ماتَ عمرٌو ولا يقال ماتَ عمرٌو كيف.

ففي قولنا: أينَ زيدٌ، أينَ: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم وتقدمه هنا واجب، زيدٌ: مبتدأ مؤخر.

وضابط معرفة إعراب أسماء الاستفهام هو النظر إلى جواب الاستفهام، ففي قولنا: أينَ زيدٌ ؟ يقال: زيدٌ في الدارِ مثلا فقولنا في الدار خبر وهو يقابل (أينَ) فدل على أنها خبر أيضا، وفي قولنا: مَنْ في الدارَ ؟ يقال: زيدٌ في الدارِ، فزيد هنا مبتدأ وقد وقع مقابلا لـ (مَنْ) فدل على أنها مبتدأ أيضا.

3- أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر.

مثل: في الدارِ صاحبُها، فهنا في الدار: خبر مقدم، وصاحبها: مبتدأ مؤخر، ولا يجوز أن تقول: صاحبها في الدار؛ لأنه سيعود الضمير على جزء الخبر وهو الدار وهو متأخر لفظا ورتبة وهذا لا يجوز. توضيحه:

الأصل في الضمير أن يعود على اسم متقدم عليه تقول: زيدٌ ضربتُه، فتعود الهاء على زيد المتقدم عليها، فإن عاد الضمير على متأخر عنه في اللفظ نظرنا: فإن كانت رتبته متقدمة فذلك جائزٌ مثل: حملتْ ثمارَها الشجرةُ، فالضمير (ها) في ثمارها عائد على الشجرة التي هي الفاعل، وهذا جائز لأن رتبة الفاعل متقدمة على رتبة المفعول به أي أن الأصل أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، فإذا قدمنا المفعول به واشتمل على ضمير عائد على الفاعل المؤخر فذلك جائز لأن الأصل هو: حملت الشجرةُ ثمارَها.

أما إذا عاد على متأخر في اللفظ وفي الرتبة فلا يجوز ذلك، فلو قلنا: صاحبها في الدار، فصاحب مبتدأ وفي الدار خبر، وقد عاد الضمير في المبتدأ على بعض الخبر، وهو متأخر في النطق ومتأخر في الرتبة إذ من المعلوم أن رتبة الخبر متأخرة على المبتدأ أي أن الأصل أن يأتي المبتدأ ثم بعده الخبر، فلذا كان تقديم الخبر هنا واجبا فنقول: في الدارِ صاحبها، فيعود الضمير في صاحبها على متقدم عليه في اللفظ ومتأخر عنه في الرتبة وذلك جائز.

الدرس الثالث والعشرون

حذف المبتدأ و الخبر

يجوز حذفُ كلٍّ من المبتدأ والخبر عند وجود دليل يدل على المحذوف منهما.

تقول لشخص: مَنْ أنتَ ؟ فيقول: زيدٌ، أي أنا زيدٌ، فزيد: خبر لمبتدأ محذوف.

وتقول لشخص: مَنْ عندَكَ ؟ فيقول: زيدٌ، أي عندي زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ خبره محذوف.

وقد اجتمع حذف المبتدأ والخبر في قوله تعالى: (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقالُوا سَلامًا قالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) أي سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، فسلام: مبتدأ وخبره محذوف، وقوم: خبر ومبتدؤه محذوف، والحذف في كل ذلك جائز وليس واجبا.

مواضع حذف المبتدأ وجوبا

يحذف المبتدأ وجوبا في أربعة مواضع هي:

1- بعد النعت المقطوع مثل: مررتُ بزيدٍ الكريمُ برفع الكريم على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الكريمُ.

توضيحه: من المعلوم أن النعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وجره مثل مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وهنالك حالة أخرى وردت عن العرب يجيزون فيها حالة تسمى بالقطع وهي أن لا يتبع النعت المنعوت في الإعراب مثل: أكرِمْ عليًا الشجاعُ، فإذا نصبت الشجاع كان على الإتباع وإن رفعته فهو على القطع فحينئذ ماذا نعربه ؟

والجواب: يكون خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير هو الشجاع ففي هذا الموطن لا يجوز ذكر المبتدأ بل يجب حذفه.

2- إذا كانَ الخبر دالا على القسم مثل: في ذمتي لأساعدَنَّكَ، ففي ذمتي: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم، والمبتدأ محذوف والتقدير: في ذمتي يمين، واللام: واقعة في جواب القسم، أساعدنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح في محل رفع، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والكاف ضمير المفعول به.

توضيحه: عبارة (في ذمتي) قد لا تدل على قسم مثل قولكَ: في ذمتي دينٌ لفلان، فهنا الجار والمجرور متعلق بخبر مقدم تقديره كائن، ودين مبتدأ مؤخر، ولكن في قولك: في ذمتي لأفعلنَّ كذا، تدل على قسم بدليل قولك: لأفعلَنَّ فإن وقوع اللام في الجواب يشعر بوجود قسم فإن هذه اللام هي اللام التي تقع في جواب القسم نحو واللهِ لأفعلنَّ كذا، فإذا علم ذلك فقولك: في ذمتي خبر، ومبتدؤه محذوف وجوبا تقديره يمين أو قسم ، ولا يجوز أن يظهر هنا فلا يقال في ذمتي يمين لأفعلن لأن جواب القسم أغنى عن ذكر المبتدأ.

3- إذا كان الخبرُ مصدرا مرفوعا نائبا عن فعله، مثل قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) صبر: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: صبري، جميل: صفة للخبر.

وتوضيحه: الصبر مصدر للفعل صبَرَ يَصْبِرُ، والمصدر قد ينوب عن فعله أي يحل محله ويدل عليه، تقول: أَصبِرُ صبرًا جميلًا، فصبرا: مفعول مطلق، ويجوز أن ننشأ جملة أخرى بمعناها فنقول: صبرٌ جميلٌ.

فأصل صبر جميل هو: أصبرُ صبرًا جميلا، فحذف الفعل أصبرُ، وأقيم المصدر الذي هو الصبر مقامه وغير من النصب إلى الرفع ليكون خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير: صبري صبر جميل.

ومثل: أَضرِبُ ضربا شديدا، فهذه جملة فعلية يمكن أن نحولها إلى جملة اسمية بمعناها تكون أخصر وتغني عن التلفظ بها فنقول: ضربٌ شديدٌ أي ضربي ضربٌ شديدٌ.

فمتى ناب المصدر المرفوع عن فعله كان خبرا والمبتدأ محذوفا وجوبا.

4– إذا كان الخبر مخصوصَ نِعْمَ وبِئْسَ وهو مؤخر، مثل: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فزيد: خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو.

فإن تقدمَ وقيل: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فزيد: مبتدأ، والجملة بعده خبر.

توضيحه: نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان الأول لإنشاء المدح والثاني لإنشاء الذم، فيحتاجان إلى شيء مخصوص بالمدح والذم فقولنا نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، المخصوص بالمدح هنا هو زيد، فنِعْمَ: فعل ماض لإنشاء المدح مبني على الفتح، الرجل: فاعل مرفوع، بقي زيد ماذا نعربه؟

والجواب: هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير: هو زيدٌ.

فإذا تقدم المخصوص بالمدح أو الذم مثل: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فحينئذ يكون زيدٌ مبتدأً وتكون الجملة بعده خبرا.

وهنالك وجه إعرابي آخر في قولنا: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وهو: نِعمَ الرجلُ: جملة في محل رفع خبر مقدم، وزيدٌ: مبتدأ مؤخر وعلى هذا الوجه فلا حذف.

مواضع حذف الخبر وجوبا

يحذف الخبر وجوبا في أربعة مواضع هي:

1– إذا وقعَ قبلَ جوابِ لولا الامتناعية، مثل: لولا الهواءُ لَهَلكَ الحيوانُ، فلولا: حرف شرط غير جازم مبني على السكون، الهواءُ: مبتدأ، والخبر محذوف تقديره موجود، اللام: واقعة في جواب الشرط، هلكَ: فعل ماض، الحيوان: فاعله.

توضيحه: لولا حرف شرط يدل على امتناع لوجود أي امتناع تحقق جواب الشرط لوجود فعل الشرط، مثل: لولا الهواءُ لهلكَ الحيوانُ، فجملة فعل الشرط هي: الهواء موجود، وجملة الجواب هي: هلك الحيوان، والمعنى هو امتنع هلاك الحيوان لوجود الهواء.

فإذا علم هذا فبعد لولا يأتي اسم مرفوع هو مبتدأ، ويكون خبره محذوفا وجوبا يقدر بموجود، ويكون الجواب جملة فعلية، فحذف الخبر هنا واجب فلا تقل: لولا الهواءُ موجودٌ لهلكَ الحيوانُ.

2- إذا وقع الخبرُ قبلَ جوابِ القسم الصريح، مثل: لَعمرُ اللهِ إنَّك صادقٌ، فاللام: لام الابتداء حرف مبني على الفتح، عمرُ: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، والله: لفظ الجلالة مضاف إليه،والخبر محذوف تقديره:قسمي، إنكَ صادق:جملة الجواب.

توضيحه: القسم الصريح هو: ما يعلمُ بمجرد لفظه كون الناطق مقسما به، مثل لفظ لعَمْر، وأَيْمُن، وهو مبتدأ وخبره محذوف وجوبا يقدر قبل جواب القسم مثل: لعمرُ الله لأفعلنَّ كذا، وأيْمُنُ اللهِ لأفعلن كذا، أي لعمر الله قسمي، وأيمن الله قسمي.

وأما القسم غير الصريح فهو الذي يستعمل في القسم وغيره مثل: عهد الله، فقد لا يراد به القسم مثل: عهدُ اللهِ يجبُ الوفاءُ به، وقد يراد به القسم مثل: وعهدُ اللهِ لأفعلنَّ كذا، ففي هذه الحالة يحذف الخبر جوازا والتقدير هنا: وعهدُ اللهِ عليَّ، ويجوز أن تظهره بلا إشكال.

3- إذا كان المبتدأ مصدرا عاملا وبعده حال يمتنع أن تكون خبرا، مثل: ضربي زيدًا قائمًا، فضربي: مبتدأ وهو مضاف، والياء مضاف إليه في محل رفع فاعل للمصدر، زيدًا: مفعول به منصوب للمصدر، قائما: حال منصوب، والخبر محذوف والتقدير ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كانَ قائما.

توضيحه: المصدر قد يعمل عمل الفعل مثل: يعجبني فهمُكَ الدرسَ أي أنْ تفهمَ الدرسَ، فكما أن الدرس مفعول به للفعل فكذلك المصدر.

ثم إنه قد جاء بعد المصدر ومعموله (ضربي زيدًا) كلمة منصوبة تعرب حالا ولا تصلح أن تكون خبرا فلا يقال: ضربي قائمٌ لأنه لا معنى لكون الضرب قائما، بل الخبر محذوف والتقدير ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما أو إذا وجد قائما.

وكذا إذا قلنا تكريمي عمرا ناجحا أي تكريمي عمرا حاصل إذا كان ناجحا.

فإذا وقع المبتدأ مصدرا عاملا وبعده اسم يصلح أن يكون خبرا فيجب رفعه ليكون خبرا نحو : ضربي زيد شديد.

فلا تقل ضربي زيدا شديدا لأن الضرب يوصف بالشدة فيصلح أن يكون هو الخبر.

4- إذا وقع الخبر بعد واو المصاحبة الصريحة، مثل: كلُّ رجلٍ وعملُهُ، فكل: مبتدأ، رجل: مضاف إليه، و: حرف عطف، عمل: اسم معطوف على كل وهو مضاف والهاء ضمير مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره كل رجله وعمله مقترنان.

توضيحه: واو المصاحبة أي المقارنة هي التي تفيد معنى مع بحيث إذا حذفنا الواو ووضعنا محلها مع صح المعنى مثل: كلُّ إنسانٍ وخُلقُهُ، أي مع خلقه ويكون الخبر محذوفا تقديره مقترنان، ومثل: كل تاجر ومتجره أي مقترنان أو متلازمان.

فإذا لم تكن الواو صريحة في المصاحبة جاز ظهور الخبر وجاز حذفه، مثل: زيدٌ وجارُهُ مقترنانِ، فهنا الواو ليست صريحة في المعية لأن الإنسان لا يلازم جاره دائما أو في أغلب الأحوال فحينئذ يجوز أن تظهر الخبر ويجوز أن تحذفه وتقول: زيدٌ وجارُهُ، ويفهم الخبر حينئذ من الاقتصار على المتعاطفين؛ لأنه يدل ويشعر بالاقتران والتلازم بينهما والتقدير زيدٌ وجارُه مقترنانِ.

وهذا بخلاف قولكَ: كلُّ رجلٍ وعملُهُ، فإن الإنسان مقترن بعمله في أكثر الأحيان ومنشغل به، فيجب حذف الخبر بعد تلك الواو.

(شرح النص)

وقدْ يتعدَّدُ الخبرُ نحوُ: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ).

وقدْ يتقدمُ نحوُ: في الدارِ زيدٌ، وأينَ زيدٌ.

وقدْ يحذفُ كلٌّ من المبتدأِ والخبرِ نحو (سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) أي عليكم أنتم.

ويجبُ حذفُ الخبرِ قبلَ جوابَيْ لولا، والقسمِ الصريحِ، والحالِ الممتنعِ كونُها خبرًا، وبعدَ واوِ المصاحَبَةِ الصريحةِ نحو (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)، ولعَمْرُكَ لأفعلَنَّ، وضربي زيدًا قائمًا، وكلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ.

....

لازلنا في الحديث عن أحوال المبتدأ والخبر، فالمبتدأ قد يكون له أكثر من خبر كما قال المصنف (وقد يتعددُ الخبرُ نحوُ) قوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ) فالغفور والودود خبران لـ هو، (وقدْ يتقدمُ) الخبر (نحوُ: في الدارِ زيدٌ، وأينَ زيدٌ) أشار بالمثال الأول إلى حالة جواز التقدم إذ يجوز أن تقول: زيدٌ في الدارِ، وأشار بالمثال الثاني إلى حالة وجوب التقدم لأن أينَ اسم استفهام وهو له الصدارة (وقدْ يحذفُ كلٌّ من المبتدأِ والخبرِ) جوازا للعلم به (نحو) قوله تعالى: (سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ، أي عليكم أنتم) سلام: مبتدأ خبره محذوف تقديره عليكم، وقومٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنتم.

ولم يتكلم المصنف على حالات حذف المبتدأ وجوبا وقد تكلمنا عليها في الشرح، وأما حالات حذف الخبر وجوبا فقد بيّنها بقوله (ويجبُ حذفُ الخبرِ قبلَ جوابي لولا، والقسمِ الصريحِ) أي يجب حذف الخبر قبل جواب لولا الشرطية نحو لولا اللهُ ما اهتدينا، أي لولا اللهُ موجودٌ، وقبل جواب القسم الصريح مثل: لعمرُ اللهِ لأفعلنَّ كذا، أي لعمر الله قسمي، واحترز بقوله والقسم الصريح عن القسم غير الصريح وهو الذي يستعمل في القسم وغيره نحو وعهدُ اللهِ لأفعلن كذا فيجوز معه أن تظهر المحذوف وتقول: وعهدُ الله عليَّ لأفعلن كذا (والحالِ الممتنعِ كونُها خبرًا) أي وقبل الحال التي لا يصح من حيث المعنى أن تكون خبرا نحو: ضربي زيدًا قائما، فإن قائما حال ولا يصح أن يكون خبرا لضربي لأن الضرب لا يتصف بالقيام فحينئذ يكون الخبر محذوفا وجوبا والتقدير ضربي زيدا حاصل إذا وجد قائما (وبعدَ واوِ المصاحبةِ الصريحةِ) أي التي تفيد معنى مع صراحة مثل: كلُّ عالمٍ وعلمُهُ أي مقترنان، ومن الأمثلة التي لا تزال في عرفنا على هذه الحالة قولهم: كلُّ واحدٍ وشطارتُهُ، أي مقترنان ويقصدون بالشاطر: الماهر في عمله، وهذا معناه في العرف، وأما في اللغة فيأتي بمعنى مغاير وهو الخبيث الفاجر.

ثم أخذ يمثل لحالات حذف الخبر الأربع على الترتيب بقوله (نحو: لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) أي لولا أنتم موجودون لكنا مؤمنين (ولعَمْرُكَ لأفعلَنَّ) أي ولعمرك قسمي لأفعلنَّ (وضربي زيدًا قائمًا) أي ضربي زيدا حاصل إذا كانَ قائما وكان هنا بمعنى وجد (وكلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ) الضيعة هي الصنعة والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان.

الدرس الرابع والعشرون

نواسخ المبتدأ والخبر- كان وأخواتها

تقدم أن المبتدأ والخبر مرفوعان وثمة أدوات تدخل على المبتدأ والخبر وتزيل حكمهما، وهي مِنْ حيثُ العملُ ثلاثةُ أنواع: الأول: يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهي كان وأخواتها، الثاني: ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهي إنَّ وأخواتها، الثالث: ينصب الاثنين معا، وهي ظنَّ وأخواتها.

ولنبدأ ببيان النوع الأول:

كان وأخواتها هي: ثلاثة عشر فعلا، كلها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها وهي:

1- كانَ مثل: كانَ العملُ شاقًا في النهارِ. وهي تدل على اتصاف الاسم بالخبر في الزمن الماضي.

2- أمسى مثل: أمسى الجوُّ حارًّا، وهي تدل على اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء أي وقت المساء الجو حارّ.

3- أصبحَ مثل: أصبحَ الجوُّ ممطرًا، وهي تدل على اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح.

4- أضحى مثل: أضحى الشارعُ مزدحمًا، وهي تدل على اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى.

5- ظلَّ مثل: ظلَّ زيدٌ صائمًا، وهي تدل على اتصاف الاسم بالخبر في وقت النهار.

6- باتَ مثل: باتَ الفقيرُ جائعًا، وهي تدل على اتصاف الاسم بالخبر في وقت الليل.

7- صارَ مثل: صارَ الطينُ حجرًا، وهي تدل على التحول أي تحول الطين إلى الحجر.

8- ليسَ مثل: ليسَ عمرٌو جالسًا، وهي تدل على نفي الحال أي هو ليس جالسا الآن ويمكن أن يجلس بعد.

وهذه الثمانية تعمل هذا العمل بلا شرط.

9- ما زالَ مثل: ما زالَ الكافرُ معاندًا وهي تدل على الاستمرار أي استمرَّ الكافر معاندا والفعل هو زال وما نافية.

10- ما انفكَّ مثل: ما انفكَّ الحرُ شديدًا، وهي تدل على الاستمرار أيضا والفعل هو انفكَّ وما حرف نفي.

11- ما فَتِئَ مثل: ما فتِئَ عليٌّ شجاعًا، وهي تدل على الاستمرار أيضا والفعل هو فتئَ وما حرف نفي.

12- ما بَرِحَ مثل: ما برحَ المطرُ هاطلًا، وهي تدل على الاستمرار أيضا والفعل هو برحَ وما حرف نفي.

وهذه الأربعة تعمل هذا العمل بشرط أن يسبقها نفي أو نهي أو دعاء، فالنفي قد تقدمت أمثلته، ومثال النهي قولك توصي شخصا: لا تَزَلْ حَذِرًا، أي تنهاه عن عدم الحذر، ومثال الدعاء قولك لشخص تدعوا له: لا زالَ بيتُكُمْ عامرًا.

13- ما دامَ مثل: لا أنْقُضُ العهدَ ما دمتُ حَيًّا، وشرطه أن يسبق بـ ما المصدرية الظرفية، سميت مصدرية لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر وهو دوام، وسميت ظرفية لأنها تقدر بظرف دال على الزمان والوقت، وهو مدة والتقدير هو: لا أنقض العهدَ مدة دوامي حيا، فهي تدل على الاستمرار في تلك المدة المحددة، ومثل: لا أصحبُكَ ما دمتَ منحرفًا، والتقدير: مدة دوامك منحرفا، أي أن دوام واستمرار عدم الصحبة مقيد بمدة ووقت محدد وهو الانحراف فإذا صلُح حاله صحبه.

توسط وتقدم خبر الفعل الناقص

أولا: يجوز أن يتوسط خبر الفعل الناقص، فيقع بين الفعل واسمه.

قال تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) كانَ: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، حقًّا: خبر كان مقدم منصوب، علينا: جار ومجرور، نصرُ: اسم كان مرفوع وهو مضاف، والمؤمنينَ: مضاف إليه مجرور بالياء.

وتقول: ظلَّ نائمًا زيدٌ، وأضحى في الدارِ خالدٌ، وما يزالُ قائما زيدٌ، وليسَ حاضرًا سعيدٌ، ولن أقربَكُمْ ما دامَ حاضرًا زيدٌ.

ثانيا: ويجوز أن يتقدم خبر الفعل الناقص على الفعل واسمه إلا خبر ليس وما دام فلا يجوز ذلك فيهما.

تقول: صائمًا كانَ زيدٌ، ونائمًا ظلَّ زيدٌ، وفي الدارِ أضحى خالدٌ.

ولا يصح أن تقول: نائمًا ليسَ زيدٌ، ولا لنْ أقربكُمْ حاضرًا ما دامَ زيدٌ.

مجيء بعض الأفعال بمعنى صار

الأفعال: (كانَ، وأصبحَ، وظلَّ، وأمسى، وأضحى) وردت بمعنى صارَ التي تدل على التحول.

قال تعالى: (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا) أي فصارت غبارا متفرقا.

وقال تعالى: (فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) أي فصرتم بنعمته إخوانًا؛ لأنَّ أصبح تفيد الحصول وقت الصباح وهذا ليس مرادا في الآية.

وقال تعالى: (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) أي صار وجهه مسودا.

وتقول: أمسى زيدٌ غنيًّا، وأضحى الزرعُ مخضرا، في كل ذلك يراد به معنى صار من دون تقيد بوقت.

ورود بعض هذه الأفعال تاما

الأفعال الناقصة ماعدا (ما فتئ، وما زالَ، وليسَ) ترد تامة، أي تكتفي بالمرفوع على أنه فاعل ولا تحتاج إلى الخبر المنصوب، وحينئذ يحدث لها معنى فعل جديد لازم، ولا تعد من الأفعال الناقصة.

مثال: قال الله تعالى: (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) كان هنا بمعنى حَصَلَ ووُجِدَ فكانَ: فعل ماض تام مبني على الفتح، ذو: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة.

وقال تعالى: (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) أي حين تدخلونَ في المساء، وحين تدخلونَ في الصباح، فتمسون وتصبحون فعلان تامان والواو فيهما فاعل.

وقال تعالى: (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) أي ما بقيت السموات والأرض، فدامَ: فعل ماض تام مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة، السمواتُ: فاعل مرفوع بالضمة.

الدرس الخامس والعشرون

زيادة كان

الأصل في كانَ أن تستعمل ناقصة فتحتاج إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، مثل: كانَ زيدٌ نائمًا، وقد تستعمل تامة كما سبق قبل قليل، ولها استعمال ثالث تختص به دون أخواتها وهو أن تكون زائدة فلا تحتاج إلى اسم ولا خبر.

ولاستعمالها زائدة شرطان:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي لا المضارع أو الأمر.

ثانيهما: أن تقع بين شيئين متلازمين كالفعل وفاعله أو نائب فاعله.

تقول: لمْ يُوجدْ كانَ مثلُكَ، أي لم يوجدْ مثلُك، وقد وقعت هنا بين الفعل ونائب فاعله.

وتقول عند التعجب: ما كانَ أحسنَ الصدقَ، ما: تعجبية في محل رفع مبتدأ، كانَ: زائدة، أحسنَ: فعل ماض، والفاعل مستتر تقديره هو يعود على ما، الصدقَ: مفعول به منصوب، والجملة خبر ما، وقد وقعت كان هنا بين ما التعجبية وفعل التعجب، والمعنى هو: ما أحسنَ الصدقَ!.

حذف نون مضارع كان

يجوز حذف النون من مضارع كان في حالة الجزم، بشرط أن لا يتصل به ضمير نصب، ولا يليه حرف ساكن، ولا يكون موقوفا عليه.

قال تعالى حكاية عن مريم: (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) أصله أكونُ، فلما دخل الجازم حذفت الضمة فصار أَكُونْ فالتقى ساكنان فحذفت الواو فصار أَكُنْ، ثم حذفت النون تخفيفا فصار أكُ، وهذا الحذف جائز وليس بواجب.

فإن اتصل به ضمير نصب لم تحذف النون، مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث ابن صياد الذي ظن عمر أنه هو المسيح الدجال فأراد قتله: (إنْ يكُنْهُ فلَنْ تُسَلَّطَ عليهِ، وإن لمْ يكنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلهِ) رواه البخاري ومسلم، والشاهد فيه هو أن الفعل المجزوم يكنه اتصل به ضمير نصب فلا يجوز حذف النون منه، فلا يقال: إن يكُـهُ،وإن لم يكُـهُ، وإعراب يكن في الموضعين هو: فعل مضارع مجزوم بالسكون، واسمها محذوف تقديره هو عائد على ابن الصياد، والهاء: خبرها يعود على الدجال، والمعنى إن يكنْ ابنُ الصيادِ الدجالَ فلنْ تسلطَ عليه، لأنك لن تتمكن من قتله.

ويجوز هنا فصل الضمير أي إنْ يكنْ إياه فلن تسلط عليه وإن لم يكن إياه فلا خير لكَ في قتله.

وإن كان بعد الفعل الناقص ساكنا فلا يجوز حذف النون منه نحو: لمْ يكنِ الْرجلُ حاضرا، فهنا بعد النون همزة وصل وهي تسقط عند الوصل فيتصل الفعل بلام التعريف الساكنة فلا يصح حذف النون فلا يقال: لمْ يكُ الرجلُ حاضرًا.

ثم إذا قلتَ: لمْ يكُ زيدٌ حاضرًا، وأردت الوقوف على لمْ يكُ قلتَ: لمْ يكنْ بإرجاع النون عند الوقف.

حذف كان

وتختص كان أيضا بجواز حذفها وذلك في موضعين هما:

1- بعد أَنْ المصدرية، وذلك في كل موضع أريد به تعليل فعل بفعل، تقول: أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ.

وأمّا هذه هي أنْ المصدرية المدغمة بما الزائدة، وأصلُ الجملةِ: (انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقًا) فقدمت اللام وما بعدها على الفعل بقصد إفادة الاختصاص فصار: لِأَنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ، ثم حذفت اللام وكانَ للاختصار فانفصل الضمير الذي كان متصلا بكان فصار: أَنْ أنتَ منطلقا انطلقتُ، ثم عوض عن كان بما الزائدة وأدغمت مع أنْ فصار: أَمَّا أنتَ منطلقا انطلقتُ، أي أني انطلقتُ لأَنكَ انطلقتَ.

وفي قولك: أَمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ، أنت: اسم كان المحذوفة، ومنطلقا: خبرها.

ومثله أمَّا أنت غنيًا فتصدقْ، وأصلها تصدقْ لِأَن كنتَ غنيًّا ثم جرت فيه نفس الخطوات السابقة.

2- بعد إنْ ولو الشرطيتين، مثل: الناسُ مجزِيُّونَ بأعمالِهِم إنْ خيرًا فخيرٌ أو شرًا فشرٌ، والأصل: الناسُ مجزيونَ بأعمالِهِمْ إن كانَ عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ وإن كان عملُهم شرًا فجزاؤهم شرٌ، فحذفت كان واسمها وأبقي خبرها في الموضعين.

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لمن طلب أن يزوجه امرأة ولا مهر عنده: التمسْ ولو خاتمًا من حديد. رواه البخاري ومسلم، أي التمسْ ولو كانَ الملتمَسُ خاتمًا من حديد، فخاتما: خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

(شرح النص)

بابٌ: النواسخُ لحكمِ المبتدأِ والخبرِ ثلاثةُ أنواعٍ:

أَحدُها: كانَ، وأمسى، وأصبحَ، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وصارَ، وليسَ، وما زالَ، وما فَتِئَ، وما انفكَّ، وما بَرِحَ، وما دامَ، فيرفعْنَ المبتدأَ اسمًا لهُنَّ، وينصبنَ الخبرَ خبرًا لهُنَّ، نحوُ (وكانَ رَبُّكَ قَدِيرًا).

وقدْ يتوسطُ الخبرُ نحوُ: فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ.

وقدْ يتقدَّمُ إلا خبرَ دامَ وليسَ.

وتختصُّ الخمسةُ الأُوَلُ بمرادفةِ صارَ.

وغيرُ ليسَ، وفتئَ، وزالَ بجوازِ التمامِ أي الاستغناءِ عنِ الخبرِ نحوُ: (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ).

وكانَ بجوازِ زيادتِها متوسطةً نحو: ما كانَ أحسنَ زيدًا.

وحذفِ نونِ مضارِعها المجزومِ وصلًا إنْ لمْ يلقَها ساكنٌ، ولا ضميرُ نصبٍ متصلٌ.

وحذفِها وحدَها مُعَوَّضًا عنها ما في مثل: أَمَّا أنتَ ذا نفرٍ، ومعَ اسمِها في مثل: إنْ خيرًا فخيرٌ، والتمسْ ولو خاتمًا من حديدٍ.

....

لما أنهى الكلام على المبتدأ والخبر شرع يتكلم على نواسخها وبدأ بكان وأخواتها فقال: (بابٌ) أي هذا بابٌ، فهذا المحذوف مبتدأ، وباب خبره (النواسخُ لحكمِ المبتدأِ والخبرِ ثلاثةُ أنواعٍ) كانَ وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها.

(أَحدُها: كانَ، وأمسى، وأصبحَ، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وصارَ، وليسَ) وهذه الثمانية لا يشترط في عملها شيء.

(وما زالَ، وما فَتِئَ، وما انفكَّ، وما بَرِحَ) وهذه الأربعة يشترط في عملها أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء (وما دامَ) ويشترط في عمل هذا الفعل أن تسبقه ما المصدرية الظرفية (فيرفعْنَ المبتدأَ اسمًا لهُنَّ، وينصبنَ الخبرَ خبرًا لهُنَّ، نحوُ وكانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) كانَ: فعل ماض ناقص، ربُّك: اسمها، قديرًا: خبرها (وقدْ يتوسطُّ الخبرُ نحوُ : فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ) هذا شطر بيت هو: سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنا وعنهمُ... فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ، والشاهد فيه أن سواءً خبر ليس وقد تقدم على اسمها مع بقاء نفس العمل لـ ليس (وقدْ يتقدمُّ إلا خبرَ دامَ وليسَ) أي يجوز أن يتقدمَ الخبر على الفعل الناقص مثل: نائمًا كانَ زيدٌ، ولكن يستثنى خبر دام وليس فلا يقال: لنْ أقربَكُمْ حاضرًا ما دامَ زيدٌ، ولا حاضرًا ليسَ زيدٌ.

(وتختصُّ الخمسةُ الأُوَلُ) وهي كانَ وأمسى وأصبح وظلَّ وباتَ (بمرادفةِ صارَ) أي تكون بمعناها فتستعمل للتحول كقوله تعالى: (فكانت هباءً منبثًا) أي صارت (و) تختص (غيرُ ليسَ، وفتئَ، وزالَ بجوازِ التمامِ أي الاستغناءِ عنِ الخبرِ) أي تأتي كان وأخواتها تامة عدا ليس، وفتئ، وزال، مثل: أصبحَ زيدٌ، أي دخل في وقت الصباح، فأصبح هنا فعل تام لا يحتاج المنصوب.

(نحوُ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أي وجد ذو عسرة (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) أي حين تدخلون في الصباح وفي المساء (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) أي ما بقيت السموات والأرض، فكان وتمسون وتصبحون ودامت أفعال تامة ترفع فاعلا ولا تحتاج إلى الخبر (و) تختص (كانَ بجوازِ زيادتِها متوسطةً) بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو: زيدٌ كانَ عالمٌ، والفعل وفاعله نحو: لمْ يَتكلمْ كانَ غيرُكَ، والصفة والموصوف مثل: جئتُ لزيارةِ صديقٍ كانَ مريضٍ، أو بين ما التعجبية وفعل التعجب (نحو ما كانَ أحسنَ زيدًا) والأصل ما أحسنَ زيدًا ثم زيدت كانَ والغرض من زيادتها إفادة التوكيد فليس معنى زيادتها أنه جيء بها عبثا، بقيت مسألة وهي: هل زيادة كان قياسية في أي موضع توسطت فيه بين متلازمين أو أن الأمر مقصور على السماع ؟ والجواب زيادة كان سماعية فلا يقاس على ما جاء عن العرب إلا بين ما التعجبية وفعل التعجب فالزيادة فيه قياسية فلك أن تضع كان الزائدة بين ما التعجبية وفعلها في أي جملة، وهذا هو السبب الذي جعل المصنف يقتصر في التمثيل عليها (و) تختص كانَ بجواز (حذفِ نونِ مضارِعها المجزومِ وصلًا إنْ لمْ يلقَها ساكنٌ، ولا ضميرُ نصبٍ متصلٌ) مثل: لمْ يكُ زيدٌ قائمًا، وشروط جواز الحذف هي: أن يكون الحذف في المضارع المجزوم، وفي حالة الوصل لا الوقف لأنه عند الوقف على لمْ يكُ ترجع له النون، وأن لا يكون بعدها حرف ساكن لأنها ستكون عصية على الحذف بسبب تحريك النون بالكسر مثل: لم يكنِ الرجلُ قائمًا، وأن لا يتصل بها ضمير نصب مثل: إنْ يكنْه فلنْ تسلطَ عليه (و) تختص كان بوجوب (حذفِها وحدَها مُعَوَّضًا عنها ما في مثل: أَمَّا أنتَ ذا نفرٍ) في قول الشاعر: أَبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نفرٍ ... فإنَّ قومِي لمْ تأكلْهُمُ الضَّبُعُ، أبا خُراشَة: كنية المخاطب بهذا البيت، ذا نفر: أي صاحب جماعة وكثرة من قومك، الضبُع: حيوان معروف وهو هنا مستعار للسَّنَةِ المجدبة المهلكة للخلق، والمعنى يا أبا خراشة لا تفخر علي بالنفر من قومك فإن قومي أيضا كثر ولم تهلكهم السنونَ المجدبة، والشاهد فيه أَمَّا أنتَ ذا نفرٍ، وأصله لأنْ كنت ذا نفرٍ، فحذفت اللام وكان وانفصل الضمير فيها فصار أنْ أنتَ ذا نفر ثم عوض عن كان المحذوفة بما الزائدة وأدغمت في أن فصار أمَّا أنتَ ذا نفر، وهنا قد حذفت كان وحدها دون اسمها وخبرها (و) تختص أيضا كانَ بجواز حذفها (معَ اسمِها) وبقاء خبرها (في مثل: إنْ خيرًا فخيرٌ) أي بعد إنْ الشرطية، والأصل الناسُ مجزيونَ بأعمالهم إنْ كانَ خيرًا فجزاؤُهم خيرٌ، فحذفت كان واسمها (و) في مثل (التمسْ ولو خاتمًا من حديدٍ) أي بعد لو الشرطية، والأصل التمس ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد، فحذفت كانَ واسمها.

الدرس السادس والعشرون

الحروف التي تعمل عمل ليس

قد تقدم أن الأفعال الناقصة ترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر خبرا لها، وهنالك حروف عملت عمل هذه الأفعال وهي: (ما، لا، لاتَ) الدالة على النفي فقد أجروها مجرى ليس في رفع الاسم ونصب والخبر.

أولا: ما، مثل: ما أنتَ رابحًا، فما: حرف نفي مبني على السكون يعمل عمل ليس، أنت: ضمير في محل رفع اسم ما، رابحا: خبر ما، قال تعالى: (وَقُلْنَ حَاشَ لله مَا هَذَا بَشَرًا)، ولا تعمل هذا العمل إلا بشروط أربعة هي:

1- أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، فلا يقال: ما رابحا أنتَ، وإنما: ما رابحٌ أنتَ، فرابح خبر مقدم، وأنت مبتدأ مؤخر.

2- أن لا يقترن اسمها بـ (إنْ) الزائدة، فإن اقترنَ بها بطل عملها، مثل: ما إنْ أنتَ رابحٌ، برفع رابح على أنه خبر لأنت لاقتران اسمها بأنْ الزائدة وعلامة كونها زائدة صحة المعنى مع حذفها وهي لا تعمل شيئا.

3- أن لا يقترن خبرها بـ إلا، فإن اقترن بها بطل عملها، مثل: ما أنتَ إلا تاجرٌ، برفع تاجر على أنه خبر لأنت.

4- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، فلو قلتَ: ما زيدٌ كاتبًا الدرسَ، فما: نافية تعمل عمل ليس، زيدٌ اسمها، كاتبا: خبرها منصوب، الدرسَ: مفعول به لكاتب لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، فالدرسَ معمول لخبر ما، فإذا أردت أن تقدم هذا المعمول على اسم ما فسيلغى عمل ما، نحو: ما الدرسَ زيدٌ كاتبٌ، برفع كاتب على أنه خبر لزيد، والدرسَ مفعول به مقدم لاسم الفاعل.

ثانيا: لا، كقول الشاعر: تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا، فلا: نافية تعمل عمل ليس، شيءٌ اسمها، على الأرضِ: جار ومجرور، باقيا: خبرها. ويشترط لعملها أربعة شروط هي:

1- أن يكون العمل في الشعر دون النثر.

2- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا يصح أن تقول: لا المالُ مأمونًا بيدِ المسرفِ، لأنك أعملتها مع كون اسمها معرفة.

3- أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يصح: لا باقيًا شيءٌ على الأرض لأنك أعملتها مع تقدم خبرها على اسمها.

4- أن لا يقترن خبرها بإلا، فلا يصح: لا سعيٌ إلا مثمرًا، لأنك نصبت الخبر مع اقترانه بإلا.

ثالثا: لاتَ، ويشترط لعملها أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين أو ما بمعناه كالساعة والوقت، وأن يحذف أحدهما والغالب هو حذف الاسم وبقاء الخبر، مثل قوله تعالى: (كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ).

لَاتَ بمعنى ليس، واسمها هو الحينَ محذوف، حينَ: خبرها منصوب وهو مضاف، ومناصٍ مضاف إليه، والمعنى فنادوا وليس الحينُ حينَ مناصٍ أي فرار.

إنَّ وأخواتها

هي ستة أحرف: إنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ. وعملها نصب المبتدأ على أنه اسمها، ورفع الخبر على أنه خبرها.

1- إِنَّ وهي للتوكيد أي توكيد ثبوت الخبر للمبتدأ ورفع الشك عنه، فإذا أردت توكيد: زيدٌ قائمٌ، قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ.

2- أَنَّ وهي للتوكيد أيضا ولكن لا تقع في بداية الجملة بل لا بد أن يسبقها شيء مثل: علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ.

وهي مصدرية تؤول مع اسمها وخبرها بمصدر والتقدير: علمتُ قيامَ زيدٍ.

3- كَأَنَّ وهي للتشبيه، تقول: كأَنَّ زيدًا أسدٌ.

4- لَكِنَّ وهي للاستدراك، وهو: تعقيبُ الكلام بما يرفع التوهمَ، فإذا أردتَ الإخبارَ عن زيدٍ بأنه شجاع، فقد يتوهم السامع أنه كريم أيضا؛ لأن الغالب أن يكون الشجاع كريما، وبما أنه ليس كذلك فتقول: زيدٌ كريمٌ لكنَّهُ بخيلٌ.

5- لَيْتَ وهي للتمني، وهو: طلب الأمر المحبوب الذي يستحيل أو يبعد حصوله، مثل قول الشيخ: ليتَ الشبابَ يعودُ، ومثل قول الفقير الآيس: ليتَ لي ألفَ دينارٍ.

6- لَعَلَّ وهي إما للترجي وهو: طلب أمر محبوب لايبعد حصوله، مثل: لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنَا، أو الإشفاق وهو: توقع حصول أمر مكروه، مثل: لعلَّ العدوَّ يباغتنا، أو للتعليل مثل: عِظ الظالمَ لعلَّهُ يرتدِعُ، أي ليرتدع.

كفّ هذه الأحرف عن العمل

إذا اقترنت بهذه الأحرف (ما) الزائدة، كفتها عن العمل أي منعتها عن العمل، وزال اختصاصها بالجملة الاسمية.

تقول: إنَّ زيدًا كاتبٌ، وتقول: إنَّما زيدٌ كاتبٌ، إنّما: كافة ومكفوفة (الكافة هي ما لأنها كفت ومنعت إنَّ من العمل، والمكفوفة عن العمل هي إنَّ)، زيدٌ: مبتدأ مرفوع، قائمٌ خبر مرفوع، فهنا ألغي عمل إنَّ، وتقول: إنَّما يفوزُ الصادقُ، فإنما: كافة ومكفوفة، يفوزُ الصادقُ: فعل مضارع وفاعله، فدخلت على الجملة الفعلية، مع أنها كانت مختصة بالجملة الاسمية.

ويستثنى من ذلك (ليتَ) فإنها إذا اقترنت بما تبقى مختصة بالأسماء، لذلك يجوز فيها الإعمال والإهمال.

تقول: ليتَما أخاكَ حاضرٌ (بالإعمال)، وليتَما أخوكَ حاضرٌ (بالإهمال).

أما إذا اقترنت بهذه الأحرف (ما) الموصولة فلا تكفها عن العمل.

مثل: إنَّ ما في القفصِ بلبلٌ، أي إنَّ الذي، فإِنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم إنَّ، في القفص: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره استقر صلة الموصول، بلبلٌ: خبر إنَّ مرفوع.

قال تعالى: (إِنَّما صَنَعُوا كَيْدُ ساحِرٍ) أي إن الذي صنعوه، وما إذا كانت اسما موصولا تكتب منفصلة عن إنَّ ولكن رسم القرآن لا يقاس عليه، فإنَّ: حرف توكيد، ما: اسم موصول، صنعوا: فعل وفاعل صلة، كيدُ خبر إنَّ، ساحرٍ: مضاف إليه.

الدرس السابع والعشرون

تخفيف النون

الأحرف (إنَّ، أَنَّ، كَأَنَّ، لكنَّ) تنتهي بنون مشددة وقد ورد عن العرب تخفيف النطق بها بحذف النون الثانية المفتوحة منها فتبقى نون ساكنة، ولها حينئذ تفصيل إليك بيانه:

1- (إنَّ) إذا خففت جاز إعمالها، وجاز إهمالها، تقول: إنْ زيدًا منطلقٌ، وإنْ زيدٌ لمنطلقٌ، فإذا أهملت وجب اقتران الخبر بلام تسمى لام التوكيد، فإنْ: مخففة من الثقيلة مهملة، زيدٌ: مبتدأ مرفوع، اللام: لام التوكيد، منطلقٌ: خبر مرفوع.

2- (أَنَّ) إذا خففت بقيت عاملة وجوبا، ولكن يجب فيها أمور:

الأول: أن يحذف اسمها على أنه ضمير الشأن.

الثاني: أن يكون خبرها جملة لا مفردا.

الثالث: إذا كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرفٌ، لم يقصدْ به الدعاءُ، وجب أن يفصل بينها وبين الفعل بقد، أو حرفِ تنفيسٍ، أو حرفِ نفي، أو لوْ.

تقول: علمتُ أَنْ زيدٌ كريمٌ، فهنا أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف أي أَنَّهُ، أي الحال والشأن، زيدٌ: مبتدأ، كريمٌ: خبر، والجملة الاسمية خبر لـ أَنْ، فهنا الخبر جملة اسمية فلا نحتاج لفاصل يفصل بين أن والجملة.

وتقول: علمتُ أَنْ ليسَ للظلمِ بقاءٌ، فأَنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، ليسَ: فعل ماض ناقص، للظلم: جار ومجرور خبر مقدم لليس، بقاءٌ: اسم ليس مرفوع، والجملة الفعلية خبر أَنْ، وهنا (ليسَ) فعل جامد أي لا يأتي منه المضارع والأمر فلم نحتج إلى فاصل يفصل بينه وبين أَنْ.

وتقول: أطالَ اللهُ عمرَكَ وأَنْ هيَّأَ لكَ الخيرَ، فأَنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة هيَّأَ لك الخيرَ خبرها، فهنا خبر أنْ جملة فعلية فعلها متصرف أي يأتي منه المضارع والأمر ولكن قصد به الدعاء فلم نحتج إلى الفاصل.

أما إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف ولم يقصد به الدعاء فلا بد من الفاصل بين أن والجملة الفعلية.

مثال الفصل بقدْ قوله تعالى: (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا) والأصل هو: ونعلمَ أَنَّهُ قدْ صَدَقْتَنَا، ثم خففت أَنَّ فصارت أَنْ وحذف اسمها الضمير.

ومثال الفصل بحرف التنفيس وهو السين وسوف قوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى) والأصل هو: عَلِمَ أَنَّهُ سيكون منكم مرضى، ثم خففت أَنَّ فصارت أَنْ وحذف اسمها الضمير.

ومثال الفصل بحرف النفي قوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ) أَلَّا= أَنْ + لا، والأصل: وحسبوا أَنَّه لا تكونُ فتنةٌ، وهذا على قراءة رفع تكون وهي قراءة متواترة، وأما على قراءة النصب المشهورة فأن ناصبة للمضارع وليست مخففة.

ومثال الفصل بلو قوله تعالى: (وَأَن لوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقًا) والأصل: وأَنَّهُ لو استقاموا.

فأَنْ مخففة من الثقيلة في الأمثلة السابقة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الفعلية في محل رفع خبر أَنْ.

3- (كَأَنَّ) إذا خففت بقيت عاملة وجوبا ولم تهمل،نحو: كَأَنْ زيدًا أسدٌ، فكأنْ: مخففة من الثقيلة، زيدًا: اسمها، أسدٌ خبرها.

وصفاتها هي:

الأول: الغالب أن يحذف اسمها على أنه ضمير الشأن، وقد يظهر اسمها.

الثاني: الغالب أن يكون خبرها جملة وقد يكون مفردا.

الثالث: يجب إذا كان خبرها جملة فعلية أن يفصل بينها وبين الفعل بلمْ أو قدْ.

مثال الفصل بلمْ قوله تعالى: (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) جعلنا: فعل وفاعل، ها: مفعول به أول، حَصِيدًا: مفعول به ثان، كأنْ: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، لم: حرف جزم، تَغْنَ: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة والأصل تَغْنَى، والفاعل مستتر تقديره هي، والجملة خبر كأنْ، بالأمسِ: جار ومجرور.

ومثال الفصل بقد قولنا: كأنْ قدْ طلعَ الفجرُ، فاسمها ضمير الشأن محذوف أي كأنْهُ والجملة الفعلية خبرها.

فإذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم نحتج للفاصل.

مثال المفرد: كأنْ زيدًا أسدٌ.

ومثال الجملة الاسمية: الأسواقُ في صلاةِ الجمعةِ معطلَّةٌ كأنِ الحياةُ متوقفةٌ، فكأنْ: مخففة من الثقيلة حركت بالكسر لالتقاء الساكنين، واسمها ضمير الشأن محذوف، الحياة متوقفة: جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كأنْ.

4- (لَكِنَّ) إذا خففت أهملت وجوبا، مثل: هذا الكتابُ صغيرٌ لكنْ نَفْعُهُ كبيرٌ.

قال تعالى: (لَكِنِ اللهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ) لكنْ: حرف استدراك مهمل لا عمل له مبني على السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، اللهُ: لفظ الجلالة مبتدأ، يشهدُ: فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر تقديره هو، والجملة خبر للفظ الجلالة.

(شرح النص)

وما النافيةُ عندَ الحِجازيينَ كليسَ إنْ تقدَّمَ الاسمُ، ولمْ يُسبَقْ بإنْ، ولا بمعمولِ الخبرِ إلا ظرفًا أو مجرورًا، ولا اقترنَ الخبرُ بإلَّا نحوُ (مَا هَذَا بَشَرًا).

وكذا لا النافيةُ في الشعرِ بشرطِ تنكيرِ معمولَيها نحوُ: تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا.. ولا وزرٌ مما قضى اللهُ واقيا.

ولاتَ ولكنْ في الحينِ، ولا يُجْمَعُ بينَ جزأَيها، والغالبُ حذفُ المرفوعِ نحوُ (ولَاتَ حِينَ مَنَاصٍ).

الثاني: إنَّ وأَنَّ للتأكيدِ، ولكنَّ للاستدراكِ، وكأَنَّ للتشبيهِ أوِ الظنِّ، وليتَ للتمنِّي، ولعلَّ للترجِّي أوِ الإشفاقِ أوِ التعليلِ، فَيَنْصِبْنَ المبتدأَ اسمًا لهنَّ، ويَرفعنَ الخبرَ خبرًا لهُنَّ، إنْ لمْ تقترنْ بهنَّ ما الحرفيةُ نحو: (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)، إلا ليتَ فيجوزُ الأمرانِ، كَإنِ المكسورةِ مُخَفَّفَةً.

فأَما لكنْ مخففَةً فتُهملُ، وأَمَّا أَنْ فتَعْمَلُ، ويجبُ في غيرِ الضرورةِ حذفُ اسمِها ضميرِ الشأنِ، وكونُ خبرِها جملةً مفصولةً- إنْ بُدِئَتْ بفعلٍ متصرِّفٍ غيرِ دعاءٍ- بـ قدْ، أوْ تنفيسٍ، أو نفيٍ، أو لوْ.

وأَمَّا كأَنْ فتعملُ، وَيقِلُّ ذكرُ اسمِها، ويُفْصَلُ الفعلُ منها بـ لمْ، أو قدْ.

....

بعد أن فرغ من ذكر الأفعال الناقصة، بيّن أن هنالك أحرفا تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر فقال: (وما النافيةُ عندَ الحِجازيينَ كليسَ) أي أن ما حرف نفي أجري مجرى ليس النافية في العمل، ولكن ليس عند كل العرب بل عند الحجازيين، وأما بنو تميم فيهملونها أي لا يكون لها عمل عندهم، يقول أهل الحجاز: ما زيدٌ حاضرًا، ويقول أهل نجد: ما زيدٌ حاضرٌ، وإنما تعمل عند الحجازيين بأربعة شروط هي: (إنْ تقدمَ الاسمُ) على الخبر، فإن تقدم الخبر على الاسم أهملت ما نحو: ما حاضرٌ زيدٌ (ولمْ يُسبقْ) الاسم (بإنْ) الزائدة، فإن سبق بها أهملت نحو: ما إنْ زيدٌ حاضرٌ (ولا بمعمولِ الخبرِ) فإن سبق الاسم بمعمول الخبر أهملت نحو: ما الدرسَ زيدٌ كاتبٌ (إلا ظرفًا) أو جارًّا (ومجرورًا) فلا يضر ذلك في عملها، فإذا قلنا: زيدٌ حاضرٌ عندَكَ، فعندَ: ظرف مكان منصوب، فما الذي نصبه ؟ الجواب: هو الخبر حاضرٌ، فالظرف معمول له، وإذا قلنا: زيدٌ حاضرٌ في البيتِ، فالجار والمجرور متعلقان بحاضر، وهما يكونان في محل نصب مفعول به غير صريح لحاضر، فإذا علم هذا فالظرف والجار والمجرور إذا تقدما على اسم ما لم يضر عملها نحو: ما عندَكَ زيدٌ حاضرًا، وما في الدارِ زيدٌ حاضرًا (ولا اقترنَ الخبرُ بإلا) فإن اقترن الخبر بها بطل عمل ما كقوله تعالى: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ، ثم ذكر مثالا لما استجمع الشروط فقال: (نحوُ) قوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا) ثم بدأ بالحرف الثاني فقال: (وكذا لا النافيةُ) تعمل عمل ليس ولكن بشرط أن يكون ذلك (في الشعرِ) لا في النثر و بعضهم لم يقيدها بالشعر ولكن قال ورود إعمالها عن العرب قليل (بشرطِ تنكيرِ معمولَيها) الاسم والخبر (نحوُ) قول الشاعر: (تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا.. ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا) تعزَّ أي تصبَّرْ، الوَزَر: الملجأ، والشاهد فيه هو أن حرف النفي لا عمل عملَ ليسَ، وشيء اسمها، وباقيا: خبرها، كما يشترط لها زيادة على هذين الشرطين: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، ولا يتقدم معمول خبرها

على اسمها إلا الظرف والجار والمجرور، وأن لا يقترن خبرها بإلا (ولاتَ) أيضا كليسَ (ولكنْ في الحينِ) أي يكون اسمها وخبرها هو الحين أو ما بمعناه كالساعة والوقت والزمان (ولا يُجْمَعُ بينَ جُزْأَيْها) الاسم والخبر في الجملة بل لا بد أن يحذف أحدهما (والغالبُ حذفُ المرفوعِ) وهو اسمها وإبقاء خبرها (نحوُ) قوله تعالى (ولاتَ حينَ مناصٍ) أي ليسَ الحينُ حينَ مناصٍ فاسمها الحين محذوف وحين المنصوب خبرها.

ثم شرع يتكلم على الناسخ الثاني وهو إنَّ وأخواتها فقال: (الثاني) من العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر (إنَّ وأَنَّ للتأكيدِ) نحو إنَّ زيدًا قائمٌ، وعلمتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ (ولكنَّ للاستدراكِ) كزيدٌ كريمٌ لكنَّهُ جبانٌ (وكأَنَّ للتشبيهِ) نحو كأنَ زيدًا أسدٌ (أوِ الظنِّ) نحو كأنَّ زيدًا عالمٌ، وهذا المعنى أثبته بعضهم ولم يثبته آخرون (وليتَ للتمني) نحو ليتَ الشبابَ يعودُ (ولعلَّ للترجي) نحو لعلَّ اللهَ يرحمنا، (أوِ الإشفاقِ) نحو لعلَّ العدوَّ قادمٌ (أوِ التعليلِ) كقوله تعالى: وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (فَيَنْصِبْنَ المبتدأَ اسمًا لهنَّ، ويَرفعنَ الخبرَ خبرًا لهُنَّ، إنْ لمْ تقترنْ بهنَّ ما الحرفيةُ) فإن اقترنت بهن ما الحرفية الزائدة بطل عملها إلا ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال (نحو) قول الله تعالى: (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) فإنما كافة ومكفوفة والله، مبتدأ، وإله خبر، وواحد صفة للخبر (إلا ليتَ فيجوزُ الأمرانِ) فيها الإعمال والإهمال، تقول: ليتَما أخاكَ حاضرٌ، وليتَما أخوكَ حاضرٌ.

واحترز بقوله ما الحرفية عن ما الاسمية فإنها لا تكفهن عن العمل نحو: إنَّ ما في القفصِ بلبلٌ أي إنَّ الذي.

ثم أخذ يتكلم على تخفيف النون فقال: (كَإنِ المكسورةِ مُخَفَّفَةً) أي يجوز في ليت الوجهان كما جاز في إن المخففة الوجهان الإعمال والإهمال، مثل: إنْ زيدًا قائمٌ، وإنْ زيدٌ لقائمٌ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام (وأما لكنْ مخففةً فتُهملُ) ولا يجوز فيها الإعمال وهي حينئذ حرف استدراك لا عمل له نحو: زيدٌ ضعيفٌ لكنْ أخوهُ قويٌّ (وأَمَّا أَنْ فتَعملُ) وجوبا نحو علمتُ أَنْ زيدٌ كريمٌ، (ويجبُ في غيرِ الضرورةِ حذفُ اسمِها ضميرِ الشأنِ) وأما في ضرورة الشعر حيث يضيق النظم على صاحبه فقد ورد ذكر اسمها مصرحا به كقول شاعرة ترثي أخاها: بِأَنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مَرِيعٌ، الغيث المطر وأرادت به هنا الزرع الذي ينبت بالمطر، المريع: هو الخصب، تريد أن تقول إن أخاها كالربيع والزرع ذي الكلأ الوفير في نفع الخلق، والشاهد فيه ذكر اسمها مصرحا به وهو الكاف، وخبرها ربيعٌ، وهذه ضرورة (و) يجب (كونُ خبرِها جملةً) لا مفردا كما ورد في البيت السابق فإنه ترتب على تلك الضرورة أعني ذكر اسمها إمكان كون خبرها مفردا (مفصولةً- إنْ بُدِئَتْ بفعلٍ متصرِّفٍ غيرِ دعاءٍ- بـ قدْ، أوْ تنفيسٍ، أو نفيٍ، أو لوْ) كقوله تعالى: (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا) (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى) (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ) (وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقًا) فإن بدئت بغير فعل بأن بدئت باسم أي كان خبرها جملة اسمية، أو كان خبرها جملة فعلها جامد، أو متصرف ولكنه للدعاء فلا تحتاج للفاصل.

(وأَمَّا كأَنْ فتعملُ) وجوبا نحو كأنْ زيدًا أسدٌ (وَيقِلُّ ذكرُ اسمِها) أي أن اسمها يجوز أن يذكر ولكن على قلة والغالب أن يحذف وأن يكون ضمير الشأن (ويُفْصَلُ الفعلُ منها بـ لمْ، أو قدْ) مثال الفصل بلمْ قوله تعالى: (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) ومثال الفصل بقد قولنا: كأنْ قدْ طلعَ الفجرُ،فإن كان خبرها اسما مفردا أو جملة اسمية فلا تحتاج للفاصل.

الدرس الثامن والعشرون

توسط خبر إنَّ وأخواتها

إنَّ وأخواتها لا يجوز أن يتوسط خبرها بينها وبين اسمها فلا يقال: إنَّ قائمٌ زيدًا، إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

مثل: إنَّ خلفَ الجدارِ حديقةً، وإنَّ في الدارِ زيدًا.

قال تعالى: (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالًا وَجَحِيمًا) فلدينا: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم لأنَّ، أنكالا: اسم إنَّ المؤخر، و: حرف عطف، جحيما: اسم معطوف على أنكالًا. والأنْكال جمع نِكْل وهي القيود الثقال.

وقال تعالى: (إِنَّ فِي ذلِكَ لَعِبْرَةً) في ذلك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم لأنَّ، اللام: للابتداء، عبرة: اسم إنَّ.

متى تفتح همزة إنَّ ومتى تكسر

أولا: تفتح همزة أَنَّ في كل موضع احتاج فيه ما قبل أَنَّ إلى اسم مفرد.

مثل: ظهرَ أَنَّكَ صادقٌ، فظهرَ: فعل ماض، وأَنَّ: حرف توكيد مصدري، والكاف: اسم أَنَّ، صادقٌ: خبر أَنَّ، وأن المصدرية و معمولاها بتأويل مصدر هو فاعل ظهر، والتقدير: ظهرَ صِدْقُكَ.

فهنا لو كسرنا همزة أَنَّ وقلنا: ظهرَ إِنَّكَ صادقٌ، لما حصلنا على مصدر لأَنَّ إنَّ ليس بحرف مصدري فيبقى الفعل بلا فاعل. فحاجتنا إلى اسم مفرد يكون فاعلا أوجبت فتح همزة أن كي نستخلص منها ومما دخلت عليه مصدرا يؤدي هذا الغرض.

ومثل: عُلِمَ أَنَّكَ مجتهدٌ، والمصدر هنا نائب فاعل للفعل عُلِمَ والتأويل: عُلمَ اجتهادُكَ.

ومثل: مِنْ علاماتِ البلوغِ أَنَّ الغلامَ يحتلمُ، والمصدر هنا مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم، والتأويل: من علاماتِ البلوغِ احتلامُ الغلامِ.

ومثل: المعروفُ أَنَّ التعلمَ نافعٌ، والمصدر هنا خبرٌ، والتأويلُ: المعروفُ نفعُ التعلُّمِ.

ومثل: عرفتُ أَنَّكَ مخلصٌ، والمصدر هنا مفعول به للفعل علمتُ والتأويل: عرفْتُ إخلاصَكَ.

ومثل: أكرمتُكَ لِأَنَّكَ مخلصٌ، والمصدر هنا مجرور باللام، والتأويل: أكرمتُكَ لإخلاصِكَ.

فحاجتنا فيما مر إلى الفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره والمفعول به والاسم المجرور جعلتنا نفتح همزة أَنَّ لنحصل على المصدر الذي يشغل الوظيفة النحوية المرادة منه.

ثانيا: يجب كسر همزة إِنَّ في كل موضع لا نحتاج فيه إلى اسم مفرد بل نحتاج إلى جملة. وذلك في مواضع منها:

1- أن تقع إِنَّ في ابتداء الجملة، نحو إِنَّ زيدًا قائمٌ، فهنا لا تقع أَنَّ موضعها لأنه لا بد أن تسبق بشي، ولأنها مصدرية فإذا أولناها بمصدر قلنا: قيامُ زيدٍ، وهذا مفرد وليس جملة ونحن نحتاج جملة مفيدة فلذا كسرت همزة إنَّ.

2- أن تقع بعد القسم، نحو: واللهِ إنَّ وعدَ اللهِ لحقٌّ، فهنا إِنَّ وقعت في جواب جملة القسم ، فوجب كسر همزتها.

3 – أن تقع بعد القول نحو: قلتُ لصاحبي: إِنَّك مخلِصٌ، وبعد القول يأتي مقول القول جملة.

4 – أن تقع بعدها اللام الابتدائية، نحو: علمتُ إنَّ الإسلامَ لحقٌّ، فهنا لا يمكن أن نفتح الهمزة ونقول: علمتُ أَنَّ الإسلامَ لحقٌّ؛ لأن لام الابتداء لا تجامع إلا إنَّ المكسورة.

لام الابتداء

وهي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد، وسميت بلام الابتداء لكثرة دخولها على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ مثل اسم إنَّ وأخواتها، تقولُ: (لزيدٌ حاضرٌ) فإذا أردتَ توكيد هذه الجملة بمؤكِّد آخر وهو إِنَّ أخرت اللام فقلتَ: إنَّ زيدًا لحاضرٌ.

ولأجل أنها تأخرت وتزحلقت عن المبتدأ إلى الخبر تسمى هنا باللام المُزَحْلَقَةِ.

وتسمى أيضا باللام الفارقة لأنها تُفَرِّق بين إنْ المخففة من الثقيلة إذا أهملت ولم تعمل، وبين إنْ النافية. بيانه:

إنَّ من أدوات النفي (إنْ) نحو إِنْ زيدٌ قائمٌ، أي ما زيدٌ قائمٌ، فإذا أتينا بإنْ المخففة من الثقيلة التي تفيد الإثبات وأهملناها ولم ندخل اللام على الخبر لم يتبين النفي من الإثبات.

تقول إذا أردت إثبات الصدق لزيد: إنْ زيدٌ لصادِقٌ، فإنْ هنا مخففة من الثقيلة مهملة بدليل اللام.

وتقول إذا أردت النفي: إنْ زيدٌ صادقٌ، فإنْ هنا حرف نفي مهمل مبني على السكون.

فدخولها في هذا الموضع واجب لأجل التفريق.

مواضع لام الابتداء

تقدم أنها تدخل على المبتدأ نحو لزيدٌ قائمٌ، أَمَّا عند دخول إِنَّ معها في الجملة فتدخل جوازا على أربعة مواضع:

1 – خبر إنَّ بشرط أن يتأخر عن الاسم نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ، وإِنَّ زيدًا لفي الدارِ.

2 – اسم إِنَّ بشرط تأخره عن الخبرِ نحو: إِنَّ في الدارِ لرجلًا، وكقوله تعالى: (إِنَّ فِي ذلِكَ لَعِبْرَةً).

3 – معمول الخبر بشرط توسطه بين اسم إنَّ وخبرها، نحو: إِنَّ زيدًا لَطعامَكَ آكِلٌ، طعامَكَ: مفعول به لاسم الفاعل آكِل.

4 – ضمير الفصل وهو: ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، لإفادة الحصر.

مثل: إِنَّ الكافرَ لهوَ الذليلُ، فإنَّ: حرف توكيد، الكافرَ: اسمها، اللام: اللام المزحلقة، هو: ضمير فصل لا محل له من الإعراب، الذليلُ: خبر إِنَّ، ويجوز أن نعرب هو: مبتدأً ثانيا، والذليل: خبره، والجملة خبر المبتدأ الثاني.

قال تعالى: (إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)، فيجوز أن يكون هو ضمير فصل، ويجوز أن يكون مبتدأ ثانيا، والقصص خبره.

(شرح النص)

ولا يتوسَّطُ خَبَرُهُنَّ إلا ظرفًا أو مجرورًا نحو: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا).

وتُكسَرُ إنَّ في الابتداءِ نحوُ (إِنَّا أَنزَلْنَاهُ) و بعدَ القسمِ نحوُ (حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ) والقولِ نحوُ: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ) وقبلَ اللامِ نحوُ (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ).

ويجوزُ دخولُ اللامِ على ما تأخَّرَ مِنْ خبرِ إنَّ المكسورةِ، أو اسمِها، أو ما توَسَّطَ منْ معمولِ الخَبَرِ، أو الفَصلِ.

ويجبُ معَ المخفَّفَةِ إنْ أهملتْ ولمْ يظهرِ المعنى.

لازال الكلام في إنَّ وأخواتها وقد وصلنا إلى حكم توسط الخبر، فقال: (ولا يتوسَّطُ خَبَرُهُنَّ) أي إنَّ وأخواتها لا يجوز أن يتوسط خبرها بينها وبين اسمها (إلا) إذا كان الخبر (ظرفًا أو) جارا و (مجرورًا) فيجوز توسطه (نحو) قوله تعالى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) مثال المجرور، وقوله تعالى (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا) مثال الظرف.

ثم بين متى تكسر همزة إنَّ بقوله (وتُكسَرُ إنَّ في الابتداءِ) أي ابتداء الكلام أي إذا وقعت إنَّ في صدر الجملة نحو إنَّ زيدًا قائمٌ (نحوُ) قوله تعالى (إِنَّا أَنزَلْنَاهُ) فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فهنا إنَّ وقعت في صدر الجملة ولا يوجد شيء قبلها (وبعدَ القسم نحو: حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ) فهنا كسرت همزة إنَّ لوقوعها بعد القسم لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة (و) بعدَ (القولِ نحو: قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ) فإنَّ هنا سبقت بقول أي كانت هي في صدر المقول والكلام المحكي فوجب كسر همزتها لأن مقول القول جملة (وقبلَ اللامِ نحوُ: وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) فإنَّ كسرت هنا لأن بعدها اللام الابتدائية، وهي لا تجامع إلا إنَّ المكسورة.

ثم انتقل إلى بيان مواضع دخول لام الابتداء فقال: (ويجوزُ دخولُ اللامِ) الابتدائية (على ما تأخَّرَ مِنْ خبرِ إنَّ المكسورةِ) نحو إنَّ زيدًا لقائمٌ (أو) على ما تأخر من (اسمِها) نحو إنَّ في البيتِ لرجلًا (أو ما توَسَّطَ منْ معمولِ الخبرِ) نحو: إنَّ زيدًا لطعامَكَ آكلٌ (أو) من ضمير (الفَصلِ) نحو إنَّ الدنيا لهيَ الفانيةُ، وهذه المواضع يكون دخول اللام فيها جائزا، وهنالك موضع يجب فيه دخول اللام وقد بيّنه بقوله: (ويجبُ معَ المخفَّفَةِ إنْ أهملتْ ولمْ يظهرِ المعنى) نحو: إنْ زيدٌ صادقٌ أي ما هو بصادق، وإنْ زيدٌ لصادقٌ، وهي هنا مخففة من الثقيلة، ودخول اللام على خبرها واجب لعدم وجود دليل يدل على أن المراد هو الإثبات غير اللام، فإن لم تهمل بل أعملت نحو إنْ زيدًا صادقٌ فلا يجب دخول اللام، وإن اتضح المعنى لم يجب دخول اللام أيضا نحو قولك في معرض ذم الدنيا: إنِ الدنيا فانيةٌ، فهنا لا يجب دخول اللام لظهور أن المراد هو إثبات فناء الدنيا لا نفي فنائها، فوجوب اللام مشروط بشرطين: الإهمال، وعدم ظهور المعنى.

ثم انتقل إلى بيان لا النافية للجنس وهي تعمل عمل إنَّ بشروط خاصة فقال: (ومثلُ إنَّ لا النافيةُ للجنسِ) في العمل (لكنْ عملُها خاصٌّ بالنكراتِ المتصلةِ بها) فلا تعمل في معرفة، ولا تعمل إذا تأخر اسمها (نحوُ: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ) فلا هنا نافية للجنس، وصاحب اسمها، وممقوت خبرها، وهذا مثال لحالة كون اسمها مضافا (ولا عشرينَ درهمًا

عِنْدِي) عشرين: اسمها منصوب، ودرهمًا: تمييز منصوب بعشرينَ، وعندي متعلق بمحذوف خبرها، وهذا مثال لحالة كون اسمها شبيها بالمضاف (فإنْ كانَ اسمُهَا غيرَ مُضَافٍ ولا شِبْهَهُ بُنِيَ على الفتحِ) في محل نصب (في نحوِ: لا رجلَ) مما كان اسما مفردًا (ولا رجالَ) مما كان جمع تكسير (وعليهِ) أي على الفتح (أو على الكسرِ) بلا تنوين (في نحوِ: لا مسلماتِ) مما كان جمع مؤنث سالما فيجوز فيه البناء على الفتح، والبناء على الكسر (وعلى الياءِ في نحوِ: لا رجُلَيْنِ) أي مما كان مثنى (ولا مُسْلِمِينَ) مما كان جمع مذكر سالما.

الدرس التاسع والعشرون

لا النافية للجنس

ألحق العرب بإنَّ في العمل لا النافية للجنسِ، مثل: لا رجلَ حاضرٌ، أي لا واحد ولا أكثر، فأي فرد ممن يسمى رجلا لا وجود له في الدار، وهي لا تعمل عمل إنَّ إلا بثلاثة شروط:

1- أَنْ تكون نافية للجنسِ.

2- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

3- أن لا يتقدم الخبرُ على الاسم.

فإن تخلف الشرط الأول بأنْ لم تكن نافية للجنس، بل كانت نافية للوحدة، فلا تعمل عمل إنَّ مثل: لا رجلٌ في الدارِ بل رجلانِ، فهي هنا تنفي وجود فرد واحد وتثبت وجود فردين، والأمر يتبع القصد فإذا أردت النص على نفي الجنس كله فقل: لا رجلَ، وإذا لم ترد ذلك فقل :لا رجلٌ.

وإن تخلف الشرط الثاني بأن كان أحد معموليها معرفة وجب إهمالها وتكرارها نحو: لا زيدٌ حاضرٌ في الدارِ ولا عمرٌو.

وإن تخلف الشرط الثالث بأن تقدم الخبر على الاسم وجب إهمالها وتكرارها أيضا نحو: لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ.

أحوال اسم لا

أولا: أن يكون مفردا أي لا مضافا ولا شبيها بالمضاف، فيبنى على ما ينصب به لو كان معربا.

مثل: لا رجلَ حاضرٌ، فرجلَ: اسم لا مبني على الفتح؛ لأنه اسم مفرد وهو ينصب بالفتحة.

ومثل: لا رجالَ حاضرونَ، فرجالَ: اسم لا مبني على الفتح؛ لأنه جمع تكسير، وهو ينصب بالفتحة كالمفرد.

ومثل: لا رجلينِ حاضرانِ، فرجلينِ: اسم لا مبني على الياء؛ لأنه مثنى، وهو ينصب بالياء.

ومثل: لا مسافرِينَ عائدونَ، فمسافرينَ: اسم لا مبني على الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وهو ينصب بالياء.

ومثل: لا طالباتِ حاضراتٌ، فطالباتِ:اسم لا مبني على الكسر؛ لأنه جمع مؤنث سالم،وهو ينصب بالكسرة.

ثانيا: أن يكون مضافا أو شبيها بالمضاف فينصب لفظا.

مثال المضاف: لا صاحبَ إحسانٍ مذمومٌ، فصاحبَ: اسم لا منصوب بالفتحة وهو مضاف وإحسان مضاف إليه، مذموم: خبر لا.

والشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمامِ معناه، وهذا الشيء يكون مرفوعا باسم لا أو منصوبا به أو مجرورا متعلقا به.

مثل: لا مرتفعًا قدرُهُ مغمورٌ، فمرتفعا: اسم لا منصوب بالفتحة، وقدرُهُ: فاعل لاسم الفاعل مرتفع، مغمورٌ: خبر لا:

ومثل:لا منجزًا عملَهُ مقصرٌ، فمنجزا: اسم لا منصوب بالفتحة، وعملَهُ: مفعول به لاسم الفاعل منجز، مقصرٌ: خبر لا.

ومثل: لا أَفضلَ مِنْكَ حاضرٌ، فأفضلَ: اسم لا منصوب بالفتحة، مِنْكَ: جار ومجرور متعلقان بأفضلَ، حاضرٌ: خبر لا.

تكرار لا

إذا تكررت لا مع استيفاء شروطها أصبح إعمالها غير واجب فيجوز إبقاء عملها ويجوز إلغاؤه.

أولا: إبقاء عملها نحو: لا حولَ ولا قوة إلا باللهِ، ويجوز في الاسم الثاني (قوة) ثلاثة أوجه:

1- البناء على الفتح، فتكون الثانية نافية للجنس كالأولى.

نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ، فلا: نافية للجنس، حولَ: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب وخبرها محذوف تقديره موجود، و: حرف عطف، لا: نافية للجنس، قوة: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره موجودة، إلا: حرف استثناء، بالله: جار ومجرور.

2- النصب، فتقول: لا حولَ ولا قوةً إلا باللهِ، فلا الثانية: زائدة لتوكيد النفي، قوةً: اسم معطوف على محل حول فإنَّ محله النصب.

3- الرفع، فتقول: لا حولَ ولا قوةٌ إلا باللهِ، فلا الثانية: نافية مهملة، قوةٌ:مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره موجودة.

ثانيا: إلغاء عملها ورفع الاسم بعدها، نحو: لا حولٌ ولا قوة إلا باللهِ، وحينئذ يجوز في الاسم الثاني وجهان:

1- البناء على الفتح، فتقول: لا حولٌ ولا قوةَ إلا باللهِ، فلا: حرف نفي مهمل، حولٌ: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره موجود، و: حرف عطف، لا: نافية للجنس، قوةَ: اسم لا مبني في محل نصب، وخبرها محذوف تقديره موجودة.

2- الرفع، فتقول: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللهِ، فلا الثانية: زائدة، قوةٌ: اسم معطوف على حول.

صفة اسم لا

إذا قلنا: لا رجلَ ظريف في الدارِ، فظريف هنا نعت يجوز فيه ثلاثة أوجه:

1- البناء على الفتح، فتقول: لا رجلَ ظريفَ في الدارِ.

2- النصب، فتقول: لا رجلَ ظريفًا في الدار، ظريفًا: نعت منصوب بالفتحة، وذلك مراعاة لمحل اسم لا.

3- الرفع، فتقول: لا رجلَ ظريفٌ في الدار، ظريفٌ: نعت مرفوع بالضمة، وذلك مراعاة لمحل لا مع اسمها، بيانه:

إن لا النافية للجنس حين تدخل على النكرة نحو لا رجلَ فإنها تتركب معه ويصيران كاسم واحد، ومعلوم أن الاسم الواحد إذا تصدر الجملة وأخبر عنه بخبر ما فحقه أن يكون مبتدأً مرفوعا، أي أنَّ: لا + رجل صارا اسما واحدا بمنزلة الأعداد المركبة كخمسة عشر، وقد أخبر عنه بقولنا في الدار، فلذا نقول: لا نافية للجنس، رجلَ: اسم لا مبني في محل نصب، ولا مع اسمها في محل رفع مبتدأ، وبهذا يتضح سبب رفع النعت ظريف لأنه معطوف على محل لا واسمها.

(شرح النص)

ومثلُ إنَّ لا النافيةُ للجنسِ، لكنْ عملُها خاصٌّ بالنكراتِ المتصلةِ بها نحوُ: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، ولا عشرينَ درهمًا عِنْدِي.

فإنْ كانَ اسمُهَا غيرَ مُضَافٍ ولا شِبْهَهُ بُنِيَ على الفتحِ في نحوِ: لا رجلَ، ولا رجالَ، وعليهِ أو على الكسرِ في نحوِ: لا مسلماتِ، وعلى الياءِ في نحوِ: لا رجُلَينِ ولا مُسْلِمِينَ.

وَلَكَ في نحوِ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ، فتحُ الأَوَّلِ، ففي الثاني الفتحُ والنصبُ والرفعُ، كالصِّفَةِ في نحوِ: لا رجلَ ظريفٌ، ورفعُهُ فيمتنعُ النَّصْبُ، وإنْ لم تُكرَّرْ لا، أو فُصِلَتِ الصِّفَةُ، أو كانتْ غيرَ مفردةٍ امتنعَ الفتحُ.

....

شرع يتكلم على بعض مسائل لا النافية للجنس فقال: (وَلَكَ في نحوِ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ) إلا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا مع النكرة المفردة مثل: لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ (فتحُ الأَوَّلِ) وهو حول أي بناؤه على الفتح لكونه اسم لا النافية للجنس وإذا فتحتَ (ففي الثاني) وهو قوة ثلاثة أوجه: (الفتحُ والنصبُ والرفعُ) أما البناء على الفتح فعلى اعتبار لا الثانية نافية للجنس وقوة اسمها فتقول: لا حولَ ولا قوةَ، وأما النصب فعلى اعتبار لا الثانية زائدة للتوكيد وقوة اسم معطوف على محل حول فنقول: لا حولَ ولا قوةً، وأما الرفع فعلى اعتبار لا الثانية نافية مهملة وقوة مبتدأ وخبره محذوف فتقول: لا حولَ ولا قوةٌ (كالصِّفَةِ) أي يجوز في الثاني ثلاثة أوجه كالصفة فهي أيضا يجوز فيها هذه الأوجه الثلاثة وذلك إذا كانت الصفة مفردة، وكان اسمها مفردا، ولم يفصل بين الصفة والموصوف فاصل (في نحوِ: لا رجلَ ظريفٌ) فيجوز في ظريف البناء على الفتح، والنصب، والرفع فتقول: لا رجلَ ظريفَ، أو ظريفًا، أو ظريفٌ (ورفعُهُ) معطوف على فتح الأول أي ولك رفع الاسم الأول وهو حول على اعتبار لا الأولى نافية مهملة وحول مبتدأ مرفوع وخبره محذوف (فيمتنعُ) حينئذ في الاسم الثاني وهو قوة (النَّصْبُ) أي يجوز فقط البناء على الفتح والرفع فتقول: لا حولٌ ولا قوةَ، أو ولا قوةٌ، وإنما امتنع النصب لأنه إنما جاز من قبل لكون لا الأولى ناصبة لمحل اسمها، وكان الاسم الثاني معطوفا على محل اسم لا الأولى، وهنا لا الأولى ليست ناصبة فيمتنع النصب، ثم أخذ يبين محترزات الشروط السابقة فقال (وإنْ لم تُكرَّرْ لا) فقد ذكرنا أنه يقصد بقوله: نحو لا حول ولا قوة، كل تركيب تكررت فيه لا كما في هذا المثال، فإن لم تكرر لا وقلنا: لا حولَ وقوة، فيجوز في قوة النصب عطفا على محل اسم لا، أو الرفع عطفا على محل لا مع اسمها، ويمتنع البناء على الفتح لعدم وجود لا النافية للجنس مع قوة (أو فُصِلَتِ الصِّفَةُ) فقد ذكرنا أنه يشترط أن تكون صفة اسم لا متصلة به بلا فاصل فإن فصل بينهما فاصل فيجوز في الصفة الرفع والنصب فقط نحو لا رجلَ في الدارِ ظريفٌ، أو ظريفًا (أو كانتْ) الصفة (غيرَ مفردةٍ) بأن كانت مضافة أو شبيهة بالمضاف- فإن هذا المعنى هو المراد بالمفرد في باب لا النافية للجنس- نحو لا رجلَ صاحبُ برٍّ في الدارِ، فيجوز الرفع والنصب فقط أي صاحبُ برٍّ أو صاحبَ برٍّ (امتنعَ الفتحُ) في المسائل المذكورة.

الدرس الثلاثون

ظن وأخواتها

هي ثمانية أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولان لها وهي:

1 – عَلِمَ مثل: علمتُ صاحبي وفيًّا.

2 – رَأَى مثل: رأيتُ الصدقَ مُنْجِيًا. وهذه الرؤية هي رؤية قلبية بمعنى علم أي علمت الصدق منجيا.

أما الرؤية البصرية فتتعدى إلى مفعول واحد مثل: رأيتُ الهلالَ أي أبصرتُهُ.

3 – دَرَى مثل: دريتُ زيدًا مسافرًا.

4 – وَجَدَ مثل: وجدتُ العلمَ نافعًا، أي التي بمعنى علمَ.

أما التي بمعنى عَثَرَ فتتعدى إلى مفعول واحد مثل: وجدتُ القلمَ. أي عثرت عليه بعد أن كان مفقودا.

وهذه الأربعة تدل على اليقين.

5 – ظَنَّ مثل: ظننتُ زيدًا غائبًا.

6 – حَسِبَ مثل: حسبتُكَ رابحًا، أي التي بمعنى ظنَّ.

أما التي بمعنى عدَّ في قولنا: حسبتُ الدراهمَ أي عددتها فلها مفعول واحد.

7 – خالَ مثل: خِلْتُ القمرَ طالعًا.

8 – زَعَمَ مثل: زَعَمْتُ أخاكَ غنيًّا. وهذه الأربعة تدل على الظن أي الرجحان.

وواضح أن هذه الأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فمثل قولكَ: علمتُ زيدًا مسافرًا، الأصل زيدٌ مسافرٌ.

وهناكَ أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا، مثل: أعطى، تقول: أعطيتُ الفقيرَ درهمًا، إذْ لا يصح أن يقال: الفقيرُ درهمٌ.

إلغاء هذه الأفعال

هذه الأفعال يجوز إلغاؤها أي إبطال عملها بحيث لا تنصب وذلك في حالتين:

الأولى: إذا وقعت هذه الأفعالُ متأخرة عن المفعولين معًا، مثل: زيدٌ مسافرٌ ظننتُ، فزيدٌ: مبتدأ مرفوع، ومسافرٌ: خبره، ظننتُ: فعل وفاعل، وهي هنا غير عاملة لتقدم المفعولين عليها.

ويجوز أن تعملها فتقول: زيدًا مسافرًا ظننتُ، فيكونان مفعولين مقدمين، ولكن الإلغاء هنا أرجح.

الثانية: إذا وقعت هذه الأفعال بين المفعولين، مثل: زيدٌ ظننتُ مسافرٌ، زيدٌ: مبتدأ مرفوع، ظننتُ: فعل وفاعل، مسافرٌ: خبر زيد، وقد أهملت ظنَّ هنا لتوسطها بين المفعولين.

ويجوز أن تعملها فتقول:زيدًا ظننتُ مسافرًا، فزيدًا: مفعول به أول،ومسافرًا: مفعول به ثان،والإعمال والإهمال متساويان.

تعليق هذه الأفعال

هذه الأفعال يجب تعليقها أي إبطال عملها في اللفظ مع بقائه في المحل، وذلك إذا وقع بين هذه الأفعال ومفعوليها أداةٌ لا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

وهي ستةٌ:

1 – ما النافية مثل: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ، فما النافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما قبلها وهو علمت فيما بعدها وهو زيدٌ قائمٌ، فعلمتُ: فعل وفاعل، ما: حرف نفي مهمل، زيدٌ مبتدأ مرفوع، قائمٌ: خبر مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسدّ مفعولي علِمَ، وكذا يقال فيما يلي.

2 – لا النافية مثل: علمتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا خالدٌ.

3 – إِن النافية مثل: ظننتُ إنْ زيدٌ قائمٌ، أي ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ.

4 – لام الابتداء مثل: حسبتُ لَزيدٌ قائمٌ.

5 – لام القسم مثل: رأيتُ واللهِ لَيربَحَنَّ الصادقُ، فاللام هنا واقعة في جواب القسم وهي من الأدوات التي لها الصدارة، وجملة يربحنَّ الصادقُ جواب القسم في محل نصب سدت مسدّ مفعولي رأى.

6 – أداة الاستفهام سواء أكانت حرفا أم اسما، مثل: دريتَ أَزيدٌ قائمٌ أمْ خالدٌ، فالهمزة حرف استفهام، وزيدٌ قائمٌ: مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب سدت مسدّ مفعولي درى.

ومثل: قدْ علمتُ مَنْ أبوكَ، مَنْ: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، أبو: خبر مرفوع بالواو، وهو مضاف والكاف مضاف إليه، والجملة في محل نصب سدت مسدّ مفعولي علمَ.

(شرح النص)

الثالثُ: ظنَّ ورأَى وحَسِبَ ودرَى وخالَ وزعَمَ ووَجَدَ وعلِمَ القلبيَّاتُ فتنصِبُهُما مَفعولينِ، نحوُ: رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ. وَيُلْغَيْنَ برُجْحَانٍ إنْ تأخَّرْنَ، نحوُ: القومُ في أَثَرِي ظننتُ، وبمُساواةٍ إنْ توسَّطْنَ، نحوُ: وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ. وإنْ وَلِيَهُنَّ ما أو لا أو إنِ النافياتُ أو لامُ الابتداءِ أوِ القسمِ أوِ الاستفهامُ بَطَلَ عملُهُنَّ في اللفظِ وجوبًا ويُسمَّى ذلكَ تعليقًا نحوُ: لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى.

....

ثم بدأ بالنوع الثالث من نواسخ المبتدأ والخبر وهو ظن وأخواتها فقال: (الثالثُ: ظنَّ ورأَى وحَسِبَ ودرَى وخالَ وزعَمَ ووَجَدَ وعلِمَ القلبيَّاتُ) وهي تسمى أفعال القلوب لأن معناها وهو العلم والظن قائم بالقلب (فتنصِبُهُما مَفعولينِ) أي تنصب هذه الأفعال المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان (نحوُ: رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ) قال الشاعر: رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ... مُحاوَلةً وأكثرَهُمْ جنودا، رأيتُ: أي علمت وتيقنت، محاولة: أي قدرة، فهنا الفعل رأى نصب مفعولين: الأول لفظ الجلالة، والثاني أكبر.

ثم شرع يبين حكمين من أحكام أفعال القلوب وهما: الإلغاء، والتعليق وبدأ بالأول فقال: (وَيُلْغَيْنَ برُجْحَانٍ إنْ تأخَّرْنَ) الإلغاء هو: إبطال عمل هذه الأفعال فلا تعمل لا في اللفظ ولا في المحل وذلك في حالتين: الأولى أن تتأخر هذه الأفعال عن مفعوليها أي يتقدم المفعولان عليها، وفي هذه الحالة يجوز الإلغاء والإعمال والإلغاء هو الأرجح (نحوُ: القومُ في أَثَرِي ظننتُ) فالقوم: مبتدأ، وفي أثري: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره كائنون، وظننت: فعل وفاعل ألغي عن العمل بسبب تأخره عن معموليه، وهذا المثال جزء من بيت شعر تمامه: القومُ في أَثَرِي ظننتُ فإنْ يكنْ... ما قد ظننتُ فقدْ ظَفِرْتُ وخابُوا، أَثَري: أي خلفي، والمعنى هو ظننتُ القوم خلفي يطاردونني فإن يوجد ما ظننته ويتحقق فقد ظفرت بهم لأني سأقتلهم وآخذ ما عندهم وخابوا لأنهم لن يتمكنوا من التغلب عليّ (وبمُساواةٍ إنْ توسَّطْنَ) هذه هي الحالة الثانية من الإلغاء بأن تتوسط هذه الأفعال بين المفعولين وفي هذه الحالة يستوي الإلغاء والإعمال بلا رجحان لأحدهما على الآخر (نحوُ: وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ) قال الشاعر: أَبِالأَراجيزِ يا بْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي... وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ، أبِالأراجيزِ: الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز اسم مجرور، والأراجيز جمع أُرجوزة أي القصيدة التي من بحر الرَّجَز، اللؤم: أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس، والخوَر: الضعف، والمعنى أتتوعدني يا بن اللؤم بأراجيز الشعر تهجوني بها، وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، والشاهد هو: في الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ، والأصل هو خلتُ اللؤمَ والخورَ في الأراجيز، ففي الأراجيزِ: جار ومجرور في محل نصب مفعول به ثان لخلت، فلما تقدم الجار والمجرور صارا متعلقين بخبر مقدم محذوف، واللؤمُ: مبتدأ مرفوع، والخورُ، معطوف عليه، وهنا قد ألغيت خلت عن العمل، ولو أعملت لجاز، ثم انتقل لبيان الحكم الثاني وهو التعليق وهو: أن يبطل عمل أفعال القلوب في اللفظ دون المحل فقال: (وإنْ وَلِيَهُنَّ ما أو لا أو إنِ النافياتُ) مثل: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، وظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا بكرٌ، وظننتُ إنْ زيدٌ قائمٌ، فزيد قائم مبتدأ

وخبر والجملة في محل نصب سدت مسدّ مفعولي ظنَّ (أو لامُ الابتداءِ أو) لام (القسمِ) نحو: ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ، وظننتُ واللهِ لَزيدٌ قائمٌ (أوِ الاستفهامُ) نحو علمتَ أزيدٌ قائمٌ أم بكرٌ (بَطَلَ عملُهُنَّ في اللفظِ) دون المحل (وجوبًا) فلا يصح إعمالها في اللفظ (ويُسمَّى ذلكَ) الإبطال (تعليقًا نحوُ) قوله تعالى (لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى) فاللام: لام التعليل حرف مبني على الكسر، نعلمَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا، والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن، أيُّ: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والحزبينِ: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، أحصى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر والفاعل ضمير مستتر تقديره هو والجملة الفعلية خبر أي، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسدّ مفعولي نَعْلَمَ.

الدرس الحادي والثلاثون

الفاعل

الفاعل: اسمٌ أو شِبهُهُ أُسنِدَ إليهِ فعلٌ أو شِبْهُهُ متقدمٌ تامٌّ مبنيٌّ للمعلومِ.

فقولنا: (اسمٌ أو شِبْهُهُ) أي سواء أكانَ الفاعل اسما صريحا، أو مؤولا به، مثال الصريح: قامَ زيدٌ، ومثال المؤول: يجبُ أنْ تجتهدَ، فإنَ فاعل يجبُ هو المصدر المؤول مِن أنْ المصدرية والفعل، والتقدير: يجبُ اجتهادُكَ.

وقولنا: (أُسنِدَ إليهِ فعلٌ أو شِبْهُهُ) أي سواء أكان المسند للفاعل فعلا صريحا، أو كان بمعناه، مثال الصريح: قامَ زيدٌ، ومثال المؤول: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، فأبوه فاعل قائم الذي هو اسم فاعل وهو بمعنى يقوم، ومثله كل اسم يعمل عمل الفعل، مثل: هيهاتَ الرجوعُ، فالرجوع فاعل هيهات الذي هو اسم فعل بمعنى بَعُدَ.

وقولنا: (متقدمٌ) أي أنه لا بد أن يكون الفعل متقدما على الفاعل، فإن قلتَ في قامَ زيدٌ: زيدٌ قامَ، فزيدٌ: مبتدأ، وقامَ: فعل ماض وفاعله مستتر تقديره هو يعود على زيد، والجملة من الفعل والفاعل المستتر في محل رفع خبر.

وقولنا: (تامٌّ) فلو كانَ ناقصا مثل: كانَ الرجلُ نائمًا، كانَ الرجلُ اسما لكانَ لا فاعلا.

وقولنا: (مبنيٌّ للمعلومِ) فلو كان مبنيا للمجهول مثل: ضُرِبَ اللصُّ، كانَ اللصُّ نائبا عن الفاعل لا فاعلا.

واعلم أن الفاعل قد يكون محدثا للفعل مثل: قامَ زيدٌ، وقد يكون قائما به مثل: ماتَ زيدٌ، فإن الموتَ حل بزيدِ ولم يصدر منه.

أحكام الفاعل

أولا: وجوب رفعه، فكل فاعل مرفوع لفظا أو تقديرا أو محلا، نحو: قامَ زيدٌ، وجاءَ الفتى، ورجعَ هؤلاءِ.

ثانيا: وجوب تأخره عن الفعل.

ثالثا: لا تلحقه علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا.

فكما تقول: حضرَ الرجلُ، تقولُ: حضرَ الرجلانِ، وحضرَ الرجالُ، ولا تقل: حضرا الرجلانِ، ولا حضروا الرجالُ.

رابعا: تلحقه علامة تأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا.

وعلامة التأنيث هي: تاء ساكنة في آخر الماضي، نحو: قامتْ هندُ، وتاء متحركة في أول المضارع، نحو: تَقومُ هندُ.

خامسا: الأصلُ أن يقع بعد فعله مباشرة.

نحو: ضربَ زيدٌ الرجلَ، وقد يخرج عن هذا الأصل نحو: ضربَ الرجلَ زيدٌ.

علامة التأنيث

قد ذكرنا أن الفعل تلحقه علامة تأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا، والتأنيث إمَّا جائزٌ أو واجبٌ أو ممتنعٌ.

أولا: التأنيث الجائز وذلك في أربع حالات هي:

1- أن يكون الفاعل مجازيَّ التأنيثِ، ونعني به ما لا فرج له، تقول: طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشمسُ، وانتهتِ الحربُ، وانتهى الحربُ، وانشقت السماءُ، وانشقَّ السماءُ، والتأنيث أرجح.

2- أن يقع فاصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث، ونعني به: ما له فرج، تقول: سافرتِ اليومَ هندُ، وسافرَ اليومَ هندُ، وقرأتِ الكتابَ سعادُ، وقرأَ الكتابَ سعادُ، والتأنيث أفصح.

3- أن يكون الفعل نِعْمَ أو بِئْسَ، مثل: نِعْمَتِ المرأةُ فاطمةُ، ونِعْمَ المرأةُ فاطمةُ، وبِئْسَتِ المرأةُ سعادُ، وبِئْسَ المرأةُ سعادُ.

4- أن يكون الفاعل جمع تكسير ولو لمذكر، مثل: قالتِ الرجالُ، وقالَ الرجالُ، وقامتِ الفواطمُ، وقامَ الفواطمُ.

فالتأنيث على معنى الجماعة أي قالت جماعة الرجال، والتذكير على معنى الجمع أي قال جمع الرجال.

ثانيا: التأنيث الواجب وذلك في حالتين:

1- أن يكون الفاعل حقيقيَّ التأنيثِ غير مفصول عن الفعل ولا واقع بعد نِعْمَ وبِئْسَ، سواء كان الفاعل مفردا أم مثنى أم مجموعا جمع مؤنث سالًما، مثل: حضرتِ المرأةُ، وسافرتِ البنتانِ، وربِحتِ الصادقاتُ.

2- أن يكون الفاعل ضميرا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي، مثل: فاطمةُ قامتْ، والشمسُ طلعتْ، ولا يصح التذكير.

ثالثا: التأنيثُ الممتنع وذلك في حالتين:

1- أن يكون الفاعل مذكرا، سواء كان مفردا أم مثنى أم مجموعا جمع مذكر سالما.

مثل: جاءَ زيدٌ، وسافرَ الرجلانِ، وفازَ المخلصونَ، ويدخل في هذا النوع المؤنث اللفظي، فتقول: سافرَ طلحةُ.

والمؤنث اللفظي هو: ما كان لمذكر ولحقته علامة تأنيث، كطلحة، وعبيدة، وحمزة.

2- أن يقعَ الفاعلُ بعد إلا، ولو كان مؤنثا حقيقيا.

مثل: ما سافرَ إلا فاطمةُ، فإلا: أداة حصر ملغاة، وفاطمةُ: فاعل في الصناعة النحوية.

وإنما امتنع التأنيث هنا؛ لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف، وهو المستثنى منه المحذوف، والأصل: ما سافرَ أحدٌ إلا فاطمة.

حذف الفاعل

هناك مواطن يحذف منها الفاعل، منها:

1- في باب نائب الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ.

2- إذا وقع بعد إلا في الاستثناء المفرغ، نحو: ما قامَ إلا هندُ، فالفاعل في الحقيقة محذوف تقديره أحدٌ، وهند: بدل منه. والتقدير ما قامَ أحدٌ إلا هندُ، فنحن نعرب هند فاعلا في النحو، وفي حقيقة الأمر الفاعل محذوف وهند بدل منه.

3- فاعل المصدر، نحو قوله تعالى: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) فيتيما: مفعول به منصوب بالمصدر إطعام لأنه يعمل عمل الفعل والتقدير: أو أن يطعمَ الرجلُ يتيما في يومٍ ذي مسغبة، وفاعل المصدر هنا محذوف والتقدير: إطعامهُ يتيما، فالهاء هذه ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إليه من باب إضافة المصدر إلى فاعله، والمسغبة هي: المجاعة.

4- فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب إذا دلَّ عليه دليل متقدم عليه، توضيحه:

من أساليب التعجب الواردة عن العرب هو صيغة أَفْعِلْ بهِ، تقول: أَكْرِمْ بزيدٍ أي ما أكرمَ زيدًا!.

وتقول: أَنْعِمْ بالعربِ وَأَكْرِمْ، فأَنْعِمْ: فعل تعجب، الباء: حرف جر زائد، العربِ: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل لفعل التعجب، وَ: حرف عطف، أَكْرِمْ: فعل تعجب، وفاعله محذوف دل عليه ما قبله والتقدير: وأَكْرِمْ بهِم، فالباء حرف جر زائد، وهم: ضمير في محل رفع فاعل.

ومنه نعلم أن الفاعل قد يجر في اللفظ ولكنه يرفع في المحل كقولنا: ما جاءَ مِنْ أحدٍ، فمنْ: حرف جر زائد، وأحدٍ: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا، والتقدير: ما جاءَ أحدٌ.

(شرح النص)

بابٌ: الفاعِلُ مرفوعٌ كـ قامَ زيدٌ، وماتَ عمرٌو، ولا يتأخَّرُ عامِلُهُ عنهُ، ولا تَلحَقُهُ علامةُ تثنيةٍ ولا جمْعٍ، بلْ يقالُ: قامَ رجلانِ، ورجالٌ، ونساءٌ، كما يقالُ: قامَ رجلٌ، وشَذَّ: (يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ) (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ).

وتَلحَقُهُ علامةُ تأنيثٍ إنْ كانَ مؤنثًا كقامَتْ هندُ، وطَلَعَتِ الشمسُ، ويجوزُ الوجهانِ في مجازيِّ التأنيثِ الظاهرِ نحوُ: (قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُم)، وفي الحقيقيِّ المنفصلِ نحوُ: حَضَرَتِ القاضيَ امرأةٌ، والمتَّصلِ في بابِ نِعْمَ وبِئْسَ نحوُ: نِعْمَتِ المرأةُ هندُ، وفي الجمعِ نحوُ: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) إلا جمعَي التصحيحِ فكمفرَدَيْهِما نحوُ: قامَ الزيدونَ، وقامتِ الهنداتُ.

وإنما امتنعَ في النثرِ: ما قامتْ إلا هندُ؛ لأنَّ الفاعلَ مذكَّرٌ محذوفٌ، كحذفِهِ في نحوِ: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) و (قُضِيَ الْأَمْرُ) و (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)، ويمتنعُ في غَيْرِهِنَّ.

....

المرفوعات من الأسماء سبعة: المبتدأ، والخبر، واسم كان وأخوتها وكذا اسم المشبهات بليسَ، وخبر إن وأخواتها وكذا خبر لا النافية للجنس، والفاعل، ونائب الفاعل، والتابع للمرفوع، والأبواب الأربعة الأولى تقدمت، وآن أوان الكلام على المرفوع الخامس وهو الفاعل، وفي بيانه قال: (بابٌ) هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا (الفاعِلُ) لم يحده وقد تقدم بيانه في الشرح (مرفوعٌ) لفظا أو تقديرا أو محلا (كقامَ زيدٌ، وماتَ عمرٌو) أشار بالمثالين إلى أن الفاعل قد يكون محدثا للفعل، وقد يكون قائما به كالموت (ولا يتأخرُ عامِلُهُ عنهُ) سواء أكان العامل هو الفعل نحو: قامَ زيدٌ، أو الاسم نحو: أَقائمٌ الزيدانِ، فإن تأخر لم يكن ما تقدم عليه فاعلا نحو: زيدٌ قامَ (ولا تَلحَقُهُ علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ، بلْ يقالُ: قامَ رجلانِ و) قامَ (رجالٌ و) قامَ (نساءٌ، كما يقالُ: قامَ رجلٌ) ولكن قد ورد عن بعض العرب إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل كقولهم: أكلوني البراغيثُ، والأصل أكلني البراغيثُ، فأجاب المصنف بأن هذا شاذ أي مخالف للقياس والقاعدة فيحفظ ولا يقاس عليه فلا نتكلم به اليوم ولهذا قال: (وشَذَّ) عن هذه القاعدة حديث (يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ) والأكثر أن يقال: يتعاقبُ فيكم ملائكةٌ بالليلِ، والحديث أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ وَصَلاَةِ العَصْرِ .. الحديث، وقد ورد بلفظ آخر في الصحيحين هو: المَلاَئِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم ملائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ..، وعليه فلا إشكال من أصله، ومعنى يتعاقبونَ: تأتي طائفة بعد الأخرى ثم تعود الأولى عقب الثانية، وكذا شذ ما ورد في صحيح البخاري ومسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله لورقة بن نوفل: (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ) والأكثر أن يقال: أَوَ مُخْرِجِي هُم، بياء واحدة، وأصل مُخْرِجِيَّ هو: مُخْرِجُونَ اسم فاعل مجموع جمع مذكر سالما، ثم ألحقت به ياء الإضافة فسقطت النون وصار: مُخْرِجُوي، وهنالك قاعدة صرفية تقول: إذا اجتمعت الواو والياء وكانت السابقة منهما ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمتا، فصار مُخْرِجِيَّ وكسرت الجيم لتناسب الياء، ويكون الإعراب على هذه اللغة القليلة يتعاقبونَ: فعل مضارع والواو علامة الجمع، وملائكةٌ: فاعل، ومُخْرِجِيَّ: مبتدأ والواو المنقلبة إلى ياء علامة للجمع، وهُمْ: فاعل سد مسد الخبر.

(وتَلحَقُهُ علامةُ تأنيثٍ إنْ كانَ مؤنثًا كقامَتْ هندُ، وطَلَعَتِ الشمسُ) التأنيث الأول واجب لأنه حقيقي التأنيث والثاني جائز لأنه مجازي (ويجوزُ الوجهانِ) أي إلحاق العامل علامة التأنيث وعدمه في أربعة مسائل: أحدها (في مجازيِّ التأنيثِ) نحو طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشمسُ (الظاهرِ) أي إذا كان الفاعل اسما ظاهرا بخلافه في مجازي التأنيث المستتر فتجب معه علامة التأنيث نحو الشمسُ طلعتْ، ولا يصح أن تقول: الشمس طلعَ (نحو) قوله تعالى (قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُم) وفي آية أخرى (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ) (و) ثانيها (في الحقيقيِّ المنفصلِ) عن عامله بغير إلا نحو (حَضَرَتِ القاضيَ امرأةٌ) ويجوز حضرَ، وأما المتصل في الحقيقي التأنيث فتجب فيه التاء نحو حضرت امرأةٌ القاضيَ (و) ثالثها في الفاعل الحقيقي (المتَّصلِ في بابِ نِعْمَ وبِئْسَ نحوُ نِعْمَتِ المرأةُ هندُ) فإنه يجوز في نِعْمَ وبِئْسَ الوجهان رغم عدم الانفصال فيهما، فتقول: نِعْمَتِ المرأةُ هندُ، ويجوز: نِعْمَ المرأةُ هندُ، وبِئْسَتِ المرأةُ ليلى، وبِئْسَ المرأةُ ليلى، وأراد ببابهما ما حمل من الألفاظ عليهما نحو: سَاء فإنه في معنى بِئْسَ تقول: سَاءَ الرجلُ زيدٌ، وساءَت المرأةُ ليلى، ويجوز: ساءَ المرأةُ ليلى بمعنى بِئْسَ.

(وفي الجمعِ نحو: قَالَتِ الْأَعْرَابُ إلا جمعَي التصحيح فكمفرَدَيْهما نحو: قامَ الزيدونَ، وقامتِ الهنداتُ) يقصد أن الفاعل إذا كان جمع تكسير سواء أكان لمذكر أو لمؤنث فيجوز في فعله الوجهان، نحو: جاءَ الرجال، وجاءت الرجال، وجاءَ العذارى، وجاءت العذارى، ومنه قوله تعالى: قالت الأعراب، وأما إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما فكمفرديهما فتقول: قامَ الزيدونَ بالتذكير لا غير كما تقول: جاءَ زيدٌ، وقامتِ الهنداتُ بالتأنيث لا غير كما تقول:قامت هندُ.

(وإنما امتنعَ في النثرِ: ما قامتْ إلا هندُ؛ لأنَّ الفاعلَ مذكرٌ محذوفٌ) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو قد مرَّ أن الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان نحو: حضرتِ القاضيَ امرأةٌ، فلمَ منعَ النحاة التأنيث في: ما قامتْ إلا هندُ مع وجود الفصل ؟ والجواب: إنما منعوا ما قامتْ إلا هندُ وأوجبوا أن يقال: ما قامَ إلا هندُ؛ لأن الفاعل في الحقيقية مذكر محذوف والتقدير: ما قامَ أحدٌ إلا هندُ، ولكن الامتناع خاص في النثر أما في الشعر فيجوز التأنيث كقول الشاعر: مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ... في حربِنا إلا بناتُ العَمِّ، أما في النثر فيجب أن نقول ما برِئ إلا بناتُ العم، لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما برئ أحدٌ إلا بناتُ العمِّ، وهذا هو الموطن الأول من مواطن حذف الفاعل، وأشار إلى بقية المواطن بقوله (كحذفِهِ) أي الفاعل (في نحوِ: أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) أي في المصدر العامل عمل فعله وهو إطعام فقد نصب مفعولا به وهو يتيما وفاعله محذوف تقديره إطعامُهُ (و) كقوله تعالى (قُضِيَ الْأَمْرُ) أي في نائب الفاعل والأصل: قَضَى اللهُ الأمرَ (و) كقوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) أي في فاعل أَفْعِلْ للتعجب والتقدير أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ بِهِمْ، فالباء حرف جر زائد: وهم في محل رفع فاعل.

(ويمتنعُ في غَيْرِهِنَّ) أي يمتنع حذف الفاعل في غير هذه المواطن الأربعة.

الدرس الثاني والثلاثون

تقديم الفاعل على المفعول به

قد ذكرنا أن الأصل أن يقع الفاعل بعد الفعل مباشرة فيتقدم على المفعول به، وهو إما أن يكون واجبا أو ممتنعا أو جائزا.

أولا: التقديم الواجب وذلك في حالتين:

1- إذا كانَ الفاعلُ ضميرا متصلا بالفعل، مثل: أكرمتُ زيدًا، إذْ لو أخرنا الفاعلَ فقلنا: أكرمَ زيدًا أنا، لانفصلَ الضميرُ مع إمكان اتصاله، وذلك لا يجوزُ.

2- إذا حصل بتأخير الفاعل التباسه بالمفعول به، مثل: أكرمَ موسى عيسى، فموسى هو: الفاعل وجوبا، وعيسى هو: المفعول به؛ لأن ضمة الفاعل وفتحة المفعول مقدرتان، لذلك أوجبوا أن يكون الفاعل هو الأول خشية الالتباس.

أما إذا دلت قرينة لفظية أو معنوية على تعيين أحدهما فالتقديم والتأخير جائزان.

مثال القرينة اللفظية: أكرمتْ موسى ليلى، فتاء التأنيث دلت على أن الفاعل هي ليلى ولذلك جاز التأخير.

ومثال القرينة المعنوية: أرضعَتِ الصغرى الكبرى، فالقرينة المعنوية وهي أن الكبيرة هي التي ترضع الصغيرة دلت على أن الفاعل هي الكبرى، ولذلك جاز التأخير.

ثانيا: التقديم الممتنع وذلك في حالتين أيضا:

1- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، مثل: أكرمَ زيدًا أخوه، إذْ لو قدمنا الفاعل فقلنا: أكرمَ أخوه زيدًا، لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبةً وهذا غير جائز.

2- أن يكون المفعول به ضميرا متصلا بالفعل، مثل: أكرمنِي أخوكَ، إذْ لو قدمنا الفاعل فقلنا: أكرمَ أخوكَ إيَّايَ، لانفصلَ الضميرُ مع إمكان اتصاله، وذلك لا يجوزُ.

ثالثا: التقديم الجائز وهو: ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، تقول: أكرمَ زيدٌ عمرًا، وأكرمَ عمرًا زيدٌ.

تقديم المفعول به على الفعل والفاعل

يجوز تقديم المفعول به على الفعل وفاعله، مثل زيدًا أكرمتُ، ومنه قوله تعالى: (فَرِيقًا هَدَى) ففريقًا: مفعول به منصوب مقدم على عامله، هدى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على الله.

وقد يكون هذا التقديم واجبًا وذلك إذا كان المفعول به اسما له الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

تقول: مَنْ ضربْتَ ؟ والجواب: ضربتُ زيدًا، فمَنْ: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.

وقال تعالى: (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) أيًّا: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم، ما:زائدة،تدعوا: فعل الشرط مجزوم والواو فاعل، الفاء:رابطة، له: جار ومجرور خبر مقدم، الأسماء: مبتدأ، الحسنى: نعت،والجملة في محل جزم.

فاعل نِعْمَ وبِئْسَ

نِعْمَ وبِئْسَ: فعلان جامدان الأول للمدح والثاني للذم، تقول: نِعْمَ القائدُ خالدٌ، فنِعْمَ: فعل ماض جامد مبني على الفتح، القائدُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، والجملة في محل رفع خبر مقدم، خالدٌ: مبتدأ مرفوع مؤخر.

وتقول: بِئْسَ التاجرُ زيدٌ، وإعرابه كما سبق، ويسمى خالد بالمخصوص بالمدح، وزيد بالمخصوص بالذم.

ويجوز أن يحذف المخصوص إذا دلَّ عليه دليل قال تعالى يمدح عبده أيوب عليه السلام: (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) ولم يقل سبحانه نِعْمَ العبدُ أيوبُ، فالمخصوص بالمدح محذوف تقديره هو، أي أيوب عليه السلام.

ويشترط في فاعل نِعْمَ وبِئْسَ أن يكون: معرفا بأل كما في الأمثلة السابقة، أو مضافا إلى معرف بأل، مثل: نِعْمَ جزاءُ المؤمنينَ الجنةُ، وبِئْسَ مثوى الكافرينَ النارُ.

وإذا وقع بعد نِعْمَ وبِئْسَ اسم نكرة وجب نصبه على أنه تمييز، ويكون الفاعل ضميرا مستترا يفسره التمييز.

مثل: نِعْمَ صاحبًا الكتابُ، فالفاعل ضمير مستتر تقديره هو أي نِعْمَ الصاحبُ صاحبًا الكتابُ.

ومثل: بِئْسَ جليسًا الكاذبُ، والفاعل ضمير مستتر تقدير هو أي بِئْسَ الجليسُ جليسًا الكاذبُ.

الدرس الثالث والثلاثون

نائب الفاعل

نائب الفاعل هو: ما حُذِفَ فَاعِلُهُ وأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ.

فمثلا يحذف الفاعل مِنْ: كَسَرَ زيدٌ البابَ، ويوضع المفعول به مكانه فتقول: كُسِرَ البابُ، وإنما يحذف الفاعل لأغراض عديدة كالجهل به أي كنت لا تعرف مَن الفاعل، وقد تكون تعلمه ولكنك تحذفه في الكلام خوفا منه أو خوفا عليه.

وما ينوب عن الفاعل يأخذ أحكام الفاعل السابقة وهي:

1- الرفع، فتصيره مرفوعا بعد أن كانَ منصوبا.

2- وجوب تأخره عن فعله،وإذا قلتَ: البابُ كُسِرَ، لم يكن الباب نائب فاعل بل مبتدأ،وكان نائب الفاعل ضميرا مستترا.

3- لا تلحق عامله علامة تثنية ولا جمع، فلا يقال: كُسِرا البابانِ، بل كُسِرَ، ولا يقال: ضُرِبُوا العاملونَ، بل ضُرِبَ.

4- تلحق عامله علامة تأنيث إذا كان مؤنثا، فتقول في أَلَّفَ زيدٌ رِسالةً: أُلِّفَتْ رِسالةٌ، وفي وَجَدَتِ المرأةُ دِرهمًا: وُجِدَ دِرهمٌ.

5- الأصل أن يلي عامله، وقد يتأخر نحو: فُتِحَ اليومَ البابُ.

ما يجب عند حذف الفاعل

أولا: تغيير صورة الفعل، حسب الخطوات التالية:

1- إذا كانَ الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره، تقول في كَتَبَ، كُتِبَ، وفي هَذَّبَ: هُذِّبَ.

2- إذا كان الفعل مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره، تقول في يَكْتُبُ: يُكْتَبُ، وفي: يُقَاتِلُ: يُقَاتَلُ.

3- إذا كان أول الفعل همزة وصل ضم ثالثه مع أوله، تقول في اقْتَصَدَ: اُقْتُصِدَ، وفي: اسْتَخْرَجَ: اُسْتُخْرِجَ.

4- إذا كان أول الفعل تاء زائدة ضم الحرف الثاني مع أوله، تقول في تَعَلَّمَ: تُعُلِّمَ، وفي تَقَرَّبَ: تُقُرِّبَ.

5- إذا كان الفعل الماضي ثلاثيا أجوف (أي معتل الوسط) مثل: قالَ وبَاعَ وخَافَ، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أ- كسر الحرف الأول، فينقلب حرف العلة ياء، فتقول في قَالَ: قِيلَ، وفي بَاعَ: بِيعَ، وفي خَافَ: خِيفَ.

ب- ضم الحرف الأول، فينقلب حرف العلة واوا، فتقول في قَالَ: قُولَ، وفي بَاعَ: بُوعَ، وفي خَافَ، خُوفَ.

ج- الإشمام ومعناه هنا: النطق بحركة صوتية تجمع بين ضمة قصيرة تليها كسرة طويلة على التوالي السريع.

وهو يظهر في اللفظ دون الكتابة، فتنطق قال هكذا: قُـــِيلَ، جزء قليل من ضمة يعقبه جزء كبير من الكسرة فياء.

واللغة الأفصح هي: الأولى، ثم الثالثة، وأضعفها هي الثانية.

وبالإشمام قرأ الكسائي، وابن عامر في رواية هشام عنه (قيل- وغيض) في قوله تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ).

ثانيا: إقامة شيء مقام الفاعل، بحسب الخطوات التالية:

1- إذا وجد مفعول به فهو نائب الفاعل.

فإذا كان الفعل متعديا إلى مفعول به واحد فهو نائب الفاعل تقول في: فَتَحَ زيدٌ البابَ: فُتِحَ البابُ.

وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فنائب الفاعل هو المفعول الأول، ويبقى الثاني منصوبا، تقول في أَعطيتُ الفقيرَ درهمًا: أُعْطِيَ الفقيرُ درهمًا.

وإذا كان الفعل متعديا إلى ثلاثة مفاعيل فنائب الفاعل هو الأول ويبقى ما عداه منصوبا، تقول في أخبرتُ زيدًا القطارَ قادمًا: أُخْبِرَ زيدٌ القطارَ قادمًا.

2- إذا لم يوجد مفعول به ناب عن الفاعل: الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر.

مثل: أُعْتُكِفَ يومُ الخميسِ، وسُوفِرَ إلى بغدادَ، وانطُلِقَ انطِلاقٌ سريعٌ.

ويشترط فيها جميعا شرطان: التصرفُ، والاختصاصُ.

أ- فالمتصرف من الظروف هو: ما يخرج من النصب على الظرفية، والجر بمِن إلى التأثر بالعوامل المختلفة.

كيوم وشهر، تقول: ذهبَ زيدٌ اليومَ، فتنصبه على الظرفية، وتقول: اليومُ جميلٌ، فترفعه على الابتداء، وتقول: إنَّ اليومَ جميلٌ، فتنصبه على أنه اسم إنَّ، وتقول: سأزوركَ في يومِ العيدِ، فتجره بفي فهو إذًا ظرف متصرف لا يلازم حالة واحدة فيصلح أن يكون نائب فاعل، بخلاف عندَ مثلا فإنها تلازم النصب على الظرفية أو الجر بمن نحو: جئتَ عنَدكَ، وجئتُ مِنْ عندِكَ، فلذلك لا تصلح أن تكون نائب فاعل.

والمختص من الظروف هو: ما اختص بنوع اختصاص كإضافة أو وصف.

نحو: يوم الخميس، أو يوم جميل، فلا يصح أن تقول: صِيمَ يومٌ.

ب- والمتصرف من الجار والمجرور هو: ما لا يلازم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، مثل: مِنْ وفي وعنْ، بخلاف غير المتصرف نحو مُنْذُ ومُذْ الملازمين لجر الاسم الدال على الزمان فقط، وربَّ الملازمة لجر النكرات فلا تصلح للنيابة.

والمختص من الجار والمجرور هو: ما اختص فيه المجرور بنوع اختصاص كإضافة أو وصف.

نحو جُلِسَ في حديقةٍ واسعةٍ، وفُرِحَ بنصرِ المسلمين، فلا يصح أن يقال: جُلِسَ في حديقةٍ أو: فُرِحَ بنصرٍ.

ج- والمتصرف مِن المصادر هو: الذي يخرج من النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: أكل، وكتابة. بخلاف سبحانَ الله، فإنه ملازم للنصب والإضافة فلا يقع نائب فاعل وهو مفعول مطلق بفعل محذوف والتقدير: أُسَبِّحُ سبحانَ اللهِ.

والمختص من المصادر هو: ما اختص بنوع اختصاص كإضافة أو وصف.

نحو: ضُرِبَ ضربُ المنتقمِ، أو ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ.

(شرح النص)

والأصلُ أَنْ يَلِيَ عامِلَهُ، وقدْ يتأَخَّرُ جوازًا نحوُ: (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ) كَمَا أتى ربَّهُ موسى على قَدَرٍ، ووجوبًا نحوُ: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) وضَرَبَنِي زيدٌ.

وقَدْ يجِبُ تأخيرُ المفعولِ كضربتُ زيدًا، وضربَ موسى عيسى، بخلافِ نحوِ: أرضَعتِ الصُغرى الكُبرى.

وقدْ يتقدمُ على العاملِ جوازًا نحوُ (فَرِيقًا هَدَى)، ووجوبًا نحوُ (أَيًّا مَا تَدْعُوا).

وإذا كانَ الفعلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فالفاعلُ إمَّا معرَّفٌ بألِ الجنسيَّةِ نحوُ: (نِعْمَ الْعَبْدُ)، أَوْ مضافٌ لما هيَ فيه نحوُ: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) أَوْ ضميرٌ مستَتِرٌ مُفَسَّرٌ بتمييزٍ مُطابقٍ للمخصوصِ نحو: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا).

بابُ النائبِ عن الفاعلِ: يُحذفُ الفاعلُ فينوبُ عنه في أحكامِهِ كلِّها مفعولٌ به، فإنْ لم يوجدْ فما اختصَّ وتصرَّفَ مِن ظرفٍ أو مجرورٍ أو مصدرٍ.

ويُضَمُّ أوَّلُ الفعلِ مطلقًا، ويُشارِكُهُ ثانِي نحوِ تُعُلِّمَ، وثالثُ نحوِ انطُلِقَ، ويُفتحُ ما قبلَ الآخرِ في المضارعِ،ويُكسرُ في الماضي. ولكَ في نحوِ قالَ وباعَ: الكسرُ مُخْلَصًا، ومُشَمًّا ضَمًّا، والضمُّ مُخْلَصًا.

....

لازلنا في الحديث عن الفاعل وأحكامه حيث قال المصنف: (والأصلُ) في الفاعل (أَنْ يَلِيَ عامِلَهُ، وقدْ يتأَخَّرُ) الفاعل ويتقدم عليه المفعول (جوازًا نحوُ) قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ) ففاعل جاء هو النذر وقد تقدم عليه المفعول به آلَ فِرعونَ، وكما في قول الشاعر يمدح عمر بن عبد العزيز رحمه الله: جاءَ الخلافةَ أَوْ كانتْ لهُ قَدَرًا (كَمَا أتى ربَّهُ موسى على قَدَرٍ) والشاهد فيه تقديم المفعول به ربَّه على الفاعل موسى، وهذا التقديم جائز لا واجب (ووجوبًا نحوُ) قوله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) فهنا اتصل بالفاعل ربه ضمير يعود على المفعول به إبراهيمَ، فلو قدم الفاعل وقال: ابتلى ربُّه إبراهيمَ، لعاد الضمير على متأخر في اللفظ، ومتأخر في الرتبة؛ لأن رتبة المفعول به متأخرة عن الفاعل، وذلك لا يجوز (و) نحو قولك (ضَرَبَنِي زيدٌ) فلو قدم الفاعل لقيل: ضربَ زيدٌ إيايَّ، وهو يقتضي فصل الضمير مع إمكان اتصاله وهو لا يجوز (وقَدْ يجِبُ تأخيرُ المفعولِ) به عن الفاعل وتقديم الفاعل عليه (كضربتُ زيدًا) إذْ لو قدم المفعول به لقيل: ضربَ زيدًا أنا، فينفصل الضمير مع إمكان اتصاله وهذا لا يجوز (و) نحو قولك (ضربَ موسى عيسى) فعيسى هو المفعول به ولا يجوز أن يكون الفاعل لأنه لا دليل هنا في اللفظ يعين الفاعل من المفعول به فوجب اعتبار المتقدم هو الفاعل والمتأخر هو المفعول به (بخلافِ نحوِ: أرضَعتِ الصُغرى الكُبرى) مما وجدت فيه قرينة تعين الفاعل من المفعول به فلا بجب فيه حينئذ اعتبار المتقدم هو الفاعل وذلك نحو: أرضعتِ الصغرى الكبرى، فالكبرى فاعل، والصغرى مفعول به، وإنما جاز ذلك رغم عدم وجود علامة لفظية لقيام قرينة معنوية وهي أن الكبيرة هي التي ترضع الصغيرة لا العكس.

(وقدْ يتقدمُ) المفعول به (على العاملِ جوازًا نحوُ) قوله تعالى (فَرِيقًا هَدَى) ففريقا: مفعول به مقدم جوازا (ووجوبًا نحوُ) قوله تعالى (أَيًّا مَا تَدْعُوا) فأيًّا: مفعول به مقدم وجوبا لأنه اسم شرط وهو له الصدارة في الكلام.

ثم ذكر هنا نعم وبئس لأن فاعلهما يشترط فيه شروط خاصة فقال: (وإذا كانَ الفعلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فالفاعلُ إمَّا معرَّفٌ بألِ الجنسيَّةِ نحوُ) قوله تعالى (نِعْمَ الْعَبْدُ) فهنا الفاعل العبد معرف بأل والمخصوص بالمدح محذوف تقديره هو أي أيوب عليه السلام (أَوْ مضافٌ لما) أي لاسم (هيَ) أي أل (فيه) أي في ذلك الاسم (نحوُ) قوله تعالى (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) فهنا الفاعل دار وهو ليس معرفا بأل ولكنه مضاف لاسم فيه أل (أَوْ ضميرٌ مستَتِرٌ مُفَسَّرٌ بتمييزٍ مُطابقٍ للمخصوصِ) وذلك نحو: نِعْمَ رجلًا زيدٌ، فالفاعل هنا ضمير مستتر تقديره هو يفسره التمييز الذي بعده، ويجب أن يتطابق التمييز مع المخصوص بالمدح أو الذم بالتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع نحو: نِعْمَ رجلًا زيدٌ، ونِعْمَ رجلينِ الزيدانِ، ونِعْمَ رجالًا الزيدونَ، وبِئْسَتْ فتاةً هندُ، وبِئْسَتْ فتاتينِ الهندانِ، وبِئْسَتْ فتياتٍ الهنداتُ (نحو) قوله تعالى (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) فالفاعل ضمير مستتر تقديره هو أي البدل.

ثم لما فرغ من الفاعل شرع في نائبه فقال: (بابُ النائبِ عن الفاعلِ) وهو: ما حُذفَ فاعلَهُ وأقيمَ هو مقامَهُ (يُحذفُ الفاعلُ فينوبُ عنه في أحكامِهِ كلِّها) من وجوب الرفع، والتأخير عن عامله، وعدم إلحاق عامله علامة تثنية أو جمع، وتأنيث العامل لتأنيثه، واتصاله بعامله أصالة (مفعولٌ بِهِ) كقولكَ في فتحَ زيدٌ البابَ: فُتِحَ البابُ (فإنْ لم يوجدْ) مفعول به (فما اختصَّ وتصرَّفَ مِن ظرفٍ أو مجرورٍ أو مصدرٍ) فهذه ثلاثة أشياء تقوم مقام المفعول به ويشترط في كل واحد منها شرطان: الاختصاص والتصرف، نحو: صِيمَ يومٌ واحدٌ، وجُلِسَ في حديقةٍ واسعةٍ، وأُسرِعَ إسراعٌ شديدٌ، والمختص هو: ما اختص بنحو وصف أو إضافة، والمتصرف هو: ما لا يلازم حالة واحدة.

(ويُضَمُّ أوَّلُ الفعلِ مطلقًا) أي ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا مجردا أو مزيدا (ويُشارِكُهُ ثانِي نحوِ تُعُلِّمَ) أي يضم الحرف الثاني مع الأول إذا كان الفعل الماضي مبدوء بتاء زائدة نحو تَعَلَّمَ تقول فيه: تُعُلِّمَ (وثالثُ نحوِ انطُلِقَ) أي يضم الحرف الثالث مع الأول إذا كان الفعل الماضي مبدوء بهمزة وصل مثل: انطَلَقَ واستَخرجَ تقول فيهما: اُنطُلِقَ، واستُخْرِجَ. (ويُفتحُ ما قبلَ الآخرِ في المضارعِ، ويُكسرُ في الماضي) نحو ضُرِبَ ويُضْرَبُ.

(ولكَ في) فاء الفعل الثلاثي المعتل العين من (نحوِ قالَ) مما عينه واو؛ لأن أصله قَوَلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (وباعَ) مما عينه ياء؛ لأن أصله بَيَعَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (الكسرُ مُخْلَصًا) فتقول: قِيلَ، وبِيعَ (ومُشَمًّا ضَمًّا) أي ويشم الكسر ضما ويظهر ذلك في اللفظ دون الكتابة (والضمُّ مُخْلَصًا) فتقول: قُولَ، وبُوعَ، وقد رتب هذه الأوجه الجائزة بحسب قوتها فأقواها الأول وأضعفها الأخير.

الدرس الرابع والثلاثون

الاشتغال

الاشتغال هو: أن يتقدمَ اسم، ويتأخر عنه عامل مشغول عن نصبه، بالعمل في ضميره أو مضاف لضميره.

توضيحه: إذا قلنا: ضربتُ زيدًا، فزيدا: مفعول به منصوب بضرب، وإذا قلنا: زيدًا ضربتُ، فزيدا: مفعول به مقدم منصوب بضرب أيضا، ولكن إذا قلنا: زيدًا ضربْتُهُ، فهنا الفعل ضربَ مشغول عن نصب زيد بالعمل في الضمير الهاء العائد على زيد فلا يمكن أن ينصب زيدا أيضا فما الذي نصبه ؟

الجواب: هو منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل الذي قبله والتقدير: ضربتُ زيدًا ضربته، فزيدًا: مفعول به منصوب بفعل محذوف وعلامة نصبه الفتحة.

فاتضح أنه لولا الهاء من ضربْتُهُ لتسلط الفعل على الاسم المتقدم ونصبه.

فأركان الاشتغال ثلاثة: مشغول وهو العامل (ضَرَبَ)، ومشغول به (الهاء)، ومشغول عنه وهو الاسم المتقدم (زيد).

وكذا لو قلنا: زيدًا ضربتُ أخاهُ، فهنا العامل ضَرَبَ اشتغل عن نصب زيد بالعمل في الأخ وهو مضاف إلى ضمير زيد.

واعلم أنه يجوز أيضا وجه آخر وهو رفع الاسم المتقدم فنقول: زيدٌ ضَربْتُهُ، وضربتُ أخاهُ، برفع زيد على أنه مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر.

أحكام الاسم المتقدم على الفعل

ما سبق من جواز نصب الاسم المتقدم على أنه مفعول به لفعل محذوف أو رفعه على أنه مبتدأ هو الأصل في باب الاشتغال ولكن قد يعرض على الجملة ما يجب معه نصب الاسم، أو رفعه من غير جواز وجه ثان، وذلك على التفصيل الآتي:

أولا: وجوب النصب.

وذلك إذا وقع قبل الاسم المتقدم أداةٌ خاصة بالأفعال كأداة الشرط.

مثل: إنْ زيدًا رأيتَهُ فأَكْرِمْهُ، فزيدا: مفعول به لفعل محذوف هو فعل الشرط، ولا يجوز رفعه على الابتداء؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على الأسماء.

ثانيا: وجوب الرفع.

وذلك إذا وقع قبل الاسم المتقدم أداة خاصة بالأسماء مثل: إذا الفجائية.

تقول: خرجتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرٌو، فزيد مبتدأ والجملة بعده خبر، ولا يجوز نصبه لأن النصب على تقدير فعل قبله، وإذا الفجائية لا تدخل على الأفعال.

ثالثا: ترجيح النصب، وذلك في ثلاث حالات:

1- أن يقع بعد الاسم المتقدم فعل دال على الطلب كالأمر والنهي والدعاء.

مثل: زيدًا أكرِمْهُ، عمرًا لا تطرُدْهُ، اللهُمَّ عبدَكَ ارحمْهُ، فهنا يترجح نصب الاسم المتقدم؛ لأن الرفع يقتضي أن يكون الاسم المتقدم مبتدأ وأن الجملة بعده خبر، والإخبار بالجملة الطلبية- وإن كان جائزا- قليل؛ لأن الإخبار بها خلاف الأصل لكونها لا تحتمل الصدق والكذب.

2- أن يقترن بالاسم المتقدم أداةٌ الغالب عليها أن تدخل على الأفعال كهمزة الاستفهام.

مثل: أزيدًا رأيتُهُ، فهنا يترجح النصب؛ لأن الغالب في همزة الاستفهام أن تدخل على الأفعال ونصب الاسم المتقدم يقتضي وجود فعل محذوف قبله.

3- أن يكون الاسم المتقدم مقترنا بحرف عطف مسبوق بجملة فعلية.

مثل: ضربتُ زيدًا وعمرًا أكرمتُهُ، فَنَصْبُ عمرو بفعل محذوف يقتضي أن تكون الجملة فعلية، فتكون معطوفة على الجملة الفعلية التي قبلها وهما متناسبتان، والتقدير ضربتُ زيدًا وأكرمتُ عمرًا، وأما رفع عمرو فيقتضي أن تكون الجملة الثانية اسمية معطوفة على جملة فعلية وهما غير متناسبتين.

رابعا: استواء الرفع والنصب بلا رجحان.

وذلك إذا وقع الاسم المتقدم بعد حرف عطف مسبوق بجملة فعلية وقعت خبرا لاسم قبلها.

مثل: زيدٌ قامَ أبوه وخالدٌ أكرمتُهُ، فهنا خالد وقع بعد حرف عطف مسبوق بجملة فعلية وهي قام أبوه وقعت خبرا لمبتدأ قبلها وهو زيد، فيجوز فيه النصب والرفع على السواء.

فإذا قلت: وخالدًا أكرمتُهُ، كان منصوبا بفعل محذوف فصارت الجملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية المتقدمة،والتقدير: زيدٌ قامَ أبوه وأكرمتُ خالدًا، فجملة أكرمت خالدا معطوفة على جملة قامَ أبوه.

وإذا قلتَ: وخالدٌ أكرمتَهُ، صارت الجملة اسمية معطوفة على جملة زيدٌ قامَ أبوهُ، لأنها ككل جملة اسمية لكونها مصدرة باسم.

خامسا: ترجيح الرفع.

وذلك فيما عدا ما تقدم لأن الأصل في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء حيث لا مقتضي لغيره، ولأن الرفع لا نحتاج معه إلى التقدير بخلاف النصب فهو يحوجنا إلى تقدير فعل.

نحو: زيدٌ ضربتُه، وهذا أرجح مِنْ: زيدًا ضربتُه.

(شرح النص)

بابُ الاشتغالِ: يجوزُ في نحوِ: زيدًا ضربْتُهُ، أوْ ضربْتُ أخاهُ، أو مررْتُ به، رفعُ زيدٍ بالابتداءِ فالجملةُ بعدَهُ خبرٌ، ونصبُهُ بإضمارِ: ضربْتُ، وأَهنْتُ، وجاوزْتُ واجبةَ الحذفِ، فلا موضعَ للجملةِ بعدَهُ.

وَيترجَّحُ النصبُ في نحوِ: زيدًا اضربْهُ للطلبِ، ونحوُ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَأَوَّلٌ.

وفي نحوِ: (وَالْأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ) للتناسِبِ، ونحوِ (أَبَشَرًا مِنَّا واحِدًا نَتَّبِعُهُ)، وما زيدًا رأيْتُهُ، لغلَبَةِ الفعلِ.

ويجبُ في نحوِ: إنْ زيدًا لَقِيتَهُ فأكرِمْهُ، وهَلَّا زيدًا أكرمْتَهُ، لوجوبِهِ، ويجبُ الرفعُ في نحوِ: خرجتُ فإذا زيدٌ يضرِبُهُ عمرٌو، لامتناعِهِ، ويستوِيانِ في نحوِ:زيدٌ قامَ أبوهُ وعمرٌو أكرمْتُهُ،لِلتَّكافُؤِ،وليسَ مِنْهُ:(وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)، وأزيدٌ ذُهِبَ بهِ.

....

شرع المصنف يتحدث عن باب جديد من أبواب النحو وهو باب الاشتغال، ومناسبة ذكر هذا الباب في المرفوعات هو أن الاسم المتقدم في نحو: زيد ضربتُه، يجوز فيه الرفع على الابتداء، فناسب ذكره مع المرفوعات (بابُ الاشتغالِ) أي هذا باب الاشتغال ولم يحده المصنف ولكن ذكر له بعض الأمثلة التي تعين على فهمه فقال: (يجوزُ في نحوِ: زيدًا ضربْتُهُ) من كل اسم تأخر عنه فعل مشغول عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره (أوْ) زيدًا (ضربْتُ أخاهُ) من كل اسم تأخر عنه فعل مشغول عن نصب ذلك الاسم بنصب اسم آخر مضاف إلى ضمير يعود على الاسم المتقدم (أو مررْتُ به) هو كالحالة الأولى أعني أن يتقدم اسم يليه فعل مشغول عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره، ولكن ضميره هنا قد جر بالباء، والجار والمجرور في محل نصب مفعول به، فلا فرق بين أن يتعدى الفعل المشغول بنفسه نحو: ضربته، أو يتعدى بواسطة حرف جر نحو: مررتُ به (رفعُ زيدٍ بالابتداءِ فالجملةُ بعدَهُ خبرٌ) في الأمثلة الثلاثة (ونصبُهُ بإضمارِ) فعل موافق للفعل المذكور إما في لفظه أو في معناه نحو (ضربْتُ) هذا هو المضمر في المثال الأول وهو: زيدًا ضرَبْتُهُ، فزيدًا مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره ضربتُ، وضربتُهُ فعل وفاعل ومفعول به، وهذه الجملة مفسِّرة للفعل المحذوف قبل زيد ولهذا لا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن الجملة متى ما وقعت مفسرة لا يكون لها محل (وأَهنْتُ) هذا هو المضمر في المثال الثاني وهو: زيدًا ضربْتُ أخاهُ، فزيدا مفعول به منصوب بأهنتُ المحذوف، وإنما لم نقدره من اللفظ وهو ضربتُ؛ لأنه سيكون المعنى ضربْتُ زيدًا ضربْتُ أخاهُ وهو خلاف الواقع فإنَّ زيدًا لم يُضرب بل المضروب أخوه، فنحتاج إلى تقدير فعل بمعناه، والتقدير: أهنتُ زيدًا ضربتُ أخاهُ، لأنك حين تضرب أخا زيد تكون قد أهنت زيدًا بحسب العرف (وجاوزْتُ) هذا هو المضمر في المثال الثالث ونقدره بمعنى الفعل المذكور لا بلفظه لأنه فعل لازم لا ينصب المفعول به بنفسه، فيكون التقدير: جاوزتُ زيدًا مررتُ بهِ، وتكون هذه الأفعال المقدرة (واجبةَ الحذفِ) لأن المذكور عوضٌ عن المقدر فلا معنى لأن يجمع بينهما في: ضربْتُ زيدًا ضربْتُهُ (فلا موضعَ للجملةِ بعدَهُ) لأنها تفسيرية.

ثم أخذ يبين متى يتعين النصب أو الرفع أو يترجح النصب أو يستويان فقال: (وَيترجَّحُ النصبُ) على الرفع (في نحوِ: زيدًا اضربْهُ) أو لا تضربْه مما كان الفعل المشغول فيه ذا طلب، وإنما ترجح النصب (للطلبِ) فإن الرفع يقتضي الإخبار

بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف الأصل، بل قد منعه بعضهم (ونحوُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما مُتَأَوَّلٌ) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو: كيف ترجحون النصب وقد جاء القرآن بخلافه في قول الله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما) فقد تقدم اسم وهو السارق وتأخر عنه فعل طلبي وهو اقطعوا مشغول عن نصب السارق بالعمل في اسم مضاف إلى ضمير ذلك الاسم وهو أيديهما، فما هو جوابكم ؟ قلنا: هذا متأول على أن جملة فاقطعوا ليست هي الخبر بل الخبر محذوف تقديره: مما يُتلى عليكم حكمُ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، فمما : جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره كائن، فلا تكون الآية من باب الاشتغال من أصله؛ لأن شرط الاشتغال هو: أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم المتقدم، وهنا لا يتأتى لـ فاقطعوا أن يعمل في السارق لأنه ليس اسما منفردا بل هو جزء جملة من مبتدأ وخبر فتأمل (وفي نحوِ: وَالْأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ للتناسِبِ) هذا هو الموضع الثاني مما يترجح فيه النصب وهو أن يكون الاسم المتقدم مقترنا بحرف عطف مسبوق بجملة فعلية كقوله تعالى: (خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ) فالأنعامَ: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: خلقَ الأنعامَ، وإنما ترجح النصب هنا لأنه يكون من باب عطف جملة فعلية على مثلها، والتقدير: خلق الإنسانَ مِن نطفةٍ.. وخلقَ الأنعامَ، ولو رفع الأنعام لكان من باب عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهما غير متناسبتين (ونحوِ أَبَشَرًا مِنَّا واحِدًا نَتَّبِعُهُ، وما زيدًا رأيْتُهُ، لغلَبَةِ الفعلِ) هذا هو الموضع الثالث مما يترجح فيه النصب وهو أن يكون الاسم المتقدم مسبوقا بأداة يقع بعدها فعل غالبا، مثل همزة الاستفهام كقوله تعالى: (أَبَشَرًا مِنَّا واحِدًا نَتَّبِعُهُ) فبشرا: مفعول به منصوب بفعل محذوف والتقدير: أنتبع بشرا منا واحدا، ومثل ما النافية كقولك: ما زيدًا رأيتُهُ، فزيدًا: مفعول به منصوب بفعل محذوف والتقدير: ما رأيتُ زيدًا.

(ويجبُ) النصب (في نحوِ: إنْ زيدًا لَقِيتَهُ فأكرِمْهُ، وهَلَّا زيدًا أكرمْتَهُ) مما وقع فيه الاسم المتقدم بعد أداة مختصة بالفعل، مثل أداة الشرط، تقول: إنْ زيدًا لَقِيتَهُ فأكرِمْهُ، والتقدير: إن لقيت زيدًا، ومثل: أداة التحضيض، تقول: هَلَّا زيدًا أكرمْتَهُ، والتقدير هَلَّا أكرمتَ زيدا، وقوله (لوجوبِهِ) أي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الأدوات (ويجبُ الرفعُ في نحوِ: خرجتُ فإذا زيدٌ يضرِبُهُ عمرٌو) مما وقع فيه الاسم المتقدم بعد أداة مختصة بالأسماء مثل إذا الفجائية فلو نصبنا زيدا في المثال لاقتضى أن يسبقه فعل وهو هنا ممتنع ولهذا قال: (لامتناعِهِ) أي لامتناع وقوع الفعل بعد إذا الفجائية (ويستوِيانِ) أي النصب والرفع (في نحوِ: زيدٌ قامَ أبوهُ وعمرٌو أكرمْتُهُ) مما كان الاسم المتقدم مقترنا بحرف عطف مسبوق بجملة فعلية وقعت خبرا لاسم قبلها فرفع عمرو يقتضي عطف الجملة الاسمية على جملة زيد قامَ أبوه، ونصبه يقتضي عطف الجملة الفعلية على جملة قام أبوه وإنما جاز الوجهان (لِلتَّكافُؤِ) الحاصل على كلا التقديرين (وليسَ مِنْهُ) أي من باب الاشتغال قوله تعالى (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) لعدم صحة تسلط العامل فعلوه على ما قبله - كما هو شرط هذا الباب- لاقتضائه فساد المعنى، فإنه لو تسلط لكان التقدير: فعلوا كل شيءٍ في الزبر، وهي صحائف أعمالهم أي أنهم فعلوا كل ما أرادوه في صحائف الأعمال كأن كتبوا بها أو مزقوها وهذا باطل لأن المقصود هو أن كل أفعالهم مدونة في الزبر ففعلوه صفة للشيء وخبر كل هو في الزبر (و) كذا ليس منه (أزيدٌ ذُهِبَ بِهِ) لعدم صحة تسلط العامل ذُهِبَ على ما قبله؛ لأنه فعل لازم مبني للمجهول فلا يمكن أن يعمل النصب في زيد ليكون من باب الاشتغال، بل زيدٌ مبتدأ والجملة بعده خبر.

الدرس الخامس والثلاثون

التنازع

التنازع هو: أن يتقدمَ عاملان فأكثر، ويتأخر عنهما معمول واحد فأكثر، ويكون كل متقدم طالبا لذلك المتأخر.

مثل: قامَ وقعدَ زيدٌ، فهنا كل فعل يطلب فاعلا ويوجد اسم مرفوع واحد، فهل زيد فاعل قام أو هو فاعل قعد ؟

والجواب: يجوز الأمران، فلك أن تجعل زيدا فاعل قام، وحينئذ يكون فاعل قعدَ ضميرا مستترا تقديره هو، فكأنكَ قلتَ: قامَ زيدٌ وقعدَ، ولك أن تجعل زيدا فاعل قعدَ، وحينئذ يكون فاعل قامَ ضميرا مستترا تقديره هو.

ومثل: ضربَ وأهانَ زيدٌ عمرًا، فهنا عندنا عاملان: ضربَ،وأهانَ، كلٌّ منهما يطلب فاعلا ومفعولا به،وهما: زيد وعمرو.

ومثل: مررتُ والتقيتُ بزيدٍ، فكل منهما يطلب الجار والمجرور ليتمم معناه.

وقد يكون مطلب العامل الأول غير مطلب الثاني كأن يطلب الأول مرفوعا ويطلب الثاني منصوبا.

مثل: ضربْتُ وضربني زيدٌ، فضربتُ يطلب زيدا ليكون مفعوله، وضربني يطلبه ليكون فاعله.

قاعدة باب التنازع

والقاعدة في هذا الباب هي: (إذا أعملنا العامل الأول وجب أن نعوض الثاني بضمير في حالة الرفع والنصب والجر، وإذا أعملنا العامل الثاني وجب أن نعوض الأول بضمير في حالة الرفع فقط، وأما في حالة النصب والجر فيحذف الضمير).

أولا: إعمال الأول:

أ- في حالة الرفع:

1 – قامَ وقعدَ زيدٌ، فهنا – بحسب تقديرنا– زيد فاعل قام، وأعطينا قعد ضميرا مستترا في محل رفع فاعل.

2– قامَ وقعدا الزيدانِ، فهنا الزيدانِ فاعل قام، وأعطينا قعد ضمير التثنية الفاعل فكأننا قلنا: قامَ الزيدانِ وقعدا.

3– قامَ وقعدوا الزيدونَ، فهنا الزيدونَ فاعل قام، وأعطينا قعد ضمير الجمع الفاعل، فكأننا قلنا: قامَ الزيدونَ وقعدوا.

ب- في حالة النصب:

1 – قرأتُ وحفظتُهُ الدرسَ،فهنا الدرس مفعول قرأ، وأعطينا حفظ ضمير المفعول به، فكأننا قلنا: قرأتُ الدرسَ وحفظتُهُ.

2– قرأتُ وحفظتهما الدرسينِ، فالدرسين مفعول قرأ، وأعطينا حفظ ضمير المفعول به، فكأننا قلنا: قرأتُ الدرسينِ وحفظتُهما.

3– قرأتُ وحفظتها الدروسَ، فالدروسَ مفعول قرأ، وأعطينا حفظ ضمير المفعول به، فكأننا قلنا: قرأتُ الدروسَ وحفظتُهَا.

ج- في حالة الجر:

1-أنستُ وفرحتُ بالضيفِ به، فهنا بالضيف متعلقان بأنس، وعوضنا فرح بالضمير المجرور، فكأننا قلنا: أنستُ بالضيفِ وفرحتُ به.

2- أنستُ وفرحتُ بالضيفينِ بهما، فهنا بالضيفينِ متعلقان بأنس، وعوضنا فرح بالضمير المجرور، فكأننا قلنا: أنستُ بالضيفينِ وفرحتُ بهما.

3- أنستُ وفرحتُ بالضيوفِ بهم، فهنا بالضيوف متعلقان بأنس، وعوضنا فرح بالضمير المجرور، فكأننا قلنا: أنستُ بالضيوفِ وفرحتُ بهم.

ثانيا: إعمال الثاني:

أ- في حالة الرفع:

1- قامَ وقعدَ زيدٌ، فهنا – بحسب تقديرنا- زيد فاعل قعدَ، وأعطينا قامَ ضميرا مستترا في محل رفع فاعل.

2- قاما وقعدَ الزيدانِ، فهنا الزيدان فاعل قعد، وأعطينا قام ضمير التثنية الفاعل.

3- قاموا وقعدَ الزيدونَ، فهنا الزيدونَ فاعل قعد، وأعطينا قام ضمير الجمع الفاعل.

ب- في حالة النصب:

1- قرأتُ وحفظتُ الدرسَ، فهنا الدرسَ مفعول حفظَ، ولم نعط قرأ الضمير المنصوب بل حذفناه من اللفظ.

2- قرأتُ وحفظتُ الدرسينِ، فالدرسينِ مفعول حفظَ، ولم نعط قرأ الضمير المنصوب بل حذفناه من اللفظ.

3- قرأتُ وحفظتُ الدروسَ، فالدروسَ مفعول حفظَ، ولم نعط قرأ الضمير المنصوب بل حذفناه من اللفظ.

ج- في حالة الجر:

1- أنستُ وفرحتُ بالضيفِ، فهنا بالضيف متعلقان بفرح، ولم نعط أنس الضمير المجرور بل حذفناه من اللفظ.

2- أنستُ وفرحتُ بالضيفينِ، فهنا بالضيفينِ متعلقان بفرح، ولم نعط أنس الضمير المجرور بل حذفناه من اللفظ.

3- أنستُ وفرحتُ بالضيوفِ، فهنا بالضيوفِ متعلقان بفرح، ولم نعط أنس الضمير المجرور بل حذفناه من اللفظ.

فاتضح أنه عند إعمال الأول يعوض الثاني بكل ما يحتاجه، وعند إعمال الثاني يعوض الأول في حالة الرفع فقط.

(شرح النص)

بابُ التنازعِ: يجوزُ في نحوِ: ضربَنِي وضربْتُ زيدًا، إعمالُ الأول – واختاره الكوفيونَ- فيضمرُ في الثاني كلَّ ما يَحْتَاجُهُ، أوِ الثاني – واختاره البصريونَ- فيضمر في الأول مرفوعُهُ فقط، نحوُ: جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ.

وليسَ منهُ: كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ، لفسادِ المعنى.

....

بعد أن فرغ من المبحث الأول الذي له علاقة بالمرفوعات أعني باب الاشتغال، شرع في المبحث الثاني وهو باب التنازع، وعلاقة هذا الباب بالمرفوعات هي: أن المعمول المتنازع فيه بين العاملين قد يكون فاعلا كما في قامَ وقعدَ زيدٌ، كما قد يكون غيره فذكره مع المرفوعات (بابُ التنازعِ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا، ولم يعرفه المصنف وقد سبق بيانه (يجوزُ في نحوِ: ضربَنِي وضربْتُ زيدًا) مما تسلط فيه عاملان على معمول واحد (إعمالُ الأول) وهو في المثال ضربني، وحينئذ نقول: ضربَني وضربتُهُ زيدٌ، فكأنك قلتَ: ضربني زيدٌ وضربْتُهُ (واختاره الكوفيونَ) أي رجحوا إعمال العامل الأول على إعمال العامل الثاني لأنه الأسبق، وإذا أعملت العامل الأول (فيضمرُ في الثاني) أي يجب أن يؤتى مع الثاني بضمير يعود على الاسم المتنازع فيه (كلُّ ما يَحْتَاجُهُ) سواء أكان ما يحتاجه العامل الثاني هو المرفوع بأن يطلب فاعلا أو نائب فاعل، أو المنصوب بأن يطلب مفعولا به، أو المجرور بأن يطلب اسما مجرورا، مثل: قامَ وقعدا الرجلانِ، فأضمر في الثاني وهو قعد الضمير المرفوع وهو ألف التثنية، ومثل: أكرمتُ واحترمتُهُ زيدًا، فأضمر في الثاني وهو احترم الضمير المنصوب وهو الهاء، ومثل: آمنتُ واستعنتُ باللهِ بهِ، فأضمر في الثاني وهو استعان الضمير المجرور (أوِ) إعمال العامل (الثاني) في الاسم المتنازع فيه (و) هذا الوجه (اختاره البصريونَ) لأنه الأقرب للمعمول والألصق به، وهذا الخلاف هو في الأرجح والمختار أما جواز كلا الوجهين فمحل اتفاق بينهما، وإذا أعملت الثاني (فيضمر في الأول مرفوعُهُ فقط) أي يذكر معه الضمير في حالة الرفع بأن كان العامل يحتاج فاعلا أو نائبه دون المنصوب والمجرور فتقول: قاما وقعدَ الرجلانِ، ولا تقل في: أكرمتُ واحترمتُ زيدًا، أكرمتُهُ واحترمتُ زيدا؛ فإنه لا يصح؛ لأن الضمير هنا منصوب فلا يضمر، ولا تقل في: آمنتُ واستعنتُ باللهِ، آمنتُ بهِ واستعنتُ باللهِ؛ لأن الضمير هنا مجرور فلا يضمر (نحوُ: جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ) هذا جزء من بيت شعر لفظه: جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِي... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ، الجفاء هو: ترك المودة، الأخلَّاء هم: الأصدقاء، مفرده خليل، والمعنى هو: تركَ أصدقائي مودتي وهجروني، ولم أترك مودتهم فإنني مهمل وتارك لغير الخلق الجميل من صديقي فهو لا يقابلهم بمثل ما قابلوه به، ويعرض عن كل أخلاقهم السيئة، والشاهد في قوله: جَفَوْنِي ولمْ أجفُ الأَخلَّاء، حيث يطلب جفوني الأخلاء ليكون فاعله، ويطلبه أجف ليكون مفعوله، وهنا أعمل الثاني بدليل

نصب الأخلاء وذكر ضمير الفاعل الواو مع الفعل الأول، فإنه لا يقال جفوني الإخلاءُ بل جفاني الإخلاءُ لما تقدم من أن الفاعل لا يلحقه ضمير تثنية أو جمع، ولو أعمل الشاعر الأول لقال: جفاني ولم أجفُ الإخلاءُ فافهم.

(وليسَ منهُ) أي من التنازع، قول امرئ القيس: وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ.. (كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ) لأن من شرط التنازع هو توجه العاملين إلى معمول واحد مع صحة المعنى، أما إذا كان في توجهِهما إليه ما يقتضي فساد المعنى فلا يكون حينئذ من التنازعِ، ولكي يتضح المراد من البيت نقول: لو: حرف شرط غير جازم يدل على امتناع لامتناع مثل: لو جاءَ زيدٌ أكرمتُه، فالإكرام منتف لأن المجيء منتف، ما أسعى: ما هذه مصدرية تنسبك مع ما بعدها بمصدر والتقدير: سَعْيِي، وخبر أَنَّ محذوف تقديره حاصل، لأدنى معيشة: أي عيشة كفاف ليس فيها طلب للمجد والمعالي، كفاني: جواب لو، ولم أطلب: هو معطوف على كفاني وفاعله مستتر تقديره أنا ومفعوله محذوف تقديره الملك كما يدل عليه كلامه، قليلٌ: فاعل كفاني، والمعنى هو: لو أنَّ سعيي لأدنى معيشةٍ حاصلٌ كفاني- حينئذ- قليل من المال ولم أطلب الملكَ، فهو يريد أن يقول: إنه لم يسع للمعيشة القليلة كي يكفيه القليل من المال ولا يسعى للملك والمجد، فإذا علم هذا فهنا قد ظنَّ قومٌ توجّه عاملين وهما: كفاني، وأطلب، إلى معمول واحد، وهو قليل، فكفاني يطلبه فاعلا له وأطلب يطلبه مفعولا له، فيكون من باب التنازع وقد أعمل العامل الأول وهو كفاني بدليل رفع قليل، هذا ما قد ظن وليس بصحيح؛ لأن المعنى يفسد لو توجه الفعلين إلى قليل فإنَّ المعنى سيكون: لو أن سعيي لأدنى معيشة حاصل كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال، وهذا تناقض ظاهر فكيف يقول إنه يطلب قليلا من المال وقد نفاه من قبل، فثبت أن ما هنا ليس من باب التنازع وأن الفعل أطلب متوجّه إلى مفعول به محذوف تقديره: ولم أطلب الملك، وبغير هذا يفسد المعنى ولهذا قال: (لفسادِ المعنى) عند توجه العاملين كفاني ولم أجف إلى قليل، والخلاصة هي: أنه لو توجه العاملين كفاني ولم أجف إلى قليل لزم اجتماع النقيضين وهو باطل.

الدرس السادس والثلاثون

منصوبات الأسماء- المفعول به

المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل. مثل: أكلَ زيدٌ الطعامَ.

والمراد بوقوع فعل الفاعل على المفعول به هو: ارتباطُهُ به بحيث لا يُتعقَّلُ الفعل بدون المفعول به.

فمثلا في قولنا: أكلَ زيدٌ الطعامَ، لا يتعقل الأكل ولا يتصور من غير وجود شيء وقع عليه الأكل وهو الطعامَ.

وفي قولنا: ضربَ زيدٌ عمرًا، لا يتعقل الضرب من غير وجود ذات وقع عليها الضرب.

وإنما فسِّر بذلك دفعا لإشكال هو: أَنَّ تعريف المفعول به السابق لا يشمل نحو قولنا: ما ضربْتُ زيدًا، فإن زيدا مفعول به مع أنه لم يقع عليه فعل الفاعل لأنه قد نفي وقوعه فما هو جوابكم ؟

الجواب: ليس مرادنا بالوقوع هو الوقوع الفعلي في العالم الخارجي بل نقصد به هو توقف تعقل حصول الفعل على محل يقع عليه.

ثم إن الفعل المتعدي إلى المفعول به ثلاثة أنواع:

1- نوع ينصب مفعولا به واحدا كما تقدم في الأمثلة.

2- نوع ينصب مفعولين، وتارة يكون أصلهما المبتدأ والخبر وهو ظنَّ وأخواتها، وتارة لا يكون أصلهما المبتدأ والخبر نحو: أعطى زيدٌ الفقيرَ درهمًا.

3- نوع ينصب ثلاثة مفاعيل، نحو: أخبرتُ زيدًا القمرَ طالعًا.

المنادى

إذا قلنا: يا زيدُ، فهذا كلام مفيد وقد تركب في ظاهره من حرف النداء يا والمنادى زيد، ولكن حرف النداء هنا قد ناب مناب أَدْعُو، فحينئذ يكون زيد مفعولا به لفعل محذوف، والتقدير أَدْعُو زيدًا، ولذا بحث المنادى في ضمن المفعول به.

والمنادى هو: المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو.

وقولنا: (المطلوب إقباله) أي الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه، نحو قوله تعالى: (يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا).

والمنادى قسمان: قسم منه معرب يظهر فيه النصب، وقسم منه مبني في محل نصب.

أولا: المنادى المعرب وهو ثلاثة أنواع هي:

1- المضاف، نحو: يا عبدَ اللهِ، فيا: حرف نداء مبني على السكون، عبدَ: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، وهو مضاف، واللهِ: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

2- الشبيه بالمضاف وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا طالعًا جبلًا احذرْ، فيا: حرف نداء، طالعا: منادى منصوب بالفتحة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل، جبلًا: مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

3- النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى: يا رجلًا خذْ بيدي، فيا: حرف نداء، رجلًا: منادى منصوب بالفتحة، وخذ: فعل أمر وفاعله مستتر، وبيدي: الباء حرف جر، يد: اسم مجرور وهو مضاف والياء ضمير في محل جر مضاف إليه.

فرجلا: نكرة غير مقصودة؛ لأن الأعمى لا يوجه خطابه إلى رجل معين وإنما يوجه خطابه إلى أي رجل.

ثانيا: المنادى المبني وهو نوعان هما:

1- المفرد العلم، والمراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ولا نكرة غير مقصودة، فيشمل الاسم المفرد والمثنى والجمع، نحو: يا زيدُ ويا زيدانِ ويا زيدونَ.

وبناؤه على ما يُرفعُ به لو كانَ معربًا، فقولكَ: يا زيدُ: منادى مبني على الضم في محل نصب، وإنما بني على الضم لأنه اسم مفرد وهو يرفع بالضمة، ويا زيدانِ: منادى مبني على الألف في محل نصب، وإنما بني على الألف لأنه مثنى وهو يرفع بالألف، ويا زيدونَ: منادى مبني على الواو في محل نصب، وإنما بنيته على الواو لأنه جمع مذكر سالم وهو يرفع بالواو.

2- النكرة المقصودة، وهي المعينة كقولك تنادي رجلا معينا: يا رجلُ.

وهو أيضا يبنى على ما يرفع به لو كان معربا، نحو يا رجلُ ويا رجلانِ، ويا رجالُ، ويا عاملونَ.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

هو معربٌ لأنه مضاف، وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء مضاف إليه، مثل: يا صديقِي.

ويجوز فيه ست لغات هي:

1- إثبات الياء ساكنة، مثل: يا صديقِي، ويا غُلامِي.

2- إثبات الياء مفتوحة، مثل: يا صديقِيَ، ويا غُلامِيَ.

3- قلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة فتقلب الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

مثل: يا صدِيقا ويا غُلاما، وأصله يا صدِيقَيَ ويا غُلامَيَ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا بحسب القاعدة الصرفية، فصديقَا: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والياء المنقلبة إلى ألف: ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

4- حذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها، مثل: يا صديقِ، ويا غُلامِ، فصديقِ: منادى منصوب بالفتحة المقدرة، والياء المحذوفة للتخفيف: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

5- قلب الياء ألفا - كما تقدم- ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها، مثل: يا صديقَ، ويا غلامَ.

6- حذف الياء مع ضم المنادى، مثل: يا صديقُ، ويا غلامُ، فصديقُ: منادى منصوب بالفتحة المقدرة، والياء المحذوفة للتخفيف: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

وهذه اللغات الست متفاوتة في القوة والضعف فأفصحها هي الرابعة ثم الأولى والثانية ثم الثالثة، ثم الخامسة، وأضعفها هي السادسة.

يا أبي ويا أمّي

المنادى إذا كان أبًا أو أمًّا وهما مضافان إلى ياء المتكلم جازَ فيهما عشر لغاتٍ، الست المذكورة ولغات أربع أخر وهي:

1- إثبات الياء ساكنة، تقول: يا أَبِي، ويا أُمِّي.

2- إثبات الياء مفتوحة، تقول: يا أَبِيَ، ويا أُمِّيَ.

3- قلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة فتقلب الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول: يا أَبَا، ويا أُمَّا.

4- حذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها، نقول: يا أَبِ، ويا أُمِّ.

5- قلب الياء ألفا - كما تقدم- ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها، تقول: يا أَبَ، ويا أُمَّ.

6- حذف الياء مع ضم المنادى، تقول: يا أَبُ، ويا أُمُّ.

7- إبدال الياء تاء مكسورة، تقول: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ.

8- إبدال الياء تاء مفتوحة، تقول: يا أَبَتَ، ويا أُمَّتَ.

9- إبدال الياء تاء مع الألف، تقول: يا أَبَتَا، ويا أُمَّتَا.

10- إبدال الياء تاء مع الياء، تقول: يا أَبَتِي، ويا أُمَّتِي.

واللغتان الأخيرتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم

إذا كان المنادى مضافا إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم مثل: يا صديقَ أخي، لم يجزْ فيه إلا إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة.

تقول: يا صديقَ أخِي، ويا صديقَ أخِيَ.

إلا إذا كان ابن أمّ أو ابن عم فيجوز فيهما أربع لغات هي:

1- حذف الياء مع فتح الميم، فتقول: يا ابْنَ أُمَّ، ويا ابْنَ عَمَّ.

2- حذف الياء مع كسر الميم، فتقول: يا ابْنَ أُمِّ، ويا ابْنَ عَمِّ.

3- إثبات الياء ساكنة، فتقول: يا ابْنَ أُمِّي، ويا ابْنَ عَمِّي.

4- قلب الياء ألفا، فتقول: يا ابْنَ أُمَّا، ويا ابْنَ عَمَّا.

واللغتان الأخيرتان قليلتان في الاستعمال.

(شرح النص)

بابٌ: المفعولُ منصوبٌ وهوَ خمسةٌ: المفعولُ بِهِ، وهوَ ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ كـ ضربْتُ زيدًا.

ومنهُ المنادى، وإنَّما يُنْصَبُ مضافًا، كـ يا عبدَ اللهِ، أو شبيهًا بالمضافِ، كـ يا حسَنًا وجْهُهُ، ويا طالعًا جبَلًا، ويا رفيقًا بالعبادِ، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ، كقولِ الأعمى: يا رجلًا خذْ بيدِي.

والمفردُ المعرفةُ يُبنى على ما يُرفعُ بِهِ، كـ يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ، ويا رجلُ لمعَيَّنٍ.

فصلٌ: وتقولُ: يا غلامُ بالثلاثِ، وبالياء فتحًا وإسكانًا وبالألفِ، ويا أبْتِ ويا أُمَّتِ، ويا ابْنَ أُمِّ، ويا ابْنَ عَمِّ، بفتحٍ وكسرٍ.

وإلحاقُ الألفِ أوِ الياءِ للأَوَّلَينِ قبيحٌ، وللآخَرَيْنِ ضعيفٌ.

....

بعد أن فرغ من مرفوعات الأسماء شرع يتكلم في منصوباتها فقال: (بابٌ) هو خبر لمبتدأ محذوف (المفعولُ منصوبٌ وهوَ خمسةٌ) المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وبدأ الأول فقال: (المفعولُ بِهِ، وهوَ ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ كـ ضربْتُ زيدًا) فزيدا مفعول به لوقوع فعل الفاعل وهو الضرب عليه (ومنهُ) أي من المفعول به (المنادى) وهو المطلوب إقباله بواسطة حرف ناب مناب أدعو، وحروف النداء هي: يا نحو يا زيدُ، والهمزة وتكون للمنادى القريب نحو أزيدُ، وأي وهي للقريب أيضا نحو أَيْ زيدُ، وأَيَا وهي للبعيد نحو أيَا زيدُ، وهَيَا وهي للبعيد أيضا نحو هَيَا زيدُ، و وَا في الندبة كعند رثاء ميت نحو وَا زيدُ، ثم بيّن الحكم الإعرابي للمنادى فقال: (وإنَّما يُنْصَبُ) المنادى إذا كان (مضافًا كـ يا عبدَ اللهِ، أو شبيهًا بالمضافِ) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، سواء أكان ذلك الشيء مرفوعا بالمنادى (كـ يا حسَنًا وجْهُهُ) أو منصوبا به كـ يا ضاربًا زيدًا (ويا طالعًا جبَلًا) أو مجرورا بحرف، والجار والمجرور متعلقان بالمنادى كـ يا خيرًا من زيدٍ (ويا رفيقًا بالعبادِ) فبالعبادِ جار ومجرور متعلقان برفيق (أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ، كقولِ الأعمى: يا رجلًا خذْ بيدِي) إذْ ليس المقصود رجلا بعينه، ومثله قول الغريق: يا رجلًا أَنقذني، فهذه الثلاثة أعني المضاف والشبيه به والنكرة المقصودة منصوبة لفظا، ثم بين النوع الذي يكون مبنيا في محل نصب بقوله: (والمفردُ المعرفةُ) يقصد بالمفرد: ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا نكرة غير مقصودة، فيشمل المفرد والمثنى والجمع، والمقصود بالمعرفة هو ما أريد به معين، فيشمل ما كان معرفة قبل دخول حرف النداء عليه مثل: يا زيدُ، فإن العلم معرفة قبل أن يدخل عليه حرف النداء، وما كان معرفة بعد دخول حرف النداء نحو يا رجلُ، تخاطب رجلا معينا، فإنه قبل دخول حرف النداء عليه كان نكرة، ثم هاهنا إشكال وهو: إذا كانت النكرة المقصودة معرفة فلمَ لم يذكرها في المعارف من قبل كما فعل غيره من العلماء؟ والجواب: لعله إنما تركه هناك لبيانه له هنا.

(يُبنى على ما يُرفعُ بِهِ) لو لم ينادَ (كـ يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ) وهذه معارف قبل دخول يا النداء عليها، الأول منها مبني على الضم، والثاني على الألف، والثالث على الواو (ويا رجلُ لمعَيَّنٍ) وهو معرفة بعد النداء ويسمى بالنكرة المقصودة وهو مبني على الضم في محل نصب.

هذا (فصلٌ) في الكلام على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، والمضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم (وتقولُ يا غلامُ بـ) الحركات (الثلاثِ) أي يا غلامَ، يا غلامِ، يا غلامُ، بدون الياء (وبالياء فتحًا) يا غلامِيَ (وإسكانًا) يا غلامِي (وبالألفِ) يا غلامَا (و) تقول في يا أبي ويا أمي زيادة على اللغات الست (يا أبْتِ ويا أُمَّتِ) بحذف الياء منهما مع كسر التاء، أو بحذف الياء مع فتح التاء فتقول: يا أبتَ ويا أمَّتَ (و) تقول فيما إذا نودي المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم وكان لفظ أم أو عم (يا ابْنَ أُمِّ، ويا ابْنَ عَمِّ) ويا ابنةَ أُمِّ ويا ابنةَ عمِّ (بفتحٍ وكسرٍ) فتقول: يا ابْنَ أُمَّ ويا ابْنَ أُمِّ ، ويا ابْنَ عمَّ ويا ابْنَ عمِّ، وقوله: بفتح وكسر، هو قيد لقوله: يا أبت ويا أمت أيضا.

(وإلحاقُ الألفِ أوِ الياءِ للأَوَّلَينِ) وهما يا أبت ويا أمّت (قبيحٌ) فلا تقل: يا أبَتا ويا أُمَّتَا، أو يا أبتِي ويا أُمَّتِي (و) إلحاق الألف أو الياء (للآخَرَيْنِ) وهما ابْنَ أُمِّ وابْنَ عمِّ (ضعيفٌ) بأن قلتَ: يا ابْنَ أُمَّا ويا ابْنَ عَمَّا، أو يا ابْنَ أُمِّي ويا ابْنَ عَمِّي.

والفرق بين اللغة الضعيفة واللغة القبيحة هو: أن اللغة الضعيفة قليلة الاستعمال عند العرب فمن تكلم بها فهو غير مخطئ ولكنه قد خالف الفصيح الجيد من الكلام، وأما اللغة القبيحة فهي مع قلتها ومخالفتها للفصيح لا يجوز التكلم بها إلا في ضرورات الشعر، وسبب قبحها هنا هو أن العرب لا تجمع بين العوض والمعوَّض عنه، فحينما يقال: يا أبتِ، التاء هذه هي تاء التأنيث جيء بها عوضا عن الياء المحذوفة لأن الأصل يا أبي، فالتاء عوض والياء معوَّض عنه، فما الداعي إلى الجمع بينهما في مثل يا أبتي !.

فائدة: اعلم أن أداة النداء قد تحذف من اللفظ مع بقائها في التقدير كقوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) أي يا يوسفُ.

الدرس السابع والثلاثون

توابع المنادى

إذا كان المنادى مبنيا – وهو المفرد العلم والنكرة المقصودة- وجاء بعده أحد التوابع- وهي النعت والعطف والتوكيد والبدل- فلذلك التابع تفصيل هو:

أولا: إذا كان تابع المنادى المبني نعتا، أو توكيدا، أو عطف بيان، أو عطف نَسَقٍ مقترنا بأل، جاز فيه الرفع والنصب.

مثال النعتِ: يا زيدُ الظريفُ، أو يا زيدُ الظريفَ، فرفع الظريف مراعاة للفظ المنادى، ونصبه مراعاة لمحل المنادى.

ومثال التوكيد: يا تميمُ أجمعونَ أو أجمعينَ.

ومثال عطف البيان: يا سعيدُ كُرْزٌ أو كُرْزًا.

ومثال عطف النسق المقترن بأل: يا بكرُ والضَّحاكُ أو والضَّحاكَ.

وهذا بشرط أن تكون تلك التوابع مفردة أي غير مضافة، أو مضافة مقترنة بأل.

مثال التابع المضاف المقترن بأل: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، أو الحسنَ الوجهِ.

فإن كانت مضافة ولكنها غير مقترنة بأل تعين نصبها على المحل.

مثل: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو، ويا تميمُ كلَّكمْ، ويا زيدُ أبا عبدِ الله، ويا زيدُ وأبا عبدِ الله.

ثانيا: إذا كان تابع المنادى المبني بدلا أو عطف نسق غير مقترن بأل، فيعطى حكم المنادى المستقل فيبنى إذا كان مفردا وينصب إذا كان غير مفرد.

مثال البدل: يا رجلُ زيدُ، فزيد: بدل من رجل مبني على الضم؛ لأنه لو كان هو المنادى لقلتَ: يا زيدُ بالبناء على الضم لكونه علما مفردا.

ومثل: يا زيدُ أبا عبدِ الله، فأبا: بدل من زيد منصوب؛ لأنه لو كان هو المنادى لقلتَ: يا أبا عبدِ الله بالنصب لكونه مضافا.

ومثال عطف النسق المجرد مِن أل: يا زيدُ وعمرُو، فعمرو معطوف على زيد مبني على الضم لأنه علم مفرد.

ومثل: يا زيدُ وأبا عبدِ الله، فأبا معطوف على زيد منصوب بالألف لأنه مضاف.

ثالثا: إذا كان التابع نعتا لـ (أَيّ) تعين رفعه مراعاة للفظ المنادى.

مثل: يا أيُّها الناسُ، فيا: حرف نداء مبني على السكون، أيّ: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف للتنبيه مبني على السكون، والناسُ: نعت مرفوع بالضمة.

ومثل: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها المؤمنونَ، ويا أيَّتُها المسلمةُ، ويا أيَّتُها المسلماتُ.

تكرار لفظ المنادى

إذا تكرر لفظ المنادى المفرد وكان الثاني مضافا جاز في الأول البناء على الضم، والنصب.

مثل: يا زيد زيدَ الخيرِ، فيجوز ضم لفظ زيد الأول باعتبار أنه منادى مفرد، ويكون لفظ زيد الثاني بدلا أو عطفَ بيان.

ويجوز نصبه على اعتبار أنه مضاف إلى مضاف إليه محذوف دل عليه ما بعده، والتقدير: يا زيدَ الخيرِ زيدَ الخيرِ.

الترخيم

هو: حذف حرف أو أكثر من آخر المنادى تخفيفا.

فتقول في يا حارثُ: يا حارِ، وتقول في يا طلحَةُ: يا طلحَ، وهو أمر جائز وليس بواجب يرتكب لأجل تخفيف النطق.

والمنادى الذي يراد ترخيمه قسمان:

الأول: مجرد من تاء التأنيث، مثل: حارث.

والثاني: مقترن بتاء التأنيث، مثل: طلحة.

فما كان من القسم الأول يشترط لجواز ترخيمه ثلاثة شروط هي:

1- العلمية.

2- البناء على الضم.

3- الزيادة على ثلاثة أحرف.

فلا يجوز ترخيم إنسان لأنه ليس بعلم، فلا تقل: يا إنسا، ولا يجوز ترخيم عبد الله لأنه وإن كان علما إلا أنه ليس مبنيا على الضم، ولا يجوز ترخيم زيد لأن أحرفه لم تزد على ثلاثة.

وما كان من القسم الثاني يشترط لجواز ترخيمه شرط واحد وهو أن يكون معينا أي سواء كان علما أو نكرة مقصودة.

مثل: يا فاطمَ، في نداء فاطمة، ويا ثُبَ في نداء ثُبَة وهي الجماعة من الناس.

والمحذوف من آخر المنادى عند ترخيمه إما أن يكون: حرفا واحدا، أو حرفين، أو كلمة.

فحذف حرف واحد من آخر المنادى هو الأعم الأغلب وقد تقدمت له أمثلة.

وحذف الحرفين الأخيرين من المنادى يجوز إذا توفرت فيه أربعة شروط هي:

1- أن يكون على خمسة أحرف فصاعدا.

2- أن يكون ما قبل الآخر معتلا.

3- أن يكون ما قبل الآخر ساكنا.

4- أن يكون ما قبل الآخر زائدا.

مثال ما توفرت فيه الشروط: سلمان، ومنصور، ومسكين (اسم شخص)، فهي على خمسة أحرف والحرف الرابع منها حرف علة ساكن زائد، أي ليس من الأحرف الأصول للكلمة لأن سلمان أصله من سلم، فالألف فيه زائدة، ومنصورًا من نصر فالواو فيه زائدة، ومسكينا من سَكَنَ فالياء فيه زائدة، فتقول في ترخيمها: يا سلمَ، ويا منصُ، ويا مسكِ.

ولا يجوز أن تحذف منه حرفا واحدا فقط لأن ما توفرت فيه هذه الشروط لا يجوز ترخيمه إلا بحذف حرفين.

فأنت لك الخيار أن تنادي سلمان بلا ترخيم ولكن متى أردت ترخيمه لم يجز بحذف حرف واحد فقط.

وأما حذف كلمة من المنادى فيكون في المركب المزجي مثل حَضْرَمَوْتَ، ومَعْدِي كَرِبَ، فإذا رخمت من اسمه كذلك قلت: يا حَضْرَ، ويا مَعْدِي بحذف الجزء الثاني.

والاسم المرخم فيه لغتان:

إحداهما: قطع النظر عن المحذوف فتبني الكلمة على الضم.

تقول: في ترخيم جعفر: يا جعفُ، يا : حرف نداء: جعفُ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

ثانيهما: إبقاء الحرف على ما كان عليه.

فتقول: في ترخيم جعفَر: يا جعفَ، لأن الفاء مفتوحة من قبل: فجعفَ: منادى مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

(شرح النص)

فصلٌ: ويجري ما أُفْرِدَ أو أُضيفَ مقرونًا بألْ مِن نعتِ المبنيِّ وتأكيدِهِ وبيانِهِ ونسَقِهِ المقرونِ بألْ على لفظِهِ ومحلِهِ.

ونعتُ أَيٍّ على لفظِهِ، والبدلُ والنَسَقُ المجرَّدُ كالمنادى المستَقِلِّ مطلقًا.

ولكَ في نحوِ: يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ فتحُها أو ضمُّ الأولِ.

فصلٌ: ويجوزُ ترخيمُ المنادى المعرفةِ، وهوَ حذفُ آخرِهِ تخفيفًا، فذو التاءِ مطلقًا كـ يا طلحَ ويا ثُبَ، وغيرُهُ بشرطِ ضَمِّهِ وعَلَمِيَّتِهِ، ومُجاوزتِهِ ثلاثةُ أحرفٍ كـ يا جعفُ ضمًّا وفتحًا.

ويُحذفُ مِن نحوِ: سلمانَ ومنصورٍ ومسكينٍ حرفانِ، ومِن نحو: مَعْدِي كَرِبَ الكلمةُ الثانيةُ.

....

هذا (فصلٌ) في بيان أحكام توابع المنادى (ويجري ما أُفْرِدَ) أي عن الإضافة بأن لم يكن مضافا مثل: يا زيدُ الكريمُ (أو أُضيفَ) حالة كون الذي أضيفَ (مقرونًا بألْ) مثل: يا زيدُ الكريمُ الأب (مِن نعتِ) المنادى (المبنيِّ) وهو العلم والنكرة المقصودة (وتأكيدِهِ) المعنوي (و) عطف (بيانِهِ و) عطف (نسَقِهِ) إذا كانَ من (المقرونِ بألْ) مثل: يا زيدُ والشاعرُ (على لفظِهِ ومحلِهِ) متعلقان بقوله ويجري، أي لك أن تراعي لفظ المنادى المبني فيرفع أو تراعي المحل فينصب فيما أفرد أو أضيف مقرونا بأل من نعت المبني وتأكيده وعطف بيانه وعطف نسقه، فتقول فيما أفرد عن الإضافة: يا زيدُ الكريمُ بالرفع أو الكريمَ بالنصب، ويا تميمُ أجمعونَ أو أجمعينَ، ويا سعيدُ كُرزٌ أو كرزًا، ويا زيدُ والشاعرُ أو الشاعرَ، وتقول فيما أضيف وقرن بأل من النعت: يا زيدُ الكريمُ الأبِ أو الكريمَ الأبِ، وفي عطف النسق: يا زيدُ والكريمُ الأبِ أو الكريمَ الأبِ، ولا يقع التوكيد وعطف البيان مضافين مقرونين بأل، وخلاصة ما سبق هو أنه يجوز رفع تابع المنادى ونصبه في ستة صور الأول: النعت المفرد، الثاني: النعت المضاف المقترن بأل، الثالث: التوكيد المفرد، الرابع: عطف البيان المفرد، الخامس: عطف النسق المفرد المقترن بأل ، السادس: عطف النسق المضاف المقترن بأل.

(و) يجري (نعتُ أَيٍّ على لفظِهِ) فقط نحو: يا أَيُّها الإنسانُ بالرفع ولا يصح نصبه (والبدلُ والنَسَقُ المجردُ) من أل (كالمنادى المستقِلِّ) فيبنيان على ما يرفع به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب، مثل: يا سعيدُ كرزُ ويا عبد اللهِ كرزُ لأن كرزا علم مفرد فيبنى ولو كان متبوعه أعني عبد الله منصوبا، ومثل يا زيدُ وبكرُ، ويا عبدَ اللهِ وزيدُ، ولهذا قال: (مطلقًا) أي سواء كان المتبوع مبنيا أو معربا لأن التابع يعتبر كالمنادى المستقل.

(ولكَ في نحوِ: يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ فتحُها أو ضمُّ الأول) أي إذا تكرر المنادى المفرد، وكان اللفظ الثاني المكرر مضافا جاز نصب الأول وبناؤه على الضم نحو يا زيدُ زيدَ الخيرِ، أو يا زَيدَ زيدَ الخيرِ، فالنصب على اعتبار أن المنادى الأول مضاف إلى محذوف يماثل المذكور والأصل: يا زيدَ الخيرِ زيدَ الخيرِ، والبناء على الضم على الأصل لأنه مفرد علم.

وقوله: يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ هو جزء من بيت شعر هو: يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ... تطاولَ الليلُ عليكَ فانزِلِ، واليَعْمَلات هي: الناقة القوية على العمل، الذُّبَّل: جمع ذابل أي ضامرة نحيفة من طول السفر، وأضاف زيد إلى اليعملات

لحسن قيامه عليها، انزل: أي انزل من ناقتك للراحة، والشاهد هو يا زيد زيدَ اليعملات، حيث تكرر لفظ المنادى وأضيف ثاني اللفظين فيجوز نصب زيد الأول على انه منادى مضاف، ويجوز وبناؤه على الضم على أنه مفرد علم.

ثم انتقل لبيان حكم ترخيم المنادى فقال: (فصلٌ: ويجوزُ ترخيمُ المنادى المعرفةِ) نحو: يا حارِ في نداء يا حارث (وهوَ) أي الترخيم (حذفُ آخرِهِ) أي آخر المنادى المعرفة (تخفيفًا) أي لتخفيف النطق وتسهيله (فذو التاءِ مطلقًا كـ يا طلحَ ويا ثُبَ) أي يرخم المنادى المختوم بالتاء بحذف آخره مطلقا سواء أكان علما أم لا وسواء أكان ثلاثيا أم لا، فتقول في ترخيم طلحة يا طلحَ، وفي ترخيم ثُبَة أي الجماعة من الناس يا ثُبَ.

(وغيرُهُ) أي غير ذي التاء يرخم (بشرطِ ضَمِّهِ وعَلَمِيَّتِهِ، ومُجاوزتِهِ ثلاثةَ أحرفٍ) أي أن يكون مبنيا على الضم وعلما وتكون أحرفه على أربعة فأكثر (كـ يا جعفُ) والأصل يا جعفرُ، وجعفر علم مبني على الضم رباعي فلما توفرت فيه الشروط رُخِّمَ، فلا يرخم نحو يا عبدَ اللهِ لعدم الضم، ولا نحو يا طالبُ لمعين فإنه وإن كان معرفة إلا أنه ليس بعلم، ولا نحو: يا زيد لأنه لم يتجاوز ثلاثة أحرف، وقوله (ضمًّا وفتحًا) بين فيه طريقة ضبط المنادى بعد ترخيمه فيجوز ضمه فتقول في ترخيم جعفر يا جعفُ فيكون منادى مبني على الضم في محل نصب، ويجوز إبقاؤه على ما كان عليه قبل الترخيم فتقول يا جعفَ، لأن الفاء مفتوحة في الأصل، وتقول في ترخيم منْذِر يا منْذِ، فيكون منادى مبني على ضم الراء المحذوف للترخيم.

(ويُحذفُ مِن نحوِ: سلمانَ ومنصورٍ ومسكينٍ حرفانِ) مما كان علما خماسيا وكان ما قبل آخره معتلا ساكنا زائدا، فتقول في ترخيمها: يا سلمُ، ويا منصُ، ومسكِ بالضم أو بإبقاء الحركة الأصلية، فلا يحذف حرفان من نحو سعيد لأنه على أربعة أحرف فقط، ولا من نحو سفرجل علما على شخص لأنه ما قبل آخره وهو الجيم ليس بحرف علة، ولا من نحو مُنَوَّر علما لشخص لأنه ما قبل آخره ليس ساكنا، ولا من نحو مختار علما لشخص، لأنها ليست بزائدة، فإن الألف فيه منقلبة عن الياء والأصل مُخْتَيَر فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، والياء فيه حرف أصلي لأنه مأخوذ من الخير، وما لم تتوفر فيه هذه الشروط يحذف منه حرف واحد فقط.

(و) يحذف (مِن نحو: مَعْدِي كَرِبَ الكلمةُ الثانيةُ) أي مما كان مركبا مزجيا فتقول فيه: يا مَعْدِي.

فائدة: بعض النحاة يعرب الاسم الواقع بعد أيها نعتا دائما، وبعضهم يفرق بين ما إذا كان جامدا فيعربه بدلا نحو يا أيها الإنسانُ، وبين ما إذا كان مشتقا فيعربه نعتا نحو يا أيها الكاتبُ.

الدرس الثامن والثلاثون

الاستغاثة

من أقسام المنادى المستغاث به وهو: كل اسم نودي ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة.

مثل قول الغريق: يا لَلنَّاسِ لِلغريقِ، والمعنى أدعو الناسَ لأجل الغريقِ أي لإنقاذه.

فلكي يتحقق أسلوب الاستغاثة لا بد من أداة النداء يا ولا يستعمل لها غيرها وتكون مذكورة دائما، والمستغاث به ويكون مجرورا بلام الجر المفتوحة، والمستغاث له ويكون مجرورا بلام الجر المكسورة.

نقول في إعراب المثال السابق: يا: حرف نداء واستغاثة مبني على السكون، واللام المفتوحة: حرف جر مبني على الفتح، والناسِ: اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، واللام المكسورة: حرف جر مبني على الكسر، والمسلمينَ: اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور في الموضعين متعلقان بـ يا لتضمنها معنى الفعل.

وللمستغاث به ثلاثة استعمالات:

الأول: استعماله مجرورا بلام الجر المفتوحة، والمستغاث له مجرورا بلام الجر المكسورة، وهذا هو الغالب كالمثال السابق، ومثل: يا للهِ لِلمسلمينَ، أي أدعوكَ لأجلهم.

الثاني: أن لا تدخل عليه اللام ولكن تَلحقُ آخرَه ألفٌ، تكون عوضا عنها، مثل: يا زيدا لِلبائسينَ، زيدا: منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب.

الثالث: أن لا تدخل عليه اللام ولا تلحقه الألف، وحكمه حينئذ كالمنادى المستقل، وهذا أقل الاستعمالات، مثل: يا زيدُ للفقراءِ، ويا عبدَ اللهِ للمساكينَ.

مسألة

إذا عطفنا على المستغاث به مستغاثا به آخرَ فهنا حالتان:

الأولى: أن نعيد حرف النداء يا مع المعطوف فحينئذ نفتح لام المعطوف أيضا، تقول: يا لَزيدٍ ويا لَعمرٍو للضعفاءِ.

الثانية: أن لا نعيد حرف النداء مع المعطوف فحينئذ نكسر لام المعطوف، تقول: يا لَزيدٍ ولِعمرٍو للضعفاءِ.

النُّدْبَة

هي من أقسام المنادى، والمندوب هو: المنادى المتفجَّعُ عليه لفقده، أو المتوجَّع منه لكونه محل ألم.

فالأول كقولك في رثاء شخص ميت اسمه زيد: وا زيدُ، أو وا زيدا، أو وا زيداه.

والثاني كقولك متوجعا من ألم في رأسك: وا رأسُ، أو وا رأسا، أو وا رأساه.

ويستعمل للندبة حرف النداء وا، وهذا هو الغالب، وقد يستعمل له يا إذا قامت قرينة تدل على أن المراد هو الندبة لا النداء، مثل: قولك في مقامَ الرثاء: يا عمرُ، فإن المقام هنا لا يحتمل النداء.

وحكم المندوب هو حكم المنادى من حيث الإعراب، تقول: وا زيدُ، بالضم لأنه مفرد علم، و وا عبدَ اللهِ، بالنصب لأنه مضاف.

ويجوز أن تلحق آخرَ المندوب ألفٌ، تقول: وا عمرا، وا رأسا، فوا: حرف نداء وندبة مبني على السكون، عمرا: منادى مندوب مبني على الضم المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المناسِبة لألف الندبة.

ويجوز أن تلحقه هاء عند الوقف، تقول: وا عمراه، وا رأساه، فإذا وصلت الكلام حذفت الهاء.

المفعول المطلق

النوع الثاني من المفاعيل هو المفعول المطلق وهو: المصدرُ الفضْلَةُ المُسَلَّطُ عليه عاملٌ من لفظهِ أو من معناه.

مثل: جلسْتُ جلوسًا، فجلوسًا: مفعول مطلق منصوب بالفتحة؛ لأنه مصدر للفعل جلسَ، وفضلة أي ليس عمدة في الكلام إذْ هو ليس مسندا ولا مسندا إليه، وهذا المصدر منصوب بفعل من لفظه وهو جلسَ.

ومثل: قعدْتُ جلوسًا: فجلوسًا مفعول مطلق منصوب بالفتحة؛ لأنه مصدر للفعل جلسَ، وفضلة، وهو منصوب بفعل من معناه وهو قعدَ، لأن القعود والجلوس بمعنى واحد.

وبقيد الفضلة خرج من المفعول المطلق مثل: جلوسُكَ مريحٌ، وأعجبني كلامُكَ، فإنهما وإن كانا مصدرين إلا أنهما عمدتان لا فضلتان لأن الأول مبتدأ، والثاني فاعل.

والمفعول المطلق ثلاثة أقسام هي:

1- مُؤَكِّدٌ لعامله، أي يذكر في الكلام لتأكيد الفعل، مثل: أكلتُ أكلًا، ونِمْتُ نومًا.

2- مبينٌ لنوع عامله، بأن يدل على هيئةِ صدورِ الفعلِ، مثل: جلستُ جلوسَ الخائفِ، ووقفتُ وقفةَ المتحَيِّرِ.

3- مبينٌ لعدد عاملِهِ، بأن يدل على مرات صدور الفعل، مثل: قرأتُ الكتابَ قراءتينِ، وضربتُ المهملَ ضربتينِ.

النيابة عن المصدر

سبق أن المفعول المطلق يكون مصدرا، وهذا هو الغالب، وقد تنصب بعض الألفاظ على أنها مفعول مطلق وهي ليست مصدرا، وذلك لنيابتها عن المصدر، والأشياء التي تنوب عن المصدر كثيرة منها:

1- آلة المصدر، أي الآلة التي تستخدم لإيجاده، مثل: ضربْتُه سوْطًا، فسوطًا: مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالفتحة، والأصل: ضربْتُه ضربَ سوطٍ، فحذف المصدر وأقيمت آلته مقامه.

2- العدد، مثل: ضربْتُه ثلاثًا وعشرينَ ضربةً، ومنه قوله تعالى: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)، والأصل: جلدًا ثمانينَ، فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه.

3- كلّ وبعض مضافين إلى المصدر، مثل: اجتهدتُ كلَّ الاجتهادِ، وترددتُ بعضَ الترددِ، والأصل: اجتهدتُ اجتهادًا كلَّ الاجتهادِ، وترددتُ ترددًا بعضَ الترددِ، فحذف المصدر منهما وأقيم كل وبعض مقامهما.

(شرح النص)

فصلٌ: ويقولُ المستغيثُ: يا للهِ لِلمُسلمينَ، بفتحِ لامِ المستغاثِ بهِ، إلَّا في لامِ المعطوفِ الذي لمْ يتكررُ معه يا، ويا زيدا لعمرٍو، ويا قومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ.

والنادبُ وا زيدا، وا أميرَ المؤمنينَا، وا رأسا، ولكَ إلحاقُ الهاءِ وقفًا.

والمفعولُ المطلقُ وهوَ: المصدرُ الفضلةُ المُسَلَّطُ عليهِ عاملٌ منْ لفظِهِ كـ ضربْتُ ضربًا، أو مِن معناه كـ قعدتُ جلوسًا.

وقدْ ينوبُ عنه غيرُهُ كـ ضربتُهُ سوْطًا، (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً) (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ).

وليسَ منه (وَكُلا مِنْها رَغَدًا).

....

لازلنا في الحديث عن أحكام المنادى وقد بين المصنف في هذا الفصل الاستغاثة والندب فقال: (فصلٌ) في الاستغاثة والندبة، فالاستغاثة هي: نداء من يخلص من شدة، أو يعين على دفع مشقة، ولا يستعمل معها من أحرف النداء إلا يا خاصة، ويجب ذكرها في اللفظ (ويقولُ المستغيثُ) إذا استغاث بالله (يا للهِ لِلمُسلمينَ) أي استغيث بك يا الله وأدعوك لأجلهم (بفتحِ لامِ المستغاثِ بهِ) وهو لفظ الجلالة في المثال (إلَّا في لامِ المعطوفِ الذي لمْ يتكررُ معه يا) فإن لام المستغاث به تكسر في المستغاث به الثاني دون الأول نحو: يا لَزيدٍ ولِعمرٍو لِلفقراءِ، فإن تكررت معه يا فتحت اللام في المعطوف نحو يا لَزيدٍ ويا لَعمرٍو لِلفقراءِ (و) يقول المستغيث أيضا (يا زيدا لعمرٍو) وهذا هو الاستعمال الثاني وهو حذف اللام من المستغاث به وتعويضه بألف في آخره (و) يقول المستغيث أيضا (يا قومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ) وهذا هو الاستعمال الثالث وهو حذف اللام من المستغاث به من غير تعويض بشيء فيكون كالمنادى المستقل، كما في قول الشاعر: أَلا يا قَومِ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ ... ولِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ، الغَفَلات: جمع غفلة وهي ترك اليقظة وعدم التنبه، الأريب: العاقل المجرب، والمعنى هو أن الشاعر يدعو قومه للأمر العجب العجيب وللغفلات تعرض للعاقل المجرب فيقع في المزالق رغم كونه ممن خبر الأمور وجربها ويعرف عواقبها، فقوله: وللغَفَلاتِ: تفسير للعجب العجيب، والشاهد فيه هو يا قومِ لِلعجبِ العجيب، حيث استعمل المستغاث وهو القوم من غير لام أو ألف.

ثم لما فرغ من الاستغاثة شرع في الندبة فقال: (والنادبُ) أي ويقول النادب وهو من يرثي ميتا أو يتوجع من ألم أصابه (وا زيدا) بألف في آخره وهو الأكثر استعمالا أو وا زيدُ بدون ألف، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب، وينصب لفظا إذا كان مضافا نحو (وا أميرَ المؤمنينَا) أو وا أميرَ المؤمنينَ بدون ألف في آخر المؤمنين، ونحو (وا رأسا) وهذا مثال المندوب المتوجع منه أو وا رأسُ (ولكَ إلحاقُ الهاءِ وقفًا) نحو: وا زيداه، وا رأساه، والهاء هنا حرف دال على السكت مبني على السكون.

ولما فرغ من بيان المفعول به ومنه المنادى شرع يتحدث عن بقية المفاعيل الخمسة وبدأ بالمفعول المطلق فقال: (والمفعولُ المطلقُ وهوَ: المصدرُ) هذا هو الغالب وقد لا يكون مصدرا كضربته سوطا ونحوه مما ينوب عن المصدر (الفضلةُ) أي غير العمدة من المسند والمسند إليه (المُسَلَّطُ عليهِ عاملٌ منْ لفظه كـ ضربْتُ ضربًا) وجلست جلوسا (أو) عامل (مِن معناه كـ قعدتُ جلوسًا) فإن القعود والجلوس يشتركان في المعنى ويختلفان في اللفظ (وقدْ ينوبُ عنه) أي عن المصدر (غيرُهُ كـ ضربتُهُ سوْطًا) فسوطا: مفعول مطلق منصوب، ومثله ضربته عصًا مما كان آلة المصدر، ونحو قوله تعالى (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) مما كان اسم عدد فثمانينَ: مفعول مطلق منصوب، ونحو قوله تعالى (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) مما كان لفظ كل مضافا إلى مصدر، فكلَّ: مفعول مطلق منصوب، ونحو قوله تعالى: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ) مما كان لفظ بعض مضافا إلى مصدر، فبعضَ: مفعول مطلق منصوب.

(وليسَ منه) أي من النائب عن المصدر صفته كرغد في قوله تعالى (وَكُلَا مِنْها رَغَدًا) وإنما هو حال أي كلا منها حال كون الأكل رغدا، وقال غيره من العلماء هو من المفعول المطلق والأصل: وكلا منها أكلا رغدا، فحذف المصدر الموصوف وأقيمت صفته مقامه، ومثله: ضربته قويا، فبعضهم يعربه حالا أي ضربته حال كون الضرب قويا، وبعضهم يعربه مفعولا مطلقا والأصل: ضربته ضربا قويا.

الدرس التاسع والثلاثون

المفعول له

المفعول له: المصدرُ الذي يذكرُ علةً لحدثٍ شارَكهُ وقتًا وفاعلًا. ويسمى بالمفعول لأجله أيضا.

مثل: قمتُ إجلالًا لكَ، فإجلالًا: مفعول له منصوب؛ لأنه مصدر للفعل أَجَلَّ أي عَظَّمَ، وقد ذكر في الجملة بيانا لسبب الحدث وهو القيام، فيقال لم قمتَ ؟ فيجاب: إجلالًا، وقد اشترك المصدر (الإجلال) والحدث (القيام) في زمن واحد؛ لأنه في حال القيام كان الإجلالُ متحققا، وقد اشترك المصدر (الإجلال) والحدث (القيام) في فاعل واحد؛ لأن فاعل القيام هو نفسه صاحب الإجلال.

فاتضح أن المفعول له: مصدر، يدلُ على التعليل، ويتحد مع عامله في الوقت، والفاعل.

فإن لم يكن مصدرا أو لم يتحد مع عامله في الوقت والفاعل، وجبَ جرُّهُ بحرف يفيد التعليل مثل: اللام أو مِن أو الباء، ولا يسمى حينئذ مفعولا له.

مثال ما فقد المصدرية قولكَ: قد أعددتُ هذا الطعامَ لكَ، فالمخاطب في (لكَ) هو علة الحدث وهو إعداد الطعام ولكن لم ينصب؛ لأن ضمير الكاف ليس مصدرا فلذا جر باللام.

ومثال ما فقد فيه الاتحاد في الوقت قولكَ: أكرمتُ زيدًا اليومَ لإعانتِهِ لي أمسِ، فالإعانة مصدر ذكر لبيان سبب الحدث ولكنه لم يتحد مع الحدث الذي هو الإكرام في زمن واحد؛ لأن الإكرام وقع اليوم، والإعانة وقعت أمسِ، فلذا جر باللام.

ومثال ما فقد فيه الاتحاد في الفاعل قولكَ: عاقبتُ اللصَ بذنبِهِ، فذنب اللص هو سبب معاقبتكَ له ولكن لم يتحد الفاعل فإن فاعل المعاقبة هو المتكلم، وفاعل الذنب هو اللص فلذا جر بباء السببية.

ثم إن المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

1- المجرد من أل والإضافة، فهذا يجوز جره ويجوز نصبه والنصب أفضل، تقول: قمتُ إجلالًا لك، ويجوز أن تقول: قمتُ لإجلالِكَ.

2- المحلى بأل، فهذا يجوز جره ونصبه أيضا ولكن الجر أفضل، تقول: ضربت ابني للتأديبِ، أو تأديبا له.

3- المضاف، فهذا يستوي جره ونصبه، تقول: ابتعدتُ عن النارِ خوفَ الحرقِ، أو لخوف الحرقِ.

المفعول فيه

المفعول فيه: اسم زمان أو مكان تسلَّط عليه عامل ينصبه على معنى في الظرفية. ويسمى بالظرف.

مثل: سافرتُ يومَ الخميسِ، فيومَ: مفعول فيه منصوب أو إن شئت قل: ظرف زمان منصوب؛ لأنه اسم دال على الزمان وقد تسلط عليه عامل نصبه وهو سافرَ، وتسلط هذا العامل عليه إنما هو على معنى في الدالة على الظرف لأن المعنى سافرتُ في يومِ الخميسِ أي أن حدث السفر قد وقع في هذا اليوم.

ومثل: جلستُ أمامَ الحديقةِ، فأمامَ: ظرف مكان منصوب؛ لأنه اسم دال على مكان وقد نصبه عامل دال على الحدث الواقع في ذلك المكان أي أن الجلوس قد وقع في هذه الجهة.

وخرج بقولنا: (على معنى في الظرفية) نحو: تذكرت يومًا سعيدًا، فهنا يوم لم ينصب على معنى في لأنه ليس المقصود أنك تذكرت حدثا وقع في هذا اليوم بل اليوم ذاته ولهذا نصب على أنه مفعول به لا فيه.

ثم إن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية يستوي في ذلك المختص نحو صمتُ يومَ الخميسِ، والمعدود نحو صمتُ أسبوعًا، والمبهم نحو قضيتُ في البصرةِ وقتًا.

والمختص: ما يسأل عنه بـ متى، والمعدود ما يسأل عنه بـ كم، والمبهم ما لا يسأل عنه بذلك.

أما أسماء المكان فلا ينصب منها إلا ما كان مبهما وهو ما لا يختص بمكان بعينه، وأما المعين وهو ما دل على مكان بعينه فيجر بفي ولا ينصب فلا تقل: جلستُ البيتَ، ولا صليتُ المسجدَ.

والمبهم من أسماء المكان ثلاثة أقسام هي:

1- أسماء الجهات الست: الفوق، والتحت، واليمين، والشمال، والأمام، والخلف، نحو وقفتُ أمامَ البيتِ، وصليتَ خلفَ المقامِ.

2- أسماء مقادير المساحات، كالفرسخ، والميل، تقول: سرتُ فرسخًا أو ميلًا.

3- ما صيغَ من مصدر الفعل الذي عمل النصب في الظرف على وزن (مَفْعَل)، مثل: جلستُ مَجْلِسَ زيدٍ، وفي القرآن الكريم: (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) فمقاعدَ: ظرف مكان منصوب بالفتحة.

ولا يصح أن يقال: قعدتُ مَجْلِسَ زيدٍ، لاختلاف اللفظ، وإنما يجب جره بفي فيقال: قعدتُ في مَجْلِسِ زيدٍ.

المفعول معه

المفعول معه: اسم فضلة منصوب واقع بعد واو أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو اسم فيه حروفه ومعناه.

مثل: سارَ زيدٌ والشارعَ، فالشارع: مفعول معه منصوب، لأنه اسم فضلة أي ليس عمدة، قد وقع بعد واو وتدل على معنى مع لأن المعنى هو سرتُ مع الشارع أي مصاحبا له لا أن الشارع نفسه قد سار، وقد سبقت الواو بفعل وهو سارَ.

ومثل: زيدٌ سائرٌ والشارعَ، فالشارعَ مفعول معه لأنه اسم فضلة وقع بعد واو تدل على معنى مع، وقد سبقت باسم يدل على معنى الفعل واشتمل على حروفه لأن سائرا بمعنى يسير وفيه نفس الحروف.

فليس من المفعول معه ما يلي:

1- لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ؛ لأن واو المعية دخلت على فعل هو تشرب وليس اسما.

2- جاءَ زيدٌ والمطرُ نازلٌ؛ فإنه وإن كان المعنى: جاءَ زيدٌ معَ نزولِ المطرِ، إلا أن ما بعد الواو جملة وليس اسما مفردا.

3- اشترك زيدٌ وخالدٌ؛ لأن الفعل اشترك يقتضي أن يكون فاعله متعددا، فهو عمدة لا فضلة.

حكم الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معنى الفعل

أولا: وجوب النصب على أنه مفعول معه: وذلك إذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوي أو لفظي.

مثال الأول: سارَ زيدٌ والشارعَ؛ إذ لو جعلت الواو عاطفة وقلت:سارَ زيدٌ والشارعُ؛لاقتضى أن الشارع يمشي وهو باطل.

ومثال الثاني: قمتُ وزيدًا؛ إذ لو جعلت الواو عاطفة وقلت: قمتُ وزيدٌ؛ لأدى إلى إشكال لفظي وهو جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيده بضمير منفصل، وهو لا يجوز والصحيح أن تقول إذا أردت العطف: قمتُ أنا وزيدٌ.

ثانيا: وجوب العطف: وذلك إذا كان يمتنع أن يكون الاسم مفعولا معه.

مثل: اشتركَ زيدٌ وعمرٌو، فهنا الواو عاطفة لأن فعل الاشتراك لا يتأتى إلا من اثنين فأكثر فعمرو ليس فضلة.

ومثل: جاءَ زيدٌ وعمرُو قبلَهُ أو بعدَهُ، فهنا الواو عاطفة لوجود كلمة قبله أو بعدَهُ التي تمنع وجود المصاحبة.

ثالثا: ترجيح المفعول معه على العطف: وذلك إذا أوهمَ العطفُ معنى لا يريده المتكلم.

مثل: كُنْ أنتَ وزيدًا كالأخِ، فأنت هنا تريد أن تأمر مخاطبكَ أن يكون مع زيد كالأخ، ولو عطفتَ وقلتَ: كُنْ أنتَ وزيدٌ كالأخِ، لاقتضى هذا - بحكم العطف- أنك توجه أمركَ للمخاطب، وتوجه أمركَ أيضا لزيد، فكأنكَ قلتَ: كُنْ أنتَ، وكنْ يا زيدُ كالأخ، مع أن هذا ليس مراد المتكلم لأنه يوجه أمره للمخاطب أن يصير مع زيد كالأخ.

فلما وجد هذا العيب وهو إيهام خلاف المقصود ترجح النصب على أنه مفعول معه.

رابعًا: ترجيح العطف: وذلك إذا أمكن العطف من غير ضعف.

مثل: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، وذلك لأن العطف هو الأصل، ولا يوجد ما يوجب الخروج عن هذا الأصل أو يرجحه فنستصحب الأصل، ولو قلتَ: جاءَ زيدٌ وعمرًا، أي مع عمرو جازَ.

(شرح النص)

وَالمفعولُ لهُ وهوَ: المَصدرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شارَكَهُ وقتًا وفاعلًا، كـ قمتُ إجلالًا لكَ، فإنَ فَقَدَ المُعَلِّلُ شرطًا جُرَّ بحرفِ التعليلِ نحوُ: (خَلَقَ لَكُمْ)، وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ، فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَهَا.

وَالمفعولُ فيهِ وهوَ: مَا سُلِّطَ عليهِ عامِلٌ على معنى فِي مِن اسمِ زمانٍ كـ صمتُ يومَ الخميسِ، أَو حينًا، أَوْ أُسْبوعًا، أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ وهوَ الجهاتُ السِّتُّ، كالأَمامِ وَالفوقِ واليمينِ، وعكسِهِنَّ ونحوُهُنَّ كـ عندَ ولدى، والمقاديرِ كـ الفرسخِ، وما صيغَ من مصدرِ عاملِهِ كـ قمتُ مَقْعَدَ زيدٍ.

والمفعولُ مَعَهُ وهوَ: اسمُ فضلةٌ بعدَ واوٍ أُرِيدَ بها التنصيصُ على المعيةِ مسبوقةً بفعلٍ أو ما فيهِ حروفِهِ ومعناهُ كـ سِرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ.

وقدْ يجبُ النصبُ كقولِكَ: لا تنهَ عن القبيحِ وإتيانَهُ، ومنهُ: قمتُ وزيدًا، ومررتُ بكَ وزيدًا، على الأصحِّ فيهما.

ويترجَّحُ في نحوِ قولِكَ: كنْ أنتَ وزيدًا كالأخِ، ويَضْعُفُ في نحوِ: قامَ زيدٌ وعمرٌو.

....

قد تقدم أن المفاعيل خمسة مضى منها المفعول به والمفعول المطلق، وبقيت ثلاثة هي المفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه وفي بيانها قال المصنف: (وَالمفعولُ لهُ وهوَ: المَصدرُ المُعَلِّلُ) أي الذي يذكر لبيان العلة (لِحَدَثٍ شارَكَهُ) أي شارك المصدر الحدث (وقتًا وفاعلًا) بأن يتصاحب حدوثهما في وقت واحد من فاعل واحد (كـ قمتُ إجلالًا لكَ) فإجلالًا مفعول له لأنه مصدر معلل لحدث وهو القيام، وقد اشتركا في زمن واحد، وفاعل واحد وهو المتكلم (فإنَ فَقَدَ المُعَلِّلُ) لحدثٍ عامله (شرطًا) مما شمله تعريف المفعول له (جُرَّ) وجوبا (بحرف) يفيد (التعليلِ) أي السبب كاللام والباء ومِن وفي (نحوُ) قوله تعالى: هو الذي (خَلَقَ لَكُمْ) ما في الأرضِ جميعا، فالكاف هنا معللة لحدث وهو الخلق لكنها ليست مصدرا فلذا جرت الكاف باللام محلا، وهذا مثال ما فقد المصدرية، ومثل قول الشاعر: (وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ)... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ، تعروني: تصيبني، هِزة: حركة ورعشة، القطر: المطر، والمعنى يقول الشاعر: إني لتصيبني بسبب تذكرك وخطوركِ في بالي رعشة كالتي تصيب العصفور حينما يصيبه المطر فينفض نفسه، والشاهد فيه: قوله: لِذكراكِ، فإن الذكرى مصدر مجرور باللام الدالة على التعليل فإن التذكر علة لعَرْوِ الهِزَّة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة، وإنما جر باللام ولم ينصب على أنه مفعول له لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكري إياكِ فتبين أن للحدث (العرو) فاعل وللمصدر (الذكرى) فاعل آخر، وهذا مثال ما فقد فيه اتحاد الفاعل، ومثل قول الشاعر امرئ القيس: (فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَهَا)... لَدَى السِّتْرِ إلّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ، نَضَّتْ: خلعت، لدى: أي عند، لبسة المتفضل: هي ثياب رقيقة تلبسها المرأة تحت الثياب، والمتفضل يريد به الذي يبقى في ثوب واحد، والمعنى يقول: جئتُ هذه المرأة وقد استعدت للنوم بأن خلعت الثياب الغليظة واقتصرت على ذلك الثوب الرقيق.

والشاهد فيه: قوله: لنومٍ، فإنه مصدر مجرور باللام الدالة على التعليل، وهو علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد، لكن زمانهما غير واحد لأنها تخلع ثيابها قبل النوم، وهذا مثال ما فقد فيه الاتحاد في الزمن.

ثم انتقل لبيان المفعول فيه فقال: (وَالمفعولُ فيهِ وهوَ: مَا سُلِّطَ عليهِ عامِلٌ على معنى فِي) الظرفية فإن لم يتضمن معنى في لم يكن مفعولا فيه نحو: أخافُ يومَ القيامة، فيوم منصوب على أنه مفعول به لأن المراد هو خوف هذا اليوم ذاته (مِن اسمِ زمانٍ كـ صمتُ يومَ الخميسِ، أَو حينًا، أَوْ أُسْبوعًا) الأول ظرف زمان مختص لأنه يقع جوابا لـ متى تقول متى صمت؟ فتقول: يومَ الخميسِ، والثاني ظرف زمان مبهم لأنه لا يقع جوابا لـ متى أو كم، والثالث ظرف زمان معدود لأنه يقع جوابا لـ كم تقول: كم صمتَ ؟ فتقول: أسبوعًا، فجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية بأنواعها الثلاثة (أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ) بخلاف اسم المكان المختص فلا يقع ظرفا فلا يصح: جلستُ البيتَ (وهوَ) أي اسم المكان المبهم (الجهاتُ السِّتُّ، كالأَمامِ وَالفوقِ واليمينِ، وعكسِهِنَّ) الخلف والتحت والشمال (ونحوُهُنَّ) أي نحو الجهات الست في الإبهامِ والاحتياج إلى ما يبين معناها (كـ عندَ ولدى) ومعَ وناحية ومكان تقول: جلستُ ناحيةَ المسجدِ، فناحيةَ: ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو مضاف والمسجد مضاف إليه (والمقاديرِ) وهي الدالة على مسافة معلومة (كـ الفرسخِ) والميل، والميل= 1848م، والفرسخ= 3 أميال أي 5540 م (وما صيغَ) أي اشتق (من مصدرِ عاملِهِ) المسلط عليه (كـ قمتُ مَقْعَدَ زيدٍ) فمقعد مشتق من القعود وهو مصدر للفعل قعدَ، فإن لم يكن مشتقا من لفظ مصدر عامله فلا يصح، فلا يقال: قمتُ مَجْلِسَ زيدٍ.

(والمفعولُ مَعَهُ وهوَ: اسمُ فضلةٌ) أي ليس مسندا ولا مسندا إليه، واقعٌ (بعدَ واوٍ أُرِيدَ بها التنصيصُ على المعيةِ) بأن لا تحتمل غير معنى مع نحو: سرتُ والشارعَ، فإن لم تكن الواو نصا في المعية بل محتملة لها نحو جاءَ زيدٌ وعمرو فالأمر فيه تفصيل فإن أريد التنصيص على المعية والمصاحبة قلتَ: جاءَ زيدٌ وعمرًا، وإن لم يرد ذلك فتكون الواو للعطف، أي أنها إن كانت نصا في المعية تعين ما بعدها لأن يكون مفعولا مطلقا، وإن لم تكن كذلك فالأمر يتبع المعنى الذي تقصده (مسبوقةً) تلك الواو (بفعلٍ أو ما فيهِ حروفِهِ ومعناهُ كـ سِرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ) المثال الأول للمسبوق بفعل، والثاني للمسبوق بما فيه معنى الفعل وحروفه.

ثم أخذ يبين أحوال الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه فقال: (وقدْ يجبُ النصبُ) على أنه مفعول مطلق لمانع (كقولِكَ: لا تنهَ عن القبيحِ وإتيانَهُ) فيجب نصب إتيانه لأن العطف يقتضي فساد المعنى لأنه سيكون المعنى: لا تنه عن القبيحِ ولا تنه عن إتيانِه (ومنهُ) أي مما يجب فيه النصب (قمتُ وزيدًا) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل (ومررتُ بكَ وزيدًا) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض بأن تقول مررتُ بكَ وبزيدٍ (على الأصحِّ فيهما) أي في المسألتين لأن من العلماء من أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده بضمير منفصل، وأجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض (ويترجَّحُ) النصب (في نحوِ قولِكَ: كنْ أنتَ وزيدًا كالأخِ) لأن العطف يوهم توجيه الأمر لزيد أيضا وهو خلاف المقصود (ويَضْعُفُ) النصب (في نحوِ: قامَ زيدٌ وعمرٌو) لأنه لا موجب للنصب ولا مرجح له، فيترجح العطف لأنه هو الأصل.

الدرس الأربعون

الحال

الحال وهو: وصفٌ فَضلَةٌ يبيّنُ هيئةَ صاحبِهِ عندَ وقوعِ الفعلِ.

مثل: جاءَ زيدٌ ضاحِكًا، فضاحكًا: حال منصوب؛ لأنه وصف أي اسم مشتق لكونه اسم فاعل، وفضلة أي ليس مسندا ولا مسندا إليه إذْ المسند هو جاءَ والمسند إليه هو زيدٌ، وقد بيّنَ هيئة زيد عند وقوع المجيء بدليل أنه يقال: كيفَ جاءَ زيدٌ ؟ فيقال: راكبًا، وهذه علامة الحال صحة وقوعها في جواب كيفَ، ويسمى زيدٌ صاحب الحال.

ومثل: خرجَ عمرٌو مغمومًا، فمغمومًا: حال منصوب؛ لأنه وصف لكونه اسم مفعول، وفضلة، وقد بين هيئة عمرو وهو صاحب الحال عند الخروج لأنه يقال: كيفَ خرجَ عمرٌو ؟ فيكون الجواب: مغمومًا.

شروط الحال

يشترط في الحال أربعة شروط هي:

1- أن يكون وصفًا وهو الاسم المشتق، وما وردَ من الأحوال اسما جامدا يجب تأويله بمشتق، مثل: بعتُ القمحَ صاعًا بدرهمٍ،فصاعًا:حال من القمحِ،وهو اسم جامد فنؤوله بمشتق والتقدير بعتُ القمحَ مُسَعَّرًا بدرهم،ومسعَّرا اسم مفعول.

2- أن يكون فضلة أي لا يكون الحال مسندا ولا مسندا إليه.

3- أن يكون صالحا للوقوع في جواب كيف.

4- أن يكون نكرة، وما ورد معرفة يجب تأويله بنكرة،مثل: جاءَ الضيفُ وحدَهُ،يؤول بنكرة والتقدير جاءَ الضيفُ منفردًا.

شروط صاحب الحال

ويشترط في صاحب الحال أحد الأمور التالية:

1- التعريف مثل: جاءَ زيدٌ ضاحِكًا.

2- أو التخصيص بوصف أو بإضافة مثل: جاءَ رجالٌ غرباءُ مسرعينَ، وحضرَ ذَوُو فاقةٍ سائلينَ.

3- أو التعميم بأن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام مثل: ما ندِمَ طالبٌ مجتهدًا، ولا يفرحْ أحدٌ شامتًا بأخيهِ، وهل في الدارِ رجلٌ حافظًا.

4- أو التأخير أي تأخير صاحب الحال عن الحال مثل: أتاني سائلًا رجلٌ، فسائلًا: حال من رجل.

أقسام الحال

أولا: انقسامها بحسب الإفراد وعدمه إلى ثلاثة أقسام: مفردة، وشبه جملة، وجملة.

1- الحال المفردة مثل: جاءَ زيدٌ راكبًا.

2- الحال شبه الجملة مثل: رأيتُ عمرًا في الدارِ، ففي الدار: جار ومجرور متعلقان بحال محذوف لعمرو، أي رأيته حال كونه في الدارِ، ومثل: رأيتُ بكرًا عندَ النهرِ، فعندَ: ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال محذوف لبكر.

3- الحال الجملة مثل: جاءَ زيدٌ يضحكُ، فيضحكُ: فعل مضارع والفاعل مستتر والجملة في محل نصب حال لزيد.

ومثل: جاءَ عمرٌو وهو صائمٌ، وهو صائمٌ: جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال لعمرو.

وقد اشتهرت قاعدة على ألسنة المُعْرِبِينَ وهي: (الجمل بعد النكرات صفاتٌ وبعد المعارفِ أحوالٌ).

تقول: جاءَ رجلٌ يركضُ، فالجملة من يركض والفاعل المستتر في محل رفع صفة لرجل.

وتقول: جاءَ زيدٌ يركضُ، فجملة يركض في محل نصب حال لزيد.

ثم إن الجملة التي تقع حالا يشترط فيها ما يلي:

1- أن تكون خبرية، فلا تكون الجملة الإنشائية حالا.

2- أن يكون فيها رابط يربطها بصاحب الحال.

والرابط في الجملة الفعلية هو الضمير نحو جاءَ زيدٌ يركضُ، فالفاعل المستتر العائد على زيد هو الرابط.

وأما في الجملة الاسمية فالرابط فيها إما الضمير وحده مثل: جاءَ زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ،فالضمير في يده العائد على زيد هو الرابط.

وإما الواو وحدها مثل: جاءَ زيدٌ والمطرُ نازلٌ، فالمطر نازل مبتدأ وخبر في محل نصب حال لزيد، والرابط هنا هو الواو التي تسمى بواو الحال لأنه يأتي بعدها جملة تعرب حالا والمعنى هو جاءَ زيدٌ حال كون المطر نازلا أو مع نزول المطرِ.

وإما الواو والضمير معا مثل: جاءَ زيدٌ وهوَ غضبانٌ، فهو غضبان: جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال لزيد، والرابط هو الواو التي هي واو الحال، والضمير هوَ العائد على زيد.

ثانيا: انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى قسمين: مؤسِّسَة ومؤكِّدة.

1- المؤسِّسَة وتسمى المُبَيِّنَة وهي: التي تفيد معنى جديدًا لا يستفادُ من الكلامُ إلا بذكرها، وكل ما تقدم من أمثلة هو للحال المؤسسة وهي الأصل كقولنا: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، فإنه لولا ذكر الضحك لم نستفد هيئة زيد عند مجيئه.

2- المؤكِّدة وهي: التي لا تفيد معنى جديدًا وإنما تقوي معنى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال.

مثل: لا تظلمْ الناسَ باغيًا، فالبغي هو الظلم ولو حذفنا كلمة البغي ما نقص معناه ولفهم من بقية الكلام.

ومنه قوله تعالى: (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا) فضاحكًا: حال مؤكدة من الضمير المستتر العائد على سليمان عليه السلام، وإنما قلنا هي حال مؤكدة لأن تبسم في معنى ضحك.

الفرق بين الحال والنعت

هنالك قاعدة مشهورة عند العلماء وهي: (الحالُ وصفٌ لصاحِبِهِ قيدٌ لعامِلِهِ) ومعناها يتضح بالمثال:

إذا قلتَ: جاءَ زيدٌ ضاحِكًا، فالضحك من حيث المعنى وصف لصاحب الحال وهو زيد، وهو قيدٌ للذي نصب ضاحكًا وهو جاءَ؛ لأنَّ المعنى هو أنه ضاحكٌ في وقت المجيء.

وبهذا يتبين الفرق بين الحال والنعت فإن النعت لا يقيد عامله، تقول: جاءَ زيدٌ الضاحكُ، فالضاحكُ وصف لزيد، وقد يكون ضاحكا قبل المجيء لا حال المجيء بخلاف قولك: جاءَ زيدٌ ضاحكًا فهو ينص على أنه وقت المجيء كان ضاحكا وقد لا يكون قبل المجيء كذلك.

مسألة

قد تتعدد الحال نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكًا فرِحًا، قال تعالى: (فَرَجَعَ مُوسى إِلى قَوْمِهِ غَضْبانَ أَسِفًا) فغضبانَ حال أولى، وأسِفًا حال ثانية.

(شرح النص)

بابُ الحالِ: وهوَ وصْفٌ فَضْلَةٌ في جوابِ كيفَ، كـ ضربْتُ اللصَ مكتوفًا.

وشرطُها التنكيرُ، وصاحبِها التعريفُ، أو التخصيصُ أو التعميمُ أو التأخيرُ، نحوُ (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)، (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَائِلِينَ)، (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) وَلِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ.

....

لما أنهى المؤلفُ الكلامَ على المفعولاتِ شرعَ في الكلامِ على بقية المنصوبات، ومنها الحال فقال: (بابُ الحالِ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا (وهوَ وصْفٌ) أي اسم مشتق كاسم الفاعل واسم المفعول (فَضْلَةٌ) أي ليس مسندا ولا مسندا إليه، يقعُ (في جوابِ كيفَ كـ ضربْتُ اللصَ مكتوفًا) تقول: كيفَ ضربتَ اللصَ؟ فيقال: مكتوفًا، فمكتوفًا: حال منصوب لأنه وصف لأنه اسم مفعول، فضلة لأنه ليس مسندا ولا مسندا إليه، واقع في جواب السؤال بكيفَ.

(وشرطُها) أي الحال هو (التنكيرُ) وما وقع معرفة فإنه يؤول بنكرة مثل: جاءَ زيدٌ وحدَهُ، فوحدَه: حال منصوب وهو معرفة لإضافته إلى الضمير وهو مؤول بمنفرد، (و) شرطُ (صاحبِها) أي صاحب الحال إمَّا (التعريفُ) نحو جاءَ زيدٌ راكبًا (أو التخصيصُ) بوصفٍ أو إضافة نحو جاءَ رجلٌ كبيرٌ راكبًا، وجاءَ غلامُ زيدٍ راكبًا (أو التعميمُ) بأن تقع النكرة في سياق نفي أو نهي أو استفهام نحو ما جاءَ رجلٌ راكبًا، ولا تركبْ دراجةً مسرِعًا، وهل في المسجدِ رجلٌ عالمًا (أو التأخيرُ) عن الحال نحو جاءَ راكبًا رجلٌ، ثم أخذ يمثل للحالات الأربع أعني التعريف والتخصيص والتعميم والتأخير بقوله: (نحوُ) قوله تعالى: (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) فخُشَّعًا: حال من فاعل يخرجون وهو الواو والمعنى هو يخرجُ الكفارُ من قبورِهِم حال كونهم خُشَّعًا أبصارُهُم، وصاحب الحال هنا معرفة لأنه ضمير وهو أعرف المعارف، ونحو قوله تعالى (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَائِلِينَ) فسواءً: حال من أربعة وجاز كون صاحب الحال نكرة لأنه قد أضيف إلى أيام فتخصص، ونحو قوله تعالى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) فلها منذرونَ: جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر في محل نصب حال لقرية، وهي وإن كانت نكرة لكنها هنا عامة لوقوعها بعد نفي، وكقول الشاعر: (لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ).. يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ، لِمَيَّة: اللام حرف جر، مَيَّةَ: اسم مجرور بالفتحة لأنه علم بمؤنث وهو اسم محبوبته، والجار والمجرور خبر مقدم، والمبتدأ هو طلل، موحشًا: المكان الموحش المهجور، طَلَل: ما تبقى بارزا من آثار الديار، يلوح: يلمع، الخِلَل: جمع خِلة وهي بطانة منقوشة بالمعادن يوضع فيها غمد السيف، والمعنى هو لهذه المرأة شيء مرتفع من بقايا آثار دارها موحش يلمع للناظر من بعيد كأنه بطانة غمد السيف، والشاهد هو أن موحشًا حال من طلل الذي هو نكرة، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها.

تنبيه: يحسن التنبه إلى الفرق بين شبه الجملة في حالة تعلقها بالفعل فلا تكون حينئذ حالا، وفي حالة تعلقها بمحذوف في محل نصب حال.

مثال الأول: ذهبَ زيدٌ إلى السوقِ، فالجار والمجرور هنا متعلقان بالفعل ذهب وليسا في محل نصب حال لزيد فإنك إذا أظهرتَ الحال المحذوفة وقلت: ذهبَ زيدٌ موجودا إلى السوقِ، لما استقام المعنى.

ومثال الثاني: رأيتُ زيدًا في السوقِ، فإن شبه الجملة في محل نصب حال أي رأيتُ زيدًا موجودًا في السوقِ، قال تعالى: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) فعلى قومه متعلقان بخرجَ، وفي زينته متعلقان بمحذوف حال والتقدير فخرج على قومه حال كونه في زينته.

الدرس الحادي والأربعون

التمييز

التمييز هو: اسمٌ فَضْلَةٌ نكِرَةٌ جامِدٌ مفَسِّرٌ للمُبْهَمِ مِنَ الذَّواتِ أو النِّسَبِ.

مثل: اشتريتُ صاعًا قمحًا، فصاعًا: تمييز منصوب؛ لأنه اسم فضلة فيمكن الاستغناء عنه، نكرة وليس معرفة، جامد أي غير مشتق، قد فسر الإبهام في الصاع؛ لأنه يحتمل أن يكون قمحا أو شعيرا أو تمرا أو غيرها، فإذا قلتَ: اشتريتُ صاعًا قمحًا، زالَ ذلك الاحتمال.

ومثل: امتلأَ الإناءُ ماءً، فماءً: تمييز منصوب؛ لأنه اسم فضلة نكرة جامد، قد فسر الإبهام في نسبة الامتلاء إلى الماء لأنه يحتمل أن الإناء قد امتلأ ماءً أو عسلًا أو زيتًا أو غيرها، فإذا قلتَ: امتلأ الإناءُ ماءً، زالَ ذلكَ الاحتمالُ.

فاتضح أن التمييز تارة يفسر كلمة مفردة قبله فيها إبهام، ويسمى بتمييز الذات وتمييز المفرد، وتارة يميز نسبة كما في المثال السابق لأن الإناء لا غموض ولا إبهام فيه وإنما الغموض في نسبة الامتلاء إليه، ويسمى تمييز النسبة وتمييز الجملة.

والتمييز يخالف الحال في أمور هي: التمييز جامد ومفسرٌ للإبهام في ذات أو نسبة، والحال مشتق ومفسر للإبهام في الهيئات.

تمييز المفرد

ما كان تمييزًا لمفرد يقع بعد ما يأتي:

الأول: المقادير وهي عبارة عن ثلاثة أشياء: المِسَاحة نحو اشتريتُ ذراعًا حريرًا، والكيل نحو تصدقت بصاعٍ تمرًا، والوزن نحو بعتُهُ رطلًا سُكَّرًا.

الثاني: العدد والتمييز المنصوب بعد العدد هو ما يقع بعد أحد عشرَ إلى تسعة وتسعين، كما في قوله تعالى: (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وقوله (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً).

الثالث: ما يدلُ على مماثلة كقوله تعالى: (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)، فمددًا: تمييز منصوب بالفتحة.

الرابع: ما يدل على مغايرة مثل: إنَّ لنا غيرَها إبِلًا، فلنا: خبر إن المقدم، وغيرها: اسم إنَّ، وإبلًا: تمييز منصوب.

الخامس: كل اسم يدل على ذات صالحة لأن تصنع منه أشياء بمواد مختلفة، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منه. مثل: عندي خاتمٌ فضةً، وثوبٌ حريرًا.

تمييز العدد

أولا: ما يقع بعد ثلاثة إلى عشرة يكون جمعًا مجرورًا، نحو: عندي خمسةُ أقلامٍ، وتسعة دفاترٍ.

ثانيا: ما يقع بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون مفردًا منصوبًا، نحو عندي خمسونَ قلمًا، وتسعونَ دفترًا.

ثالثا: ما يقع بعد المائة والألف يكون مفردًا مجرورًا، نحو: عندي مائةُ قلمٍ، وألفُ دفترٍ.

تمييز كم

كم لها استعمالان: استفهامية، وخبرية.

فالاستفهامية هي: التي يسأل بها عن معدود ما، وتمييزها يكون مفردًا منصوبا، نحو: كمْ كتابًا اشتريتَ ؟

فكم: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، وكتابًا: تمييز منصوب، واشتريتُ: فعل وفاعل.

فإذا دخل حرف جر على كم جاز جر تمييزها وجاز نصبه نحو: بكمْ درهمٍ اشتريتَ كتابَكَ ؟ فبكمْ: الباء حرف جر، وكم اسم استفهام مبني على السكون في محل جر، ودرهمٍ: تمييز مجرور بمِن محذوفة والأصل بكم من درهمٍ.

ويجوز بكم درهمًا اشتريتَ كتابكَ؟

والخبرية هي: التي يراد بها الإخبار عن معدود كثير غير محدد، وتمييزها يكون مجرورًا، نحو: كَمْ مرةٍ تخطئ وأعفو عنكَ، أي مرات كثيرة حصل فيها الخطأ منك فهي هنا للإخبار لا للاستفهام.

ويجوز أن تقول: كمْ مراتٍ تخطئ.. أي تارة يفرد تمييزها وتارة يجمع، وهو في الحالين يعرب مضافا إليه مجرورًا.

تمييز النسبة

وما كان تمييزا لنسبة فهو نوعان: محوَّلٌ، وغير محوَّل.

فالمحوّل مثل قوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) والأصل: اشتعلَ شيبُ الرأسِ، فيكون التمييز محولا عن الفاعل.

ومثل قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) والأصل: فجرنا عيونَ الأرضِ، فيكون التمييز محولا عن المفعول به.

ومثل قوله تعالى: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالًا) والأصل: مالي أكثر من مالِكَ، فيكون التمييز محولا عن المبتدأ.

وغير المحول مثل: امتلأَ الإناءُ ماءً، فماءً تمييز وهو غير محول فليس له أصل أخذ منه.

ولا يقال: إن الأصل هنا: امتلأَ ماءُ الإناءِ؛ لأن الماء لا يوصف بالامتلاء بل الذي يمتلئ هو الإناء نفسه.

التمييز المؤكد

قد يأتي التمييز غير مبين لهيئة أو نسبة بل يكون مؤكِّدًا نحو: عندي من الأقلامِ عشرونَ قلمًا، فقلمًا: تمييز منصوبٍ، وهو مؤكد لأنه لم يفد معنى جديدا إذْ قد علم من قولكَ من الأقلام أن العشرين منها لا من غيرها.

ومنه قوله تعالى: (إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْرًا).

(شرح النص)

والتمييزُ وهوَ اسمٌ فضْلَةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفَسِّرٌ لما انبهمَ من الذَّواتِ.

وأكثرُ وقوعِهِ بعدَ المقاديرِ كجَرِيبٍ نخلًا، وصاعٍ تمرًا، ومَنَوَيْنِ عسلًا، والعددِ نحوُ: (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) إلى تسعٍ وتسعينَ، ومنهُ تمييزُ كمِ الاستفهاميَّةِ نحوُ كمْ عبدًا ملكتَ.

فأمَّا تمييزُ الخبريَّةِ فمجرورٌ، مفردٌ كتمييزِ المائةِ وما فوقَها، أو مجموعٌ كتمييزِ العشَرَةِ وما دونَها.

ولكَ في تمييزِ الاستفهامِيَّةِ المجرورةِ بالحرفِ جرٌّ ونصبٌ.

ويكونُ التمييزُ مُفَسِّرًا للنِّسبةِ مُحَوَّلًا كـ (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالًا).

أو غيرَ محوَّلٍ نحو امتلأَ الإناءُ ماءً.

وقدْ يؤكِّدانِ نحوُ (وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) وقولِهِ: منْ خيرِ أديانِ البريَّةِ دينا، ومنهُ: بئسَ الفحلُ فَحْلُهُم فحلًا خلافًا لسيبويه.

ثم شرع بمنصوب آخر وهو التمييز وهو منصوب في أغلب أحواله لأنه قد يجر فقال: (والتمييزُ) معطوف على المفعول في قوله: بابٌ المفعولُ منصوبٌ، أي والتمييز منصوبٌ (وهوَ اسمٌ) أي صريح فلا تقع الجملة ولا شبهها تمييزا (فضْلَةٌ) لا عمدة من الكلام (نكرةٌ) لا معرفة (جامدٌ) لا مشتق (مُفَسِّرٌ لما انبهمَ من الذَّواتِ) أي ومن النسب ولا بد من إضافة هذا القيد ليكون التعريف جامعا لنوعي التمييز (وأكثرُ وقوعِهِ) أي تمييز الذات (بعدَ المقاديرِ) وهي تشمل المساحة (كجَرِيبٍ نخلًا) والجريب= 60 ذراعا × 60 ذراعا، على ما قيل (و) يشمل الكيل نحو (صاعٍ تمرًا) والصاع= 2040 غم (و) يشمل الوزن نحو (مَنَوَيْنِ عسلًا) المن= 765 غم (و) بعد (العددِ نحوُ) قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: إنّي رأيتُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) فكوكبا: تمييز لأحد عشر (إلى تسعٍ وتسعينَ) وما بينها فالعدد من 11 إلى 99 يكون مفردا منصوبا (ومنهُ) أي ومن تمييز العدد (تمييزُ كمِ الاستفهاميةِ) لأن كم الاستفهامية بمعنى: أي عدد (نحوُ كمْ عبدًا ملكتَ) فكم هنا بمعنى: أي عدد من العبيد ملكتَ، فلذا عد النحاة تمييزها من تمييز العدد، ويكون مفردا منصوبا.

(فأمَّا تمييزُ) كم (الخبريَّةِ فمجرورٌ) دائما وتمييزها إما (مفردٌ) وهو أكثر وأبلغ نحو كمْ عبدٍ اعتقنا، تريد الإخبار بكثرة ما اعتقتم، وهو حينئذ (كتمييزِ المائةِ وما فوقَها) فيكون مفردا مجرورا كقولك: عندي مائةُ قلمٍ ومائتا كتابٍ وألفُ ورقةٍ، وإما (مجموعٌ) نحو كم عبيدٍ اعتقنا، وهو حينئذ (كتمييزِ العشَرَةِ وما دونَها) فيكون جمعا مجرورا كقولك: عندي عشرة أقلامٍ، وأربعةُ دفاترٍ.

(ولكَ في تمييزِ الاستفهامِيَّةِ المجرورةِ بالحرفِ جرٌّ ونصبٌ) أي يجوز أن تقول بكم دينارٍ اشتريتَ الكتابَ، أو بكمْ دينارًا اشتريت الكتابَ.

(ويكونُ التمييزُ مُفَسِّرًا للنِّسبةِ) أيضا وهو إما أن يكونَ (مُحَوَّلًا) عن أصل سواء أكان أصله فاعلا (كـ) قوله تعالى (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) والأصل اشتعلَ شيبُ الرأسِ، أو كان أصله مفعولا به كقوله تعالى (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) والأصل فجرنا عيونَ الأرضِ، أو كان أصله مبتدأ كقوله تعالى (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالًا) والأصل مالي أكثر من مالك (أو غيرَ محوَّلٍ نحو امتلأ الإناءُ ماءً) إذْ لا يصح أن يقال امتلأ ماءُ الإناءَ؛ لأن الماء لا يمتلئ.

(وقدْ يؤكِّدانِ) أي قد يكون الحال والتمييز غير مفسرين لمبهم بل يكونا مؤكِّدَينِ لما قد علم قبل ذكرهما، مثال الحال المؤكدة (نحوُ) قوله تعالى: (وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) لأن معنى العثو هو الفساد، (و) مثال التمييز المؤكد (قولِهِ) هو أبو طالب عمّ النبي صلى الله عليه وسلم ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... (منْ خيرِ أديانِ البريَّةِ دينا) فدينا: تمييز مؤكد (ومنهُ) أي من التمييز المؤكد (بئسَ الفحلُ فَحْلُهُم فحلًا) هو جزء من بيت شعر لجرير بن عطية يهجو به الأخطل التغلبي النصراني هو: والتَّغْلَبِيُّونَ بِئسَ الفحلُ فحلُهمُ... فحلًا وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ، التغلبيونَ: قوم من العرب كانوا على دين النصارى، الفحل: أراد به هنا أباهم، زلَّاء: هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين، مِنْطيق: المراد به هنا التي تكبّر مؤخرتها بالخرق تفعل ذلك سترا لسوء حالها وإنما كانت كذلك لشدة العمل والفقر، والشاهد فيه هو قوله: بئس الفحلُ فحلُهم فحلا، فبئسَ: فعل ماض لإنشاء الذم، والفحل: فاعل بئس، فحلهم: مبتدأ مرفوع مؤخر والجملة قبله في محل رفع خبر مقدم والأصل فحلُهم بئس الفحلُ، وفحلًا: تميز منصوب وهو هنا مؤكد، وهذا هو إعراب الإمام المُبَرِّد ومن تبعه (خلافًا لسيبويهِ) فإنه لا يجيز الجمع بين فاعل نعم وبئس إذا كان اسما ظاهرا وبين تمييزهما كما في هذا البيت فلا يقال عنده: بئسَ الرجلُ رجلًا زيدٌ، ولذا فقد جعل فحلًا في بيت جرير حالا مؤكدة لا تمييزا، والإمام ابن هشام اختار قول الإمام المبرد وخالف قول الإمام سيبويه عليهم رحمة الله.

الدرس الثاني والأربعون

المستثنى

الاستثناء هو: الاسم المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفًا في الحكم لما قبلها.

مثل: جاءَ المسافرونَ إلا زيدًا، فزيدًا: مستثنى منصوب لكونه مذكورا بعد حرف الاستثناء إلا وهو مخالف في الحكم للمسافرين لأنهم قد جاؤوا وهو لم يجئ، ويسمى المسافرون مستثنى منه.

وأخوات إلا هي: (غير- سوى- خلا- عدا- حاشا).

المستثنى بإلا

للمستثنى بإلا ثلاث حالات:

أولا: إذا كان الكلام تاما موجبا فيجب نصب المستثنى منه.

والكلام التام هو: ما كانَ المستثنى منه مذكورا فيه.

والكلام الموجَب هو: ما لم يكن مسبوقا بنفي أو نهي أو استفهام.

مثل: قامَ القومُ إلا زيدًا، فزيدًا يجب نصبه على الاستثناء؛ لأن الكلام تام لوجود المستثنى منه وهو القوم، وموجب لأنه خال من النفي والنهي والاستفهام.

لا فرق في وجوب النصب بين كون الاستثناء متصلا أو منفصلا.

فالاستثناء المتصل: ما كان المستثنى فيه بعضًا من المستثنى منه، مثل: قامَ القومَ إلا زيدًا، فزيد بعض من القوم.

والاستثناء المنفصل: ما لم يكن المستثنى فيه بعضًا من المستثنى منه، مثل: قامَ القومَ إلا بعيرًا، والبعير ليس بعضا من القوم.

ثانيا: إذا كان الكلام تاما غير موجب فلا يخلو من حالتين:

1- أن يكون الاستثناء متصلا فيجوز نصب المستثنى أو إتباعه للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل.

مثل: ما جاءَ القومُ إلا عليًّا، أو عليٌّ، فهنا الكلام تام لوجود المستثنى منه القوم وناقص لأنه مسبوق بنفي.

ومثل: لا يقمْ أحدٌ إلا زيدًا أو زيدٌ، وهنا الكلام ناقص لأنه مسبوق بنهي.

ومثل: هلْ قامَ أحدٌ إلا زيدًا أو زيدٌ، وهنا الكلام ناقص لأنه مسبوق باستفهام.

2- أن يكون الاستثناء منقطعا فيجوز الوجهان أيضا عند بني تميم ويجب النصب عند الحجازيين.

يقول بنو تميم: ما رأيتُ القومَ إلا حمارًا أو حمارٌ، ويقول الحجازيون: ما رأيتُ القومَ إلا حمارًا فقط.

ثالثا: إذا كان الكلام ناقصًا غير موجَب فإعرابه على حسب العوامل التي قبله.

مثل: ما جاءَ إلا زيدٌ، فهنا الكلام ناقص لعدم ذكر المستثنى منه، وغير موجب لسبقه بنفي، فزيدٌ فاعل مرفوع، فكأنكَ قلتَ جاءَ زيدٌ وحدَه، أي أننا نعرب الاسم الواقع بعد إلا كأن إلا غير موجودة ولهذا يسمى هذا الاستثناء مفرغا لأن ما قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعدها، وتقول: ما رأيتُ إلا زيدًا، فزيدًا: مفعول به، وتقول: ما أنتَ إلا تاجرٌ، فتاجرٌ: خبر للمبتدأ، ومنه قوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) فرسولٌ: خبر للمبتدأ، وإلا في جميع ذلك تكون أداة حصر ملغاة.

الاستثناء بغير وسوى

غير وسوى اسمان يجران ما بعدهما بالإضافة دائما.

وحكم غير وسوى حكم الاسم الواقع بعد إلا:

فتقول في الاستثناء التام الموجب: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ، فغيرَ: مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وزيد مضاف إليه، ومثل: قامَ القومُ سوى زيدٍ: فسوى: مستثنى منصوب بفتحة مقدرة وهو مضاف وزيد مضاف إليه.

وتقول في الاستثناء التام غير الموجب: ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ أو غيرُ زيدٍ.

وتقول في الاستثناء الناقص غير الموجَب: ما قامَ غيرُ زيدٍ، برفع زيدٍ على أنه فاعل، وهكذا تقول في سوى.

الاستثناء بخلا وعدا وحاشا

أما خلا وعدا فإن سبقتهما ما المصدرية فهما فعلان فاعلهما مستتر وما بعدهما مفعول به.

تقول: قامَ القومُ ما خلا زيدًا أو ما عدا زيدًا، فما: مصدرية، خلا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، والفاعل مستتر تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من القوم والمعنى هو: قام القوم خلا القائمُ زيدًا، زيدًا: مفعول به منصوب بالفتحة.

وإن لم تسبقهما ما المصدرية فيجوز أن نقدرهما أفعالا كما لو سبقتهما ما، ويجوز أن نقدرهما حرفين وما بعدهما مجرور بهما.

تقول: قامَ القومُ خلا زيدًا، أو خلا زيدٍ، فخلا: حرف جر مبني على السكون، وزيدٍ: اسم مجرور.

وأما حاشا فلا تسبقها ما ويجوز أن نقدرها فعلا أو حرف جر نحو جاءَ القومُ حاشا زيدًا أو حاشا زيدٍ.

(شرح النص)

والمستثنى بإلَّا مِنْ كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ نحوُ (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ).

فإنْ فُقِدَ الإيجابُ تَرجَّحَ البدلُ في المُتَّصِلِ نحوُ (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)، والنصبُ في المنقَطِعِ عِندَ بني تميمٍ، ووجبَ عندَ الحِجَازِيِّينَ نحوُ (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)، ما لمْ يتقدَّمْ فيهِما فالنصبُ نحوُ قولِهِ:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ... وَ مَا لِي إِلَّا مذهبَ الحقِّ مَذْهَبُ.

أوْ فُقِدَ التَّمامُ فعلى حسَبِ العواملِ نحوُ (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) ويسمَّى مُفَرَّغًا.

ويستثنى بغيرِ وسِوى خافضَينِ مُعربَيْنِ بإعرابِ الاسمِ الذي بعدَ إلَّا.

وبِخلا وعدا وحاشا نواصِبَ وخوافِضَ، وبما خلا وبما عدا وليسَ ولا يكونُ نواصِبَ.

....

ثم شرع في الكلام على منصوب آخر وهو المستثنى وهو منصوب في بعض الأحوال فقال: (والمستثنى بإلَّا) معطوف على المفعول في قوله: المفعول منصوبٌ، أي والمستثنى بإلا منصوب، ثم المستثنى بإلا له أحوال لأنه إن كان (مِنْ كلامٍ تامٍّ) بأن كان المستثنى منه مذكورا (مُوجَبٍ) بأن لم يسبق بنفي أو نهي أو استفهام فيجب نصبه سواء كان الاستثناء متصلا (نحوُ) قوله تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) أم منقطعا نحو قامَ القومُ إلا حمارًا، وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر من أمثلة أم تقدم نحو قامَ إلا زيدًا القومُ (فإنْ) كان الكلام تاما ولكن (فُقِدَ) منه (الإيجابُ) بأن اشتمل على نفي أو نهي أو استفهام (تَرجَّحَ البدلُ) أي اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه على أنه بدل بعض من كل، ويجوز النصب ولكن الاتباع أولى وأرجح (في) الاستثناء (المُتَّصِلِ) بأن كان المستثنى بعضا من المستثنى منه (نحوُ) قوله تعالى (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه، وهذه قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر بنصب قليل على الاستثناء، (و) ترجّح (النصبُ في) الاستثناء (المنقَطِعِ) بأن لم يكن المستثنى بعضا من المستثنى منه، نحو ما قامَ القومُ إلا حمارًا على الاستثناء أو إلا حمار على البدلية ولكن هذا الترجيح إنما هو (عِندَ بني تميمٍ) دون الحجازيين،(ووجبَ) النصب على الاستثناء في المنقطع (عندَ الحِجَازِيِّينَ) ولا يجوز عندهم البدل وبلغتهم جاء التنزيل وذلك (نحوُ) قوله تعالى: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) فإتباعَ: منصوب على الاستثناء، وهو منقطع لأن اتباع الظن ليس بعضا من العلم، واتفق القراء على النصب، وهذا الحكم (ما لمْ يتقدَّمْ) المستثنى على المستثنى منه (فيهِما) أي في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب، فإن تقدم (فالنصبُ) حينئذ واجب في المتصل والمنقطع على حد سواء ولا يجوز البدل نحو: ما حضرَ إلا عليًّا الضيوفُ، وما قدِمَ إلا فرسًا القومُ (نحوُ قولِهِ) أي الكُمَيْت (وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ... وَ مَا لِي إِلَّا مذهبَ الحقِّ مَذْهَبُ) شيعة أي أنصار، والشاهد هو نصب آل ومذهب على الاستثناء لتقدم المستثنى على المستثنى منه والأصل ومالي شيعة إلا آلَ أحمدَ ومالي مذهبٌ إلا مذهبَ الحقِّ.

(أَوْ فُقِدَ التَّمامُ) من الكلام بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه وشرطه أن يكون غير موجب (فعلى حسَبِ العواملِ) فارفع أداة النفي والاستثناء وانظر ما يكون إعرابه فاجعله للاسم الواقع بعد إلا نحو ما جاءَ إلا زيدٌ، فزيد فاعل لأننا إذا قلنا: جاءَ زيدٌ كان زيدٌ فاعلا (نحوُ) قوله تعالى (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) فأمرنا: مبتدأ ومضاف إليه، وإلا: أداة استثناء ملغاة، وواحدةٌ: خبر.

(ويسمَّى) هذا الاستثناء (مُفَرَّغًا) لأن ما قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعدها.

ثم لما أكمل أحوال إلا شرع في أخواتها فقال (ويستثنى بغيرِ وسِوى) أيضا حال كونهما (خافضَينِ) بالإضافة للاسم الذي بعدهما، وحال كونهما (مُعربَيْنِ) ويكون إعراب غير لفظيا وإعراب سوى تقديريا (بإعرابِ الاسمِ الذي) يقع (بعدَ إِلَّا) على التفصيل السابق في إلا فيجب النصب في الكلام التام الموجب نحو قامَ القومُ غيرَ زيدٍ أو سوى زيدٍ، ويجوز النصب والإتباع في نحو ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ أو غيرُ زيدٍ لأنه كلام تام غير موجب، ويكون على حسب العوامل في نحو ما قامَ غيرُ زيدٍ لأنه مفرّغ.

(و) يستثنى (بِخلا وعدا وحاشا) حال كونها (نواصِبَ) للمستثنى على تقدير كونها أفعالا (و) حال كونها (خوافِضَ) للمستثنى على تقدير كونها حروف جر (وبما خلا وبما عدا) أي ويستثنى بخلا وعدا إذا سبقتهما ما المصدرية وحينئذ لا يكونا إلا نواصب لأن ما المصدرية لا تدخل على الحروف.

(و) يستثنى بـ (ليسَ ولا يكونُ) وهما فعلان ناقصان نحو جاءَ القومُ ليسَ زيدًا، وقدم القومُ لا يكونُ زيدًا بمعنى إلا زيدا، فاسمهما مستتر تقديره هو وزيدًا خبرهما، قال الشيخ العلامة عبد الكريم الدبان: عَدَّ منها- أي من أدوات الاستثناء- بعضُ النحاةِ (ليسَ ولا يكونُ) والمنصوبُ بعدهما خبرٌ لهما لا منصوب على أنه مستثنى وإن كان مستثنى من حيث المعنى. اهـ. توضيح قطر الندى.

وإنما يستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا يكون حال كونها (نواصِبَ) للاسم الذي بعدهما.

تنبيه: اتضح مما مر أن أدوات الاستثناء ثمان: وهي أربعة أقسام: 1- حرف فقط وهو إلّا، 2- اسم فقط وهو غير وسوى، 3- فعل فقط وهو ليس ولا يكون، 4- مشترك بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا.

الدرس الثالث والأربعون

مجرورات الأسماء

يجرّ الاسم بواحد من ثلاثة أشياء:

الأول: حروف الجر نحو: مررتُ بالتاجرِ.

الثاني: الإضافة نحو: هذا بيتُ التاجرِ.

الثالث: التبعية نحو مررتُ بزيدٍ التاجرِ.

حروف الجرّ

حرف الجر نوعان:

1- مُشترك بين الاسم الظاهر والمضمر وهو سبعة: (مِن- إلى- عن- على- في- الباء- اللام).

تقول: اشتريتُ الكتابَ مِن زيدٍ وأخذتهُ منهُ بسعرٍ جيدٍ، فدخل حرف الجر من على الاسم الظاهر زيد وعلى الضمير الهاء، ومنه قوله تعالى: (وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ).

2- مختص بالظاهر أي لا يدخل على الضمير وهو سبعة أيضا: (رُبَّ- مُذْ- مُنْذُ- حتى- الكاف- الواو- التاء).

فرُبَّ لا تجر إلا الأسماء النكرة، مثل: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتَهُ.

ومُذْ ومُنْذُ تجران الاسم الظاهر الدال على الزمن، مثل: ما رأيتُكَ مُذْ أو مُنْذُ يومينِ.

وحتى لا تجر إلا الاسم الظاهر الدال على انتهاء الغاية، كقوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ).

والكاف أيضا لا تجر إلا الاسم الظاهر، مثل: زيدٌ كالأسدِ.

والواو والتاء لا تجران إلا المقسم به، كقوله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ) وقوله: (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ).

الإضافة

وهي: ضمّ اسم إلى آخر على وجه مخصوص، والمجرور هو المضاف إليه، وأما المضاف فيبقى على حسب موقعه من الإعراب، مثل: جاءَ صديقُ زيدٍ، ورأيتُ صديقَ زيدٍ، ومررتُ بصديقِ زيدٍ.

ويجب أن يحذف من المضاف أل إن كان مقترنا بها، والتنوين إن كان منونا، وكذا تحذف النون من المثنى وجمع المذكر السالم.

تقول: فتحتُ البابَ أو بابًا، فإذا أضفتَ قلتَ: فتحتُ بابَ الغرفةِ مثلا.

وتقول: حضرَ الكاتبانِ أو الكاتبونَ، فإذا أضفت قلتَ: حضرَ كاتبا المدرسةِ أو كاتبو المدرسةِ.

والإضافة نوعان: إما معنوية، وإما لفظية.

الإضافة المعنوية

الإضافة المعنوية هي: ما لم يكن المضاف فيها مشتقا ولا المضاف إليه معمولا له.

مثل: بابُ زيدٍ، فهذه إضافة معنوية؛ لأن الباب ليس مشتقا ولا المضاف إليه معمولا له.

ومثل: كاتبُ المدرسةِ، فهذه إضافة معنوية؛لأنه وإن كان الكاتب مشتقًا لكونه اسم فاعل لكن المضاف إليه غير معمول له.

والإضافة المعنوية سميت بذلك لأنها تفيد أمرا معنويا وهو التعريف أو التخصيص.

مثل: كتابُ زيدٍ، فكلمة كتاب إذا أخذت وحدها دلت على كتاب غير معين، فإذا أضفتها إلى زيد تعرَّف الكتاب وتعين.

ومثل: كتابُ صبيٍّ، فكتاب إذا أضفته إلى نكرة فقد خصصته وضيقت عمومه.

والإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام:

1- أن تكون بمعنى مِنْ إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه، وصالحا للإخبار به عنه.

مثل: خاتم فضةٍ، وثوب حريرٍ، وباب ساجٍ، أي خاتم من فضة، وثوب من حرير، وباب من ساج، فالخاتم جزء وبعض من الفضة لأنها قد يصنع منها الخاتم وغيره، ويصح أن نخبر بالفضة عن الخاتم فنقول: هذا الخاتمُ فضةٌ، وكذا البقية.

2- أن تكون بمعنى في إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف.

مثل: مكر الليلِ، وشهيد الدارِ، أي مكر في الليل لأن الليل ظرف زماني لوقوع المكر، وشهيد في الدار لأن الدار ظرف مكاني للشهادة.

3- أن تكون على معنى اللام إذا لم يصلح تقدير مِنْ ولا في.

مثل: كتاب زيدٍ، وصديق خالدٍ، ولجام الفرسِ، أي كتاب لزيدٍ، وصديق لخالدٍ، ولجام للفرسِ.

الإضافة اللفظية

وهي: ما كان المضاف فيها مشتقا عاملا في المضاف إليه، فإذا انتفى أحد القيدين كانت معنوية.

وسميت كذلك لأنها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بل مجرد تخفيف النطق وتسهيله ولا تكون على معنى حرف الجر.

تقول: هذا فاتحُ بابٍ، فإضافة فاتح إلى الباب لفظية لأن المضاف وهو فاتح مشتق لكونه اسم فاعل، وهو عامل في الباب على أنه مفعول له والأصل هذا فاتحٌ بابًا، أي يفتح بابا، ففاتح: خبر هذا وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، وبابًا: مفعول لاسم الفاعل، وقولنا هذا فاتحُ بابٍ أخف من هذا فاتحٌ بابًا فإن اللفظ مع سقوط التنوين يكون أخف.

والدليل على أن الإضافة هنا لم تفد التخصيص هو أن تقييد الفتح بالباب ليس بجديد لحصوله قبل الإضافة في نحو هذا فاتحٌ بابًا.

وتقول: هذا معمورُ الدارِ، فإضافة معمور إلى الدار لفظية لأن المضاف وهو معمور مشتق لكونه اسم مفعول، وهو عامل في الدار على أنه نائب فاعله، والأصل هذا معمورٌ دارهُ، أي يُعمَرُ دارُهُ، فمعمورٌ: خبرٌ، ودارُ: نائب فاعل لاسم المفعول.

وقولنا هذا معمورُ الدارِ أخف من هذا معمورٌ دارُه.

وجود أل مع المضاف

قد سبق أن أل تسقط من المضاف فإذا أردت أن تضيف الباب إلى الدار قلت: باب الدارِ، ولا يجوز أن تقول الباب الدارِ.

ولكن يستثنى من ذلك خمسة مواضع كلها من الإضافة اللفظية وهي:

1- أن يكون المضاف مثنى، مثل: هذان الضاربا زيدٍ.

2- أن يكون المضاف جمعَ مذكر سالمًا، مثل: هؤلاءِ الضاربو زيدٍ.

3- أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل، مثل: هذا الضاربُ الرجلِ.

4- أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ما فيه أل، مثل: هذا الضاربُ رأسِ الرجلِ، فالضارب مضاف إلى رأس، ورأس مضاف إلى الرجل.

5- أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود على لفظ يشتمل على أل، مثل: مررتُ بالرجلِ الضاربِ غلامِهِ، فالضارب جاز اقترانه بأل لأنه مضاف إلى اسم وهو غلام مضاف بدوره إلى ضمير يعود على الرجل.

(شرح النص)

بابٌ: يخفضُ الاسمُ إمَّا بحرفٍ مشترِكٍ- وهوَ مِنْ وإلى وعنْ وعلى وفي واللامُ والباءُ للقسمِ وغيرِهِ - أو مختَصٍّ بالظاهرِ- وهوَ رُبَّ ومُذْ ومُنْذُ والكافُ وحتى وواوُ القسمِ وتاؤُهُ- أو بإضافةٍ إلى اسمٍ على معنى اللامِ كغلامِ زيدٍ، أو مِنْ كخاتمِ حديدٍ، أو في كـ (مَكْرُ اللَّيْلِ) وتسمى معنويِّةً؛ لأنها للتعريفِ أو التخصيصِ، أو بإضافةِ الوصفِ إلى معمولهِ كـ (بَالِغَ الْكَعْبَةِ) ومعمورِ الدارِ، وحسنِ الوجهِ وتسمى لفظيةً؛ لأنها لمجردِ التخفيفِ.

ولا تجامعُ الإضافةُ تنوينًا ولا نونًا تاليةً للإعرابِ مطلقًا، ولا ألْ إلا في نحوِ الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، والضاربُ الرجلِ، والضاربُ رأسِ الرجلِ، وبالرجلِ الضَّاربِ غلامِهِ.

....

لما فرغ المصنف من المرفوعات والمنصوبات شرع يتكلم على المجرورات فقال: (بابٌ) في مخفوضات الأسماء (يخفضُ الاسمُ إمَّا بحرفٍ مشترِكٍ) بين الظاهر والمضمر (وهوَ) سبعةٌ (مِنْ وإلى وعنْ وعلى وفي واللامُ والباءُ) لا فرق بين أن تكون الباء (للقسمِ وغيرِهِ) نحو باللهِ لأفعلنَّ، ومررتُ بزيدٍ (أو مختَصٍّ بالظاهرِ) ولا يدخل على المضمر (وهوَ) سبعةٌ أيضا (رُبَّ ومُذْ ومُنْذُ والكافُ وحتى وواوُ القسمِ وتاؤُهُ) فهذه لا يصح جرها للضمير (أو بإضافةٍ إلى اسمٍ) وهي على ثلاثة أنواع (على معنى اللامِ) وذلك إذا لم يصح تقدير مِن أو في (كغلامِ زيدٍ) أي غلام لزيد (أو مِنْ) وذلك إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه وصالحا للإخبار به عنه (كخاتمِ حديدٍ) أي خاتم من حديدٍ (أو في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف (كـ) قوله تعالى: وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ (مَكْرُ اللَّيلِ) أي مكر في الليل (وتسمى) هذه الإضافة (معنويِّةً) لإفادتها أمرا معنويا (لأنها للتعريفِ) إذا كان المضاف إليه معرفة نحو بيت زيدٍ (أو التخصيصِ) أي لتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة كغلام رجلٍ.

(أو بإضافةِ الوصفِ) أي الاسم المشتق (إلى معمولهِ) سواء كان اسم فاعل (كـ) قوله تعالى: يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا (بَالِغَ الْكَعْبَةِ) والأصل بالغًا الكعبةَ أي أن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، أو كان اسم مفعول كمضروب الوجهِ (ومعمورِ الدارِ) والأصل معمورٌ دارُه فتكون الإضافة من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله، أو كان صفة مشبهة كطيب القلب (وحسنِ الوجهِ) والأصل حسنٌ وجهُهُ، وهو فاعل لحسن فتكون الإضافة من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، والصفة المشبهة كاسم الفاعل تدل على ذات وحدث كحَسَن تدل على ذات ما متصفة بالحسن ولكن الفرق بينهما هو أن اسم الفاعل يدل على اتصاف الذات بالحدث في وقت من الأوقات بخلاف الصفة المشبهة فتدل على ثبوت الصفة للذات في سائر الأوقات، فإذا قلت: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، دل على أنه قد ضربه في وقت ما فليس الضرب صفة ثابتة له بخلاف قولنا: زيدٌ حسنُ الوجه، فيدل على ثبوت الحسن له بصورة مستمرة غير مقيدة بزمن ومثل حسن: جميل، قبيح، كريم، طويل، قصير، تَعِب، بَطَل.

(وتسمى) هذه الإضافة (لفظيةً) لإفادتها أمرا لفظيا (لأنها لمجردِ التخفيفِ) فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا.

(ولا تجامعُ الإضافةُ تنوينًا) فلا يقال كتابٌ زيدٍ (ولا نونًا تاليةً للإعرابِ) وهي نون المثنى وجمع المذكر السالم فهي تلي وتأتي بعد حرف الإعراب كقولنا جاءَ الغلامانِ، فالنون أتت بعد الألف التي هي علامة إعراب المثنى، واحترز بالتالية للإعراب عن التي تأتي قبل الإعراب كنون المفرد كحين تقول هذا حينٌ، فإعرابها بضمة واقعة بعد النون، فلذا لا نحذف النون عند الإضافة تقول: آتيكَ حينَ طلوعِ الشمسِ، وقوله (مطلقًا) أي من غير استثناء بخلاف أل فإنها قد تجامع الإضافة ولذا قال (ولا) تجامع الإضافة (ألْ) فلا يقال جاءَ الغلامُ زيدٍ (إلا) في خمسة مواضع من الإضافة اللفظية (في نحوِ الضاربا زيدٍ) مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف إليه معموله (والضاربو زيدٍ) مما المضاف فيه وصف مجموع جمع مذكر سالمًا والمضاف إليه معموله (والضاربُ الرجلِ) مما المضاف إليه وصف مقترن بأل أيضا (والضاربُ رأسِ الرجلِ) مما المضاف إليه مضاف إلى ما فيه أل (و) مررتُ (بالرجلِ الضَّاربِ غلامِهِ) مما المضاف إليه مضاف إلى ضمير يعود على ما فيه أل.

تنبيه: لم يذكر المصنف الجر بالتبعية لأنه يرجع عنده إلى الجر بالحرف أو الإضافة؛ لأن العامل عنده في التابع هو العامل في المتبوع، والعامل في المتبوع إما الحرف أو المضاف، مثل: مررتُ بالرجلِ الفاضلِ، فالفاضل والرجل مجروران بالباء، ومثل: جاءَ غلامُ زيدٍ الفاضلِ، فالذي جر الفاضل هو نفسه الذي جر زيدًا وهو غلام. فتأمل.

الدرس الرابع والأربعون

ما يعمل عمل الفعل- اسم الفعل

هنالك أسماء تعمل عمل أفعالها منها:

اسم الفعل وهو: ما ناب عن الفعل في معناه وعمله وزمنه ولكنه لا يقبل علامته.

مثل: هيهاتَ بمعنى الفعل الماضي بَعُدَ وهو يعمل عمله فيرفع الفاعل ولكنه لا يقبل علامته فلا يقال هيهاتَتْ أو هيهاتَتُ.

واسم الفعل من حيث زمنه ثلاثة أقسام:

اسم فعل ماض مثل: هيهاتَ، واسم فعل مضارع مثل: وَيْ بمعنى أَعجبُ، واسم فعل أمر مثل: صَهْ بمعنى اسكتْ.

ولاسم الفعل أحكام هي:

أولا: اسم الفعل إما مُرْتَجَلٌ أو منقولٌ.

فالمرتجل هو: ما وضع من أول الأمر على أنه اسم فعل، مثل هيهاتَ وصَهْ.

والمنقول هو: ما وضع أولا لظرف أو جار ومجرور ثم نقل إلى اسم الفعل، مثل: دونَكَ فهو ظرف مكان، فإذا أردت به معنى خذْ كان اسم فعل أمر، تقول: دونَكَ الكتابَ، أي خذه، فدونَ: اسم فعل أمر مبني على الفتح، والكاف: حرف دال على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، والكتابَ: مفعول به، ومثل: إليكَ: فهو جار ومجرور، فإذا أردت به معنى ابتعد كان اسم فعل أمر، تقول: إليكَ عني يا هذا.

ومن أسماء الفعل المرتجلة ما صيغ على وزن فَعَالِ من الأفعال الثلاثية التامة مثل: حَذارِ بمعنى احذر، ونزالِ بمعنى انزل، ودراكِ بمعنى أدركْ، وأسماء الفعل سماعية يقتصر فيها على ما ورد عن العرب باستثناء ما صيغ على وزن فعال فهو قياسي.

ثانيا: اسم الفعل كله مبني على ما سمع عليه من العرب وليس له محل من الإعراب فلا يكون مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك.

ثالثا: يثبت لاسم الفعل ما يثبت للفعل الذي بمعناه، فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازما مثل: هيهاتَ القمرُ، وينصب مفعوله إن كان فعله متعديا مثل: دراكِ زيدًا.

رابعا: اسم الفعل لا يتأخر عن معموله فلا يصح أن تقول: زيدًا دراكِ، كما يصح أن تقول: زيدًا أدركْ.

خامسا: اسم الفعل لا يحذف بل لا بد من ذكره، بخلاف الفعل فإنه يعمل مذكورا ومحذوفا.

سادسا: اسم الفعل لا يبرز معه ضمير إذا أسند لمثنى أو جمع، فتقول: صهْ بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، بخلاف الفعل.

سابعا: إذا كان اسم الفعل دالا على الطلب جزم المضارع في جوابه، تقول: نزالِ نحدثْكَ، كما تقول: انزلْ نحدثْكَ.

وأما في النصب فلا يجوز نصب المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب اسم الفعل، فلا تقول: نزالِ فنحدثَكَ، كما تقول: انزلْ فنحدثَكَ بل يجب رفع المضارع.

المصدر

يعمل المصدر عمل فعله فيكتفي بالفاعل إذا كان فعله لازما وينصب مفعوله إذا كان فعله متعديا ولكنه لا يعمل إلا بثمانية شروط هي:

1- صحة حلول (أنْ والفعل) أو (ما الفعل) محل المصدر.

فنقدر أن والفعل إذا كان الزمان ماضيا أو مستقبلا تقول: أعجبني طردُكَ اللصَّ أمسِ، ويعجبني طردُكَ اللصَّ غدًا، إذْ يصح في الجملة الأولى أن تقول: أعجبني أنْ طردْتَ اللصَّ أمسِ، وفي الجملة الثانية: يعجبني أن تطردَ اللصَّ غدًا.

ونقدر ما والفعل إذا كان الزمان حالا تقول:يعجبني طردُكَ اللصَّ الآنَ،إذْ يصح أن تقول: يعجبني ما طردْتَ اللصَّ الآنَ.

فطردُ: فاعل مرفوع، وهو مضاف والكاف مضاف إليه وهو من باب إضافة المصدر إلى فاعله، اللصَّ: مفعول به منصوب بالمصدر.

2- أن لا يكون مُصغَّرا، فلا يقال: أعجبني ضُرَيْبُكَ زيدًا.

3- أنْ لا يكون مضمرا، فلا يقال: ضربي زيدًا حسنٌ، وهوَ خالدًا قبيحٌ، على أن خالدا مفعول به لهو العائد على المصدر.

4- أن لا يكون مختوما بالتاء الدالة على الوحدة، فلا يقال: أعجبتني ضربَتُكَ زيدًا؛ لأن ضربة مصدر مختوم بتاء دالة على المرة الوحدة أي ضربة واحدة.

5- أن لا يكون موصوفا قبل تمام عمله، فلا يقال أعجبني ضربُكَ الشديدَ زيدًا، لأن الضرب وصف بالشدة قبل أن يستوفي مفعوله، فإن أخرت الوصف جاز فتقول: أعجبني ضربُكَ زيدًا الشديدُ، والشديد صفة الضرب.

6- أن لا يعمل وهو محذوف، فإذا قلتَ: مالكَ وزيدًا ؟ فزيدًا ليس مفعولا لمصدر محذوف والتقدير: مالكَ وملابستَكَ زيدًا، بل هو مفعول معه.

7- أن لا يكون مفصولا عن معموله بأجنبي، فلا يجوز في قوله تعالى: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) أن يجعل يومَ معمولا لرجعِهِ لأنه قد فصل بينهما بالخبر قادر وهو أجنبي عن المصدر، بل هو منصوب بفعل محذوف والتقدير يرجعُهُ يومَ تبلى السرائر.

8- أن لا يتأخر عن معموله، فلا يقال: أعجبني زيدًا ضربُكَ.

استعمالات المصدر

المصدر العامل عمل فعله له ثلاثة استعمالات وهي:

1- أن يكون مضافا، وهو الأكثر ورودا، وإضافته إما إلى فاعله مثل: يعجبني فهمُكَ الدرسَ، وطاعتُكَ الوالدينِ، وإكرامُكَ الضيفَ، وإما إلى مفعوله مثل: من سوءِ التربيةِ عصيانُ الآباءِ بنوهم، أي من سوء التربية أن يعصي الآباءَ بنوهم فعصيان مضاف إلى مفعوله وبنوهم هو الفاعل، والإضافة إلى المفعول أقل ورودا من الإضافة إلى الفاعل.

2- أن يكون منونا، كما في قوله تعالى: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) أي أن يطعم الرجلُ يتيما، فالفاعل محذوف ويتيما مفعول به للمصدر، وقد تقدم هذا في بحث الفاعل.

3- أن يكون مقترنا بأل، وإعماله في هذه الحالة قليل، نحو: زيدٌ شديدُ الحبِّ أولادَهُ، فأولاده مفعول به للمصدر الذي هو الحبّ.

(شرح النص)

بابٌ: يعملُ عملَ فعلِهِ سبعةٌ: اسمُ الفعلِ كَهيهاتَ وصَهْ ووَيْ بمعنى بَعُدَ واسكتْ وأَعجَبُ، ولا يحذفُ ولا يتأخَّرُ عن معمولِهِ، و (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) مُتأَوَّلٌ، ولا يَبْرُزُ ضمِيرُهُ، ويُجزمُ المضارعُ في جوابِ الطَّلَبِيِّ منهُ نحوُ: مَكانَكِ تُحمَدِي أَوْ تستَرِيحِي، ولا يُنْصَبُ.

والمصدرُ كضربٍ وإكرامٍ إنْ حَلَّ محلَّهُ فعلٌ معَ أَنْ أو مَا، ولم يكنْ: مُصَغَّرًا، ولا مضمرًا، ولا محدودًا، ولا منعوتًا قبلَ العملِ ولا محذوفًا، ولا مفصولًا من المعمول، ولا مُؤَخَّرًا عنهُ.

وإعمالُهُ مضافًا أكثرُ نحوُ (وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) وقولِ الشاعرِ: أَلَا إنَّ ظلمَ نفسِهِ المرءُ بَيِّنٌ، ومنونًا أقيسُ نحوُ (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) وبأَلْ شاذٌّ نحوُ: عجبتُ من الرِّزقِ المسيءِ إِلهُهُ.

....

هذا (بابٌ) في ذكر الأسماء التي تعمل عمل فعلها (يعملُ عملَ فعلِهِ) من الأسماء (سبعةٌ) أحدها (اسمُ الفعلِ) وهي كلمة تدل على معنى الفعل وتعمل عمله ولا تقبل علاماته، وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الماضي (كَهيهاتَ وَ) ما هو بمعنى الأمر نحو (صَهْ وَ) ما هو بمعنى المضارع نحو (وَيْ) فهيهات (بمعنى بَعُدَ وَ) صه بمعنى (اسكتْ وَ) وَيْ بمعنى (أَعجَبُ) وهذه الأنواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال بمعنى انزل (و) لاسم الفعل أحكام منها أنه (لا يحذفُ) بل لا بد من ذكره، بخلاف الفعل فإنه يعمل مذكورا ومحذوفا (ولا يتأخَّرُ عن معمولِهِ) فلا يصح أن تقول: زيدًا دراكِ بتقديم المفعول وتأخير اسم الفعل، وأما قوله تعالى (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) على أن كتابَ اللهِ مفعول به مقدم لاسم الفعل عليكم والمعنى هو كتاب الله اِلزموه، فـ (مُتأَوَّلٌ) على أن عليكم ليس اسم فعل وكتاب الله مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير: كتبَ اللهُ ذلكَ عليكم كتابًا، فيكون الجار والمجرور عليكم متعلقين بالفعل المحذوف كتبَ (ولا يَبْرُزُ ضمِيرُهُ) فلا يقال صهي وصها وصهوا وصهن بل يقال صه للجميع بلفظ واحد (ويُجزمُ المضارعُ في جوابِ الطَّلَبِيِّ منهُ) أي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل (نحوُ) قول الشاعر: وقَوْلِي كلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ...(مَكانَكِ تُحمَدِي أَوْ تستَرِيحِي) جشأَتْ: نهضت وثارت من فزع أو حزن، جاشتْ: غلت من الفزع أو الحزن ومعناه قريب من الأول، والضميران المستتران في الفعلين يعودان على نفسه، مكانكِ: اسم فعل أمر بمعني اثبتي، والمعنى هو يقول الشاعر لنفسه كلما ثارت نفسه وغلت من الخوف في الحروب وهمت بالفرار اثبتي فإما أن تحمدي على ثباتك أو تقتلي فتستريحي من الدنيا، والشاهد فيه هو جزم الفعل تحمدي لوقوعه في جواب اسم الفعل الطلبي مكانكِ (ولا يُنْصَبُ) المضارع في جواب الطلب باسم الفعل فلا يقال صهْ فنحدِّثَكَ بنصبه بل يجب رفعه.

(وَ) الثاني من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (المصدرُ) وهو الاسم الدال على الحدث المجرد عن الزمان، المشتمل على حروف فعله أو أزيد منها، مثل ضرب يضرب ضربًا، فالضرب اشتمل على نفس أحرف فعله بلا زيادة، ومثل أكرم يكرم إكرامًا فالإكرام اشتمل على حرف زائد وهو الألف قبل آخره، ولهذا مثل المصنف بمثالين بقوله (كضربٍ وإكرامٍ) ليشير

إلى أنه لا فرق بين كون المصدر مجردا أو مزيدا فيه فكلاهما يعمل عمل فعله ولكن بثمانية شروط هي: (إنْ حَلَّ محلَهُ فعلٌ معَ أَنْ أو مَا) المصدريتين نحو يسرني أداؤُكَ الواجبَ، فأداؤك: فاعل يسر وهو مضاف إلى فاعله وهو الكاف، والواجبَ مفعول به للمصدر، ويمكن أن يحل محله أن المصدرية والفعل أو ما المصدرية والفعل فتقول: يسرني أَنْ أديتَ الواجبَ إذا أردت المضي أي أنه قد تحقق منه الأداء، أو يسرني أَنْ تؤديَ الواجبَ إذا أردت الاستقبال لأن أن المصدرية إذا دخلت على الماضي أبقته على الزمن الماضي وإذا دخلت على المضارع عينته للاستقبال، أو يسرني ما تؤدي الواجبَ إن أردت الحال لأن ما المصدرية تصلح للأزمنة الثلاثة، فإذا لم يصح أن يحل الفعل مع أن أو ما محل المصدر فلا يصح عمله مثل: ضربًا زيدًا، فلا يصح نصب زيد بالمصدر بل هو منصوب بفعل محذوف تقديره اضرب، فالمصدر هنا يحل محله الفعل بدون أنْ أو ما فيقال: اضربْ زيدًا، ولا يقال: أَن اضربْ زيدا أو ما اضربْ زيدًا (ولم يكنْ مصغَّرًا) فلا يقال: أعجبني ضُرَيْبُكَ زيدًا (ولا مضمرًا) فلا يقال: ضربي زيدًا حسنٌ، وهوَ خالدًا قبيحٌ، على أن خالدا مفعول به لهو العائد على المصدر (ولا محدودًا) بالتاء فلا يقال: أعجبتني ضربَتُكَ زيدًا؛ لأن ضربة مصدر مختوم بتاء دالة على المرة الوحدة أي ضربة واحدة.

(ولا منعوتًا قبلَ العملِ) فلا يقال أعجبني ضربُكَ الشديدَ زيدًا، لأن الضرب وصف بالشدة قبل أن يستوفي مفعوله، فإن أخرت الوصف جاز فتقول: أعجبني ضربُكَ زيدًا الشديدُ، فالشديد صفة للضرب (ولا محذوفًا) فإذا قلتَ: مالكَ وزيدًا فزيدًا ليس مفعولا لمصدر محذوف والتقدير: مالكَ وملابستَكَ زيدًا، بل هو مفعول معه.

(ولا مفصولًا من المعمولِ) بأجنبي فلا يجوز في قوله تعالى: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) أن يجعل يومَ معمولا لرجعِهِ لأنه قد فصل بينهما بالخبر قادر وهو أجنبي عن المصدر، بل هو منصوب بفعل محذوف والتقدير يرجعُهُ يومَ تبلى السرائر (ولا مُؤَخَّرًا عنهُ) أي عن معموله فلا يقال: أعجبني زيدًا ضربُكَ (وإعمالُهُ مضافًا أكثرُ) من إعماله غير مضاف (نحوُ) قوله تعالى: (وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) فدفع مبتدأ مرفوع وهو مضاف إلى فاعله والناس مفعوله والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود (وقولِ الشاعرِ: أَلَا إنَّ ظلمَ نفسِهِ المرءُ بيِّنٌ)... إذا لمْ يصُنْها عنْ هوًى يَغْلِبُ العَقْلَا، والشاهد فيه هو إضافة المصدر وهو ظلم إلى مفعوله وهو نفسه والأصل ألا إنَّ ظلمَ المرءِ نفسَهُ بيّنٌ، فتبين أن الإضافة إما أن تكون من إضافة المصدر إلى فاعله وهي الأكثر أو من إضافة المصدر إلى مفعوله وهي أقل (ومنونًا أقيسُ) أي إعماله منونا مجردا من أل والإضافة أقرب إلى القياس والنظر العقلي من إعماله مضافا أو مقرونا بأل لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل، والمصدر حينما يكون منكرا أقرب ما يكون للفعل لأن الفعل كضرب يدل على حدث منكر غير معين أي مطلق الضرب بخلافه حينما يكون المصدر معرفا بالإضافة أو بأل فإنه يبتعد عن الفعل الذي لا يدخله أل أو الإضافة التي هي من خصائص الاسم (نحوُ) قوله تعالى: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) فيتيما مفعول به للمصدر إطعام، (و) إعماله مقترنا (بأَلْ شَاذٌّ) ضعيف فمن تكلم به لا يكون مخطئا ولكنه يكون قد خالف الفصيح من الكلام (نحوُ) قول الشاعر: (عجبتُ من الرِّزقِ المسيءِ إلهُهُ) ... ومِنْ تركِ بعضِ الصالحينَ فقيرا، فالرزق مصدر محلى بأل وقد أضيف إلى مفعوله ورفع فاعله إلهه، والشاعر يتعجب من إغناء المسيء وإفقار الصالح ونسي أن الدنيا لا تعدل جناح بعوضة عند الله.

الدرس الخامس والأربعون

اسم الفاعل

ومما يعمل عمل فعله اسم الفاعل وهو: اسم مشتق للدلالة على ذات قام بها حدث، ككاتب يدل على ذات متصفة بالكتابة وهو يصاغ من الثلاثي على وزن فاعل ككاتب، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: مُكْرِم مشتق من يُكْرِم.

واسم الفاعل لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون مقترنا بأل.

الثانية: أن يكون مجردا منها.

فإن كان مقترنا بأل عمل بلا شرط سواء دل على الماضي أو الحال أو الاستقبال، تقول: هذا الفاتحُ بابَهُ أمسِ، أي الذي فتح بابه، فبابَه مفعول به لاسم الفاعل وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

وتقول: هذا الفاتحُ بابَهُ الآنَ أو غدا أي الذي يفتح بابَه.

وإن كان مجردا من أل فإنه لا يعمل إلا بشرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال لا المضي فلا يقال: هذا فاتحٌ بابَهُ أَمسِ،بل يجب الإضافة فتقول: هذا فاتحُ بابِهِ أمسِ.

الثاني: أن يقع بعد نفي أو استفهام أو يكون خبرا عن مبتدأ أو صفة لموصوف كما في الأمثلة التالية:

1- ما كاتبٌ زيدٌ رسالةً، فما: نافية: وكاتبٌ: مبتدأ وهو اسم فاعل، زيدٌ: فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر، رسالةً: مفعول به، وقد عمل اسم الفاعل لاعتماده على نفي.

2- هل كاتبٌ زيدٌ رسالةً: فهل: حرف استفهام، والباقي إعرابه كما سبق، وقد عمل اسم الفاعل لاعتماده على استفهام.

3- زيدٌ كاتبٌ رسالةً: فزيدٌ: مبتدأ، وكاتبٌ خبر وفاعله مستتر، ورسالةً: مفعول به، وقد عمل لوقوعه خبرا عن مبتدأ.

4- هذا رجلٌ كاتبٌ رسالةً: فهذا رجل: مبتدأ وخبر، وكاتبٌ: صفة رجل وهو اسم فاعل وفاعله مستتر، ورسالة: مفعول به، وقد عمل لكونه صفة لموصوف وهو رجل.

صيغ المبالغة

وهي أوزان معينة تدل على المبالغة في اسم الفاعل فعاجن يدل على ذات اتصفت بالعجن بلا مبالغة فإذا أردت الدلالة على شخص اتصف بالمبالغة في الفعل وهو العجن قلت: عجَّان.

ولما كانت محولة عن اسم الفاعل فهي تعمل عمله بنفس الشروط المذكورة فيه.

ولها خمسة أوزان:

1- فعَّال مثل: اللهُ غفَّارٌ ذنوبَ التائبينَ، فالله: لفظ الجلالة مبتدأ، غفارٌ: خبر وهو صيغة مبالغة وفاعله مستتر، وذنوبَ: مفعول به وهو مضاف والتائبين مضاف إليه.

2- فَعُول مثل: زيدٌ شكورٌ ربَّهُ، فزيدٌ: مبتدأ، شكور خبر وهو صيغة مبالغة وفاعله مستتر، وربَّه: مفعول به ومضاف إليه.

3- مِفْعَال مثل: زيدٌ مِعْوانٌ أصحابَهُ.

4- فعيل مثل: اللهُ سميعٌ دعاءَ المضطرينَ.

5- فَعِل مثل: زيدٌ حَذِرٌ أعداءَهُ.

اسم المفعول

وهو: اسم مشتق للدلالة على ذات وقع عليها حدث، مثل: مقتول يدل على شخص وقع عليه القتل.

وهو يصاغ من الثلاثي على وزن مفعول كمقتول، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر مثل مُكْرَم مشتق من يُكْرَم أي من المضارع المبني للمجهول.

وهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول فإن كان محلى بأل عمل مطلقا بلا شرط نحو المذمومُ خلُقُهُ مبغَضٌ، فالمذموم مبتدأ وهو اسم مفعول، وخلقُ: نائب فاعل لاسم المفعول وهو مضاف والهاء مضاف إليه، ومبغض: خبر.

وإن كان مجردا من أل عمل إذا تحققت فيه الشروط التي تحققت في اسم الفاعل، تقول:

1- ما مفتوحٌ بابُكَ، فما: حرف نفي، مفتوح: مبتدأ وهو اسم مفعول، بابُكَ: نائب فاعل سد مسد الخبر، وهو مضاف والكاف مضاف إليه، وقد عمل اسم المفعول لاعتماده على نفي.

2- هل مفتوحٌ بابُكَ، فهل: حرف استفهام، والباقي إعرابه كما سبق، وقد عمل لاعتماده على استفهام.

3- أنتَ مفتوحٌ بابُكَ، فأنت: مبتدأ، مفتوح: خبر، بابُكَ: نائب فاعل وقد عمل لوقوعه خبرا عن مبتدأ.

4- أنتَ رجلٌ مفتوحٌ بابُكَ: فأنتَ رجلٌ: مبتدأ وخبر، مفتوحٌ: صفة للخبر، بابُك: نائب فاعل، وقد عمل لوقوعه صفة لموصوف وهو رجل.

ويجوز أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله فتقول: زيدٌ مفتوحُ البابِ، فتكون الإضافة من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله.

(شرح النص)

واسمُ الفاعلِ كضَارِبٍ ومُكْرِمٍ، فإنْ كانَ بـ ألْ عَمِلَ مطلقًا، أو مجردًا فبشرطينِ: كونُهُ حالًا أوِ استقبالًا، واعتِمادُهُ على نفيٍ أوِ استفهامٍ، أوْ مُخْبَرٍ عنهُ، أوْ موصوفٍ، وَ (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) على حكايةِ الحالِ خلافًا للكِسائِيِّ، وخبيرٌ بَنُو لَهَبٍ على التقديمِ والتأخيرِ، وتقديرُ خبيرٍ كظهيرٍ خلافًا للأخفشِ.

والمِثالُ وهوَ ما حُوِّلَ للمبالغةِ من فاعلٍ إلى فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعالٍ بكثرةٍ أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بقلةٍ نحو أَمَّا العسلَ فأنا شرَّابٌ.

واسمُ المفعولِ كمضروبٍ ومُكْرَمٍ، ويعملُ عملُ فعلِهِ، وهما كاسمِ الفاعلِ.

...

(وَ) الثالث مما يعمل عمل الفعل (اسمُ الفاعلِ) وهو اسم مشتق للدلالة على ذات قام بها حدث (كضَارِبٍ ومُكْرِمٍ) الأول على وزن فاعل لأنه من الثلاثي، والثاني على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر لأنه من غير الثلاثي، ولاسم الفاعل حالتان (فإنْ كانَ) مقرونا (بـ ألْ عَمِلَ مطلقًا) بلا شرط نحو هذا الفاتحُ بابَهُ أمسِ (أو) كان (مجردًا) من أل (فَـ) يعمل عمله فعله (بشرطينِ) الأول (كونُهُ حالًا أوِ استقبالًا) لا ماضيًا نحو هذا الفاتحُ بابَهُ الآنَ أو غدًا، (و) الثاني (اعتِمادُهُ على نفيٍ) نحو ما كاتبٌ زيدٌ رسالةً (أوِ استفهامٍ) نحو أكاتبٌ زيدٌ رسالةً (أوْ) اعتماده على شيء (مُخْبَرٍ عنهُ) بأن يكون اسم الفاعل خبرا عن مبتدأ نحو زيدٌ كاتبٌ رسالةً (أوْ) اعتماده على (موصوفٍ) بأن يكون صفة لموصوف نحو: هذا رجلٌ كاتبٌ رسالةً.

(وَ) لا يرد قوله تعالى وكَلْبُهُمْ (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) على ما ذكرناه من عدم عمل اسم الفاعل المجرد من أل إذا كان للماضي لأنه (على حكايةِ الحالِ خلافًا) للإمام (للكِسائِيِّ) الذي أجاز عمل اسم الفاعل إذا كان للماضي محتجا بقوله تعالى: وكلبهم باسطٌ ذراعيه، فكلبهم: مبتدأ، وباسط: خبره وهو اسم فاعل، وذراعيه: مفعول به منصوب بالياء لاسم الفاعل، وباسط دال على الماضي لأن البسط قد وقع وانقضى، وأجاب الإمام ابن هشام وغيره بأن هذا على إرادة حكاية حال ماضية وهي حال أهل الكهف، ومعنى ذلك: أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها حتى كأن المخاطب يشاهدها بعينيه وعليه لا يكون باسطٌ ماضيا وإنما هو حاضر، والدليل على ذلك هو الواو في وكلبهم فإنها واو الحال والمعنى هو: ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال حال كون كلبهم يبسط ذراعيه.

(و) لا يرد قول الشاعر (خبيرٌ بَنُو لَهَبٍ) فلا تكُ مُلغِيًا... مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ، على ما ذكرناه من اشتراط اعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف للعمل، لأنه (على التقديمِ والتأخيرِ) فخبير خبر، وبنو لهب مبتدأ (وتقديرُ خبيرٍ كظهيرٍ) فلا يرد أن خبيرا مفرد وبني لهب جمع ولا يخبر بالمفرد عن الجمع (خلافًا للأخفشِ) الذي أجاز عمل اسم الفاعل مطلقا وإن لم يعتمد على شيء مما ذكر، وهذا كلام يحتاج إلى توضيح فنقول:

قد خالف الإمام الأخفش في اشتراط اعتماد اسم الفاعل على ما ذكرنا محتجا بقول الشاعر: خبيرٌ بَنُو لَهَبٍ فلا تكُ مُلغِيًا... مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ، خبير: هو من الخبرة وهي العلم بالشيء، بنو لهب: قوم من العرب كانوا يتكهنون اعتمادا على

العيافة وهي التكهن بوقوع الأمور اعتمادا على طيور السماء وما يصدر منها من حركات وأصوات، والمعنى هو أن بني لهب عالمون بالعيافة فلا تكن ملغيا لكلامهم إذا ذكر لك أحدهم مقالة وتكهن لك بشيء إذا الطير مرت ولا يخفى أن هذا من اعتقاد أهل الجاهلية الفاسد، والشاهد فيه قوله خبيرٌ بنو لهبٍ، فإن الإمام الأخفش يرى أنه قوله خبيرٌ مبتدأ وهو صيغة مبالغة، وبنو: فاعل لصيغة المبالغة سد مسد الخبر وهو مضاف، ولهبٍ: مضاف إليه، وقد عمل الوصف خبير من غير اعتماده على نفي أو استفهام أو غيرهما، وأجاب الجمهور عليه بأن هذا من باب التقديم والتأخير، فخبيرٌ: خبر مقدم، وبنو لهبٍ: مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهبٍ خبيرٌ، فإن قيل: يلزم عليه أن يخبر بالمفرد عن الجمع وهو لا يجوز، أجيب بأن صيغة فعيل يجوز فيها ذلك فيجوز أن تقول: القومُ صديقٌ لزيدٍ، وذلك كقوله تعالى: والملائكةُ بعدَ ذلكَ ظهيرٌ، فأخبر عن الملائكة الذين هم جمع بظهير الذي هو مفرد.

ثم شرع في صيغ المبالغة فقال: (وَ) الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (المِثالُ) وهو صيغ المبالغة (وهوَ ما حُوِّلَ للمبالغةِ من فاعلٍ إلى فَعَّالٍ) نحو ضرَّاب حول من اسم الفاعل ضارب للتكثير في الفعل وهو الضرب (أو فَعُولٍ) كضروب (أو مِفْعالٍ) كمضراب، والتحويل من اسم الفاعل إلى هذه الثلاثة (بكثرةٍ) في كلام العرب (أو فَعِيلٍ) كسميع (أو فَعِلٍ) كحذِر، والتحويل لهذين الاثنين (بقلةٍ) في كلام العرب (نحو أَمَّا العسلَ فأنا شرَّابٌ) فالعسلَ مفعول به مقدم لشرَّاب الذي هو صيغة مبالغة، وأنا شرَّاب مبتدأ وخبر.

ثم شرع في اسم المفعول فقال: (وَ) الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسمُ المفعولِ كمضروبٍ ومُكْرَمٍ) الأول على وزن مفعول لأنه مشتق من الثلاثي، والثاني على وزن المضارع المبني للمجهول مع إبدال الحرف الأول بميم مضمومة لكونه مشتق من المزيد على الثلاثي (ويعملُ عملَ فعلِهِ) المبني للمجهول نحو ما مفتوحٌ بابُكَ (وهما) أي المثال واسم المفعول (كاسمِ الفاعلِ) في جميع ما اشترط لصحة عمله، فإن كانا مقرونين بأل عملا مطلقا، وإن كانا مجردين من أل فلا بد أن يكونا للزمان الحال أو الاستقبال وأن يعتمدا على استفهام أو نفي أو مبتدأ أو موصوف.

الدرس السادس والأربعون

الصفة المشبهة

الصِّفة المشَبَّهَة هي: الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت لموصوفها.

فـ (حَسَنٌ) في قولكَ: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، صفة أفادت ثبوت الحسن لوجه زيد، ولا تفيد تفضيلا؛ لأن ما يفيد التفضيل مثل أحسن في قولك: خالدٌ أحسنُ من زيدٍ، هو اسم تفضيل وليس صفة مشبهة.

وهي تصاغ من الفعل اللازم فقط، ولها عدة أوزان مثل: فَعَل كحَسَن، وفَعِل كحَذِر، وفَعِيل كسليم، وفَعُول كغيور، وأَفْعَل كأحْمَر، وفَعْلَان كشَبْعَان، وفَعْل كضَخْم.

وهي تعمل عمل الفعل ولمعمولها ثلاثة أحوال هي:

1- إذا كان مضافًا إلى ضمير يعود على الموصوف فهو مرفوع على أنه فاعل للصفة المشبهة، مثل: خالدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ، فخالدٌ: مبتدأ، وحسنٌ خبره، ووجهُهُ: فاعل للصفة المشبهة.

2- إذا كانَ مقترنًا بأل فالأفضل جره بالإضافة ويجوز نصبه على أنه شبيه بالمفعول به، مثل: خالدٌ حَسَنُ الوجْهِ، فهنا معمول الصفة المشبهة مقترن بأل فالأفضل جره، وتكون الإضافة من باب إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، ويجوز نصبه فنقول: خالدٌ حَسَنٌ الوجهَ، فالوجهَ: شبيه بالمفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولم يجز أن نقول هو مفعول به؛ لأنه قد تقدم أنها تصاغ من الفعل اللازم، وهو لا ينصب مفعولا به، ولا يجوز أن نعرب الوجهَ تمييزا لأنه لا يكون إلا نكرة.

3- إذا كان نكرة فهو منصوب على أنه تمييز ويجوز اعتباره شبيها بالمفعول به، مثل: زيدٌ حسنٌ وجهًا، فوجهًا: تمييز منصوب، وهذا هو الأرجح، ويجوز أن نعربه شبيها بالمفعول به.

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

الصفة المشبهة واسم الفاعل يدلان معا على معنى قائم بذات، مثل حاذِر وحَذِر والفرق بينهما هو:

أولا: اسم الفاعل يفيد الحدوث أي وقوع المعنى في وقت من الأوقات، ولا يفيد الاستمرار والثبوت مثل حاذِر يدل عل شخص اتصف بالحذر في وقت من الأوقات سواء في الماضي أم الحال أم الاستقبال.

أما الصفة المشبهة فتدل على شخص اتصف بالمعنى على وجه الثبوت والاستمرار كحذِر يدل على شخص هو هذا وصفه وطبيعته المستقرة فيه في سائر الأوقات لا أنه اتصف بالحذر في وقت من الأوقات وفي موقف من المواقف ثم زال حذره.

ثانيا: اسم الفاعل يؤخذ ويصاغ من الفعل اللازم والمتعدي نحو قائم من يقوم اللازم، وضارب من يضرب المتعدي.

وأما الصفة المشبهة فلا تصاغ إلا من الفعل اللازم.

ثالثا: اسم الفاعل يتقدم معموله عليه نحو زيدٌ كاتبٌ الدرسَ، يجوز أن تقول فيه: زيدٌ الدرسَ كاتبٌ.

وأما الصفة المشبهة فلا يتقدم معمولها المنصوب عليها نحو أنت حسنٌ وجهًا، لا يجوز أن تقول فيه: أنت وجهًا حسنٌ.

رابعا: معمول اسم الفاعل قد يكون أجنبيا وقد يكون سببيا، ونعني بالأجنبي: ما خلا من ضمير يربطه بموصوفه، وبالسببي: ما اشتمل على ضمير يربطه بموصوفه.

مثال الأجنبي: زيدٌ ضاربٌ خالدًا، فخالدًا: مفعول به منصوب باسم الفاعل وليس فيه ضمير يعود على زيد.

ومثال السببي: زيدٌ ضاربٌ أخاه، فأخاه: مفعول به منصوب باسم الفاعل، وقد اتصل به ضمير يعود على الموصوف الذي هو زيد.

وأما معمول الصفة المشبهة فلا يكون إلا سببيا، وقد يكون الضمير ملفوظا به مثل: زيدٌ حسنٌ وجْهُهُ، وقد يكون مقدرا مثل: زيدٌ حسنٌ وجهًا، أي منه.

خامسا: اسم الفاعل يؤنث بالتاء فقط تقول في جالس ومجتهد: جالسة ومجتهدة.

وأما الصفة المشبهة فتؤنث بالتاء، والألف المقصورة، والممدودة، تقول في تأنيث فَرِح، وعطشان، وأعمى: فَرِحَة، وعَطْشَى، وعمياء.

سادسا: اسم الفاعل يكون من الثلاثي على وزن فاعل دائما.

وأما الصفة المشبهة- وإن كانت من الثلاثي دائما- فتأتي على أوزان شتى.

وقد تجيء الصفة المشبهة قليلا على وزن فاعل مثل: طاهِر، تقول: زيدٌ طاهرُ القلبِ، فيدل على الثبوت.

وإذا قلت: زيدٌ طاهِرٌ ثوبُهُ الآنَ، فهو اسم فاعل، فيكون المعنى حينئذ هو الفيصل في تحديد الكلمة أهي اسم فاعل أم صفة مشبهة.

الدرس السابع والأربعون

اسم التفضيل

اسم التفضيل هو: صفة دالة على المشاركة وزيادة، تقول: صالحٌ أقوى من سالمٍ، فأقوى اسم تفضيل دل على مشاركة صالح لسالم في القوة، لكن صالحا يزيد على سالم في هذه الصفة، ويسمى سالمٌ بالمفَضَّلِ، وصالحٌ بالمفضول والمفَضَّل عليه.

ولاسم التفضيل أربع حالات وهي:

الأولى: أن يكون مجردا من أل والإضافة ويذكر بعده المفضولُ مجرورا بمِن، وفي هذه الحالة يبقى اسم التفضيل مفردا مذكرا ولو تغيّر ما قبله وما بعده.

تقول: هذا الرجلُ أفضلُ من غيرِهِ، وهذان الرجلانِ أفضلُ من غيرِهما، وهؤلاء الرجالُ أفضلُ من غيرِهم، وهذه المرأةُ أفضلُ من غيرِها، وهاتانِ المرأتان أفضلُ من غيرِهما، وهؤلاءِ النساءُ أفضلُ من غيرِهنَّ.

الثانية: أن يكون مضافا إلى نكرة، وهذه الحالة كالتي قبلها يبقى فيها اسم التفضيل مفردًا مذكرا.

تقول: هذا أفضلُ رجلٍ، وهذانِ أفضلُ رجلينِ، وهؤلاءِ أفضلُ رجالٍ، وهذه أفضلُ امرأةٍ، وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ، وهؤلاءِ أفضلُ نساءٍ.

الثالثة: أن يكون معرفا بأل، وفي هذه الحالة يجب أن يطابق ما قبله ولا يذكر المفضَّل عليه.

تقول: زيدٌ هو الأفضلُ، والزيدانِ هما الأفضلانِ، والزيدونَ هم الأفضلونَ، وهندُ هي الفضلى، والهندانِ هما الفضليانِ، والهنداتُ هنَّ الفضلياتُ.

ولا يصح أن تقول: زيدٌ هو الأفضل من عمرو، لوجوب حذف المفضل منه إذا كان اسم التفضيل معرفا بأل.

الرابعة: أن يكون مضافا إلى معرفة، وفي هذه الحالة يجوز أن يبقى أفعل التفضيل مفردا مذكرا (كما في الحالتين الأولى والثانية) ويجوز أن يطابق ما قبله (كما في الحالة الثالثة).

تقول: هندُ أفضلُ النساءِ، أو فُضلى النساء، والزيدانِ أفضلُ الرجالُ أو أفضلا الرجالِ، والزيدونَ أفضلُ الرجالِ، أو أفاضلُ الرجالِ، والهنداتُ أفضلُ النساءِ أو فُضلياتُ النساءِ.

وورد في القرآن الكريم: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ على حَيَاةٍ) بعدم المطابقة، ولو طابق لقال: أَحرصي الناسِ، وورد: (وَكَذَلِكَ جَعَلنا في كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) بالمطابقة ولو لم يطابق لقال: أكبرَ مجرميها.

عمل اسم التفضل

اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به مطلقا، ويرفع فاعلا مستترا دائما، ففي قولك: خالدٌ أفضلُ من زيدٍ، خالدٌ مبتدأ، وأفضلُ خبره، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود على خالد، ومن زيدٍ: جار ومجرور متعلقان بأفضل، وذلك لأنه هنا لا يقع محله فعل فلا يقال: خالدٌ يفضلُ من زيدٍ.

ولا يرفع الاسم الظاهر إلا في مسألة يصح أنْ يحلَّ فيها فعلٌ بمعناه محلَّ اسم التفضيل تعرف بمسألة الكُحْل.

وضابط هذه المسألة هو: أن يتقدَّمَ نفيٌ، بعدَه اسمُ جنسٍ، موصوفٌ باسمِ تفضيلٍ، بعدَه اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسِه باعتبارينِ.

مثل: ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ.

فقد تقدم النفي بما، وبعده اسم جنس رجل، وهو موصوف باسم التفضيل أحسن، وبعده اسم مفضّل على نفسه باعتبارين وهو الكحل؛ لأن الضمير في منه عائد على الكحل والمعنى هو: أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد هو أفضل منه باعتبار كونه في عين غير زيد من الناس، فكأننا قلنا: الكحل أحسن من الكحل، ولكن باعتبارين فهو مفضل من وجهٍ وذلك إذا كان في عين زيد، ومفضَّل عليه من وجه آخر إذا كان في عين غير زيد، فلما انطبقت الشروط رفع أحسن فاعلا ظاهرا وهو الكحل؛ لصحة تقدير الفعل هنا بأن نقول: ما رأيتُ رجلًا يحسنُ في عينِهِ الكحلُ كما يحسنُ في عينِ زيدٍ.

ففي مسألة الكحل يوجد معنى كلي هو: (تفضيل شيء باعتبار وجوده في محل، على الشيء نفسه إذا وجد في محل آخر).

ومثل: ما رأيتُ رجلًا أكملَ في وجهِهِ الإشراقُ منهُ في وجهِ العابدِ الصادقِ.

فلما توفرت الشروط السابقة رفع أكمل فاعلا هو الإشراق، لصحة تقدير الفعل بأن نقول: ما رأيتُ رجلًا يكملُ في وجه الإشراقُ كما يكمل في وجهِ العابدِ الصادقِ، والمعنى هو: تفضيل الإشراق في وجه العابد الصادق على الإشراق في وجه غيره.

ومثل: ما سمعتُ ببلادٍ أكثرَ فيها الثراءُ المدفونُ منهُ في البلادِ العربيةِ، والتقدير: ما سمعتُ ببلادٍ يكثرُ فيها الثراءُ كما يكثر في البلادِ العربيةِ.

ومثل: لمْ ألقَ إنسانًا أسرعَ في يدِهِ القلمُ منه في يدِ عليٍّ، والتقدير: لم ألقَ إنسانًا يُسرعُ في يدِهِ القلمُ كما يسرعُ في يدِ عليٍّ.

وكذلك لو تقدم استفهام أو نهي بدل النفي.

مثال الاستفهام: هل رأيتَ رجلًا أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ.

ومثال النهي: لا يكنْ أحدٌ أحبَّ إليهِ الخيرُ منهُ إليكَ، والضمير في إليه يعود على أحد، وفي منه يعود على الخير، وفي إليك يعود على المتكلم أي لا يكن أحدٌ يُحَبُّ إليه الخيرُ كما يُحَبُّ الخيرُ إليك.

ونعني بكون اسم الجنس موصوفا بأفعل التفضيل هو كونه كذلك من حيث المعنى سواء أكان اسم التفضيل نعتا له أم غيره كالحال والخبر.

(شرح النص)

وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي لِواحدٍ، وهيَ: الصِّفةُ المصُوغَةُ لغيرِ تفضيلٍ لإفادةِ الثبوتِ، كَحَسَنٍ وظريفٍ وطاهِرٍ وضامِرٍ، ولا يَتَقَدَّمُها معمولُها، ولا يكونُ أجنبيًّا، ويُرْفَعُ على الفاعِلِيَّةِ أو الإبدالِ، وينصبُ على التمييزِ أوِ التَّشْبيهِ بالمفعولِ بهِ، والثاني يتعينُ في المعرفةِ، ويُخْفَضُ بالإضافةِ.

واسمُ التفضيلِ وهوَ: الصِّفَةُ الدالَّةُ على المشاركةِ والزيادةِ، كأكرمَ، ويستعملُ بمِنْ، ومضافًا لنكرةٍ فيُفردُ ويُذَكَّرُ، وبألْ فيُطابِقُ، ومضافًا لمعرفةٍ فوجهانِ، ولا ينصبُ المفعولَ مطلقًا، ولا يرفعُ في الغالبِ ظاهرًا إلا في مسألةِ الكُحْلِ.

....

(وَ) السادس مما يعمل عمل الفعل (الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ) وسميت كذلك لكونها مشبَّهة (باسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي لِواحدٍ) في الدلالة على الفاعلية كضارب وحَسَن، بخلاف اسم المفعول الدال على المفعولية كمضروب، وكونها تذكر وتؤنث وتفرد وتثنى وتجمع كاسم الفاعل تقول: حَسَن، وحَسَنة، وحَسَنانِ، وحَسَنتانِ، وحَسَنونَ، وحَسَنات، كما تقول في اسم الفاعل: جالس، وجالسة، وجالسان، وجالسون، وجالسات، وهذا بخلاف اسم التفضيل مثل أحسن فإنه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع في أغلب أحواله، كما أنها قد تنصبَ الاسم نحو زيدٌ حسنُ الوجهَ، على التشبيه بالمفعول به مع كونها قد أخذت من فعل لازم تشبيها لها باسم الفاعل إذْ المفروض أنها لا تنصب ولكن حملت على اسم الفاعل الذي يتعدى لواحد، وهي لا تنصب أكثر من اسم واحد ولذا قيّد المصنف اسم الفاعل بالمتعدي لواحد (وهيَ) أي الصفة المشبهة (الصِّفةُ) هذا لفظ عام يشمل كل الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل (المصُوغَةُ) من فعل لازم (لغيرِ تفضيلٍ) قيد يخرج اسم التفضيل (لإفادةِ الثبوتِ) لموصوفها فيخرج اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول؛ لأنها لا تفيد الثبوت لموصوفها بل تفيد الحدوث، وهي تأتي على أوزان متعددة (كَحَسَنٍ) على وزن فَعَل (وظريفٍ) على وزن فعيل (و) قد تأتي على وزن فاعل بقلة كـ (طاهِرٍ) كقولنا: زيدٌ طاهرٌ قلبُهُ (وضامِرٍ) كقولنا: زيدٌ ضامرُ البدنِ أي نحيفٌ (ولا يَتَقَدَّمُها) أي الصفة المشبهة (معمولُها) فنحو أنتَ حسنٌ وجهًا، لا يجوز أن تقول فيه: أنت وجهًا حسنٌ، بخلاف اسم الفاعل فنحو زيدٌ كاتبٌ الدرسَ، يجوز أن تقول فيه: زيدٌ الدرسَ كاتبٌ (ولا يكونُ) معمولها (أجنبيًّا) بأن يخلو من ضمير يعود على الموصوف، بل يكون سببيا أي اسما متصلا بضمير يعود على الموصوف ولو تقديرا، نحو زيدٌ حسنٌ وجهًا أي منه، بخلاف اسم الفاعل فقد يكون معموله أجنبيا نحو زيدٌ ضاربٌ خالدًا (ويُرفَعُ) معمولها نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ إما (على الفاعِلِيَّةِ) وهو متفق عليه (أو الإبدالِ) في رأي الإمام أبي علي الفارسي فهو يجيز أن يعرب المثال المذكور هكذا: زيدٌ: مبتدأ، وحسنٌ: خبرٌه وفاعله مستتر تقديره هو، ووجهه: بدل من الضمير المستتر (وينصبُ) معمولها (على التمييزِ أوِ التَّشْبيهِ بالمفعولِ بهِ) إن كان المعمول نكرة مثل: زيدٌ حسنٌ وجهًا، فوجهًا: تمييز منصوب، وهذا هو الأرجح، ويجوز أن نعربه شبيها بالمفعول به (والثاني) وهو الشبيه بالمفعول به (يتعينُ في) معمولها (المعرفةِ) مثل: زيدٌ حسنٌ الوجهَ، فإذا

كان معمولها معرفة تعين النصب على التشبيه بالمفعول به، وإذا كان نكرة نصب على التمييز وجاز اعتباره مشبها بالمفعول به (ويُخْفَضُ بالإضافةِ) نحو زيدٌ حسنُ الوجهِ.

(وَ) السابع مما يعمل عمل الفعل (اسمُ التفضيلِ) وأخَّرهُ المصنف لأنه لا يرفع الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل (وهوَ: الصِّفَةُ الدالةُ على المشاركةِ والزيادةِ، كأكرمَ) تقول: زيدٌ أكرمُ من عمرٍو، فأكرم صفة دالة على مشاركة زيد لعمرو في الكرم مع زيادة زيد على عمرو في هذه الصفة.

(ويستعملُ بمِنْ) إذا جرد من أل والإضافة فيكون مفردا مذكرا مثل: هذا الرجلُ أفضلُ من غيرِهِ، وهذان الرجلانِ أفضلُ من غيرِهما، وهؤلاء الرجالُ أفضلُ من غيرِهم، وهذه المرأةُ أفضلُ من غيرِها، وهاتانِ المرأتان أفضلُ من غيرِهما، وهؤلاءِ النساءُ أفضلُ من غيرِهنَّ.

(و) يستعمل (مضافًا لنكرةٍ) فيجب أن يفرد ويذكر أيضا مثل: هذا أفضلُ رجلٍ، وهذانِ أفضلُ رجلينِ، وهؤلاءِ أفضلُ رجالٍ، وهذه أفضلُ امرأةٍ، وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ، وهؤلاءِ أفضلُ نساءٍ (فيُفردُ ويُذَكَّرُ) في الحالتين.

(و) يستعمل مقرونا (بألْ فيُطابِقُ) وجوبا موصوفه تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا، فتقول: زيدٌ هو الأفضلُ، والزيدانِ هما الأفضلانِ، والزيدونَ هم الأفضلونَ، وهندُ هي الفضلى، والهندانِ هما الفضليانِ، والهنداتُ هنَّ الفضلياتُ.

(و) يستعمل (مضافًا لمعرفةٍ فَـ) يجوز (وجهانِ) المطابقة وعدمها فتقول: هندُ أفضلُ النساءِ أو فضلى النساء، والزيدانِ أفضلُ الرجالُ أو أفضلا الرجالِ، والزيدونَ أفضلُ الرجالِ أو أفاضلُ الرجالِ، والهنداتُ أفضلُ النساءِ أو فضلياتُ النساءِ.

(ولا ينصبُ المفعولَ مطلقًا) أي سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا (ولا يرفعُ في الغالبِ ظاهرًا إلا في مسألةِ الكُحْلِ) وضابط هذه المسألة هو: أن يتقدَّمَ نفيٌ، بعدَه اسمُ جنسٍ، موصوفٌ باسمِ تفضيلٍ، بعدَه اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسِه باعتبارينِ.
مثل: ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ، وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه وسميت بمسألة الكحل نسبة لهذا المثال المشهور في كتب النحو.

وقيده بالغالب؛ لأنه قد يرفع الظاهر مطلقا أي من غير اشتراط هذه الأمور في لغة قليلة من لغات العرب حكاها الإمام سيبويه نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ منهُ أبوهُ.

الدرس الثامن والأربعون

التوابع - النعت

التوابع أربعة: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، وسميت بالتوابع لأنها تتبع ما قبلها في الإعراب.

فالنعت هو: تابعٌ مشتقٌّ أو مؤول بمشتقٍّ يبيّن صفة من صفات متبوعه أو صفة من صفات شيء مرتبط بمتبوعه.

مثل: جاءَ زيدٌ الكريمُ، فالكريم اسم مشتق لأنه صفة مشبهة وقد بين صفة من صفات متبوعه زيد وهي الكرم.

ومثل: جاءَ زيدٌ الأسدُ، فالأسد اسم جامد ليس مشتق ولكن لا يخفى أن غرض المتكلم هو وصف زيد بالشجاعة ولهذا نقول: إن الأسد اسم مؤول بالشجاع الذي هو اسم مشتق.

ومثل: جاءني رجلٌ ذو علمٍ، فذو اسم جامد ولكنه بمعنى اسم مشتق وهو صاحب.

فاتضح أن النعت لا يكون إلا اسما مشتقا أو مؤولا به بخلاف بقية التوابع فهي تكون مشتقة وجامدة.

ومثل: جاءَ الرجلُ الكريمُ صاحبُهُ، فالكريم يعرب نعتا للرجل ولكنه لم يبين صفة متبوعه وهو الرجل بل بيّن صفة صاحب زيد أي بين صفة شخص له ارتباط به.

فاتضح أن النعت نوعان:

1- نعت حقيقي وهو: ما يبين صفة من صفات متبوعه نفسه، مثل: جاءَ زيدٌ الكريمُ.

2- نعت سببي وهو: ما يبين صفة من صفات شيء مرتبط بمتبوعه، وعلامته: أن يأتي بعد النعت اسم ظاهر مرفوع بالنعت يشتمل على ضمير يعود على المنعوت، مثل: جاءَ زيدٌ الكريمُ صاحبُهُ، وصاحبُهُ: فاعل للصفة المشبهة الكريم.

فائدة النعت

من فوائد النعت:

1- تخصيص المنعوت إذا كان نكرة، فقولك: جاءَني رجلٌ، يشمل كل رجل، وبقولكَ: جاءَني رجلٌ تاجرٌ، صار خاصا بالتاجر من الرجال.

2- توضيح المنعوت إذا كان معرفة، فقولك: جاءَني زيدٌ، وإن كان معرفة لكنه يشمل كلَّ من اسمه زيد، وبقولك: جاءَني زيدٌ الشجاعُ، قد أوضحتَ أن الذي جاءك لا يشمل إلا مَن كانَ شجاعا ممن اسمُه زيدٌ، ولذلك قالوا: التخصيص يقلل الاشتراك في النكرات، والتوضيح يرفع الاشتراك في المعارف.

3- مدح المنعوت، مثل: الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وإلا فلفظ الجلالة أعرف المعارف لا يشترك معه شيء لكي نميزه عنه.

4- ذم المنعوت، مثل: أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ، واللعين معروف والغرض من الوصف هو ذمه.

5- التوكيد، مثل: مضى أمسِ الدابرُ، فكلمة أمس تدل على أنه قد دبر وذهب، فوصفه بالدابر للتوكيد.

6- الترحم على المنعوت، وإظهار الشفقة به مثل: اللهُمَّ ارحمْ عبدَكَ المسكينَ.

أحكام النعت

النعت سواء أكان حقيقيا أم سببيا لا بد أن يتبع المنعوت في أمرين: الإعراب، والتعريف أو التنكير، بمعنى إذا كان المنعوت معرفة فيجب أن يكون النعت معرفة أيضا، وإذا كان المنعوت نكرة فيجب أن يكون النعت نكرة أيضا.

مثل: جاءَ زيدٌ المؤمنُ، ورأيتُ زيدًا المؤمنَ، ومررتُ بزيدٍ المؤمنِ، وجاءَ رجلٌ مؤمنٌ، ورأيت رجلًا مؤمنًا، ومررتُ برجلٍ مؤمنٍ، هذا في النعت الحقيقي.

ومثل: جاءَ زيدٌ العالمُ أبوه، ورأيتُ زيدًا العالمَ أبوه، ومررتُ بزيدٍ العالمِ أبوه، وجاءَ رجلٌ عالمٌ أبوه، ورأيتُ رجلًا عالمًا أبوه، ومررتُ برجلٍ عالمٍ أبوه، وهذا في النعت السببي.

ولكن يختلف النعت الحقيقي عن السببي فيما يلي:

أولا: النعت الحقيقي يتبع المنعوت- زيادة على ما تقدم- في أمرين آخرين وهما: الإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث.

مثل: جاءَ الرجلُ المؤمنُ، وجاءَ الرجلانِ المؤمنانِ، وجاءَ الرجالُ المؤمنونَ، وجاءَت المرأةُ المؤمنةُ، وجاءَت المرأتانِ المؤمنتانِ، وجاءَت النساءُ المؤمناتُ.

ثانيا: النعت السببي يكون مفردا دائما، ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاسم الذي بعده.

مثل: جاءَ الرجلُ القائمُ أبوهُ، والرجلانِ القائم أبوهما، والرجالُ القائمُ آباؤُهم، فلازم القائم الإفراد.

ومثل: سافرَ الرجلُ البائسُ أبوه، وسافرَ الرجلُ البائسةُ أمُّهُ، فراعينا في البائس الاسم الذي بعده تذكيرا وتأنيثا.

قطع المنعوت

إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت جازَ في النعت ثلاثة أوجه:

1- إتباعه المنعوت رفعا ونصبا وجرا، وهذا هو الأصل.

2- قطعه عن المنعوت برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، مثل: رأيتُ زيدًا المؤمنُ، فالمؤمنُ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقد مر ذكر ذلك في مبحث حذف المبتدأ وجوبا.

3- قطعه عن المنعوت بنصبه بفعل محذوف يقدر بما يناسب المقام.

مثل: مررتُ بزيدٍ المؤمنَ، فالمؤمن مفعول به منصوب بفعل محذوف والتقدير أمدحُ المؤمنَ.

ومثل: مررتُ بزيدٍ اللئيمَ، فاللئيمَ مفعول به منصوب بفعل محذوف والتقدير أذم اللئيمَ.

ومثل: جاءَ زيدٌ المسكينَ، فالمسكين مفعول به منصوب بفعل محذوف والتقدير أرحمُ المسكينَ.

(شرح النص)

بابُ التوابعِ: يتبعُ ما قبلَهُ في إعرابِهِ خمسةٌ: النعتُ وهوَ: التابعُ المشتقُّ أو المؤولُ بهِ المباينُ لِلفظِ متبوعِهِ، وفائدتُهُ تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترحُّمٌ، أو توكيدٌ.

ويتبعُ منعوتَهُ في واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ، ومِنَ التعريفِ والتنكيرِ، ثمَّ إنْ رفعَ ضميرًا مُسْتَتِرًا تَبعَ في واحدٍ مِنَ التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ مِنَ الإفرادِ وفَرْعَيْهِ، وإلَّا فهوَ كالفعلِ.

والأحسنُ جاءَنِي رجلٌ قُعُودٌ غِلمانُهُ، ثمَّ قاعدٌ، ثمَّ قاعدونَ.

ويجوزُ قطعُ الصِّفَةِ المعلومِ موصوفُها حقيقةً أو ادِّعاءً، رفعًا بتقديرِ هوَ، ونصبًا بتقديرِ أعني، أو أمدحُ، أو أَذُمُّ، أو أَرحَمُ.

....

بعد أن فرغ من بيان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء أصالة شرع في بيان التوابع التي لا يكون لها إعراب مستقل بل تتبع ما قبلها فقال: (بابُ التوابعِ: يتبعُ ما قبلَهُ في إعرابِهِ خمسةٌ) وهي النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، أحدها (النعتُ) ويرادفه الوصف والصفة (وهوَ: التابعُ المشتقُّ) المقصود بالمشتق: ما دل على حدث وصاحبه، كاسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (أو المؤولُ بهِ) أي بالمشتق كاسم الإشارة نحو جاءَ زيدٌ هذا، فهو نعت مؤول بالمشتق أي المشارُ إليه، وبقوله: المشتق أو المؤول به خرج كل من عطف البيان وعطف النسق والبدل والتوكيد المعنوي، وبقي التوكيد اللفظي مثل: جاءَ زيدٌ الكريمُ الكريمُ فأخرجه بقوله: (المباينُ لِلفظِ متبوعِهِ) أي المغاير له فلا يكون بإعادته نفسه.

(وفائدتُهُ) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيصٌ) لمتبوعه إن كان نكرة كجاءني رجلٌ تاجرٌ، أو تاجرٌ أبوه، والتخصيص: تقليل الاشتراك في النكرات (أو توضيحٌ) لمتبوعه إن كان معرفة كجاءني زيدٌ الفاضلُ، أو الفاضلُ أبوه، والتوضيح: رفع الاشتراك في المعارف (أو مدحٌ) مجرد لمتبوعه بأن لا يراد به التخصيص أو التوضيح نحو الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ (أو ذمٌّ) مجرد لمتبوعه نحو أعوذُ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ (أو ترحُّمٌ) مجرد على متبوعه نحو اللهم أَلطِفْ بعبادِكَ الضعفاءِ (أو توكيدٌ) مجرد لما دل عليه متبوعه نحو ضربتُ زيدًا ضربةً واحدةً؛ لأنه قد علم من لفظ ضربة أنها ضربة واحدة فلم يفد النعت إلا مجرد التوكيد.

(ويتبعُ) النعتُ (منعوتَهُ في) في اثنين من خمسة (واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ) الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر (و) وواحد (مِنَ التعريفِ والتنكيرِ) نحو جاءَ زيدٌ المؤمنُ، وجاءَ رجلٌ مؤمنٌ (ثمَّ إنْ رفعَ) النعت (ضميرًا مُسْتَتِرًا) بأن كان وصفا مشتقا رافعا لضمير مستتر، وذلك في النعت الحقيقي مثل: جاءَ زيدٌ الكريمُ، فالكريم وصف رفع فاعلا ضميرا مستترا تقديره هو يعود على زيد (تَبعَ) إضافة لما سبق (في) اثنين من خمسة أيضا (واحدٍ مِنَ التذكيرِ والتأنيثِ) نحو جاءَ زيدٌ المؤمنُ، وجاءت هندُ المؤمنةُ (وواحدٍ مِنَ الإفرادِ وفَرْعَيْهِ) وهما التثنية والجمع نحو جاءَ زيدٌ المؤمنُ وجاءَ الزيدانِ المؤمنانِ وجاءَ الزيدونَ المؤمنونَ، فتحصل أن للاسم عشرة أحوال هي: الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتنكير،

والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، ولا يمكن أن تجتمع لاسم واحد لما بين بعضها من التضاد، وإنما يمكن أن يجتمع منها في الاسم الواحد أربعة أمور، واحد من الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد وفرعيه، والنعت الحقيقي يتبع المنعوت في هذه الأربعة، وأما النعت السببي فيتبع منعوته في اثنين من هذه الأربعة وهما واحد من الإعراب، وواحد من التذكير والتأنيث، وأما الإفراد والتثنية والجمع فلا يتبعه بل يبقى مفردا مثل: جاءَ الرجلُ القائمُ أبوهُ، والرجلانِ القائمُ أبوهما، والرجالُ القائمُ آباؤُهم، وأما في التذكير والتأنيث فإنه لا يتبع ما قبله بل يتبع الاسم الذي بعده مثل: سافرَ الرجلُ البائسُ أبوه، وسافرَ الرجلُ البائسةُ أمُّهُ، ولهذا قال: (وإلَّا) أي وإن لم يرفع ذلك بأن رفع اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا وهو النعت السببي نحو جاءَ الرجلُ الكريمُ أبوه، أو جاءَ الرجلُ الضارِبُهُ أَنا، فأنا مرفوع بالضارب (فهوَ) بالنسبة إلى الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع (كالفعلِ) الحال محله فيفرد دائما، ويطابق في التذكير والتأنيث الاسم المرفوع بعده لا المنعوت، مثل: مررتُ برجلينِ قائمةٍ أمُّهما، كما تقول: مررتُ برجالٍ تقومُ أمُّهما، ومررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤُهم، كما تقول: مررتُ برجالٍ يقومُ آباؤُهم، ولكن تستثنى مسألة وهي إذا رفع النعت جمعا، فحينئذ يجوز أن يبقى النعت مفردا ويجوز أن يجمع جمع تكسير، نحو مررتُ برجالٍ قيامٍ آباؤُهُمْ وهو الأفضل أو قائمٍ آباؤُهم، وهنالك وجه آخر وهو أن يجمع النعت جمع مذكر سالما فتقول: مررتُ برجالٍ قائمينَ آباؤُهم، وهذا الوجه ضعيف لا يقاس عليه ولهذا قال: (والأحسنُ جاءَنِي رجلٌ قُعُودٌ غِلمانُهُ، ثمَّ قاعدٌ، ثمَّ قاعدونَ) فرتبها بحسب أفضليتها ولهذا استعمل ثمَّ ليبين اختلاف رتبها.

(ويجوزُ قطعُ الصِّفَةِ) عن التبعية لموصوفها بشرط هو أن تكون الصفة من (المعلومِ موصوفُها) لدى المخاطب بدونها أي أن الصفة لم يؤت بها لأجل التمييز مثل: الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، يجوز القطع فيه إلى الرفع أو النصب فتقول: ربُّ العالمينَ أو ربَّ العالمينَ، وقد يكون الموصوف لا يعلم بدون الصفة حقيقة ولكننا ندعي ذلك بأن ننزله منزلة المعلوم لغرض بلاغي مثل: مررتُ بزيدٍ الفقيهُ، تقول ذلك لمن لا يعرف زيدا من غير ذكر الفقيه ولكنك قطعت إلى الرفع مدعيا بأن زيدا معلوم من هو من أجل أن تنبه المخاطب إلى أنه لا يجوز أن يجهله وأنه معروف مشهور ولهذا قال: (حقيقةً أو ادِّعاءً) بان ينزل منزلة المعلوم لأمر ما (رفعًا بتقديرِ هوَ) نحو مررتُ بزيدٍ التاجرُ فالتاجر خبر لمحذوف تقديره هو (ونصبًا بتقديرِ) فعل يناسب المقام مثل (أعني) في النعت الموضِّح نحو مررتُ بزيدٍ التاجرَ، فالتاجر مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني، (أَو) بتقدير (أمدحُ) في النعت الذي يراد به المدح نحو الحمدُ للهِ الحميدَ أي أمدحُ الحميدَ (أَو) بتقدير (أَذُمُّ) في النعت الذي يراد به الذم نحو أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمَ أي أعني الرجيمَ (أَو) بتقدير (أَرحَمُ) في النعت الذي يراد به الترحم نحو مررتُ بزيدٍ المسكينَ أي أعني المسكينَ.

تنبيه: الجمل وشبه الجمل بعد النكرات تعرب صفات نحو جاءَ رجلُ يضحكُ، ورأيتُ رجلًا في الدارِ.

الدرس التاسع والأربعون

التوكيد

التوكيد هو: التابع الرافع لاحتمال المجاز أو السهو.

مثال: إذا قلتَ: عادَ المسافرونَ، فظاهره أنهم عادوا كلّهم، ويحتمل أن يكون العائدونَ أكثرهم تجوزا في التعبير، فإذا قلتَ: عادَ المسافرونَ كلَّهُمْ زال الاحتمال المذكور، وهذا في التوكيد المعنوي.

وإذا قلت: جاءَ زيدٌ، فيحتمل أنك سهوت وأن الذي جاءَ هوَ خالدٌ مثلا، فإذا قلتَ: جاءَ زيدٌ زيدٌ ارتفع ذلك الاحتمال وهذا في التوكيد اللفظي.

فالتوكيد قسمان: لفظي ومعنوي.

التوكيد اللفظي

هو: إعادة اللفظ الأول بعينه أو بمرادفه، فالأول كقولك: أنتَ بالخير حقيقٌ حقيقٌ، والثاني كقولك: أنتَ بالخيرِ حقيقٌ جديرٌ.

واللفظي يكون بإعادة الاسم كقولك: جاءَ زيدٌ زيدٌ، والفعل كقولكَ: أَتى أتى أخوكَ، والحرف كقولكَ في جواب من قال لك هل ستذهبُ للسوقِ: نعم نعم، أو لا لا، والجملة كقولكَ: جاءَ زيدٌ جاءَ زيدٌ، وكثيرا ما تقترن الجملة المؤكِّدَة بحرف عطف كقوله تعالى: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى) وقوله: (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ).

مسألة: في قوله تعالى: (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) هل هما من باب التوكيد أو لا ؟

والجواب: الحاكم هو المعنى فقد قال بعض العلماء: إن المعنى هو دكت الأرض دكا بعد دك أي أن الدك قد تكرر على الأرض حتى سحقت الجبال وصارت الأرض مستوية فلا يكون من باب التوكيد، فدكا دكا: حال منصوب والكلمتان بمنزلة كلمة واحدة والمعنى هو كلا إذا دكت الأرض حال كونها مدكوكة دكا بعد دك، كما يقال: علمته الحساب بابًا بابًا.

وقال بعضهم: إن المعنى هو دكت دكة واحدة كقوله تعالى: (وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً) فدكا الأول: مفعول مطلق، ودكا الثاني: توكيد له.

وأما قوله تعالى صفًّا صفّا فهو من باب الحال لأن المعنى هو أنه يجيئون مصطفين صفا بعد صف لا أن الملائكة جميعا يصطفون في صف واحد.

والخلاصة هي أنه إن أريد باللفظ الثاني عين ما أريد باللفظ الأول فهو من التوكيد وإلا فلا.

التوكيد المعنوي

ويكون بألفاظ معينة وليس بتكرار اللفظ السابق وتلك الألفاظ هي:

1 – 2 (النفس والعين) بشرط اتصالهما بضمير يعود على المُؤَكَّد يطابقه تذكيرا وتأنيثا.

تقول: حضرَ زيدٌ نفسُهُ أو عينُهُ، وحضرتْ هندُ نفسُها أو عينُها.

ويجوز أن يجتمعا بشرط تقديم النفس على العين، تقول: حضرَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ، وحضرتْ هندُ نفسُها عينُها.

وإذا أكَّدتَ المثنى أو الجمع بالنفس أو العين وجب الإتيان بالجمع أي أنفس أو أعين مع ضمير المثنى أو الجمع.

تقول: حضرَ الرجلانِ أنفسُهما أو أعينُهما، وحضرت المرأتانِ أنفسُهما أو أعينُهما، وحضرَ الرجالُ أنفسُهُم أو أعينُهمْ، وحضرت النساء أنفسُهنَّ أو أعينُهنَّ.

3 – (كل) ولا يؤكد بها إلا بثلاثة شروط:

أ– أن يكون المؤَكَّدُ بها غير مثنى، وهو المفرد والجمع، فيقال: أكلتُ الرغيفَ كلَّهُ، وأكلتُ الأرغفةَ كلَّهَا، ولا يقال: أكلتُ الرغيفينِ كلَّهُما.

ب– أن يكون المؤكد بها يتجزأ بنفسه أو بعامله، مثل: حضرَ الضيوفُ كلُّهُمْ، فالجمع له أفراد فيقبل أن يتجزأ وينقسم إليها بنفسه، ومثل أكلتُ الرغيفَ كلَّهُ، فالرغيف واحد لا تعدد فيه ولكنه باعتبار عامله وهو الأكل يتجزأ بأن تأكل بعضه دون البعض الآخر، وما لا يتجزأ بنفسه أو عامله لا يؤكد بكل فلا يقال: نجحَ الطالبُ كلُّه.

ج– أن يتصل بها ضمير المتبوع، تقول: اشتريتُ الأثاثَ كلَّهُ.

4 –(كلا وكلتا) الأولى للمثنى المذكر، والثانية للمثنى المؤنث ولا يؤكد بهما إلا بثلاثة شروط:

أ –أن يصح حلول المفرد محل الاثنين، مثل: نجح الطالبانِ كلاهما، فإن النجاح يمكن أن ينسب لواحد فيقال: نجحَ الطالبُ، فإذا لم يصح حلول الواحد فلا يجوز التوكيد بهما فلا يقال: اختصمَ الزيدانِ كلاهما؛ لأن الاختصام لا يتأتى إلا من اثنين فأكثر.

ب –أن يكون ما أسند إلى الاثنين غير مختلف المعنى، فلا يجوز أن يقال: ماتَ زيدٌ وعاشَ خالدٌ كلاهما، لاختلاف المسندين، أي مات وعاش.

ج –أن يتصل بكل منهما ضمير المتبوع.

5– (جميع) وهو مثل كل، تقول: عادَ الجيشُ جميعُهُ، ورحلتِ القبيلةُ جميعُها.

6– (عامَّة) وهي مثل كل وجميع، تقول:عادَ الجيشُ عامَّتُهُ، ورحلتِ القبيلةَ عامتُها.

7–8– (أجمع وجمعاء) والغالب أن يؤكد بها بعد كل لتقوية التوكيد، تقول: عادَ الجيشُ كلُّهُ أجمعُ، أو عادَ الجيشُ كلُّهُم أجمعونَ، ورحلتِ القبيلةُ كلُّها جمعاءُ، قال تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ).

ويجوز التوكيد بها بدون كلّ، وفي القرآن الكريم على لسان إبليس (وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ).

(شرح النص)

وَالتَّوكيدُ وهوَ إِمَّا لفظِيٌّ نحوُ: أَخاكَ أخاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ، ونحوُ: أَتاكِ أَتاكِ اللاحقونَ احبِسِ احبسِ، ونحوُ: لا لا أَبوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها، وليسَ منهُ: (دَكًّا دَكًّا) و (صَفًّا صَفًّا).

أَوْ معنويٌّ وهوَ بالنفسِ والعينِ مؤخَّرَةً عَنْها إِنِ اجْتَمَعَتا، ويُجْمَعانِ على أَفْعُلٍ معَ غيرِ المفردِ، وبِكُلٍّ لغيرِ المثنى إنْ تَجَزَّأَ بنفسِهِ أو بعاملِهِ، وبكلا وكلتا لهُ إِنْ صحَّ وقوعُ المفردِ موقِعَهُ، واتَّحَدَ معنى المُسْنَدِ، ويُضَفْنَ لضميرِ المؤكَّدِ، وبأجمعَ وجمعاءَ وجمعِهما غيرَ مضافةٍ.وهيَ بخلافِ النُّعُوتِ لا يجوزُ أنْ تتعاطفَ المؤكِّدَاتُ، ولا أَنْ يتبعْنَ نكرةً، وندرَ: يا ليتَ عِدَّةَ حولٍ كلِّهِ رَجَبُ

....

(و) الثاني من التوابع (التَّوكيدُ) والمراد به اللفظ المؤكِّد (وهوَ إِمَّا لفظِيٌّ) وهو إعادة اللفظ الأول بعينه أو بمرادفه، ويجري في جميع الألفاظ، فيكون في الاسم (نحوُ) قول الشاعر :(أَخاكَ أخاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ) ... كَسَاعٍ إلى الْهَيْجَا بغيرِ سلاحِ، الهيجا أو الهيجاء هي الحرب، والمعنى: الزمْ أخاكَ أَخاك إنَّ مَنْ لا أخَ لهُ كمَنْ يذهب للحرب من غير سلاح، والشاهد هو قوله أخاك أخاكَ، فالثاني توكيد لفظي للاسم الأول، (و) يكون في الفعل (نحوُ) قول الشاعر: فأينَ إلى أينَ النجاةُ بِبَغْلَتِي ... (أَتاكَ أَتاكَ اللاحقونَ احْبِسِ احبسِ) فأينَ: اسم استفهام ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، والتقدير: فأينَ أَذهبُ، اللاحقونَ: أي الذين يلحقون به، احبسِ: أي امنع بغلتك من السير، والمعنى هو: أن الشاعر كان يسعى خلفه من يلاحقه فنظر إلى الخلف فوجدهم في أثره فقال: فأينَ أذهبُ وإلى أين أنجو ببغلتي التي تحملني في أسفاري، ثم قال مخاطبا نفسه: أتاكَ أتاكَ اللاحقون بكَ فاثبت ولا تفر فلا فائدة من الفرار، والشاهد فيه: هو توكيد الفعل في قوله: أتاك أتاكَ، وأما قوله: احبس احبس، فهو من توكيد الجملة لأن كلَّ فعل يحوي على ضمير مستتر تقديره أنت (و) يكون في الحرف (نحوُ) قول الشاعر :(لا لا أَبوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها) ... أَخَذَتْ عليَّ مواثِقًا وعُهُودا، بثنة: اسم حبيبته وأصله بثينة فتصرف فيه، والشاهد فيه قوله: لا لا فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.(وليسَ منهُ) أي من التوكيد، قوله تعالى: كلا إذا دكت الأرض (دَكًّا دَكًّا) لأن الثاني لم يؤت به لتوكيد الأول فإن المعنى هو دكًّا بعد دكٍّ أي أن الدك كرر على الأرض حتى صارت هباء فمجموع المصدرين في تأويل مفرد منصوب على الحالية.(و) ليس منه قوله تعالى: وجاءَ ربُّكَ والملكُ (صَفًّا صَفًّا) لأن الثاني لم يؤت به لتوكيد الأول فإن المعنى هو أن الملائكة ينزلون من السماء مصطفينَ صفًّا بعدَ صفٍّ.(أَوْ معنويٌّ) قسيم قوله لفظي (وهوَ بالنفسِ والعينِ) نحو جاءَ زيدٌ نفسُهُ أو عينُهُ، وتكون العين (مؤخَّرَةً عَنْها) أي عن النفس وجوبا (إِنِ اجْتَمَعَتا) في اللفظ كجاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ (ويُجْمَعانِ) أي النفس والعين(على أَفْعُلٍ) فيقال أنفس وأعين (معَ غيرِ المفردِ) من اثنين أو جماعة تقول: جاءَ الزيدانِ أنفسُهما أو أعينُهما، وجاءَ الزيدونَ أنفسُهم أو أعينُهم .(وبِكُلٍّ لغيرِ المثنى) من مفرد أو جمع، ولكن إنما يؤكد بها (إنْ تَجَزَّأَ) الغير أي كان ذا أجزاء إمّا (بنفسِهِ) كجاءَ القومُ كلُّهم، فإن القوم ذوو أجزاء أي أفراد ويمكن أن يتصف بعضهم بالمجيء دون بعض فلأجل دفع توهم إرادة البعض نأتي بكل (أو بعاملِهِ) كأكلتُ الرغيفَ كلَّه فإن الرغيف يتجزأ

باعتبار عامله وهو الأكل.(وبكلا وكلتا لهُ) أي للمثنى (إِنْ صحَّ وقوعُ المفردِ موقِعَهُ) أي موقع المثنى فلا يقال: اختصم الزيدانِ كلاهما، لأن المفرد لا يصح حلوله محل المثنى إذ الاختصام لا يقع من شخص واحد (واتَّحَدَ معنى المُسْنَدِ) فلا يقال: ماتَ زيدٌ وعاشَ بكرٌ كلاهما لاختلاف المسند وهو مات وعاش (و) جميع هذه الألفاظ المتقدمة وهي النفس والعين وكل وكلا وكلتا (يُضَفْنَ لضميرِ المؤَكَّدِ) يطابقه إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا.(و) يكون التوكيد المعنوي أيضا (بأَجمعَ) للمفرد المذكر نحو جاءَ القومُ أجمعُ (وجمعاءَ) للمفرد المؤنث نحو حضرتِ القبيلةُ جمعاءُ (وجمعِهما) فجمع أجمع أجمعونَ، وجمع جمعاء جمع، ولا يؤكد بهذه الألفاظ في الأكثر إلا بعد كل فلهذا كانت (غيرَ مضافةٍ) لضمير المؤكد فتقول: جاءَ الجيشُ كلُّهُ أجمعُ ولا تقل أجمعه .(وهيَ) أي ألفاظ التوكيد (بخلافِ النُّعُوتِ) المتعددة لواحد نحو جاءَ زيدٌ الفقيهُ الكاتبُ الشاعرُ، يجوز أن يؤتى بينها بحرف العطف لاختلاف معانيها فتقول: جاءَ زيدٌ الفقيهُ والكاتبُ والشاعرُ، و (لا يجوزُ أنْ تتعاطفَ المؤَكِّدَاتُ) إذا اجتمعن في اللفظ نحو جاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ، فلا تقول: جاءَ زيدٌ نفسُهُ وعينُهُ.(ولا أَنْ يتبعْنَ نكرةً) أي لا يؤكد بهن نكرة فلا يقال جاءَ رجلٌ نفسُهُ، وإنما يؤكد بها المعرفة فقط، بخلاف النعت فإنه يتبع النكرة نحو جاءَ رجلٌ فاضلٌ والمعرفة نحو جاءَ الرجلُ الفاضلُ.(وندرَ) توكيد النكرة في قول الشاعر: لِكنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ ...(يا ليتَ عِدَّةَ حولٍ كلِّهِ رَجَبُ) شاقه: أعجبه وأثار الشوق إلى نفسه، والحول: السنة، والمعنى هو: أنه أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه حين قيل له: هذا الشهر هو رجب، وتمنى أن السنة كلها رجب لما فيه من الأنس والسرور له، والشاهد فيه: قوله: حولٍ كلِّه، حيث أكد النكرة وهي قوله حول بكل، وهذا شاذ لا يقاس عليه. تنبيه: ليس من شرط التوكيد أن يتصل بالمؤكد مباشرة بل يجوز الفصل نحو: جاءَ زيدٌ الذي قهرَ الأعداءَ عينُهُ.

الدرس الخمسون

عطف النسق

عطف النَّسَق هو: تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، مثل: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، فعمرو تابع لزيد في الإعراب وقد توسط بينه وبين متبوعه زيد أحد حروف العطف وهو الواو.

وحروف العطف تسعة هي: (الواو- الفاء- ثُمَّ- حتى- أَوْ- أَمْ- لا -لكنْ -بل).

أولا: الواو وهي: لمطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا أي وقوعه بعده مباشرة بلا فاصل زمني.

فإذا قلت: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، أفاد أنهما اشتركا في المجيء، وهذا يحتمل أنهما جاءا معا بنفس الوقت، كما يحتمل أن يكون أحدهما قد جاء قبل الآخر مباشرة أو بعده بمدة.

ثانيا: الفاء وهي للترتيب والتعقيب، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ فعمرٌو، فمعنى ذلك أن مجيء عمرو حصل بعد زيد مباشرة.

والتعقيب في كل شيء بحسبه فلكَ أن تقول: دخلتُ البصرةَ فبغدادَ، إذا لم يكن بين دخولك البصرة ودخولك بغداد إلا المدة الكافية لقطع السفر فإذا كانت تستغرق عادة ثلاثة أيام ودخلت بعد ذلك صح استعمال الفاء، وإذا دخلت بعد أن أقمت في البصرة لم يصح استعمالها.

ثالثا: ثمَّ وهي: للترتيب والتراخي، فإذا قلتَ: جاءَ زيدٌ ثم عمرٌو، فمعنى ذلك أن مجيء عمرو حصل بعد مضي مدة على مجيء زيد.

رابعا: حتى وهي: للغاية والتدريج، والغاية هي: النهاية التي ينتهي عندها الحكم، والتدريج هي: أن ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا حتى يبلغ غايته، لذلك وجب أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه.

مثل: قرأتُ الكتابَ حتى الصفحةَ الأخيرةَ، فالصفحة الأخيرة هي غاية ونهاية القراءة وقد حصلت القراءة بشكل تدريجي.

وهي لا تفيد الترتيب بل هي كالواو لمطلق الجمع فلك أن تقول: حفظتُ القرآنَ حتى سورةَ البقرةِ، وإن كانت هي أول ما حفظت.

خامسا: أَو وهي: لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدةً بعدَ الطلبِ التخيير أو الإباحة، وبعدَ الخبرِ الشكَّ أو التشكيك.

تقول: سافرَ زيدٌ أو عمرٌو، وتقول: ذلكَ القادمُ زيدٌ أو عمرٌو أو بكرٌ.

فإن كانت بعد الطلب فهي للتخيير مثل: تزوجْ حفصةَ أو أختَها، أو للإباحة مثل: تعلمْ الفقهَ أو النحوَ، والفرق بينهما أن التخيير لا يجوز فيه الجمع بين ما قبلها وما بعدها، بينما يجوز ذلك في الإباحة.

وإن كانت بعد الخبر فهي للشك مثل: سافرَ زيدٌ أو عمرٌو، أو للتشكيك كما في المثال السابق ولكن الفرق بينهما إن كان المتكلم لا يعلم من المسافر منهما فهي للشك أي من المتكلم، وإن كان يعلم من المسافر ولكن أراد أن يوقع المخاطب في الشك فهي للتشكيك ويسمى بالإبهام أيضا.

وتأتي لمعنى آخر وهو التقسيم نحو الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

سادسا: أَمْ وهي: لطلب التعيين إذا وقعت بعد همزة داخلة على أحد المتساويين في ظن المتكلم بأن يكون كل واحد منهما محتملا للحكم.

تقول لشخص: أزيدٌ عندكَ أم خالدٌ ؟ تطلب تعيين أحدهما تقول ذلك إذا كنت واثقا من أن أحدهما عنده ولكنك لا تعلمه بعينه، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، ولا يصح بلا أو نعم لأنه غير مفيد.

سابعا: لا وهي: لرد السامع عن الخطأ في الحكم وتقع بعد إيجاب أي كلام مثبت لا منفي.

تقول: جاءني زيدٌ لا خالدٌ، ردًّا على من اعتقد أن الذي جاءك هو خالدٌ، أو اعتقد أن الاثنين قد جاءا.

ثامنا: لكنْ وهي: لرد السامع عن الخطأ في الحكم أيضا ولكن تقع بعد نفي.

تقول: ما جاءني زيدٌ لكنْ خالدٌ، فيفيد مجيءَ خالد.

تاسعا: بلْ وهي: لرد السامع عن الخطأ في الحكم إذا وقعت بعد نفي، فإن وقعت بعد إثبات كانت للإضراب.

تقول: ما جاءني زيدٌ بلْ خالدٌ، فيفيد مجيء خالد وهي هنا للرد.

وتقول: جاءني زيدٌ بلْ خالدٌ، فيفيد مجيء خالد، وهي هنا تفيد الإضراب أي العدول عن الحكم الأول إلى حكم جديد.

فاتضح أن هذه الثلاثة الأخيرة (لا- لكنْ- بلْ) يخالف ما بعدها ما قبلها في الحكم وإن اشتركا في الإعراب.

أما الستة الأولى (الواو- الفاء- ثمّ- حتى- أو- أمْ) فهي تجمع بين ما قبلها وما بعدها في الحكم والإعراب معا.

الدرس الحادي والخمسون

البدل- عطف البيان

البدل هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه.

تقول: جاءَ أخوكَ زيدٌ، فزيد بدل، وأخوك مبدل منه، والمقصود من الحكم عليه بالمجيء هو زيد، وأما أخوك فذكر تمهيدا وتوطئة لزيد، ولذا لو حذفنا المبدل منه وقلنا: جاءَ زيدٌ، لما اختل معنى الجملة.

فالبدل يختلف عن النعت والتوكيد في كونه هو المقصود بالحكم بخلافه فيهما فإن المقصود بالحكم هو المنعوت والمؤكَّد تقول: جاءَ أخوكَ الشاعرُ، فالمقصود بنسبة المجيء إليه هو أخوك وأما الشاعر فكلمة ذكرت لتكميله وتوضيحه.

وتقول: جاءَ أخوكَ أخوك أو نفسُه، فالمقصود بالنسبة هو أخوك الأول واللفظ الثاني جيء به لتقوية وتوكيد هذا المعنى.

وأما في العطف نحو جاءَ ابنكَ وأخوكَ، فأخوك وإن كان مقصودا بنسبة المجيء إليه إلا أنه قد توسط بينه وبين متبوعه ابنكَ حرف العطف فتميز البدل عن المعطوف لأنه لا يذكر بينهما واسطة.

والبدل ستة أقسام هي:

1- بدل كلٍّ من كلٍّ وهو: ما كان التابع فيه عينَ المتبوع،بأن يكون الثاني وهو البدل مساويا للأول وهو المبدل منه في المعنى مثل: عاملتُ التاجرَ خليلًا.

2- بدل بعض من كلٍّ وهو: ما كان التابع فيه بعضا من المتبوع، ولا بد من اتصاله بضمير يعود على المتبوع إما محقق موجود مثل: أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ، أو مقدر كما في قوله تعالى: (وَللهِ على النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فمَن: بدل من الناس بدل بعض من كل، والمعنى: ولله على من استطاع إلى البيت سبيلا حج البيت، والضمير الذي يربط البدل بالمبدل منه محذوف تقديره: مَن استطاع منهم.

3- بدل اشتمال وهو: ما كان بين التابع فيه والمتبوع عَلاقة بغير الكلية والجزئية، مثل: أعجبني زيدٌ عِلمُهُ، وسمي كذلك لأن زيدا يشتمل على العلم، وليس العلم جزءً ماديا من زيد، ولا بد في هذا النوع أيضا من ضمير يربطه بالمتبوع.

4- بدل الإضراب وهو: أن يقصد المتكلمُ المبدلَ منه أولا، ثم يبدو له أن يعدل عنه ويقصد البدل.

مثل: ذهبتُ إلى المدرسةِ المسجدِ، فالمتكلم أراد أن يخبر بذهابه إلى المدرسة ثم عدل ذلك وأخبر أنه ذهب إلى المسجد، وأما ذهابه إلى المدرسة فهو مسكوت عنه لم يتعرض له بنفي ولا إثبات.

5- بدل الغلط وهو: أن يقصد المتكلم البدل ولكن يسبق لسانه إلى المبدل منه.

مثل: تصدقتُ بدرهمٍ دينارٍ، فالمتكلم أراد أن يقول إنه تصدق بدينار ولكن غلط فذكر الدرهم ثم صحح غلطه.

6- بدل النسيان وهو: أن يقصد المتكلم المبدل منه، ثم يتبين له أنه كان واهما فيصحح بذكر البدل.

مثل: تصدقتُ بدرهمٍ دينارٍ، إذا كان المتكلم قصد أن يذكر أنه تصدق بدرهم ثم تبين أن الذاكرة قد خانته وأنه تصدق بدينار فيصحح بذكر الصواب وهو البدل.

وأما عطف البيان فهو: تابعٌ موضِّحٌ أو مخصِّصٌ جامِدٌ غيرَ مؤولٍ.

مثل: جاءَ أبو عبدِ الله صالحٌ، فصالحٌ: عطف بيان وقد وضح متبوعه أبو عبد الله، فهناك أكثر من يسمى بأبي عبد الله فلا يدرى مَن المقصود فإذا قلت: صالح، تبين المقصود.

ومثل: هذا خاتمٌ حديدٌ، فحديدٌ: عطف بيان وقد خصص متبوعه وهو خاتم لأنه كان يحتمل أنه صنع من ذهب أو فضة.

فإذا كان المتبوع معرفة فعطف البيان لتوضيحه، وإذا كان نكرة فعطف البيان لتخصيصه، فهو يشبه النعت في هذا الغرض ولكن النعت يكون مشتقا أو جامدا مؤولا بمشتق، بخلاف عطف البيان فهو جامد غير مؤول بمشتق كصالح وحديد.

وعطف البيان يوافق متبوعه في الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كالنعت الحقيقي ثم إنَّ بين عطف البيان وبدل كل من كل تشابها ولهذا قال النحاة: (كل ما جاز اعتباره عطف بيان جاز اعتباره بدلا) فيجوز أن نعرب صالحا وحديدا في المثالين السابقين بدلا.

ولكنهم استثنوا بعض الأشياء أعربوها عطف بيان ولم يجوزوا أن تعرب بدلا لأنه يمتنع فيها إحلال الثاني محل الأول.

فمن ذلك:

1- أن يكون التابع مفردا معربا، والمتبوع منادى.

مثل: يا أبا عبدِ الله محمودًا، فمحمودًا: عطف بيان منصوب وليس بدلا، لأن ضابط البدل أن يصح طرح المبدل منه ووضع البدل محله ولو فعلنا هذا لقلنا: يا محمودًا، فيلزم عليه أن يصير المنادى المفرد منصوبا وهذا لا يصح لأن المنادى المفرد مبني على الضم. بإضافة مشتق مقترن بأل.

2- أن يكون التابع غير مقترن بأل، ويكون المتبوع مضافا إليه مقترنا بأل، ويكون المضاف مشتقا مقترنا بأل.

مثل: نحنُ

نحنُ المكرمو الشاعرِ زيدٍ، فزيدٍ: عطف بيان، ومتبوعه وهو الشاعر مضاف إليه مجرور مقترن بأل، والمضاف مشتق مقترن بأل وهو المكرمو، فهنا لو أعربنا زيدًا بدلا للزم طرح المبدل منه ووضعه محله بأن نقول: نحنُ المكرمو زيدٍ، وهذا لا يجوز لأنه لا يصح أن يكون المضاف مقترنا بأل والمضاف إليه غير مقترن بها كما قد سبق في مبحث الإضافة.

(شرح النص)

وَعطفُ البيانِ وهوَ: تابعٌ مُوَضِّحٌ أَو مُخَصِّصٌ جامدٌ غيرُ مؤولٍ، فيوافِقُ متبُوعَهُ، كـ أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرُ، وهذا خاتمٌ حديدٌ، ويُعْرَبُ بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ إِنْ لمْ يمتنعْ إحلالُهُ مَحَلَّ الأولِ كقولِهِ: أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ، وقولِهِ: أَيَا أَخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ وَنَوْفَلا.وعطفُ النَّسَقِ بالواوِ وهيَ لمطلقِ الجمعِ، والفاءِ للترتيبِ والتَّعقيبِ، وثُمَّ للتَّرتيبِ والتَّراخي، وحتى للغايةِ والتَّدريجِ لا للتَّرتيبِ، و أو لأحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ مفيدةً بعدَ الطلبِ التخييرَ أوِ الإباحةِ، وبعدَ الخبرِ الشكَّ أوِ التشكيكَ، وأمْ لطلبِ التَّعيينِ بعدَ همزةٍ داخلةٍ على أحدِ المستَويينِ، وللرَّدِّ عنِ الخطأِ في الحكمِ لا بعدَ إيجابٍ ولكنْ وبلْ بعدَ نفيٍ، ولصرفِ الحكمِ إلى ما بعدَها بلْ بعدَ إيجابٍ.والبدلُ وهوَ تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ بلا واسطةٍ، وهوَ سِتَّةٌ: بدلُ كلٍّ نحوُ: (مَفَازًا حَدَائِقَ)، وبعضٍ نحوُ: (مَنِ اسْتَطَاعَ) واشتمالٍ نحوُ (قِتَالٍ فِيهِ)، وإضرابٍ، وغلطٍ، ونسيانٍ نحوُ: تَصَدَّقْتُ بدرهمٍ دينارٍ، بِحَسَبِ قصدِ الأولِ والثاني، أوِ الثاني وسبقِ اللسانِ، أوِ الأولِ وتبيُّنِ الخطأِ.

(وَ) الثالث من التوابع (عطفُ البيانِ وهو: تابعٌ مُوَضِّحٌ) في المعارف نحو جاءَ أخوكَ زيدٌ (أَو مُخَصِّصٌ) في النكرات نحو هذا خاتمٌ حديدٌ، فيكون كالنعت في هذا المعنى لكنه مخالف للنعت في أنه (جامدٌ غيرُ مؤولٍ) بمشتق.(فيوافِقُ متبُوعَهُ) في الإعراب، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد و التثنية والجمع، فهو كالنعت الحقيقي (كـ أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرُ) فعُمَرُ عطف بيان لأبي حفصٍ، ذكر لإيضاحه،وقد تبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتمٌ حديدٌ) فحديدٌ عطف بيان لخاتم، ذكر لتخصيصه، وقد تبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتنكير.(ويُعْرَبُ بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ إِنْ لمْ يمتنعْ إحلالُهُ مَحَلَّ الأولِ) فيجوز إعراب عمر وحديد في المثالين السابقين بدل كل من كل، لأنه لا يمتنع إحلال الثاني محل الأول بأن تقول: أقسمَ باللهِ عمرُ، وهذا حديدٌ، فإن امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان (كقولِهِ) أي الشاعر :(أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ) ...عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقُوعَا، البكريّ: المنسوب إلى بكر بن وائل، بشرٍ: هو بشر بن عمرو البكري، والمعنى هو: أنا ابن رجل قتل البكري وتركه صريعا في العراء تنتظر الطير فوقه خروج روحه لتقع وتنقض عليه لتأكله، فهو شجاع من نسل شجعان، والشاهد فيه قوله: البكريِّ بشرٍ، فإن بشرًا عطف بيان وليس بدلا لأنه يمتنع إحلال بشر محل البكري بأن تقول: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ؛ لأنه يلزم عليه إضافة ما فيه الألف واللام وهو التارك إلى المجرد منها وهو بشر وذلك لا يجوز (وقولِهِ) أي الشاعر :(أَيَا أَخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ وَنَوْفَلا) ...أُعِيذُكُما باللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبا، والشاهدُ فيه: قوله: أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا، فإن قوله عبد شمس عطف بيان على أخوينا، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه، لأنه يمتنع إحلال عبد شمس ونوفل محل أخوينا فلا يقال: أيا عبدَ شمسٍ ونوفلًا، بل أيا عبدَ شمسٍ ونوفلُ، بالبناء على الضم لأنه مفرد معرفة، فإنه إذا كان المنادى منصوبا في لفظه، وعطف عليه اسم مجرد من أل والإضافة، فإنه يعطى المعطوف حكم المنادى المستقل: فنقول يا عبدَ اللهِ وزيدُ، ويا عبد الله وعبدَ الرحمنِ.(و) الرابع من التوابع (عطفُ النَّسَقِ) أي العطف بالحرف، ويكون (بالواوِ وهيَ لمطلقِ الجمعِ) فلا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا (والفاءِ للترتيبِ

والتَّعقيبِ) فمعنى قولك: جاءَ زيدٌ فخالدٌ، أن مجيء خالد حصل بعد مجيء زيد مباشرة (وثُمَّ للتَّرتيبِ والتَّراخي) فمعنى قولك: جاءَ زيدٌ ثم خالدٌ، أن مجيء خالد حصل بعد مضي مدة على مجيء زيد (وحتى للغايةِ والتَّدريجِ) والغاية أي النهاية في الكمال أو النقص مثل فرَّ الجنود حتى القائد، أي أن القائد هو الغاية في الكمال ومع ذلك فرّ، ومثل: أَحسنْ للخلقِ حتى الحيواناتِ، أي أن الحيوانات هي الغاية في النقص ومع ذلك عليك أن تحسن إليهم.(لا للتَّرتيبِ) لأنك تقول: حفظتُ القرآنَ حتى سورةَ البقرةِ، وإنْ كانت هي أول ما حفظت (و أو لأحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ مفيدةً بعدَ الطلبِ التخييرِ أوِ الإباحةِ) مثال التخيير: تزوجْ هندَ أو أختَها، ومثال الإباحة: تعلمْ فقهًا أو نحوًا، والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة دون التخيير (وبعدَ الخبرِ الشكَّ أوِ التشكيكَ) نحو جاءَ زيدٌ أو عمرٌو، فإن لن تكن تعلم مَن جاءَ فهي للشك، وإن كنت تعلم ولكنك أردت الإبهام فهي لتشكيك السامع أي إيقاعه في الشك (وأمْ لطلبِ التَّعيينِ) إذا وقعت (بعدَ همزةٍ داخلةٍ على أحدِ المستَوِيينِ)في الحكم في ظن المتكلم مثل: أزيدٌ عندكَ أم خالدٌ (وللرَّدِّ عنِ الخطأِ في الحكمِ لا) إذا وقعت(بعدَ إيجابٍ) نحو جاءَ زيدٌ لا خالدٌ (و) للرد عن الخطأ في الحكم(لكنْ وبلْ) واقعين (بعدَ نفيٍ) أو نهي نحو ما جاءَ زيدٌ لكنْ خالدٌ أو بلْ خالدٌ، ولا تضربْ زيدًا لكنْ خالدًا أو بل خالدًا.(ولصرفِ الحكمِ إلى ما بعدَها بلْ) واقعة (بعدَ إيجابٍ) أو أمر نحو: جاءَ زيدٌ بل خالدٌ، واضربْ زيدًا بل خالدًا.(و) الخامس من التوابع (البدلُ وهوَ تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ) قيد يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان (بلا واسطةٍ) قيد يخرج العطف بالحرف (وهوَ سِتَّةٌ) أحدها (بدلُ كلٍّ) من كلٍّ وهو ما كان مدلوله مدلولَ الأول (نحوُ) قوله تعالى :إِنَّ لِلمُتَّقِينَ (مَفَازًا حَدَائِقَ) فحدائق: بدل كل من كل من مفاز (و) ثانيها بدل (بعضٍ) من كل، وهوَ ما كانَ مدلوله بعضَ مدلولِ الأول (نحوُ)قوله تعالى :وَللهِ على النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتَ (مَنِ اسْتَطَاعَ) إِلَيْهِ سَبِيلًا، فمَنْ:بدل بعض من كل من الناس؛ لأن المستطيع هو بعض من الناس (و) ثالثها بدل (اشتمالٍ) وهو ما كان بينه وبين الأول ملابَسَة أي تعلق بغير الكلية والجزئية(نحوُ) قوله تعالى: يَسْأَلُونَكَ عنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ (قِتَالٍ فِيهِ) فقتال: بدل اشتمال من الشهر الحرام أي يسألونكَ عن قتالٍ فيه، وهو بدل اشتمال لأن بين الشهر الحرام والقتال تعلقا وارتباطا في كون الشهر ظرفا زمانيا له.(و) رابعها وخامسها وسادسها بدل (إضرابٍ، وغلطٍ، ونسيانٍ) والفرق بينها اعتباري (نحوُ: تَصَدَّقْتُ بدرهمٍ دينارٍ) هذا يصلح مثالا للثلاثة الأخيرة وذلك (بِحَسَبِ قصدِ الأولِ والثاني) أي يكون المتكلم قاصدا للإخبار بالأول ولم يكن غالطًا أو ناسيًا، فهو أراد أن يخبر أنه تصدق بدرهم، ثم أضرب عنه وقصد الإخبار بالتصدق بالدينار، وجعل الأول في حكم المتروك فيكون بدل إضراب (أو)قصد المتكلم الإخبار بـ (الثاني) وهو التصدق بدينار (و) لكن (سبقِ اللسانِ) إلى الأول وهو التصدق بدرهم فيكون بدل غلط (أو)قصد المتكلم الإخبار بـ (الأولِ) وهو التصدق بدرهم (وتبيُّنِ الخطأِ) له بأن كان قاصدا أن يقول إنه تصدق بدرهم ثم علم أنه كان مخطئا فصحّح بذكر الدينارِ فيكون بدل نسيانٍ .

الدرس الثاني والخمسون

العدد

هو من حيث التذكير والتأنيث على ثلاثة أقسام وهي:

الأول: يطابق المعدود تذكيرا وتأنيثا، وهو: (الواحد والاثنان).

تقول: هذا رجلٌ واحدٌ، وهذه امرأةٌ واحدةٌ، وهذانِ رجلانِ اثنانِ، وهاتانِ امرأتانِ اثنتانِ.

الثاني: يخالف المعدود فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر، وهو: (الثلاثة إلى التسعة).

تقول: اشتريتُ خمسةَ كتبٍ وخمس مجلاتٍ، فالكتب جمع كتاب وهو مذكر فوجب أن نؤنث العدد فنقول: خمسة، والمجلات جمع مجلة وهي مؤنثة فوجب أن يذكر العدد فنقول: خمس.

الثالث: له حالتان، وهو العشرة:

1- إن استعملت مركبة مع عدد آخر طابقت المعدود.

تقول: قضيتُ في هذا المكانِ خمسةَ عشرَ يومًا، فالجزء الأول خمسة حكمه المخالفة كما سبق، واليوم مذكر فوجب تأنيثه، وأما الجزء الثاني عشر فيطابق المعدود وهو اليوم.

وتقول: سهرتُ خمسَ عشرة ليلةً، فالجزء الأول خمس مذكر لأن المعدود وهو ليلة مؤنث، والجزء الثاني ليلة مؤنث لأن المعدود مؤنث، أي أن الجزء الأول حكمه المخالفة، والثاني حكمه المطابقة.

2- إن استعملت مفردة كانت مخالفة للمعدود. تقول: عندي عشرةُ كتبٍ، عشرُ مجلاتٍ.

أسماء العدد التي على وزن فاعل

كالثاني والثانية والثالث والثالثة إلى العاشر والعاشرة يطابق المعدود دائما، نحو: جاءَ الطالبُ الخامسُ والطالبةُ الخامسةُ.

ولها ثلاث استعمالات:

1- الإفراد فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه، نحو جاءَ الطالبُ الثالثُ في فصلِهِ، فالثالثُ صفة الطالب.

2- أن يضاف إلى ما هو مشتق منه فيفيد حينئذ أن الموصوف هو واحد من تلك العدة المذكورة.

تقول: جئت إلى المسجد يومَ الجمعةِ وأنا ثالثُ ثلاثةٍ، أي واحد من ثلاثة، ومنه قوله تعالى: (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ).

3- أن يضاف إلى ما تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والجعل.

تقول: دخلتُ المسجدَ وأنا رابعُ ثلاثةٍ، أي كانوا ثلاثة فصيرتهم بدخولي معهم أربعة.

4- أن ينون وينصب ما تحته من العدد فيفيد التصيير أيضا.

تقول: سأسافر غدا إن شاء الله وأنا رابعٌ ثلاثةً، فثلاثة: مفعول به لاسم الفاعل رابع والمعنى هو أني سأجعل الثلاثة أربعة.

موانع الصرف

تقدم أن الاسم الممنوع من الصرف لا يدخله التنوين ويجر بالفتحة ولم نبين في وقتها الأسباب التي تمنع الاسم من الصرف وهذا محل بيانها فنقول:

إن الاسم يمنع من الصرف إما لوجود سبب واحد فيه يقتضي منعه، وإما لوجود سببين يجتمعان معا ليمنعانه.

أولا: الاسم الممنوع من الصرف لسبب واحد وذلك في حالتين:

1- أن يكون على صيغة منتهى الجموع، وهي كل جمع تكسير ثالثه ألف بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطهن ساكن.

مثل: مساجد، ومصابيح، وسميت بمنتهى الجموع لأنها لا يمكن أن تجمع مرة أخرى، بخلاف غيرها من الجموع فإنها قد تجمع مرة أخرى مثل: كلب، يجمع على أَكْلُب، وأَكْلُب يجمع على أَكالِب، ولا يجوز في أَكالِب أن يجمع مرة أخرى، فتكون كلمة أَكالِب صيغة منتهى الجموع.

2- أن يكون منتهيا بألف تأنيث مقصورة أو ممدودة.

فألف التأنيث المقصورة هي: ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه.

مثل: حبلى وجرحى وذكرى، فهذا الأسماء تمنع من الصرف لكونها منتهية بألف تأنيث مقصورة.

تقول: مررتُ بحبلى، فحبلى: اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

وألف التأنيث الممدودة هي: ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب تدل على تأنيثه مسبوقة بألف أخرى فتنقلب الألف الثانية همزة.

مثل: صحراءَ، فالهمزة هذه أصلها ألف ثم قلبت همزة، ومثل أصدقاء، ونبلاء، وحمراء، وخضراء، وباقلاء، وسعداء.

تقول: مررت بصحراءَ واسعة.

ثانيا: الاسم الممنوع من الصرف لسببين وهما: إما العلمية مع سبب آخر، أو الوصفية مع سبب آخر.

أما العلم فيمنع من الصرف في الأحوال التالية:

1- مع العجمة مثل: إبراهيم، ولندن، وباريس،وشرطه: أن تزيد حروفه على ثلاثة، وأن يكون علما في تلك اللغة.

فإن كانت أحرفه ثلاثة لم يمنع من الصرف مثل: نوح ولوط وهود، وإن لم يكن علما في تلك اللغة مثل ديباج ثم جعلناه علما في لغتنا لم يمنع من الصرف.

2- مع التأنيث مثل: فاطمة، وزينب، وطلحة، أي سواء أكان مؤنثا حقيقيا أم لفظيا.

ويستثنى العلم الثلاثي الخالي من التاء الساكن الوسط مثل هنْد، ودَعْد، فلا يجب منعه من الصرف بل يجوز منعه وعدمه. فلك أن تقول مررت بهندَ أو هندٍ.

3- مع التركيب المزجي مثل: حضرموت وبعلبكّ، إلا إذا كان الجزء الثاني هو ويْهِ فيجب أن يبنى على الكسر مثل سيبويهِ ونفطويهِ، فتقول: مررت بحضرموتَ وسيبويهِ.

4- مع زيادة الألف والنون في آخره مثل عدنان وقحطان وسلمان ورمضان وعمَّان.

5- مع وزن الفعل مثل شَمَّر، وأحمد، ويزيد.

والمقصود به هو: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه.

مثال الأول: فَعَّل وفُعِلَ، وانْفَعَلَ نحو قَتَّلَ وضُرِبَ وانطلقَ فلو سميت رجلا بواحد منها لوجب منعه من الصرف لكون الاسم على وزن الفعل.

ومثال الثاني: أحمد ويزيد علمين ففي أولهما أحد أحرف أنيت التي تكون في المضارع وهما على وزنه المضارع فهما مثل: أحمدُ اللهَ ويزيدُ اللهُ المتقين هدى.

6- مع العَدْل مثل: عُمَر وزُحَل.

والمقصود به هو: تحويل الاسم إلى من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي. ويتحقق ذلك في الصور الآتية:

أ- ما كان من الأعلام على وزن فُعَل نحو عُمَر فأصله هو عامِر ثم خفف اللفظ فقيل عُمَر فهو معدول به عن عامر، ونحو زُحَل فهو معدول به عن زاحِل، وكذا قل في: زُفَر، جُمَح، مُضَر، هُذَل كلها معدولة عن فاعِل.

ب- لفظ سَحَرَ إذا أريد به سحر يوم معين مثل: جئتُ يومَ الجمعةِ سحرَ، فهو ظرف زمان منصوب بالفتحة ولم ينون لأنه ممنوع من الصرف.

أما إذا أريد به سحر يوم ليوم من الأيام غير معين فإنه يكون منصرفا مثل: يحرص الزراع على الحصادِ في سحرٍ، فإنه لا يراد به سحر يوم معين ومثله قوله تعالى: (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ).

ج- ما كان من الأعلام على وزن فَعَال عند بني تميم خاصة، مثل حَذَام وسَجاح.

فقد سبق أن بني تميم يمنعونها من الصرف، وأما الحجازيون فيبنونها على الكسر.

د- لفظ أمسِ مرادا به اليوم الذي قبلك عند بني تميم.

فقد سبق أن أمس عند بني تميم يمنعونها من الصرف، وأما الحجازيون فيبنونها على الكسر.

وأما الوصف - والمقصود به ما دل على ذات وصفة كاسم الفاعل والصفة المشبهة- فيمنع من الصرف في الأحوال التالية:

1- مع زيادة الألف والنون في آخره مثل: شبعان وغضبان وعطشان، وهذا بشرط أن لا يكون مؤنثه فيه التاء فإنه حينئذ يكون منصرفا مثل: عُريان فإنه منصرف لأن مؤنثه عُريانة بخلاف شبعان فإنه مؤنثه شبعى بلا تاء وكذا البقية.

2- مع وزن الفعل مثل: أَحْمَر، وأَفْضَل، وأَحْسَن، وأَحْمَق فهي على وزن أَفْعَل، وهذا بشرط أن لا يكون مؤنثه فيه التاء فإنه حينئذ يكون منصرفا مثل: أَرْمَل فإنه منصرف لأنه مؤنثه أَرْمَلَة بخلاف أحمر فإنه مؤنثه حمراء بلا تاء وكذا البقية.

3- مع العدل وذلك إذا صيغت الصفة من الواحد إلى الأربعة على وزن فُعال ومَفْعَل، وكذا كلمة أُخَر.

مثل: أُحاد ومَوحَد، وثُناء ومثنى، وثُلاث ومثلث، ورُباع ومَربع أي واحد واحد واثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وأربع أربعة تقول: جاءَ القوم مثنى، أي اثنين اثنين.

ومثل: أُخَر جمع أخرى تقول: مررتُ بنسوةٍ أُخرَ.

(شرح النص)

بابٌ: العددُ مِنَ ثلاثةٍ إلى تسعةٍ يُؤَنَّثُ مع المذكرِ، ويُذَكَّرُ معَ المؤنثِ، نحوُ (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)، وكذا العَشْرَةُ إنْ لمْ تُرَكَّبْ، وما دونَ الثلاثةِ وفاعلٌ على القياسِ دائمًا، ويُفْرَدُ فاعلٌ أَو يضافُ لِما اشْتُقَّ مِنْهُ أو لما دونَهُ أو يَنْصِبُ ما دونَهُ. بابٌ: موانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعَةٌ، يجمعُها: وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا... عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَا. كأَحْمَدَ وأَحْمَرَ وبَعْلَبَكَّ وإِبْرَاهِيمَ وعُمَرَ وأُخَرَ وأُحَادَ ومَوْحَدَ إلى الأربعةِ ومساجِدَ ودنانيرَ وسَلمانَ وسَكْرانَ وفاطِمَةَ وطَلْحَةَ وزينبَ وسَلْمَى وصحراءَ، فألفُ التأنيثِ والجمعُ الذي لا نظيرَ لهُ في الآحادِ كُلٌّ منهما يستأثِرُ بالمنعِ، والبواقي لا بُدَّ مِنْ مُجامعةِ كُلِّ عِلَّةٍ منهنَّ للصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ، وتَتَعَيَّنُ العلميَّةُ معَ التَّركيبِ والتأنيثِ والعُجْمَةِ، وشرطُ العُجمةِ عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّةِ وزيادةٌ على الثَّلاثةِ، والصِّفَةِ أَصالتُها، وعدمُ قَبولِها التاءَ، فَعُرْيَانٌ، وأَرْمَلٌ، وصَفْوانٌ، وأَرنبٌ بمعنى قاسٍ وذليلٍ منصرِفَةٌ، ويجوزُ في نحوِ هندٍ وجهانِ، بخلافِ زينبَ، وسقرَ، وبَلْخَ، وكعُمرَ عندَ بني تميمٍ بابُ حذامِ إنْ لم يختمْ براءٍ كسَفَارِ، وأمسِ لمعينٍ إن كانَ مرفوعًا، وبعضهمْ لمْ يشترطْ فيهما، وسَحَرَ عندَ الجميعِ إنْ كانَ ظرفًا معينًا.

هذا (بابٌ) في بيان حكم العدد تذكيرا وتأنيثا (العددُ مِنَ ثلاثةٍ إلى تسعةٍ) جار على خلاف القياس لأنه (يُؤَنَّثُ مع المذكرِ، ويُذَكَّرُ معَ المؤنثِ دائمًا) مفردا كان العدد (نحوُ) قوله تعالى: سَخَّرَها عليهم (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) أو مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا، وتسع عشرة امرأة (وكذا العَشْرَةُ) تؤنث مع المذكر، وتذكر مع المؤنث (إنْ لمْ تُرَكَّبْ) بأن كانت مفردة كعشرة رجال، وعشر نسوة، فإن ركبت جرت على القياس (وما دونَ الثلاثةِ) من واحد واثنين (و) ما وزنه (فاعلٌ كثالثٍ ورابعٍ) إلى عاشر، يجريان (على القياسِ) فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث (دائمًا) مفردا كان العدد أو مركبا مع العشرة، ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين وهو الثاني ومن عشرة وهو العاشر وما بينهما أربعة أحوال (و) هي :(يُفْرَدُ فاعلٌ) عن الإضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه كثالث ورابع نحو جاءَ الطالب الرابع في صفه (أَو يضافُ لِما اشْتُقَّ مِنْهُ) فيفيد حينئذ أن الموصوف به واحد من تلك العدة المعينة مثل: ثاني اثنين وثالث ثلاثة أي واحد من اثنين وواحد من ثلاثة (أو) يضاف (لما دونَهُ) أي تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة (أو يَنْصِبُ ما دونَهُ) من العدد لكونه اسم فاعل يعمل عمل الفعل بشرطه المتقدم وهو كونه للحال أو الاستقبال واعتماده، مثل: سأسافر غدا إن شاء الله وأنا رابعٌ ثلاثةً أي جاعل الثلاثة أربعة بوجودي معهم.هذا (بابٌ) في ذكر موانع الصرف (موانِعُ صَرْفِ الاسمِ) وتسمى عللًا (تِسْعَةٌ) وهي: وزن الفعل، والتركيب المزجي، والعجمة، والعلمية، والعدل، والوصف، وصيغة منتهى الجموع، وزيادة ألف ونون في الآخر، والتأنيث (يجمعُها) قول الناظم :(وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا... عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَا) ويقصد بالتعريف هو العلمية، وأشار المصنف إلى أمثلتها على الترتيب (كأَحْمَدَ) فيه وزن الفعل والعلمية (وأَحْمَرَ) فيه وزن الفعل والوصف (وبَعْلَبَكَّ) فيه التركيب والعلمية (وإِبْرَاهِيمَ) فيه العجمة والعلمية (وعُمَرَ) فيه العدل والعلمية (وأُخَرَ) فيه العدل

والوصف (ومساجِدَ ودنانيرَ) فيهما صيغة منتهي الجموع الأول منها على مفاعِل، والثاني على مفاعيل (وسَلمانَ) فيه العلمية وزيادة الألف والنون في آخره (وسَكْرانَ) فيه الوصف وزيادة الألف والنون في آخره (وفاطِمَةَ وطَلْحَةَ وزينبَ) فيها العلمية والتأنيث الأول مؤنث لفظي ومعنوي، والثاني مؤنث لفظي فقط، والثالث مؤنث معنوي فقط (وسَلْمَى) فيه ألف التأنيث المقصورة (وصحراءَ) فيه ألف التأنيث الممدودة (فألفُ التأنيثِ) المقصورة و الممدودة (والجمعُ الذي لا نظيرَ لهُ في الآحادِ) أي لا مثيل له في المفردات فلا توجد كلمة تدل على مفرد وهي على هذا الوزن وهو مَفاعِل، ومَفاعِيل فهذان الوزن خاصان بالجمع (كُلٌّ منهما يستأثِرُ بالمنعِ) أي منع الكلمة من الصرف فلا يحتاجان إلى مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علتين (والبواقي) من الموانع (لا) يستأثر كل منهن بالمنع بل لا (بُدَّ) في تحقق المنع من الصرف (مِنْ مُجامعةِ كُلِّ عِلَّةٍ منهنَّ) إما (للصِّفَةِ) وهي ما دل على معنى وذات كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول (أَوِ العَلَمِيَّةِ) فالصفة تجامع وزن الفعل، والعدل، وزيادة الألف والنون في آخره، والعلمية تجامع وزن الفعل، والتركيب، والعجمة، والعدل، وزيادة ألف ونون في الآخر، والتأنيث (وتَتَعَيَّنُ العلميَّةُ معَ التَّركيبِ) المزجي المختوم بغير ويهِ (والتأنيثِ) بغير الألف لأنها تستقل بالمنع (والعُجْمَةِ) فهذه الثلاثة لا تدخل الوصف وإنما تكون مع العلمية (وشرطُ العُجمةِ) في المنع (عَلَمِيَّةٌ في)اللغة (العَجَمِيَّةِ) بأن تنقل الكلمة وهي علم في لغة العجم إلى لسان العرب، بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة عندهم واستعمل علما في لغة العرب كقالون فلا يمنع من الصرف في رأي بعض العلماء، وقال غيرهم لا يشترط هذا الشرط (وزيادةٌ على الثلاثةِ) أحرف كإبراهيم، بخلاف الثلاثي فيصرف وإن كان علما في العجمية نحو شَتَر اسم قلعة عندهم (و) شرطُ (الصِّفَةِ) التي على وزن أفعل مثل أحمر أو على وزن فعلان كعطشان (أَصالتُها) بأن تكون الكلمة في الأصل صفة لا أنها كانت تستعمل اسما جامدا وطرأت عليها الوصفية (وعدمُ قَبولِها التاءَ) أي أن مؤنث الصفة لا تدخله التاء، فإذا علم هذا (فَعُرْيَانٌ وأَرْمَلٌ) لقبولهما التاء تقول: عريانة، وأرملة (وصَفْوانٌ وأَرنبٌ) لعروض الوصفية لهما إذا كان صفوان(بمعنى قاسٍ و) أرنب بمعنى (ذليلٍ) تقول: زيدٌ أرنبٌ، أي أنه ذليل ضعيف وعمرٌو أسدٌ أي شجاع فالوصفية ليست أصلية بل طارئة (منصرِفَةٌ) لعدم أصالة الوصف (ويجوزُ في نحوِ هندٍ) مما كان علما مؤنثا ثلاثيا ساكن الوسط نحو دَعْد (وجهانِ) الصرف وعدمه وذلك لانتفاء شرط وجوب الصرف عند تأنيث العلم وهو أن يكون العلم الخالي من التاء زائدا على ثلاثة أحرف، أو ثلاثيا متحرك الوسط أو ثلاثيا أعجميا (بخلافِ زينبَ، وسقَرَ، وبَلْخَ) فإنها ممنوعة من الصرف؛ لأن زينب تزيد أحرفها على أربعة، وسقَرَ متحركة الوسط، وبَلَخ- اسم مدينة في أفغانستان- أعجمية فتمنع هذه الأسماء من الصرف وإن كانت العجمة لا تمنع من الصرف لأن شرطها الزيادة على ثلاثة (وكعُمَرَ) في منع الصرف للعلمية والعدل (عندَ) جمهور (بني تميمٍ بابُ حذامِ) وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول عن فاعلةَ كحذام معدولة عن حاذمة (إنْ لم يختَمْ براءٍ) فإن ختم بها (كسَفَارِ) اسم بئر بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا كان آخره الراء أو لا(وأمسِ لمعينٍ) بأن يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه أل وهو الأمس (إن كانَ مرفوعًا) نحو مضى أمسُ بالرفع من غير تنوين، فإن كان أمس منصوبا أو مجرورا بني على الكسر نحو تأملتُ أمسِ وما فيه، وما رأيتُ زيدًا مذْ أمسِ، وأما الحجازيون

فيبنونه على الكسر مطلقا أي في جميع أحوال إعرابه (وبعضهمْ)أي بني تميم (لمْ يشترطْ فيهما) أي في باب حذام أن لا تختم براء وفي أمس أن يكون مرفوعا فمنعهما من الصرف مطلقا (و) كعمر في منع الصرف (سَحَرَ عندَ الجميعِ) من العرب (إنْ كانَ ظرفًا معينًا) بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحرَ، فإن كان نكرة بأن أريد به سحر يوم من الأيام صرف كقوله تعالى: نجيناهم بسحرَ.

الدرس الثالث والخمسون

التعجب

التعجب له صيغتان: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ.

أولا: مَا أَفْعَلَهُ، مثل: ما أَكرمَ زيدًا ! تتعجب من كرمه، وإعرابه: ما: اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي بمعنى شيء عظيم، أكرمَ: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على ما، زيدًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر ما، والمعنى هو: شيءٌ عظيم جعل زيدًا كريما.

ثانيا: أَفْعِلْ بِهِ، مثل: أَكْرِمْ بزيدٍ ! تتعجب من كرمه أيضا، وإعرابه: أكرِمْ: فعل ماض على صورة فعل الأمر مبني على الفتح المقدر، والباء: حرف جر زائد، زيدٍ: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومعنى أَكْرِمْ بزيدٍ هو ما أكرمه !، فمعنى الصيغتين واحد.

وأصل أَكْرِمْ بزيدٍ هو أَكرمَ زيدٌ، بمعنى صار ذا كرم، كما يقال: أورقَ الشجرُ أي صار ذا ورق، فلما أرادوا التعجب منه حولوا الفعل إلى صيغة أَفْعِلْ أي كصيغة فعل الأمر، واستقبحوا إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل زيادة لازمة فلا يصح أن تحذف.

شروط ما يبنى للتعجب

1- أن يكون فعلا، فلا يصاغ من اسم فلا يقال: ما أَحْمَرَهُ ! مِن الحمارِ لأنه أخذ من اسم لا من فعل.

2- أن يكون الفعل ثلاثيا، فلا يصاغ من غير الثلاثي كدحرج وانطلق واستخرج.

3- أن يكون الفعل تاما فلا يصاغ من كان وأخواتها.

4- أن يكون الفعل مثبتا فلا يصاغ من فعل منفي نحو ما حضرَ زيدٌ.

5- أن يكون الفعل متصرفا فلا يصاغ من فعل جامد نحو نِعمَ وبِئسَ وعسى.

6- أن يكون معنى الفعل قابلا للتفاوت أي التفاضل والزيادة ليتحقق معنى التعجب فلا يصاغ مما لا تفاوت فيه نحو فني ومات.

7- أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم فلا يصاغ من الفعل المبني للمجهول مثل ضُرِبَ.

8- أن لا يكون اسم الفاعل منه على وزن أَفْعَلَ بأن دل على عيب نحو عَرِجَ فهو أعرج، أو لون نحو خَضِرَ فهو أخضر، أو هيئة خَلقية نحو حَوِرَ فهو أحور أي اشتد سواد عينه واشتد البياض المحيط بها، فلا يصاغ من ذلك.

الوقف

الوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة، ويختلف طريقة الوقف على حسب التفصيل الآتي:

أولا: الوقف على ما آخره تاء:

1 – التاء الأصلية مثل: صوت، وقوت، وموت، يوقف عليها بإثبات التاء ساكنة.

2– تاء جمع المؤنث السالم مثل مسلمات، يوقف عليها بإثبات التاء ساكنة على الأفصح، ومن غير الأفصح قلب التاء هاء ساكنة فيقال: مسْلماهْ.

3– تاء التأنيث الساكنة مثل: قامتْ، يوقف عليها كما هي.

4– تاء التأنيث المتحركة اللاحقة للأسماء مثل: شجرَة، يوقف عليها بقلب التاء هاء ساكنة على الأفصح فيقال: شجرَهْ، ومن غير الأفصح الوقف عليها بإثبات التاء الساكنة فيقال شجرتْ.

ثانيا: الوقف على الاسم المنقوص وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها:

1 – إذا كان منونا وهو مرفوع أو مجرور فالوقف عليه بالسكون وعدم إعادة الياء المحذوفة.

تقول في هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ إذا وقفت: هذا قاضْ، ومررتُ بقاضْ، هذا هو الأفصح، ومن غير الأفصح إثبات الياء ساكنة فتقول: هذا قاضِي، ومررتُ بقاضي.

أما في حالة النصب نحو رأيتُ قاضيًا، فيجب إثبات الياء وقلب التنوين ألفا فتقول: رأيتُ قاضيا.

2– إذا كان غير منون وهو مرفوع أو مجرور فيجوز إثبات الياء ساكنة ويجوز حذف الياء وتسكين ما قبلها.

تقول: جاءَ القاضي، وذهبتُ إلى القاضي، ويجوز أن تقف عليها بحذف الياء فتقول: جاءَ القاضْ، وذهبتُ إلى القاضْ.

أما في حالة النصب فيجب الوقف عليه بإثبات الياء، تقول في رأيتُ القاضيَ: رأيت القاضي.

ثالثا: الوقف على النون الساكنة بقلب النون ألفا وذلك في ثلاث مسائل:

1 – إذًا يوقف عليها بالألف فيقال: إذا.

2– نون التوكيد الخفيفة مثل: اكتبَنْ فيقال: اكتبا.

3– تنوين الاسم المنصوب مثل رأيتُ زيدًا فيقال: رأيتُ زيدا.

قواعد إملائية في كتابة الألف

أولا: بعد واو الجماعة:

تكتب الألف بعد واو الجماعة نحو قالوا، ولا تكتب بعد الواو الأصلية التي هي من بنية الكلمة نحو زيدٌ يدعو قصدا للتفرقة بينهما.

ثانيا: الألف المتطرفة أي الواقعة في آخر الكلمة:

تكتب الألف المقصورة في آخر الاسم أو الفعل على صورة الياء إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف.

مثل: ملتقى ومستشفى في الأسماء، والتقى واستعصى في الأفعال.

أما الثلاثي من الأسماء والأفعال فتكتب ألفه على صورة ياء إن كانت منقلبة عن ياء، وعلى صورة ألف إن كانت منقلبة عن واو.

مثل: فتى، كتب على صورة ياء لأن أصل الألف ياء ثم قلبت إلى الألف بدليل أنه عند تثنيته نقول: فتيان فترجع الياء.

ومثل: رمى، كتب على صورة ياء لأن أصل الألف ياء ثم قلبت إلى الألف بدليل أنه عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل نقول: رمَيْتُ ترجع الياء.

ومثل: عصا، كتب على صورة ألف لأن أصل الألف واو ثم قلبت إلى الألف بدليل أنه عند تثنيته نقول: عصوانِ فترجع الواو.

ومثل: دعا، كتب على صورة ألف لأن أصل الألف واو ثم قلبت إلى الألف بدليل أنه عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل نقول: دعَوتُ.

همزة الوصل

همزة الوصل هي: التي تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل. وتكتب ألفا ولا توضع الهمزة فوقها أو تحتها.

ولها مواضع هي:

أولا: همزة أل، نحو الرجل والكتاب.

ثانيا: عشرة أسماء سمعت عن العرب هي: (اسْمٌ- اسْتٌ أي دبر- ابْنٌ- ابْنَةٌ- ابْنُمٌ بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد- امْرُؤٌ- امْرَأَةٌ- اثْنَانِ- اثْنَتَانِ- ايمنٌ وتستعمل في القسم).

وكذا ما ثني من هذه الأسماء تكون همزته همزة وصل وهي: اسمان، واستان، وابنان، وابنتان، وابنمان، وامرؤان، وامرأتانِ.

وأما ما جمع منها فتكون همزته همزة قطع قال تعالى: (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا) وقال: (فَقُلْ تَعَالَوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ).

ثالثا: الفعل الماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما.

مثل: انقطعَ، انقطِعْ، انقِطاع، واستخرجَ، استخرجْ، استخراج.

رابعا: أمر الفعل الثلاثي، مثل: اكتبْ، اسجدْ، اقرأْ.

حركة همزة الوصل

أولا: يجب الفتح في هزة أل.

ثانيا: رجحان الفتح على الكسر في همزة ايمن، أي أنه يجوز الوجهان والفتح أرجح.

ثالثا: وجوب الضم في أمر الثلاثي المضموم العين، نحو اُكتُبْ.

رابعا: يجب الكسر في أمر الثلاثي المكسور العين وكذا مفتوحها، نحو اضرِبْ، واذهَب.

خامسا: رجحان الكسر على الضم في همزة اسم.

وما عدا ما ذكرنا فتكسر همزة وصله، نحو انطلقَ واستخرجَ.

(شرح النص)

بابٌ: التَّعَجُّبُ لهُ صيغتانِ: ما أَفْعَلَ زيدًا، وإعرابُهُ: ما مبتدأٌ بمعنى شيءٌ عظيمٌ، وَأَفْعَلَ: فعلٌ ماضٍ، فاعلُهُ ضميرُ ما، وزيدًا: مفعولٌ بهِ، والجملةُ خبرُ ما، وأَفْعِلْ بِهِ، وهوَ بمعنى ما أَفْعَلَهُ، وأَصلُهُ: أَفْعَلَ: أي صارَ ذا كَذا، كَأَغَدَّ البعِيرُ؛ أي صارَ ذا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللفظُ، وزيدتِ الباءُ في الفاعلِ؛ لإصلاحِ اللفظِ، فمِنْ ثَمَّ لزِمَتْ هنا، بخلافِها في فاعلِ كفى. وإنها يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ واسمُ التفضيلِ، منْ فعلٍ ثُلاثِيٍّ، مُثْبَتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تامٍّ، مبنيٍّ للفاعلِ، ليسَ اسمُ فاعلِهِ أَفْعَلَ.

بابٌ: الوقفُ في الأفصحِ على نحوِ: رَحْمَةٍ بالهاءِ، وعلى نحوِ: مسلماتٍ بالتاءِ، وعلى نحوِ: قاضٍ رفعًا وجرًّا بالحذفِ، ونحوِ: القاضي فيهما بالإثباتِ، وقدْ يُعْكَسُ فيهِنَّ، وليسَ في نصبِ قاضٍ والقاضي إلا الياءُ.

ويُوقفُ على إذَنْ، ونحوِ (لَنَسْفَعًا)، ورأيتُ زيدًا، بالألفِ كما يُكْتَبْنَ

وتكتبُ الألفُ بعدَ واوِ الجماعةِ كـ قالوا، دونَ الأصليةِ كـ زيدٌ يدعو، وترسَمُ الألفُ ياءً إنْ تجاوزَتِ الثلاثةُ كـ استدعى والمصطفى، أو كانَ أصلُها الياءَ كـ رمى والفتى وألفًا في غيرِهِ كـ عفا والعصا.

وينكشفُ أمرُ ألفِ الفعلِ بالتاءِ كـ رميْتُ وعَفَوْتُ، والاسمِ بالتثنيةِ كعصَوين وفتيينِ.

فصلٌ: همزةُ اسمٍ بكسرٍ وضمٍّ، واسْتٍ، وابنٍ، وابْنِمٍ، وابْنَةٍ، وامْرِئٍ، وامرأةٍ، وتثنيتِهِنَّ، واثنين، واثنتينِ، والغلامِ، وايمنِ اللهِ في القسمِ بفتحِها، أو بكسرٍ في ايمنٍ: همزةُ وصلٍ، وكذا همزةُ الماضي المتجاوزِ أربعةِ أحرفٍ كـ استخرجَ، وأمرِهِ ومصدرِهِ، وأمرِ الثُّلاثيِّ كـ اقتلْ، واغزُ، واغزي، بضمِّهِنَّ، واضربْ وامشوا واذهبْ بكسرٍ كالبواقِي.

....

هذا (بابٌ) في بيان أسلوب التعجب (التَّعَجُّبُ لهُ صيغتانِ) أحدهما (ما أَفْعَلَ زيدًا) نحو ما أَحْسَنَ زيدًا (و) هذا اللفظ (إعرابُهُ ما) اسم مبني على السكون (مبتدأٌ بمعنى شيءٌ عظيمٌ، وَأَفْعَلَ: فعلٌ ماضٍ) مبني على الفتح (فاعلُهُ ضميرٌ) مستتر يعود على (ما، وزيدًا: مفعولٌ بهِ) منصوب (والجملةُ) الفعلية في محل رفع (خبرُ ما) والمعنى هو شيء عظيمٌ حَسَّنَ زيدًا، (و) ثانيها (أَفْعِلْ بهِ) نحو أَحْسِنْ بزيدٍ (وهوَ بمعنى ما أَفْعَلَهُ) فمدلولهما من حيث التعجب واحد (وأَصلُهُ أَفْعَلَ) بصيغة الماضي والهمزة تفيد الصيرورة (أي صارَ ذا كَذا، كَأَغَدَّ البعِيرُ؛ أي صارَ ذا غُدَّةٍ)وغدة البعير طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (فَغُيِّرَ اللفظُ) من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر (وزيدتِ الباءُ في الفاعلِ) قصدا (لإصلاحِ اللفظِ) لأن فعل الأمر لا يسند للفاعل الظاهر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح (فمِنْ ثَمَّ) أي من أجل ذلك (لزِمَتْ هنا) الباء فلا يجوز حذفها رغم أنها حرف جر زائد (بخلافِها في فاعلِ كفى) نحو كفى باللهِ شهيدًا، فالباء زائدة على الفاعل ويصح حذفها فيقال: كفى الله شهيدًا .

(وإنها يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ واسمُ التفضيلِ) الذي ذكر مع فعل التعجب لاتحاد شروطهما (منْ فعلٍ) متصرف فلا يبنيان من اسم ولا من فعل جامد كنعم وبئس (ثُلاثِيٍّ) فلا يبنيان من غير الثلاثي كدحرج وانطلق واستخرج (مُثْبَتٍ) فلا يبنيان من فعل منفي نحو ما حضرَ زيدٌ (مُتَفَاوِتٍ) في المعنى أي قابل للتفاضل فلا يبنيان مما لا تفاوت فيه كفني ومات

(تامٌّ) فلا يبنيان من فعل ناقص مثل كان وأخواتها (مبنيٍّ للفاعلِ) فلا يبنيان من المبني للمفعول كضُرِبَ زيدٌ (ليسَ اسمُ فاعلِهِ) على وزن (أَفْعَلَ) بأن دل على لون مثل حَمِرَ فهو أحمر أو عيب مثل عَوِرَ فهو أعور أو هيئة خَلقية مثل حَوِرَ فهو أحور فلا يبنيان من ذلك.

هذا (بابٌ) في الوقف وبعض مسائل الخطّ (الوقفُ) وهو قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة، يكون (في الأفصحِ) من اللغتين (على نحوِ: رَحْمَةٍ) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك كشجرَة ومدرسَة ومعلِّمَة (بالهاءِ) فيقال عند الوقف رحمَهْ، ومن غير الأفصح الوقف عليها بالتاء ساكنة فتنطق رحمَتْ وشجرَتْ (و)يوقف في الأفصح (على نحوِ: مسلماتٍ) مما هو جمع مؤنث سالم وإن سمي به (بالتاءِ) من غير إبدال فتنطق مسلماتْ، ومن غير الأفصح الوقف بالهاء فيقال: مسلماهْ (و) يوقف في الأفصح (على نحوِ: قاضٍ) مما هو اسم منقوص منون (رفعًا وجرًّا بالحذفِ) أي بحذف الياء مثل: جاءَ قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، فتقول عند الوقف جاءَ قاضْ، ومررتُ بقاضْ، ومن غير الأفصح الوقف بالياء نحو: جاءَ القاضي ومررتُ بالقاضي (و) يوقف على (نحوِ: القاضي) مما هو منقوص مقرون بأل (فيهما) أي في الرفع والجر (بالإثباتِ) للياء، فيقال جاءَ القاضي ومررتُ بالقاضي، ويجوز أن يوقف بحذف الياء فيقال: جاءَ القاضْ ومررتُ بالقاضْ (وقدْ يُعْكَسُ) الأمرُ (فيهِنَّ) أي في نحو رحمة ومسلمات وقاض والقاضي، فيوقف على رحمة بالتاء، وعلى مسلمات بالهاء، وعلى قاض بالإثبات للياء، وعلى القاضي بحذف الياء (وليسَ) لكَ (في نصبِ قاضٍ والقاضي إلا) إثبات (الياءُ) فتقول: في نحو رأيتُ قاضيًا، ورأيتُ القاضيَ: رأيتُ قاضيا، بإبدال التنوين ألفا، ورأيتُ القاضي، بإثبات الياء ساكنة.

(ويُوقفُ على إذَنْ) بالألف أي بإبدال نونها ألفًا فتلفظها عند الوقف إذا (و) يوقف على (نحوِ) قوله تعالى (لَنَسْفَعًا) بالناصية، مما كان آخره نون توكيد خفيفة بالألف أيضا فيقال: لنَسْفَعَا، (و) يوقف على نحو (رأيتُ زيدًا) مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من الياء (بالألفِ) في المسائل الثلاثة، ويوقف عليها بالألف (كما يُكْتَبْنَ) بالألف لا بالنون في رأي الإمام ابن هشام ومن معه فإذنْ تكتب عنده: إذًا في كل حالاتها ونسفعَنْ ونذهَبَنْ: نسفعًا ونذهبًا، ويرى آخرون كتابتها بالنون إِذَنْ، نَسْفَعَنْ، نَذْهَبَنْ، أما نحو رأيتُ زيدًا، فتكتب بالألف باتفاق.

(وتكتبُ الألفُ) زائدة في الخط (بعدَ واوِ الجماعةِ كـ قالوا) وقولوا (دونَ الأصليةِ كـ زيدٌ يدعو) قصدا للتفرقة بينهما .

(وترسَمُ الألفُ) في الخط (ياءً) في الصورة (إنْ تجاوزَتِ) الألف(الثلاثةُ) أحرف بأن كانت رابعة فصاعدا (كـ استدعى والمصطفى) إلا أنْ كانَ قبلها ياء فترسم ألفًا مثل دنيا و أحيا (أو) لم يتجاوز الثلاثة أحرف ولكن (كانَ أصلُها الياءَ كـ رمى والفتى) أي سواء كان في الفعل أم الاسم (و) ترسم الألف (ألفًا) على حالها (في غيرِهِ) أي غير ما مر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو (كـ عفا والعصا) أي سواء كان في الفعل أم الاسم (وينكشفُ أمرُ ألفِ الفعلِ بالتاءِ) أي باتصال تاء الفاعل به (كـ رميْتُ وعَفَوْتُ) فعلمنا أن ألف رمى أصلها ياء، وألف عفا أصلها واو (و) ينكشف أمر (الاسمِ بالتثنيةِ كعصَوين وفتيينِ) فعلمنا أن ألف العصا أصلها واو، وألف الفتى أصلها ياء.

هذا (فصلٌ) في الكلام على مواضع همزة الوصل (همزةُ اسمٍ بكسرٍ وضمٍّ) فيقال اِسم واُسم والضم قليل (و) همزة (اسْتٍ) بمعنى الدبر (وابنٍ وابْنِمٍ) هو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة وهو أمر سمع عن العرب فيحفظ ولا يقاس عليه. (وابْنَةٍ) مؤنثة ابن فالتاء هي تاء التأنيث المربوطة (وامْرِئٍ وامرأةٍ) مؤنثة امرئ (وتثنيتِهِنَّ) أي السبعة المذكورة: اسمان، واسْتان، وابنان، وابنمان، وابنتان، وامرؤان، وامرأتان، بخلاف الهمزة في جمعهن فإنها همزة قطع كأسماء وأبناء. (واثنين واثنتينِ) الأول للمذكر والثاني للمؤنث (و) نحو (الغلامِ) مما بدئ بلام التعريف (وايمنِ اللهِ) ولا يستعمل إلا (في القسمِ) وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْنِ بمعنى البركة، فإذا قال المُقْسِمُ: اَيمنُ اللهِ لأفعلنَّ كذا، فكأنه قال: بركةُ الله قسمي لأفعلنَّ كذا، أي أنه يقسم ببركة الله سبحانه، فايمنُ: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره قسمي (بفتحِهِا) عائد إلى الغلام وايمن، والفتح واجب في نحو الغلام، وراجح في ايمن، كما أفهمه قوله (أو بكسرٍ في ايمنٍ) فتقول اِيمن (همزةُ وصلٍ) خبر قوله همزةُ اسمٍ، فهذه هي مواضع همزة الوصل في الأسماء، وهي تدخل في حرف واحد هو لام التعريف، وأما دخولها في الأفعال فبيّنه بقوله (وكذا همزةُ) الفعل (الماضي المتجاوزِ أربعةِ أحرفٍ) من الخماسي والسداسي (كـ استخرجَ) وانطلق (و) كذا همزة (أمرِهِ) الخماسي والسداسي كاستخرجْ وانطلِقْ (و) همزة (مصدرِهِ) تبعا لفعله كاستخراجٍ وانطلاقٍ (و) همزة (أمرِ) الفعل (الثُّلاثيِّ كـ اقتلْ واغزُ واغزي) أي سواء كان أمر الفعل الثلاثي صحيح الآخر أم معتله للمذكر أو للمؤنث (بضمِّهِنَّ) وذلك تبعا لعين الفعل المضارع لأن مضارعهن يقتُل، ويغزُو (واضربْ وامشوا واذهبْ بكسرٍ) أي كسر الهمزة وذلك إذا كان عين المضارع مفتوحا كيذهَب، أو مكسورا كيضرِب ويمشِي (كالبواقِي) أي كما يجب الكسر في البواقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف وأمره ومصدره والأسماء التسعة وهي است واثنتان وما بينهما.

والله أعلم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين.

(أهم المصادر)

1 – شرح قطر الندى لابن هشام بتحقيق محمد محي الدين.

2 – توضيح قطر الندى لعبد الكريم الدبان.

3 – حاشية السجاعي على القطر.

4 – حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر.

5 – النحو الوافي لعباس حسن.

" الفهرس "